

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصّار

أستاذ الأدب العربي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

يطلب من

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقي "الفجالة"

سعيد جوده السحار وشركاه

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

أستاذ مساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٩٦٨

الباب الثاني المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجهرة

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ - ٣٣١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هي جهرة ابن دريد من القرن الثالث « ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع . وكان أول غرض لها تجنب النظام الذي سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على الخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائي ، الذي قال عنه ابن دريد^(١) : « إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعبق^(٢) » ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد « بخلاف نظام الخارج الذي رأينا آتفا نظرتة إليه .

هدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذي بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف في المقدمة إذ قال^(٣) : « هذا كتاب جهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها ... قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعرض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال^(٤) : « على أنا ألفينا المستنكر » . ويلاحظ الباحث على هذا الكلام

(١) الجهرة ١ / ٣ . (٢) أعبق : ألزم . (٣) الجهرة ١ / ٤ .

(٤) الجهرة ١ / ٤ . والسيوطي : الزهر ١ / ٢٨ .

أنه يختلف بعض الشيء عما قصده الخليل في عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالأثنان سواء في الأهمية عند الخليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى . وبسبب هذا الاختلاف في الغرض اختلف منهجاها قبل الغريب : فأدخله الخليل في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح ، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملاحقة بالكتاب .

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك في بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح في ذلك كما رأينا ، باتخاذ النظام الألف بائي . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهمزة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للثاء الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهي عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثي الثنائي المضاعف والثلاثي معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحي عند الصرفيين في كثير من الأحيان . وكان يأتي بها بعد ما تلحق به مباشرة .

وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثنائي المضاعف وما يلحق به ، فالثلاثي وما يلحق به ، فالرباعي وما يلحق به ، فالخماسي وما يلحق به . وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للفيث ، فأبوابا للنواذر ، والفيث عنده له تعريف يختلف عما اصطالح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج في المقدمة ، فقال ^(١) : « فمن نظر في كتابنا هذا ، فآثر التماس

حرف [أى لفظ] ثنائى ، فايبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثانى باء ثقيلة [أى مشددة] أو الهمزة والتاء ... إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإننا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته ... فايغ ذلك فى جمهور أبواب الثلاثى السالم ، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإننا قد أفردنا له باباً فى آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرباعى ، فإن أبوابه مجمعة على حديثها ... ثم جعلنا للملحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد أبواباً ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفعوئل نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل وبيطر ، وفيعل نحو حذيم . . فهذا سبيل الرباعى فى الأسماء والصفات . وأما الخماسى فنبوب له أبواباً لم نجوج فيه إلى طلب لقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى ^(١) بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فايطلب فى اللفيف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر فى باب ، فسميناه « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألقاظها نحو قهوباة وطوبالة وقرعبلانة وما أشبه ذلك .

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه فى الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرة . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقاً للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التى تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذى يليه فى الترتيب الألفبائى . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع التاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الدال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالدال مع الدال مثلاً ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين ... إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التى قبلها ، مثل الخاء

(١) فى الأصل : بالسداسى . تحريف .

والحاء والجيم ، فقد وردت في الأبواب السابقة لسيره على طريقة التقاليد التي ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية .

فابن دريد وافق الخليل في مراعاة نظام الأبنية ، وإيراده التقاليد جميعها في موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ في غير موضعها ، وتناول كل حرف مع ما بعده . وخالفه في تقسيم المعجم أولا على الأبنية لا على الحروف ، وفي تخصيصه كل بناء بباب وتفرقة بين الأبنية الأصلية والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفي ترتيبه الحروف على الألف باء لا على الخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهج تماما ، فتحرر من ترتيب المواد في بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليد جميعا في موضع واحد في أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجهرة إلى قسمين واضحين فصل بينهما المؤلف بالبسملة ، وتسييلا للأمر نسمي القسم الأول « تصديرا » والثاني « مقدمة » . أما التصدير فقصر يفتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرَّاذاذ النجيري قال : قرأت هذا الكتاب على أبي عمران موسى بن رباح بن عيسى ، من نسخته بخط أبي علي القالي في شهر سنة خمس وسبعين وثلاث مئة بمصر في القرافة ، قال : قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي » وقد قرأ الجهرة على أبي يعقوب وسمعا منه كثيرون في شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبي الحسين عبد الوهاب بن علي بن أحمد السيرافي ، وأبي محمد حمزة بن علي الزيرى ، وأبي نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني ، وأبي محمد عبد الله بن علي بن سعيد النجيري ، وأبي القاسم عبد السلام بن إسماعيل الهلالي ، وابنه محمد ، وأبي أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قصة ، وعلي بن بقاء الوراق كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية^(١) .

ولم ترو الجمهرة عن هذا الطريق وحده ، بل هناك عدة طرق ، قال بعضهم^(١) :
 « أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ، ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه ، ولم يستعن
 عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهمزة واللفيف ، فذلك يختلف النسبة .
 والنسخة المول عليها هي الأخيرة ، وآخر ما صح نسخة عبيد الله بن أحمد جُخجُجُخ ؛
 لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . والأمر الذي يؤسف له أن الناشرين لم يعثروا
 على هذه النسخة ، ولكن وقفوا إلى نسخة مكتوبة سنة ١٠٧٨ هـ ، عن نسخة مقروءة
 على ابن خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبي العلاء المعري ، وعليها حواش لها ، وهي أصح
 النسخ التي وصلت إليهم ، فاتخذوها أصلا لهم . ووقفوا إلى نسخة ناقصة من رواية
 أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ، وهي صحيحة أيضا وقرئت على عدة
 علماء ، قيل في ظهر إحدى النسخ العراقية^(٢) « أبو عبيد صخر بن محمد : قرأت هذا
 الكتاب ، من أوله إلى آخره على أبي عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب قال : أخبرنا
 أبو سعيد السيرافي قال : أخبرنا محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، وكتب صخر
 ابن محمد أبو عبيد بخطه ، في غرة شعبان سنة ٣٧٧ هـ ، وسمع قراءتي أبو منصور
 الحاتمي ، وأبو نصر الطلابي » . ووقفوا أيضا إلى قطعة من آخر الكتاب ، اطلع
 عليها أبو عمر الزاهد (وهو من تلاميذ ابن دريد ورواة الجمهرة أيضا) ، وعليها
 تصحيحات له .

وربما وجدت روايات أخرى للجمهرة ، إذ يقول السيوطي^(٣) : « ويوجد منه
 [من الجمهرة] النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء » .

يلي هذا تحميد طويل مزدوج مسجوع تصبغه ألوان فلسفية من علم الكلام .
 يقول : « الحمد لله الحكيم بلا روية ، الخبير بلا استفادة ، الأول القديم بلا ابتداء ،
 الباقي الدائم بلا انتهاء ، منشيء خلقه على إرادته ، ومجريهم على مشيئته ، بلا استعانة

(١) السيوطي : الزهر ٤٨/١ .

(٢) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٩ .

(٣) الزهر ٤٥/١ .

إلى مؤزر ، ولا عوز إلى مؤيد . . . » ونجد مثل هذه الألوان في تحميده لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول : « الحمد لله الأول في ديمومه ، الآخر في أزليته ، الواحد في دنوه ، القريب في علوه ... » ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبل الخير . وينتهي التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعترافه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيبهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجه في تقسيم الأبواب .

ويفتح القسم الثانى ، أو ما سميناه المقدمة — بعد البسملة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ في الكتاب ثم يشرحه . وعالج في هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها في اللغات المختلفة وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التى يغيرها العربى أو بعض العرب عند النطق بها ، بوصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها واثلافها وما يحسن وما يقبح فى الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التى عالجتها مقدمة كتاب العين ، إلا فى التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما العالم الكبير ، فيتحدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، واثلافها . والذى زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالاتها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثيره الشديد به فى صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا فى الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان فى الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التى تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض

للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جني إلى هذا الضعف في المؤلف حين قال ^(١) : « أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر » وشرح ذلك السيوطي بقوله : « يعني أن ابن دريد قصير الباع في التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين ^(٢) . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب في مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا في الترتيب لا في الأفكار ، لأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده في الآراء والقواعد .

المعجم :

لا يعطى المنهج الذي وضعه المؤلف صورة صحيحة لما في الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب في أثناء تطبيقه ، وهي تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف ، وألحق به باين : الرباعي المكرر ، ويريد به الرباعي المضاعف ؛ والثنائي المعتل ، وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثي الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هي للمضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوادر في الهمز ؛ ثم الرباعي الصحيح ، ويلحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسي الصحيح ، وتلحق به عدة أبواب ، وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب وتعالج أمورا مثل التي عالجتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسميها تيسيرا « الضمائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقا للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثي الصحيح بباب الباء ، وآخر باب الهمزة إلى أبواب النوادر في الهمز .

وافتح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذي يليه في الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا

(١) السيوطي : اللزهر ٤٧/١ .

(٢) ٨ : ١ .

وأتى في كل كلمة بتقاليبها إلا في أبواب قليلة مثل أبواب الثنائي المضاعف ، والرابع المضاعف ، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب الهمز ، وأخره إلى « النواجر من الهمز » .
وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هذا المنوال فلا حاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التي تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائي المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التي فيها حرف واحد صحيح وحرفان مثلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضا) ورتبه المؤلف وفقا لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواو أو اليائي والمهموز بل خلطها جميعا . ولم يجر فيه على عادته في تأخير مقلوب الكلمات المهموزة فأورده معها .

وخاط المؤلف في « أبواب الثلاثي الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالى ثلثي المعجم ، إذ تبتدى من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثاني كله ، وتنتهى في الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثية الأصول .
وأول باب في الملحق بالثلاثي ما سماه « هذا باب من الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع العين واللام ، أو العين والقاء ، أو القاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . ويضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكمك . ووضح أن الأليق بها أن توضع في أبواب الثنائي المضاعف السابقة ، ولكن المؤلف اكتشف فرقا بين ما أورده هنا وهناك . فهناك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان في إحدى الصيغ ، فقد يدغمان في المشتقات الأخرى فيزول بذلك الفرق الظاهري الذي اكتشفه . وكان عليه أن يبين ذلك من هذه العبارة التي وردت على لسانه عنوا ، حين قال في آخر هذا الباب ^(١) : « أهملات النون والواو والماء والياء مع الحروف ، إلا في الهوة ، وقد مر ذكرها في الثنائي »

نفقده ما أورده هنا ويضعه في الثنائي المضعف ويقتصر على ذلك بدلا من هذه الفوضى والتكرار والاضطراب . ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلا^(١) : « اعلم أن هذا الباب والذي بعده — أعني باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف في موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثنائي المتقدم » .

الباب الثاني من الملحق بالثلاثي سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثي الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، موسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ؛ لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذي تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبيعي أن ترتيب هذا الباب سهل واضح ، وفقا للحرف الأول منه ، ولكنه تكررت أكثر مواده فيه وفي باب الثلاثي الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التي نقلتها في الباب السابق ولم يصرح ابن جريد بأن الباب من الملحق بالثلاثي ولكن وروده بين باين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقا بالثلاثي . وذكر في هذا الباب الثلاثي المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضا ، وإن كان يخفى العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن ما فيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الهزمة في المعتل وآخره إلى الأبواب الآتية كما فعل بإخوة له من قبل . وينتهي الثلاثي بانتهاء هذا الباب ، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فيقول معتذرا^(٢) « هذا آخر الثلاثي سالمه ومعتله ، وذى الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالا ، لا عن نسخة ، ولا تخليد في كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد

الاضطراب والمواد مكررة ، حتى أنه كثيرا ما يذكر المادة ويقول « مضى ما فيها » ،
أو « مضى ذكرها »^(١) .

ومر بنا في الكلام عن رسائل الهمز وصف أبواب الهمز عند ابن حديد ،
وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ، وأن ذلك
ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسيب لكثير من الأبواب الاضطراب والفوضى .
ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعي ، زالت هذه الفوضى ، فهذه هي الصيغ
التي يعالجها في الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدها » بحسب ترتيبه لها
« جعتب ، جبتل ، بجتر (حتر ، حتر) سجت ، حبتق ، حبتك ، حجاب ،
بجتر (ختر) خبتل (بالحاء والحاء) ، خنتب ، تبرد ، دعتب ، تدرب ، زبتر ،
سبرت ، ترعب (عرتب ، تبرع) قبتر ، تبرك ، كبريت ، تربل ، هبتر ، ربتل ،
سبتل ، سنبت ، صعتب ، تنضب ، عبتل ، كتلب ، كنتب ، مبلت ، نبتل ،
هنتب » فهو يقدم ما ارتبط بالجم ، فالحاء ، فالحاء ، فاللآل ، فالراء ، فالسين ،
فالصاد ، فانضاد ، فالعين ، فالكاف ، فاللام ، فالنون . وفيما ارتبط بالجم يقدم
ما كان رابعة العين ثم اللام ، وفيما ارتبط بالحاء يقدم ما كان رابعة الراء ، فالسين ،
فالقاف ، فالكاف ، فاللام ، وفي الحاء يقدم ما رابعة الراء فالعين فالنون... ويستمر
على هذا للنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط بالذال ، إذ يقدمه مع الراء
(تبرد) ثم مع العين (رعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تدرب) ؛ وفيما ارتبط
بالراء إذ يذكره مع اللام (تربل) ثم مع الهاء (هبتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية
(ربتل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده ، فأبواب الرباعي منتظمة
مرتبة إلا في النادر . والأمر الوحيد الذي يجب أن نلاحظه ، هو أنه يعتبر تاء التانيث
هاء أصلية في الكلمة ، فلفظ الثبرة يعالج على أنه رباعي مؤلف من الباء والتاء مع

الراء والهاء^(١)؛ والبتة، عنده رباعي مؤلف من الباء والتاء مع النون والهاء^(٢) وبجدة، في رأيه، رباعي مؤلف من الباء والجيم مع الدال والهاء^(٣) وهم جرا. وقد أشار إلى هذا الأستاذ كرنكو واعتذر له فقال^(٤): «والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الراء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف، وإنما هو فيها علامة تأنيث. وأصر معاوني السورتي على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف في التعليقات. أما رأيي فهو أنه وضع هذه الكلمات في موضعها الخاطئ عن عمد، بسبب جهل من ألف لهم الكتاب، إذ أنها مدونة أيضا في موضعها الصحيح». ولكن هذا الاعتذار لا يقوم على سند قوي، فالمؤلف لا يراعى الزوائد في هذه الأبواب الرباعية والخماسية في أحيان كثيرة.

ولكن الترتيب لا يراعى في إيراد التقاليب الستة، فهو مثلاً في أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التي حرفها الأول هذا اللفظ مثل بهرج، وبرعر، وبرزغ، وبرزق. ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم في أول المادة صيغة أولها باء، ويأتي قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل «بجلة وبلجة» فقد صدر المادة الأولى منهما، وآخر الثانية إلى قرب ختام المادة، ووضع بينهما الصيغ «جلبة، وبلجة، وجلبة» ونرى في هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة في موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى، إذا كان لها معان كثيرة. فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالي «بجلة — جلبة — لجة — جلبة (ثانية) بلجة — جلبة»، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية «بهرج — هرج — بجرة — هرجب — رجة — جربة» فلا مراعاة فيها للحرف الأول أو الثاني، أو أي حرف، وإنما ترتب التقاليب ترتيبا هوائيا، بحسب ورودها على خاطره. وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهاكل منها، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة

(٣) ٢٩٨/٣.

(٢) ٢٩٧/٣.

(١) ٢٩٦/٣.

(٤) للمحق الثوري لجة الجمعية الآسيوية للآسية (١٩٤٤) ص ٢٦٤.

وهي مؤخرة عنها ، وجبلة أشهر من جميع الصيغ التي تقدمتها عدا « جلبية »
فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعي عن علاجه المواد الأخرى في الأبواب
السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر في سابقتها من اختلال .

وأول باب من الملحق بالرباعي يعقده للرباعي فيه حرفان مثلان مثل دردق
وكرم ، وقرقف ، وشربب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد ، ومن الواضح أن المثالين
الأخيرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثالهما في « باب الرباعي المضاعف »
بعد « باب الثنائي » . ولم يكلف نفسه في هذا الباب مئونة الترتيب . ولعل سبب
ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعي عنده اعتمادا على موضعه
وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثاني من الأبواب الملحق بالرباعي سماه باب ما جاء من الرباعي على
فَعَلَ وفِعَلَ وفُعَلَ ، وشرح ذلك بقوله^(١) « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعي يلحق
ببناء فَعَلَ » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمته .
ثم فرغ من الباب عنوانا هو « ومما يلحق بالرباعي » ، أورد فيه كلمات على
الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وربحل وسبحل ، وأمثالها .
ثم أورد أربعة أبواب صغيرة^(٢) ، الأول منها لما جاء على فِعْل وفَوَعْل
والثاني لما جاء على فَعَلَى ، والثالث لَفَعَلَ ، والأخير لما على فُعِلِل . وهي أوزان
مختلفة مما يلحق بالرباعي بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف . وكان
يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان ، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها
بالملحق بالتضعيف والثاني بالملحق بحرف علة والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه
ولكن كل ذلك لم يكن ، وإنما كانت نظرات جزئية منه ، تعتبر الوزن بابا

(١) ٤٩/٣

(٢) ٢٥١/٣ - ٢٥٣

وتعقده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من صفحة ، وأحيانا الوزنين بابا . فلا هي أفردت كل وزن بباب ، ولا هي جمعت الأبواب انتشابهة في باب ، ولكنه تقسيم تحكى لا يستند إلى دعامة قوية .

وبعد كل هذا ترى العنوان التالى^(١) « باب ما يلحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد » كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعى أو كأنه ملحق به شىء آخر غير حروف الزيادة . وسار فى هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا ، فقسمه إلى ثمانية أبواب ، تتناول تسعة أوزان مختلفة ، هي قَعِيل ، فَيَمَل ، قَوَعَل ، قَمُول ، قَعَلِي ، قُعَلِي ، قَعَلِي ، قُعَلِي ، فَعَلِي .

حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه^(٢) « باب ماجاء من الرباعى على قَمَلَل مالم يخلطه بالرباعى ، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب » . أما سبب عدم خلطه بالرباعى فلا يصرح به ، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا ، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسر عليه فى أى باب مما سبق ، إذ قسمه تقسيما موضوعيا ، فأول أقسامه ما جاء فى صفات الطويل ، ثم ما جاء فى الشدة والصلابة ، ثم ما جاء فى القصر ثم ما جاء فى السرعة ، ثم ما جاء فى المضاء ، ثم ما جاء فى النهم . ولم يراع فى الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أى ترتيب لا للأوزان ، ولا للحرف ، ولا لغير ذلك .

ثم انتقل من هذه الأبواب التى لم يخلطها بالرباعى إلى وزن آخر هو « قُعَلَل » ثم باب ثالث لوزن فَعَلِل ، ثم رابع لوزن فَعَمَل ، وفرّع من هذا الوزن ملحقا به ، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة . ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف ، ولا بحسب معانى هذه الألفاظ ، وفى ختامها صرح قائلا^(٣) : « انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة ، والأبنية ، والحمد لله أولا وآخرا » ، ولعله أراد من لفظ « الأبنية » الملحق بالرباعى .

ولا تختلف الأبواب الملحقه بالرباعى عن أبواب الرباعى ، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير « فهِجَفَ : جاف فَدَمَ غليظ ويكون نعتا للظلم وللرجل أيضا^(١) » ، « وجل حُوِّلَ : قلب شديد الحيلة والتقلب ، وقالوا دهر حول قلب كثير التحول والتقلب^(٢) » و « حَمِيرَ : اسم ، ذكر ابن الكلبي أنه كان يابس حلة حمراء والياء زائدة لأنه من الحمرة^(٣) » ، فالمادة صيغة واحدة ، لا يكثر الاشتقاق منها ، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام . ولكن هل الأبواب مرتبة ، أما « باب ما جاء على فيعل وفوعل » فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه : حيفس ، صيم ، جور ، زيفن ، زور . أى مبدوء بالحاء ، فالصاد ، فالجيم ، فالزاي . فلا يراعى فيه ترتيب . والباب الذى بعده « باب ما جاء على فُعل » يشتمل على ما يلى بترتيبه أيضا : « غُرَبَ (غُبَر) ، زمح ، كُرَجَ ، صُفَر ، حلب ، خلب ، صلب ، حول ، قلب ، زمل ، دخل ، تمر ، حمر ، دخل ، زرق ، خرق ، قبر ، قنب ، حمل ، سخل ، عزل ، سلج ، دمل ، قمل » . فلا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب ، فما أوله حاء يأتى بعد أربع صيغ ، ثم بعد صيغتين أخريين ، ثم بعد أربع ، بل ترد « دخل » فى موضعين منفصلين ، لأنها ذات معنى مختلف فى كل من الموضعين ، وكذا الحال فى بقية الأبواب .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحقه موضع لبس وإشكال ، فوضعها فى الثلاثى كان أولى بها ، مثل : « باب ما جاء من الرباعى على فِعل وفِعل وفُعل » ، « وباب ما جاء على فُعل » ، « وباب فُعل » . فهى ليست ملحقه ، لأن الملحق لا يدغم .

أما الخماسى فلا نستطيع أن ندعى لابن دريد طريقة فى تناوله ، فقد عاجله كما حلاله ، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه . وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه

(٢) ٣٥١/٣ .

(١) ٣٤٩/٣ .

(٣) ٣٥٣/٣ .

كان يتبع فيه الأوزان . فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا ، دون تمييز بين الأصلي منه والملاحق ، أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط . ويظهر الاضطراب منذ البداية ، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسي ، وإنما نجد بدله عنوان « من الزوائد ^(١) » . وتناول تحت الوزن الأول من الخماسي الأصول « قَمَال » ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به ، هما ما فيه حرفان مثالان كَعَدَّس ، وما فيه نون ثلاثة متوسطة كَشَرَنْبَت . والأمر الذي يؤسف له أن الباب الثاني لم يقتصر على هذا الوزن ، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول ، وألفاظ أخرى . وليته استمر على طريقة الإتيان بالوزن الأصلي ، ثم ما ألحق به . فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالى ٢٣ بابا ، أكثرها يختص بوزن واحد ، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفعمال ، وأفعولة وإفعية . وخص بعضها بأنها ملحقة بالخماسي بالزوائد مثل فَمَالِي وفَمُول وفَمَلِي ، كأنها تختلف عن بقية الأوزان ، ومعظمها في الحقيقة ملحقة بالزوائد مثل : تفعال وفاعول وفعال وأفعل وغيرها .

ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسي جميعها ، فهذا باب ما جاء على فعَيْدَل مثلا ^(٢) يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : « هميسع — سميفع — سميدع — شميدر — خفيدر — سبيطر — قايذم — خايجم — هينق — عبيثر — هينغ — عميثل — كميتر — غميدر — » ولا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب . وكذا الحال في جميع أبواب الخماسي والملاحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه في أكثر من باب فعَدَّس مثلا في الخماسي ، وفي الملاحق به ^(٣) ، وعامسكد وعرندل في الخماسي ^(٤) وشرنبث وسلنطح وجاندح وأخواتها في الملاحق ^(٥) به ، وهماع وحقلد وأخواتها في باب ^(٦) وهطلع وعشنت وغملج

٢٧٢/٣ (٢)

٢٦٩/٣ (١)

٢٦٩/٣ (٤)

٢٦٩/٣ سطر ٦ ، ٢٤

٢٦٩/٣ (٦)

٢٦٩/٣ ، ٢٧٠

وأخوات أخرى في باب آخر^(١). وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذي يحوى الأوزان شربث وعشرم وسمهدر وشنغنغ وزبعبق وغيرها^(٢).

ولا يرد من المادة في الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها بشاهد. وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبته أو عجمتها قال^(٣): «وعلندس وعرندس: الصاب الشديد. وشعر علنكس ومعانكس: وهو الأسود الكثير النبات وكذلك العرنكس، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعانكس قال الراجز: وأعيف الليل إذا الليل غسأ واثر نكست أهواله واعرنكسا أى تراكب بعضها على بعض، ويروى باللام» فمنهج هنا شبيه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النواذر واللغات والأضداد، أى الرسائل الصغيرة، فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض، لا سبب لتقديم المتقدم منها، ولا لتأخير المتأخر؛ ويكتفون بشرحها بأقصر عبادة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة، أو أية صيغة أخرى، وإنما همهم التفسير وحده. ويظهر في علاجه ما يظهر في علاج هذه الرسائل أيضا من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ. كما تتضح فيها عنايته بإبانة موضع هذه اللغات كما نبه حرتين على شامية بعض الألفاظ، أو بإبانة أنها أعجمية.

وصرح المؤلف في ختام الأبواب السابقة^(٤): «هذا آخر أبنية الخماسى، والحمد لله كثيرا».

ثم ذكر العنوان التالى «هذه أبواب ألحقت بالخماسى بالزوائد التى فيها، وإن كان الأصل على غير ذلك». وأورد تحتها تسعة أبواب هى ما جاء على مُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ، وما جاء على فَعْلَائِلٍ وفَعْلَائِلٍ، ومُفَعِّلٍ، وفِيَفَعْلُولٍ، وفِيَفَعْلَالٍ، وفِيَفَعْلَالٍ،

وَفُعَالِيَّةٌ وَفَعَالِيَّةٌ، وَفُعْلَلَةٌ، وَفُعْلَلَةٌ. ومن الواضح أن هذه الأبواب تكملة للأبواب السابقة، فلا معنى لإفرادها، وإعطائها عنوانا خاصا، مما يشعر بأن لها حالة متميزة. وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية، وأوزانها خماسية من الصفات والأسماء والمصادر. ولا تختلف في طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصلية، إذ يقول^(١) مثلا: «المُسْحَنَكُ: الأسود، وكذلك المَحْلَنَكُ. والمسْحَنُ في كلامه: المكثَر فيه الماضي. وكذلك اسْحَنَ المطر، فهو مسْحَنُ: إذا جرى. ورجل مُبْرَشَقٌ: إذا ابتهج، قال الراجز:

عَزَّ عَلَى عَمِّكَ أَنْ تُوَوِّقِي أَوْ أَنْ تُرَى كَنَابَاءَ لَمْ تَبْرَشَقِي

ويقال أرض مُبْرَشَقَةٌ: إذا اخضرت» ويقول^(٢): «نَاقَةٌ عَيْسَجُورٌ: سريعة نشيطة. وعَيْسَجُورٌ: اسم امرأة واشتقاقه من العجهر، وهو الجفاء وغلظ الجسم». فالصيغ يتلو بعضها بعضا في سرعة، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها. وأخيرا يقول^(٣): «انقضت أبواب الخماسي، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم» وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان في أبواب الرباعي ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذي يريده.

يلي هذا ما سميناه بالضمائم، وهي أكثر من مئتي باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء، والمعرّب من الألفاظ، والاستعارات وأخطاء الشعراء، والإتباع والمزاوجة والجموع، وما إلى ذلك من الموضوعات التي عنت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التي اطلعنا على شيء منها في صدر هذه الرسالة. وقد وصفنا ما لا بن دريد من جهود في الموضوعات التي تناولناها هناك، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل، وأنه اعتمد في أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردتها برمتها وتصرف فيها أحيانا.

ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين، بل تقسم مرة

على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب . وليس لها من خصائص المعجمات شيء وإن وصفها ليطول ولا طائل تحته ، إذ لا تتغير الصورة كثيراً من واحد إلى آخر ، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق ، مع ما قلناه في الرسائل الموضوعية .

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لتحلل مادتي (عقق) و (هقع) من الجهرة لنرى طريقة علاج ابن دريد لمواده .

كانت « عقق » المادة الأولى في كتاب العين بسبب ترتيبه ، ولكنها تقع في الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجهرة . وقد بدأها ابن دريد بقوله : « عقق الأرض يعقها عقا : إذا شققها . ومنه العقيق الوادي المعروف بالمدينة . وكل شيء شققته في الأرض فهو عقيق ومعقوق » قدم الفعل المتعدي ذا المعنى الحسي ، وأعقبه بالعلم الجغرافي وربط بين الصيغ . وخالف في ذلك كله التحليل الذي ابتداءً بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافي في أواخر المادة ، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئاً منها ، وأتى بشيء في صياغة جديدة . ورتب الفعل الذي ذكره فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه .

ثم قال : « وعقق الرجل والديه عقا وعقوقا : وهو خلاف البر » أي الفعل المتعدي في معنى آخر ، لكنه معنى معنوي لا حسي ، وأورد الماضي منه فمصدرين له . ويتفق هذا مع وضع التفسيرين عند التحليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلي الحسي والمعنى المعنوي ، كما لم يقتصر على الفعل الماضي ومصدره بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شرعيين على هذه الصيغ .

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسي السابق فقال : « والعُقّ والعُقّ والعُقّة الحفرة في الأرض » ولم يورد التحليل هذه الأسماء كلها .

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال : « والعقيقة : البرقة تستطيل في عرض السحاب ،

وهي العنقة أيضا ، وبذلك شبهت السيوف . وقالت ابنة معمر بن حمار البارقي لأبيها ، وقد سألتها عن السحاب : أراها حياء عقاقرة كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق » . ويستشهد هنا بكلام العرب المنشور ، واللفظة التي في الشاهد صفة لم ترد في كلامه ، ولم يتعرض لها وإنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهلي ، واختلف مع ابن دريد في التفسير .

فابن دريد زاد في الأسماء ، وفي الشاهد النثرى ، وفي تشبيه السيوف بالعقاقير . ولكن هذا التشبيه مختلف فيه ، فهو غير موجود في العين ولكن صاحب التاج قال ^(١) : « قال الليث : وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق » . ولم يورد ذلك الزبيدي في مختصر العين . وورد التشبيه أيضا في مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسبها إلى أحد ، فلعله وجد في إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدي أخطأ في قوله .

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات « وماء عمق وعقاقير : إذا اشتدت مرارته » قال الراجز :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه »

فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه ، وليس فيه الصفات ، وإنما فيه الفعل . ولم يورد الخليل هاتين الصفتين .

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال : « والعقيقة : شعر المولود الذي يولد معه ، ولذلك قيل عقى الرجل عن المولود : إذا ذبح عنه عند خلق العقيقة » . وهذا التفسير هو الذي ابتداء به الخليل مادته ، فصدر الفعل بماضيه فمضارع فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المخلق ، ويعني الذبيحة ويبين الصلة بينهما ، واستشهد

على ذلك بخديشين شريفين ، فالمادة والتفسير أكل عند الخليل ، وأتى فيها بشواهد أكثر .

وختم ابن دريد المادة بقوله : « وفي حديث المغازي أن أبا سفيان مر بحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول ، فطعن بالرمح في شقه وقال : ذق عقوق ، وقالوا : عقوق أى عاق » وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا ، ولكنه أتى بعد تفسيره لعقوق الوالدين ، لاتصال التفسيرين ببعضهما ببعض ، وشرحه شرحا وافيا ، وأبان أن ذلك كان يوم أحد ، ولم يشر إلى طعنه بالرمح . فوضع الخبر عند الخليل أليق ، والشرح أوضح .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل في معناه الأصلي أولا ، ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة . أما الخليل فكان يقدم — غالبا — الفعل اللازم ثم المتعدى ويربط بين المعانى الأصلية والفرعية ، وإن لم يراع الترتيب فيها . ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولكنه لا يذكر في مادته كل ما أورده كتاب العين . فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية « ويقال أعمت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مذيق وعقوق . وجماعة العقوق عقوق قال رؤبة . . . وقال أيضا . . . وجماعة المعقة العق . قال عدى بن زيد العبادى فى المعقة أى العقيقة . . . ونوى العقوق نوى هش لين رخو المضغة ثغافه الناقة إطافا لها ، فلذلك أضيف إليها ، وتأكله المجوز وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب فى بواديه . . . وانفق البرق إذا تسرب فى السحاب . وانفق الغبار إذا سطع ، قال رؤبة . . . والمعقة والعقوق واحد ، قال النابغة . . . والعقيق جزع أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . . . والعقيق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعقيقة وجمعه عقائق » . كل هذا ليس فى مادة ابن دريد وهو لم يورده لا لأنه شك فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا فى الكتاب . فالضيغة الأولى « أعق » توجد فى باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية

الأخيرة قال^(١) : « وقالوا برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم — أعقت : إذا أقربت أى عظم ولدها فى بطنها ، والشعر يسمى العقيقة » ولا يهمنى اختلاف التفسير ، لأن النتيجة واحدة فيهما ، فعندما ينبت الشعر على ولد الحامل تكون قد قاربت الوضع ، وإن كان الخليل عم اللفظ فجعله لكل حامل ، وأبو حاتم قد نشر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمنى كثيرا الاختلاف فى وجود « معق » ، فهى مختلف فيها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا فى مادة (لفتح) من أبواب الثلاثى . أما العقوق والعقيق ونوى العقوق فلم يتعرض لها . وأما انعق فتعرض لها فى مادة « عقه » من أبواب الثلاثى التى قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الفبار فلم يرد لا أصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقيق يورده فى أبواب الرباعى المضاعف للملحقة بالثنائى فى مادة « عقق » فيقول : « العقيق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا فى أبواب الثنائى لا فى مادة « عق » ولكن فى معكوسها « قع » وإذن فصيح الخليل تزيد أحيانا ، وصيح ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد كل الصيغ التى يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد فى الآيات الشواهد فهو بكثير منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عند الخليل تتوزع على عدة أبواب عند ابن دريد ؛ فمادة « عق » من أبواب الثنائى تحتوى على عَقَّ وعَقَّاق ، وعَقَّاقَة ، وعَقَّق ، وعَقُّوق ، وعَقِيق ، وعَقِيقَة ؛ ومادة « عقق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عقق ؛ ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى على انعق وعَقَّة وعَقِيق ؛ ومادة عقق

من أبواب الثلاثي المضاعف غير المدغم تحتوى على عتق وعُتقة ، وعقيق ؛ وفي
الأواخر باب الاستعارات يحتوى على عتيقة ؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد
وأبو عبيدة يحتوى على أعتق وعتوق وعتيقة ؛ و « باب من المصادر » يحتوى
على عتاق . ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها ، فقد كان في
ميسوره أن يذكرها في عدة أبواب من الأواخر . فالصيغة يجب ألا نياس منها إذا
لم نجد لها في المادة التي تنتمى إليها ، فله نظر إليها من جهة أخرى فوضعها في باب
آخر إذ هو ينظر حيناً إلى البناء ، وحيناً إلى المعنى ، وحيناً إلى قياسيتها وعدمها ،
وحيناً إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه ، وحيناً إلى أمور لغوية فيها .

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب وباب ، فقد رأيت نظره
إلى اشتقاق الصيغ في مادة « عتق » ويوافقها ما أتى به في مادة « عتق » : « العتقة :
الحفرة العميقة في الأرض التي يامب فيها بالمداحي - ، ومنه قولهم انفق الوادي إذا
عمق ، ومنه اشتقاق العقيق الوادي المعروف ، ومنه انفت البرقة كأنها تنشق أو
تشق السحاب ، والبرقة عتيقة ، وبها شبهت السيوف » وإن كان اشتقاق انفق
البرق من الوادي المعروف ، لا نقره عليه ، كما سبق القول . وانظر ما يقوله في
مادة « عتق » : « العتق : انشقاق البرق ، والعقيق من ذا سمي ، والعتقة : التي
يلعب بها الصبيان » : فقد اقلب الحال هنا ، وأصبح الوادي مشتقاً من انفق البرق .
والحق أن جميع الصيغ من العتق بمعنى القطع والشق ، ولذلك لم يستطع أن يفرق
بينها المؤلف ، وأن يميز بين الأصلي والفرعي .

وأورد ابن دريد مادة « هقع » في معكوسات « عتق » ويبتؤها بقوله :
« والهقع منه اشتقاق الهقعة وهي من نجوم الجوزاء » أما ما هو الهقع فلم يفسره
لنا المؤلف ، والهقعة نفسها التي فسرهما ، كان تفسيره لها علماً ، لا يخص واحداً
بعينه من نجوم الجوزاء . وعلى خلاف ذلك حدها الخليلي تحديداً واضحاً في ختام
مادته ، وإن لم يفسر الهقع أيضاً . وزاد هذا على ابن دريد يأتيانه بالفعل الماضي

فالمضارع وبتريبيها . أما الصفة فقد أفردتها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال : « وفرس مهقوع : به لعة من بياض في جنبه الأيسر يتشام به » وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح .

وينتقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل « والهُقَاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . والهُتَع أصل بناء الحقيقة ، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو في الأفعال يذكر الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة في كثير من الأحيان وفي الأسماء يعني مجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات ما لم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة في باب « فيعل » من الملحق بالرباعي فقال : « والحقيقة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وأشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

المَعُول : الذي يتخذ العالة ، وهو أن يعمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيسكن غنمه تحتهما » فالصيغة والتفسير مكرران ، ولكن يزاد شرح الشاهد . وفي باب آخر من النوادر قال ^(١) : « وناقة هَكِعة وهَمِعة وهدمة إذا اشتدت ضبعتها وألقت نفسها بين يدي الفحل » وهذا التفسير جديد . وقال في الباب نفسه ^(٢) : « تهقعت الضأن حرمة : أي كلها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوها ورذا ،

(١) ٤٦٣/٣ .

(٢) ٤٦٦/٣ .

أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكرر وآخر جديد ، وقال فى باب من اللغات عن أبى زيد^(١) : « ويقال : انتفع لونه وامتعع واهتتع والتمع والتهم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا فى مادة شغشغ فى شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر فى أبواب مختلفة ، ورغم القارى على تشييت جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول إن الخليل وابن دريد يتفقان فى بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك ينفرد كل منهما بشواهد ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد فى العدد ولكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيها عدا ذلك ، فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام فى معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفردة وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فصدره ، ثم الصفة منه فى كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثى اللازم منه ثم المتعدى ثم الصيغ غير الثلاثية على قدر الإمكان ، ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية . أما ابن دريد فيوزع صيغ المادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخطط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يملكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

ظواهر المادة :

يشارك ابن دريد والخليل في كثير من الظواهر التي سادت كتابيهما لتواليهما .
أما في المادة اللغوية فيتفقان في بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض
الصيغ . كذلك يشتركان في بعض الشواهد وينفردان في أكثرها . ولم يستشهد
ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة ^(١) .
ولكنه اتفق مع الخليل في إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول
الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال ^(٢) : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا
من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ،
وقد رقبته بعد خط فاصل ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب
ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا في الارتباك ، لعدم وضوح إشارته .
واتفق مع الخليل أيضا في إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حيناً آخر ،
والإطالة في شرحها في مرة ثالثة .

وسبب اختلاف الاثنين في الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع
أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع في آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه
اطلع على كتب في اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . ويتضح من المواد أنفسها
أنه استمد كثيرا من شواهده القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبي عبيدة ،
وإن تميز من بعضها وشك فيه .

وكل هذا يجعلنا ننكر على نقطويه طعنه في الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة
من كتاب العين ، إذ قال ^(٣) :

ابن دريد بقره وفيه عي وشرة
ويدعى من حقه وضع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين إل لا أنه قد غيره

(٢) مقسمة الجمهرة ١٩ .

(١) ١٢٧/١ .

(٣) السيوطي : الزهر ١ / ٤٧ .

ونصدق قول السيوطي : « ولا يُقبل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

لو أنزل الوحي على نفطويه لكان ذاك الوحي سُخْطاً عليه
وشاعرٌ يدّعي بنصف اسمه مستأهلٌ للصنع في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه

وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح ، ولله قطع دليل على تعصب نفطويه ، أن زيادات الجهرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التبان في كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والخليل في العناية باللغات ، ولكنه تفوق عليه فيها كثيراً ، ونظرة واحدة إلى الفهرس الملحق بالجمهرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبني حنيفة وخزاعة وطي وعبد القيس وقيس وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشَّعْر والعراق والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها في قريب من ٢٢٠ موضعاً . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصباً لأهله من اليمن . وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب مدار حول الجهرة من شك ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال . وعنى ابن دريد بالعرب والدخيل أيضاً ، من الحبشية أو الرومية أو السريانية ، أو العبرانية ، أو النبطية أو الفارسية . وعقد له فصلاً خاصاً في الأبواب الملحقه بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور قال ^(١) : « كلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعمالها ابن دريد كثيراً في الجمهرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

الاضطراب :

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد في التنظيم ؛ فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية في جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس في القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التي أعجب بها فالحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية في الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميلا بعض الشيء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك ، وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ في مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدي ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولسكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها في عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات .

مآخذ:

واجهت الجهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهرى وأحمد بن فارس ، وقد قرن أولهما العين والجهرة معا ، ووضعهما في الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه في مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفي مآخذ المدرسة كلها :

١ - الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهرى^(١) : « ومن ألف في عصرنا

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

الكتب ، فوسيم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجهرة . . وحضرته في داره ببغداد غير مرة ، فرأيتُه يروى عن أبي حاتم والرياشي ، وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه في روايته . . وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اءِمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت . . ورماه بتثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقلل من الرجوع إليه كما قلله جدا تلميذه القالي في بارعه .

وأراد السيوطي أن يدافع عنه فقال^(١) : « معاذ الله هو برىء مما رمى به ، ومن طالع الجهرة رأى تحريه في روايته . . » وقال^(٢) : « أثنى عليه كثير من العلماء . . وقال بعضهم : إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطي فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجهرة من أصح المعاجم ، وكذا البارع والبوعب . . والعين لا خطأ به . . الخ . . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه انتحيز — كما رأينا — وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصي . وبرغم ذلك يجب أن يقال إن ابن دريد انفراد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا مريبة ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال — كما سنرى — فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته^(٣) .

٢ — الانفراد : قال لاسعودي : « أورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب النقاد . » وأفاد من هذا النوع السيوطي في مزهره^(٤) ، فاعترف من الجهرة

(٢) المزهر ١/٤٥ .

(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠ .

(١) المزهر ١/٤٧ .

(٣) مقدمة الجهرة ص ٦ .

اغترافا ، إذ وجدها كنزا لا يتفد من هذه الناحية ، وربما لا نغيب الجمهرة لهذا السبب ، ولكننا نغيبها حين تغنى به ، وهي تصرح بأنها لا تغنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهي حينئذ تخالف منهجها ، وتوقعنا في الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ — إكثاره من الألفاظ المريبة والمولدة : فقد عقد السيوطي في الزهر أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف وللنكر والمتروك من اللغات ، والردىء منها ، والمولد . ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجمهرة فعب منها عبا^(١) .

ولكن ابن دريد — على الرغم من إirاده لهذه الألفاظ — كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فكان ينبه على ذلك في كل مرة . فجميع ما أورده السيوطي من الأمثلة ونبه عليه ، كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل في المأخذ السابق من مخالفته منهجه .

٤ — التصحيف . قال الأزهرى في مقدمته^(٢) : « وتصفت كتاب الجمهرة له فلم أره دالا على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجمهرة فقد قال ابن دريد^(٣) « قال امرؤ القيس :

لمن زُخْلُوفَةٌ زُلٌّ بها العيان تنهل
ينادى الآخر الآن ألا حلوا ألا حلوا

فقال الناشر : « قال الصاغاني : قوله حلوا بخط الأرزني في الجمهرة بالحاء المهملة المضمومة ، وبخط الأزهرى في التهذيب « ألا خلوا ألا خلوا » بفتح الخاء المعجمة .

(١) ١/٥٣ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٤٥ .

(٢) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

(٣) ١/١٩ .

وقال ابن الأعرابي عن الفضل بالخاء ، ومن رواه بالخاء المهملة فقد صحف .
وورد في مادة « زفزف » : « والزفزف : نبت أخضر مسترخ ناعم . . . » فقال
الناشر : « كذا الأصول بالزاي ، وهو تصحيف وصوابه بالراء الرفف . وكأنه وقع
بهامش بعض النسخ ، فأدخله الكاتب في هذا الباب وحقه التقديم . »
نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين :

٥ — اضطرابه في هدفه . فهو يفتح كتابه قائلا إنه أرجأ الغريب والمستنكر
وقصد للجمهور الشائع ، ويختتمه بقوله « إنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد
جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر » وكثيرا ما صرح في تضاعيفه بعنايته
بالغريب والنادر ، ووضع ذلك في عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ — تفسيره كثيرا من الألفاظ بكلمة معروف ، فأضاع علينا تصور دلالاتها
تصورا واضحا ، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك
من ألفاظ . ونحتم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات^(١) ،
أو مواضع البياض ، التي لم يستطع الناشر ملأها لسقوطها من أصولهم .

وصفة القول في جمهرة ابن دريد أن مؤلفها قام بخطوات في سبيل ترقية
المعجم . فقد غير الخطة التي أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب ؛ فطرح
الترتيب المخرجي الذي ارتضاه صاحب العين ، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع
للألفباء ، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التي قللت من أهميته ، مثل
تناوله التقاليب كلها في موضع واحد ، مما جعله مضطرا إلى تناول الحرف مع ما بعده
في الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديدا ، يقوم على
أساس الخليل نفسه ، وهو أبنية الكلمة . ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد
من خال واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

(١) ٣٤/٢ ، ٩٦ ، ٣٥٩ ، ٢٢/٣ ، ٤٥ ، ٢٢٢ وغيره .

وجدد ابن دريد في المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التي أهملها الخليل . وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة فقاق بها الخليل .

ولكن مهما قيل عن الجهرة ، فقد بقيت لا تدانى العين في الترتيب . فانتظرت اللغة العربية العالم الذي يهذب مواد العين والجهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذي أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجهرة :

وقع إلى من الدراسات التي قامت حول الجهرة أسماء الكتب التالية :

- ١ — فائت الجهرة ، لأبي عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .
- ٢ — جوهرة الجهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :
- لما فرغنا من نظام الجوهرة أعورت العين ومات الجهره
ووقف التصنيف عند القنطرة
- ٣ — الموعب لابن التيانى ٤٣٦ هـ (انظره في الدراسات التي حول العين) .
- ٤ — نثر شواهد الجهرة لأبي العلاء المعرى المتوفى ٤٤٩ هـ . وهو شرح للشواهد في ثلاثة أجزاء .

٥ — نظم الجهرة ليحيى بن معط بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوى (٥٦١ — ٦٢٨) .

٦ — مختصر الجهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين الأنصارى الشاعر (٥٤٩ — ٦٣٠) . وكل هذه الكتب مفقودة .

الفصل الثاني

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (٠٠٠ - ٣٩٥)

هدفه :

وجد اللغويون في أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها، غير محاولة الجمع التي كان يقتصر عليها من قبلهم في غالب الأمر. وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد، التي جمعها لهم الأقدمون. ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس: المجمل والمقاييس. فقد رمى هذا اللغوي في كتابه الثاني إلى كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس. قال في مقدمته^(١): «إن لغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول».

وكانت فكرة المقاييس هي السيطرة عليه، فسمى بها الكتاب. ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية. أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر، لم يعن بتوضيحه في المقدمة كسابقه، وإنما يتضح في علاج أبواب ما زاد على الثلاثي، وفي قوله في أثناء الكتاب^(٢): «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ».

(١) ٣. وانظر الصاحب له ٣٣. (٢) ١ : ٣٢٨. وانظر الصاحب ٢٢٧.

(١) ٣. وانظر الصاحب له ٣٣.

رمى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ، والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتها . وكان الذي مهد له الطريق إلى استكشافهما الخليل ، إذ ثر في بعض مواد عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول^(١) : « والخليل عندنا في هذا المعنى إمام » ، وعن النحت^(٢) : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيمل الرجل ، إذا قال حي على . . . » وابن فارس له فضل توضيح الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

أخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد في تقسيم كتابه وترتيبه مع بعض خلاف . فقد وافقه في الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه في اتخاذه هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول من كتابه بحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء . . . الخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . ونظر إلى الحرف الأول من كل كلمة ، في هذه الكتب .

ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائي المضاعف ، فباب الثلاثي ، وأخيرا ما زاد على الثلاثي من المجرد . فطرح بذلك الأبواب الكثيرة التي عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقعا فيه .

ورتب الكلمات في بابي الثنائي والثلاثي بحسب الحرف الثاني منها لاتفاق الحرف الأول فيها دواما لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما سبق . فالثنائي من كتاب الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الاء . . . الخ . وراعى في الثلاثي ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمز مثلا بأبت ، فأبج . . . حتى

(٢) المقاييس ١/ ٣٢٩ .

(١) المقاييس ١/ ٤٤٠ .

تنتهى الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد فى ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلاً بها مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء بها مع التاء لا الهمزة أو الباء أو التاء وباب العين بها مع الفين لا الحروف التى قبلها .

وكان هذا الترتيب ضرورياً للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان التقاليد فى موضع واحد ، فتأتى تأليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليد هذا ووضع كل كلمة فى موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثراً منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها فى آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المؤلف أى مبتدئاً بالألف فالياء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لوروعى فى باب المضاعف وحده أما أن يستخدم فى هذا الباب ، وفى أبواب الثلاثى ، ويراعى فى حرفيه الثانى والثالث أيضاً ، فأمر شاق ولا شك . فهو فى الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، ويستمر إلى الياء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه فى « باب الهمزة والتاء وما يثلهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أتى » فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتى بكلمة « أتب » ، وفى أبواب الثلاثى من العين واللام مثلاً يبدأ بالعين واللام مع الميم فالنون فالهاء فحروف العلة ، ثم العين واللام مع الباء فالتاء . . . إلى الكاف .

وأهمل الترتيب فى أبواب ما زاد على ثلاثة أصول ، مكتفياً بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة ويفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوع

أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ في داخل كل منها . وخلط في هذه الأبواب جميعها الرباعي والخماسي ولم يفرق بينهما أبدا .

ولما كان غرضه الأول في الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عاينها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التي أخذت منها معاني المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسر من صيغ . ونبه على ذلك في المقدمة ، قال : « وقد صدرنا كل فصل [يريد مادة] بأصله الذي يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب ^١ يُسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه » وأخر المعاني المجازية والشاذة في آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف : المقدمة :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه في علاج المواد ، ومراجعته وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هي : العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد ، قال : « فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها ، وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله » . وذكر كثيرا غيرها من الكتب في المعجم ، مثل فصيح ثعلب ، والإبل للأصمعي ، والأجناس له ، والهمز لأبي زيد ، وغيرها ^(١) « فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب العين » كما ينبه في مقدمته .

(١) ١/٢٢٠ ، ٣٠٧ ، ٤٨٦ ، وغيره .

المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء ، بحيث لم يختل من أبوابه شيء ، ووصفه وصف للكتاب حقيقة . ولكن يحمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالخليل في أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف ، وسماه المطابق^(١) وغلب عليه تأخيره إلى ختام الأداة كالخليل ، وأحيانا فصل بينه وبينها بعنوان صغير ، مثل « ومن المطابق . . . » ولكنه تخلص من الأبنية الأخرى مثل كلك وعكنكع وذكرها في الثلاثى وما زاد عليه .

ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة في أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها . ولكنهما يختلفان كثيرا في طريقة علاج المواد . وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواده من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع ، أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها ، فهو يراعى كل ذلك في مواده . والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان : فكرة الأصول والمقاييس في المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت في المواد غير الثلاثية الأصول . وراعى ابن فارس في مواده أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة ، إذا كان لها أكثر من أصل ، ولم يخط بينها إلا قليلا حين تضرب عليه . وراعى في أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام : أولها للألفاظ المنحوتة ، وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان ، وثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى . ولكنه خاط فيها كثيرا .

تحليل المواد :

وقبل أن نتبع عرضه لفكرتيه نحلل مادتي « عقق » و « هقع » .

(١) انظر العناوين ، ومادة « طبق » .

يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل ، ويرجع هذا الأصل إلى الخليل ، فيقول : « العين والقاف أصل واحد يدل على الشق ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر . قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق . قال : وكذلك الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذي أصله الخليل رحمه الله صحيح » . ولا توجد عبارة الشعر ينشق عنه الجلد في نسخة العين التي بين أيدينا ، وإنما فيها « الشعر الذي يولد به » ويتضح من هذا أن النسخة التي كانت عند ابن فارس تختلف عن نسختنا بعض الاختلاف .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : « وبسط [أى الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ، إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفي الحديث « كل امرئ مرتين بعقيقته » والعقيقة الشعر الذي يولد به ، وكذلك الوبر فإذا سقط عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم » . ويتضح عند مقابلة هذا النص بما في العين أن ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل ، مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف ويختصر : حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، للحديث الثاني . وزاد أشياء من عنده ، وهو القول الأخير .

ثم يذكر شواهد الخليل ويعلق على بعضها على حين أهمليها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يخلق عنه عقيقته في صغره حتى شاخ . وقال : زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »

خالف ترتيب الخليل في إيراد الشواهد .

ويترك الخليل إلى ابن الأعرابي ، فيورد قولاً له ، يليه شواهد موجودة عند

الخليل مع خلاف في الروايات « قال ابن الأعرابي : الشعور والأصواف والأوبار كلها عقائق وعقق ، واحدتها عقة ، قال عدي :

صخب التعشير نوام الضحى ناسل عفته مثل المسد
وقال رؤبة :

* طير عنها اللس حولى العقق * »

ويستمر في الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر « ويقال : أعقت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعققت الشاة جززت عقيقتها وكذلك الإبل . والعق : الجز الأول . ويقال عقوا بهمكم فقد أعق أى جزؤوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة... » وتراه هنا يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهمة مثل « والاسم العقيقة » فنحن لا ندرى اسم الناقة يعنى أم الصوف أم غير ذلك . ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعة الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتا منها على خير موطن بعيدين فيها من عقوق ومأثم
وفى المثل : « ذق عقق » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحرزة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقق » يريد ياعاق . وجمع عاق عقيقة . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقايل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثلان من زيادته : « ويقولون العقوق ثكل من لم يثكل » ، أى إن من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . و « هو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها .

ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق ، قال النابغة :
أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم
ومن الباب انعق البرق » .

وزيادة « وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشقها شقا ، من مس
 حار وعقت مزنه الريح وأنس قاربه الله رضى ولم يُشمل »
 فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من
 شعاعه وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :
 بسر من قنا الخطى لدن وبيض كالعقائى مختلفين »

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعقاقة : السحابة
 تنعق بالبرق أى تنشق ، وكان معمر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال
 لابنته : أى شيء ترين ؟ قالت : أرى سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب
 دان ، وسير وان . فقال : يا بنتاه واثلى بى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من
 السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت » .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهد « ويقال : انعق الغبار إذا سطع
 وارتفع ، قال العجاج :

* إذا العجاج المستطار انعقا *

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية في الرمال . والعقيق
 واد بالحجاز قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله
 وقال في الأعقة :

دعا قومه لما استجحل حرامه ومن دونهم عرض الأعقة فالرمل

وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد .

ويرجع إلى معنى الشعر ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الكلام
 الباقي في العقيقة والحمل قولهم أعقت الحامل تعق إعقاقا وهى عقوق ، وذلك إذا
 نبتت العقيقة في بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

* سرا وقد أوتن تأوين العقق *

ويقال العقاق الحبل نفسه ، قال الخليل :

أَبْنُ عَقَاقَا ثُمَّ يَرْحَمُنْ ظَلَمَهُ إِيَّاهُ ، وَفِيهِ صَوْلَةٌ وَذَمِيلٌ
يريد أظهرن حملا . وقال آخر :

جَوَانِحُ يَمْزَعُنْ مَرْعَ الظُّبَا ، لَمْ يَتْرِكْنِ لِبَطْنِ عَقَاقَا
قال ابن الأعرابي : العقق : الحمل أيضا . قال عدي :

وَتَرَكْتُ الْعَيْرَ يَدْمِي نَحْرَهُ وَنَحْوَصَا سَمَحَجَا فِيهَا عَقَقُ «

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه .
مثل « المَعِقُ » صفة للحامل ويكتفى بالعقوق التي لا ينزع فيها .

ثم مَثَلُ وَزِيَادَاتُ : « فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَبْلَقُ الْعَقُوقُ » فَهُوَ مِثْلُ يَقُولُونَهُ لِمَا
لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، قَالَ يُونُسُ : الْأَبْلَقُ ذَكَرٌ ، وَالْعَقُوقُ الْحَامِلُ ، وَالذَّكَرُ لَا يَكُونُ
حَامِلًا ، فَلِذَلِكَ يَقَالُ : « كَلَفْتَنِي الْأَبْلَقُ الْعَقُوقُ » وَيَقُولُونَ أَيْضًا : « وَهُوَ أَشْهَرُ
مِنَ الْأَبْلَقِ الْعَقُوقُ » يَعْنُونَ بِهِ الصَّبْحَ ، لِأَنَّهُ فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ . وَالْعَقُوقُ
الشَّنَقُ^(١) وَأَنْشَدَ :

فَلَوْ قَبِلُونِي بِالْعَقُوقِ أَتَيْتَهُمْ بِأَلْفِ أَوْدِيَةٍ مِنَ الْمَالِ أَقْرَعَا

يقول : لو أتيتهم بالأبلاق العقوق ما قبلوني . فأما العواق من النخل فالروادف
واحدها عاق ، وتلك فسلان تنبت في العشب الأخضر ، فإذا كانت في الجذع لا تمس
الأرض فهي الراكية . والعقيقة : الماء القليل في بطن الوادي . قال كثير :

إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا رَاقَ عَيْنُهَا مَعُودُهُ وَأَعْجَبَتْهَا الْعَقَائِقُ

وقياس ذلك صحيح ؛ لأن الغدير والماء إذا لاحا فكان الأرض انشقت . يقول
إذا خرجت رأيت حول بيتها من معوذ النبات والقدرة ما يروقها » ويظهر في
زياداته أنه يورد الجمع تارة ثم يشرحه وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعني حيناً
بالمفرد وجمعه وحيناً آخر لا يعني بذلك . ونراهم في الشاهد الأخير فصل بينه وبين

(١) أي الدبة يزاد فيها .

شرحه بأقوال بعيدة عنه ، هي تعليل لتسمية الماء القايل في بطن الوادى وكان حقها التقديم قبل البيت أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : « قال الخليل العقق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض ، أذنّب يعقق بصوته ، كأنه ينشق به حلقه . ويقولون : « هو أحق من عقق » وذلك أنه يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوع العقوق » نوى هش رخولن المضغة تأكله العجوز أو تلوكه وتعلقه الإبل ، قال الخليل : وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه البادية » . ويؤكد لنا هذا النص ما رأيناه سابقا من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل يوردها بمعناها لا حرفيا ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على ما أورده منها الخليل .

وأخيرا يأتى بأقوال من ابن دريد والأصمى « قال ابن دريد : العقّة : الحفرة في الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادى المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبتم غداة الجفر بيضا كأنها عقائق إذ شمس النهار استقلت

فقال الأصمى : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه يلمع مثل بريق المرأة وهذا كله تشبيه . ويجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « وبيض كالعقائق يختائنا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابي : أعق الماء يعقه إعقاقا ، فليس من الباب ؛ لأن هذا مقلوب من أقع أى أمره قال :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم ياقه »

ويتضح من هذه المادة الطريقة التى اتبعها ابن فارس في معالجته لكتابه ، فهو يقدم الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، ويختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة اضطربت عليه . فمادة « عق » أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع واضحة . أولها ما زال محتفظا بمعنى الشق صراحة ، وثانيها ما يدور حول الشعر

الذى يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعى أن يتناول الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث فى المقاييس . حقا حاول المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح فى كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيوف) والعقيقة (فرند السيوف) وهما شئ واحد ، وبين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القايل فى بطن الوادى) والعقة (الحفرة فى الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع آخر من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن ندين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثى على الرباعى ، أو المجردات على المزيادات ، أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية حتى العقق الذى يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعى — لا الثنائى مباشرة — أدخله ابن فارس فى أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتى بأقوال اللغويين المختلفين فى مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التى راعاها أن يذكر الأمثلة فى الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تناثرت فى المادة ولم تتجمع فى آخرها كما راعى أحيانا أن يذكر المعانى المجازية بجوار معانيها الأصلية ويظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثى وهو « هقع » فiaأخذه ابن فارس من الخليل ولا يرج فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة فى ظنى ، ويبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا « الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الهقة : نجم من منازل القمر » ولست أدري تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشمل إلا على ثلاث كلمات ،

على حين أورد فيها صاحب الجهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل الحقاق والهيئة وتهق ، ولعله أراد ثلاث أصول متباينة . ثم يأتي المؤلف بالكلمة الثانية وهي مأخوذة عن الخليل أيضا : « والكلمة الأخرى : الحققة : دائرة تكون بزور الفرس قال : وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان »

وقد خالف في جعله الحققة بزور الفرس الخليل الذي جعلها في جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجنب أو لعله تساهل في عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « والكلمة الأخرى اهتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست في العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن حريد الذي رواها عن أبي زيد أو أخذها من أبي زيد مباشرة .

ونستنتج من هذه الملاحظة آراء رأيناها في المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن حريد ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التي يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعاني ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعي أن يمتاز معجم كالتقايس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجدها فيها ، وأن يشترك معها في بعض الظواهر الأخرى . ونحاول في هذا الفصل أن نتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهج .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد^(١) أو أصلين أحيانا^(٢) أو ثلاثة^(٣)

(١) ٨/١ ، ٩ ، ١٣ ، ١٣ ، ١٤ ، وغيرها .

(٢) ٨/١ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، وغيرها .

(٣) ١٨/١ ، ٢٩ ، ٥٣ ، وغيرها .

وقد يرتفع إلى أربعة^(١) أو خمسة^(٢). وربما لا يجد لبعض المواد أصولا البتة، فيحكم عليها بالتباين مثل قوله: «اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء» أو يحكم عليها بالتباعد مثل «الجيم والحاء والشين متباعدة جدا» أو بالانفراد مثل «الجيم والذال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرا»، أو بعدم الانقياس مثل «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا». ويرد هذه الظواهر إلى ارتجال العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض «التاء والباء والنون كلمات متفاوتة في المعنى جدا. وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق» وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها^(٣).

ويصرح بأن الأصول قد تنشعب إلى فروع متقاربة، مثل «الهمزة والحاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة في المعنى»، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك في أصلها وإلا عدها شاذة «الهمزة والحاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه» و «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة» وقد تختلف كلمتان أو أكثر في الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد «الهمزة والذال واللام أصل واحد، يتفرع منه كلمتان متقاربتان في المعنى متباعدتان في الظاهر» أو يختلف الأصلان في المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان «الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان في المعنى متباعدان في اللفظ».

ولا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة، الكثيرة الصيغ، المشتقة. ولذلك لا يعمد من الأصول الأصناف التالية من المواد:

(١) ٨٩/١، ١٤١، وغيرها.

(٢) ١٣٧/٣، ١٨٧، ٤٣٥، وغيرها.

(٣) ٢٥٩/٤.

١ — المشكوك فيها مثل « الباء واللام والراء ليس بأصل وفيه كليات فالبلز : المرأة القصيرة ويقولون البلاز ... والبلازة ... وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عليه ، ولا فيه عندى كلمة صحيحة » .

٢ — المواد المعربة مثل « الهزة والجيم والصاد ليست أصلا ؛ لأنه لم يجر عليها إلا الإجاز ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهمة والراء والسين ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل العرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلمة معربة » . وهو لا يعترف بالعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن هم الأول كلام أهل البادية الصريح . قال في رد لغة شامية « فأما (الإجاز) فلفة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بات على إجاز ليس عليه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة » . وإنما لم نذكرها في قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إنجاز) ، وذلك مما يضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جابر لكم سورا » وسور فارسية ، وهو العرس « فسور المعربة التي تكلم بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو العربي الذي اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسي فليست على مقاييس العرب .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهمة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهمة فيه محولة من هاء » و « الهمة والهاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الأثن لغة في الوثن ... وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يردّها كلها ، ويكتفى برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأثنان تقارب الخطو في غضب ... وهذا ليس من الباب [باب أثن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأتلان » و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهي من الإبدال ، أقيمت الهمة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العافر

من الرجال » وما أكثر الألفاظ التي يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التي حصل فيها الإبدال فروعا ، في مقابل الأصول ، مثل : « الهمزة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه مبدلة من ولو » و « الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هي فرع لما قبلها [وهو ثمغ] ... والهمزة كأنها مبدلة من غين » . وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء » . والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميّه عند الصرفيين . فهؤلاء حددوا القواعد التي يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التي يحدث فيها^(١) . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التي ترجع في غالبها إلى الاشتقاق . والحروف التي تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يعبر كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشذ اللفظة عن الأصل الذي وضعه للمادة كلها ، أو تتكون المادة من كلمة واحدة ، ويراها تتفق في المعنى مع لفظ آخر يخالفها في أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلا : « الحاء والزاء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتزاك وذلك الاحتزام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الزاء بدلا من باء وأنه الاحتباك » ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطأ التي التزمها .

٤ — المواد المقلوبة ، يقول : « فأما قولهم نخبخوا عنكم من الظهيرة ، أي أبردوا ،

(١) الرضى : شرح الشافية ٢/٩٧ .

فهو ليس أصلاً لأنه مقلوب خب « و » الجيم والباء والذال ليس أصلاً ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جذبت الشيء بمعنى جذبته « . والمبدأ الذى يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة فى صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها فى صورتها الأصلية كما يقول : « الباء والطاء والحاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلاً لأنها مقلوبة من البطيخ . وهذا أقيس وأحسن اطرادا » .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة فى التهرب من الكلمات التى تشذ على الأصول التى أقامها لمواده . وتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه فى المغالطة التى جرت فى مادتي عق وقع ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى فى معنى المراجعة . وأحال فى مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال : « الزاء والميم والقاف ليس بشيء ، وإن كانوا يقولون زبق شعره ، إذا نتفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال فى هذه : « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التى يعمل على صحتها وما أدري ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا نتفه » .

هـ — المواد التى تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « أما الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلاً يشتق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والفاء كلمة واحدة لا قياس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتى منها المصدر والفعل مثل « الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد فى الصدر ... ويقال أحن عليه يأحن إحنة ، قال أبو زيد : آحنه مؤاحنة » . « الثاء والراء والميم كلمة واحدة يشتق منها .. » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة .

وتساهل فى بعض هذه الكلمات فسامها أحياناً أصولاً ، مثل « الهمزة والميم والطاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحياناً لقب « أصيل^(١) » فى مقابل تسمية بعض المواد الطويلة « أصلاً كبير^(٢) » .

(١) ٢٣٠/٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ وغيرها .

(٢) ٤٥٤/٢ ، ٤٩٠ ، ١٢٥/٢ وغيرها .

٦ — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والتاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها » .

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول : « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب^(١) » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيدة^(٢) » و « الدال والعين والدال ليس بشيء وربما سموا المرأة دعد » و « فأما قولهم للنخبة عَنَاقٍ ، فليس بأصل . . . ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبت بعض الأشياء بأقرب يكنون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعدّ الأعلام مما لعله يكون مشتقا^(٣) .

٨ — الإتياع ، يقول : « الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن بيص إتياع الحيص » ودفعه ذلك إلى إهمال كثير من ألفاظ الإتياع ، وما أورده منها في داخل الأبواب اكتفى بالإشارة إلى أنه من الإتياع .

١ — المواد المنحوتة يقول : « وأما الأزل الذي هو القِدَم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبدل ، إنما كان « لم يَزَل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى « يزل » ثم قابوا الياء همزة فقالوا : أَزَلِي ، كما قالوا في ذى يزن حين نسبوا الرمح إليه : أَزَنِي « و » الهمزة والميم والعين ليس بأصل والذي جاء فيه رجل إمّعة وهو الضعيف الرأى القائل لكل أحد أنا معك . . . والأصل مع والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التي جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا^(٤) .

(٢) ٦٥/١ .

(٣) ٣٧١/٢ .

(١) ٣٢/٤ .

(٣) ١١٢ ، ٩٥ ، ٧٤/٤ .

١٠ — المبهات يقول : « الحاء والياء والباء ليست أصلا ، لأنها كلمة موضوعة

لكل مكان ، وهي مبهمة ، تقول : أفعد حيث شئت » .

وصرح المؤلف بكراميته التحمل قال ^(١) : « غير أنا نكره القياس التحمل

المستكره » وحاول تجنبه . فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتوآت

والمد والبط في بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا

عنده ^(٢) . وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل .

أما المادة التي جعل لها أصلا واحدا ، فكان أصلا عاما واسعا تتدرج تحته عدة

أشياء مثل قوله « العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو »

و « العين والنون والتاء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على

صحة ولا سهولة » ومنها فتح الباب لألفاظ تعد شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها

إلى ختام المواد ويضم إليها ما لا يلائم أصوله أو يلائمها باستكره وتحمل . ولذلك

كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس يبيد أن يكون من

القياس أو مما يشبهه ^(٣) أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ . ومن الأسباب

إخراج المواد والألفاظ التي أخرجها من الأصول ، فكل ما لا ينسجم معه شاذ

أو معرب أو مشكوك فيه ، أو يهمله بدون أدنى إشارة . نضيف إلى ذلك كله ذكاء

المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى أنه وصل إلى ربط

بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين ويتشابه المعنى فيها ، قال

مثلا : « الزاء واللام أصل مطرد منقاس في المضاعف وكذلك في كل زاء بعدها

لام في الثلاثي » و « إن لله تعالى في كل شيء سرا واطيفة وقد تأملت في هذا

الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل

على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان ^(٤) » .

(٢) ٣٩٩/٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٢٤٤ ، وغيرها .

(٤) ٢٩٨/٢ .

(١) ٢٧٥/٣ .

(٣) ٤٥٢/٣ .

وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال : « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخوص من مكان إلى مكان ... والظعينة ... فقال قوم : هي المرأة ، وقال آخرون : الطعائن : الموادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذي قد تمعط شعره ».

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضَبَطَر ، من صبط وضبر ... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة ^(١) . وأدخل في المنحوت ما كان أصله ثلاثيا زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعاني ^(٢) وإن كان دائم الإفراد له والتنبيه عليه . أما القابل الباقى من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال ^(٣) « فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعى [والخماسى] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذى ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له فى طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافا أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « بُحْتَر ، وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فَبِتَر كأنه حُرِمَ الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تُفَضِّل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعياله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى فى القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيه الطويل ^(٤) » . وثانيها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القُدْفَع :

(١) الصاحبى ٢٢٧ .

(٢) المقاييس ١/٣٣٢ .

(٣) ١/٣٢٩ .

(٤) ١/٣٢٩ .

وهو ما ييس من الطين على الأرض فيتقلف . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من قفع وقلع وقلف ، وقد فُسر^(١) . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الحنزقرة » ، وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصفر ، والحزق كأن خلقه حُزِقَ بعضه إلى بعض^(٢) . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطى وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة^(٣) » .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلَة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحاذل : الذى يمشى فى شِقِّه يقال مر بنا يَحْظِل ظالعا^(٤) » . وينقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثانى مثل « البرغثة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث ن طير الماء كلون الرماذ فالبرغثة لون شبيه بالطُحْلة^(٥) » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « الثعلب : مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة^(٦) » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل « البرزخ الحائل بين الشيثين كأن بينهما برآزا أى متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالحاء زائدة^(٧) » .

وثانى الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل : « احرنجمت الإبل : إذا ارتد بعضها على بعض ، و احرنجم القوم : إذا اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل

(١) ١١٧/٥ واطظر ١٥٨/٣ ، ٣٥٩/٤ ، ٣٧٠ ، ١٩٤/٥ ، ٤٨٣ .

(٢) ١٤٥/٢ واطظر ١١٦/٥ . (٣) ٥١٢/١ . (٤) ٣٣٢/١ .

(٥) ٣٣٢/١ . (٦) ٤٠٣/١ . (٧) ٣٣٣/١ .

أخرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف^(١) . ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول فمنه ما زاد حرفه الأول والثاني مثل « عَنجَرْد : المرأة الجريئة السايطة . وهذا ممثلة لها تنجرد للشر ، العين والنون زائدة^(٢) » . ومنه زاد حرفاه الثاني والثالث مثل « اسلنطع الشىء إذا انبسط وعرض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون معظما ومبالغة^(٣) » ومنه ما زاد حرفاه الثالث والرابع مثل « اُنْخَرَنْبِق : الساكت ، والنون والباء زائدتان وإنما هو من اَنْخَرَق وهو خَرَق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكان الساكت خرق خائف^(٤) » ومنه ما زاد حرفاه لأخيران مثل « اُنْخِشَرَم وهى الأصوات ، والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خَش ، وكذلك اَنْخِشَرَم الجماعة من النحل ، إنما سمي بذلك لحكاية أصواته^(٥) » . أما القسم الثانى فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثة وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والدال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد^(٦) » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاثة حروف وهو كلمات قلائل « عَظْمِيس : جارية تارة حسنة القوام . وناقاة عظميس : شديدة ضخمة ، والأصل فى هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء فى هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق^(٧) » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما فى الكلمة السابقة وفى « الفتكرين وهى الشدائد . وهذا من الفتك وسائر زائد^(٨) » .

ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل . والدغفل : الزمان الخصب ... ومحمتمل أن تكون هذه من الذى زيد فيه الدال كأنه من غفل ،

(١) ١٤٤/٢ . (٢) ٣٧٣/٤ ، كذا ولعلها زائدتان .
(٣) ١٥٩/٣ واضر ٤٥٧ ، ١١٦/٥ . (٤) ٢٥٣/٢ .
(٥) ٢٤٨/٢ . (٦) ٣٧٣/٤ واضر ١٤٤/٢ ، ٢٥٤ ، ٤٣٢/٤ .
(٧) ٣٧٢/٤ . (٨) ٥١٤/٤ .

وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة»^(١) و«أما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا، وممكن أن يكون مما مضى ذكره، من قولهم ازهرت الكواكب، وذلك أنه إذا اشتد البرد زهرت إذن وأضأت»^(٢) و«مما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس... الطرمساء: الظلمة، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس»^(٣).

وآخرها المترجح بين الزيادة والنحت، وسبق ذكره في النحت.

وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال^(٤): «ومما اشتق اشتقاقا قولهم للثقل الوخم القبيح الفحج: خَفَنَجَل. وهذا إنما هو من الخفج، وقد مضى لأنهم إذا أرادوا تشبيها وتقبيحا زادوا في الاسم» وقال^(٥): «اسلنطح الشيء إذا انبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة» وكرر هذا الكلام^(٦).

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى معرفته، يقول^(٧): «أما الذي هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه. والله أعلم بذلك» ويكرر ما يشبه هذا القول^(٨). والسبب في هذا أن اشتقاقه خفي جدا^(٩) أو ليس ظاهرا^(١٠). والحق أنه يشك في هذا الصنف من الألفاظ يقول^(١١): «والأصل في هذه الأبواب [الموضوعة] أن كل ما لم يصح وجهه من الاشتقاق الذي تذكره فنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات. والله أعلم» بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه.

(٢) ٥٥/٣.

(٤) ٢٥٤/٢.

(٦) انظر ٤٥٧/٣، ٣٧٢/٤، ٣٧٣.

(٨) ٥١٢/١، ٢٥٣/٢، ٣٤١.

(١٠) ١٦٠/٣.

(١) ٣٤١/٢.

(٣) ٤٥٩، ٤٥٨/٣.

(٥) ١٥٩/٤.

(٧) ١٤٦/٢.

(٩) ٣٧١/٢.

(١١) ١٤٤ : ٢.

الاختصار :

برز في منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التي ظهرت في تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا^(١) .

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة . وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التي يذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد والتفاح والضيزى وطسأ وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والهاء كلمة واحدة وهو المطر الضميف » يريد الدث ، ومثل « الجيم واللام والهاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شيء فالهاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشيء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما في أصلها .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد ، اكتفاء بما قاله في مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا في كتابه للفرض الذي كان يرمى إليه والمنهج الذي اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يدون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التي سمي الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شد عن هذا الاختصار في بعض الأحيان النادرة في مثل كلامه عن بعض الأيام التي تعرض لها وخاصة في الجزء الأول من الكتاب^(٢) ، وفي تكريره بعض

(١) ٢٦٨/١ ، ٣٠٥ ، ١٢٣/٤ ، ٢٣٤ وغيرها .

(٢) ١١٧/١ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

الصيغ في المادة الواحدة وكان هذا الشذوذ الثانى نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه ، تلك هى إيراد أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعها فى مجرى واحد .

ومن الظواهر التى نراها عنده وتمت بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات فى مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها وبين ما يريد فى كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة ويجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التى يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرها . وجعله ذلك يعنى بإبانة العرب والمبدل الحروف وغيرها ، ويرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . وبلغ من تشدده فى ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون^(١) فيه ، وأن عنى بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه فى نقد الألفاظ واللغويين فى صراحة وفى أدب فى أغلب الأحيان . فهو كثيرا ما يرمى خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والظاء كلمة ما أعرفها فى صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيظ : ماء الفعل » « والخاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . ويقولون خَضِفَ إذا خضم ، والخَضَف البطيخ فيما يقولون » . فتراه عبر بما أعرفها فى صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة^(٢) ، أو لامعول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشيء ، أو إن ضحت ، أو لم أَرَبها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

(١) ٢١٣/٣ ، ١٧٤/٤ .

(٢) ٤٧/١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٢٥١/٢ .

وكان يصرح أحيانا بأسماء من يتقدم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفي كتاب الخليل : الترفة : الهنة في الشفة العليا . وهذا غلط إنما هي التفرة » . أو « وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل التلم . . . وما في ذلك شيء يعول عليه » . وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طخطخ السحاب انضم بعضه إلى بعض . . . وهذا إنما يحتاج في تصحيحه إلى حجة » . وعلل الشك في العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال^(١) : « وقد ذكر عن الخليل . . أن العكنكم المذكور الخبيث من السعال . . وأرى كتاب الخليل إنما تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة ، وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة^(٢) » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل^(٣) : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد « والذي قاله ابن دريد في الجنب : أنه ذو الشغب فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله » والتدليس^(٤) « وأعجب منه اللغة اليمانية التي بدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي » والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، ويقول ليس بعربي صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة » ، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشغنة الكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذي يأتي به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدري ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفظا فقال جمع يجمع جمعا إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه

(٢) ٢٢١/٢ .

(٤) ٣٠٧/٤ .

(١) ١٢/٤ .

(٣) ٣٤٦/١ .

من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جمعا . قال بسوق قال جمع فهو مجعوم إذا لم يسته أيضا . هذا قول أبي بكر ، واللغات لا تنجى بأحسب وأظن » وسمى ألفاظه التي شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريقة ابن دريد قال : قعزت الإناء ملأته » و « قال ابن دريد : الخذف الخطر باليد عند المشي وهذا من أعاجيب أبي بكر » ورماء بالتوليد في أبواب معينة قال : « الدال والحاء والزاي ليس بشيء وقال ابن دريد الدحز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع » .

ولكن هذا كله لا يمنعه من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولهم لصاحف الصوت إنه لحسن الجِرم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد إن معناه حسن خروج الصوت من الجرم » . بل يرجع رأيه على الخليل أيضا قال : « فأما قولهم برذونة رغوث فقد اختلف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوث : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكان التلك عمرو رَغوثا حول قُبتنا تخور

وكان ابن دريد يقول : فصيل في معنى مفعولة لأنها مرغوثة ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين » .

وقد الكأى أيضا ، قال « قال الكأى : ثمغة الجبل : أعلاه ، بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا ثمغة » « ومثله [في عدم الصحة] ما حكى عن الكأى : تر الرجل عن بلاده : تباعد ، وأتره القضاء : أبعد » .

وتقد ابن الأعرابي والمفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيباني وأبا زيد والأصمعي . واتبع في النقد طرقا ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما وأبنا في أكثر ما سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة . . . قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثني علي بن إبراهيم عن علي بن

عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة « والمقارنة مع الترجيح سواء اعتمد على لغوى آخر مثل « وقول ابن محكان :

فَنَشْنَشَ الْجِلْدَ عَنْهَا وَهِيَ بَارَكَةٌ كَمَا تَنْشَنَشُ كَرْنَا قَاتِلَ سَلْبَا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابي قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعي بالقاف ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، وبالمدينة سوق السلايين . فذهب إلى أن القاتل هو الذى يقتل السلب . فسمعت على بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد ابن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابي ، والصحيح ما قاله الأصمعي « أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبي عبيد عن الأصمعي قال : ربما سموا عود الطيب رندا ،^١ يعنى الذى يُتَبَخَّرُ به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس ... فأما قول الجعدى :

أَرْجَاتٍ يَفْضُنُ مِنْ قَضْبِ الرُّنْدِ لِـ بِشْفَرٍ عَسْبِ كَشُوكِ الرُّيَالِ
فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس .

المجاز :

ومن الظواهر البارزة فى المقاييس عناية المؤلف بالمبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول ، وقد يضمنها فى آخر المادة . قال فى آخر مادة دعو : « ويحمل على الباب مجازاً أن يقال : دعا فلاناً مكان كذا إذا قصد ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من نصيح كلامهم قال : ذو الرمة :

دَعَتْ مَيَّةَ الْأَعْدَادُ وَاسْتَبَدَلَتْ بِهَا خَنَاطِيلَ آجَالٍ مِنَ الْوَيْنِ خُذْلَ «

وقال فى أول مادة « ذوق » : « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة نظم ثم يشتق مجازاً فيقال ذقت المأكول أذوقه ذوقاً وذقت ما عند فلان اختبرته . »

أما عن المستعار فقال في آخر مادة « رجل » قبل الشاذ فيها : « فأما قولهم ترجل النهار : إذا ارتفع ، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجله . وكذلك رجلت الشعر هو من هذا كأنه قوًى . والمرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصب فكأنه أقيم على رجل » وقال في آخر مادة « رجم » : « والذي يستعار من هذا قولهم رجمت فلانا بالكلام إذا شتمته » وابن فارس يضع المستعار في آخر مواده في أغلب الأحوال .

والمشبه قال عنه : « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرخل فهو من هذا أيضا لأنه يشبه بالدابة التى على ظهرها رحالة والرحالة السرج » وقال : « والأرحاء الأضراس وهذا على التشبيه أى كأنها تطحن الطعام ، ويقال على التشبيه أيضا للقطعة من الأرض الناشزة على ما حولها مثل النجفة رحي » والمؤلف يضع هذه التشبيهات قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والمهزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة : الصوت الشديد . . . ومما يحمل عليه الزأم الذعر ، ويقال أزامته على كذا أى أكرهته » وقال : « الحلم صفار : القردان . والحلمة : دويبة . والمحمول على هذا حلمتا الندى » .

كل هذه الأنواع المجازية تميل إلى تأخيرها في المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله . وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التى يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما يريد ، يقول : « خزمت البعير : إذا جعلت فى وتره أنفه خزامة من شعر ، وعلى هذا القياس يسمى شجرة من الشجر خزمة وذلك أن لها لحاء يفتل منه الحبال ، والحبال خزامات » فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنا معنى التشبيه وخاصة أنه شرحه بعد ذلك .

ويتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعوى » و « هو لك منى على حبل الذراع . . . ذرع لى فلان شيئا من خبر » وما يضاف إلى أم وابن وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن حريز من قبل .

الظواهر في المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التي نراها في مواد المقاييس اشتغالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتي لأصوله التي استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير في ركاب واحد أو اثنين من العلماء . فكثرت الأقوال التي نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار . بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم^(١) ، لأن المراجع التي أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد في كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمه مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحاً بأسمائهم . فهو قريب الشبه ببعض الشيء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرها من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتابين » فبناء أسك موجود « في الكتابين » ، وثب « كلمة ليست في الكتابين » و « ثم ... لم أجده في الكتابين » . ولكن عنايته بالخليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما في مواده أحيانا منه دون أن يشير^(٢) إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذي ألحقه بحقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ؛ ويتصرف فيه بما لا يغير معناه في أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار^(٣) ، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود

(١) ١٠٦/١ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ ، وغيرها .

(٢) انظر قف وكس وعش وغيرها في العين والمقاييس .

(٣) انظر عقف ، عغب ، عفل في كتابيهما .

بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة في نسخة العين المطبوعة^(١) ، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى في إيراد بعض أشياء ليست في النسخة المطبوعة من الجمهرة . ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد في بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

وعنى المؤلف بعض الشيء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التي لا ينقاس لها إلا اللفظ العربي الصميم . وكان يحكم بالتعريب وينبه أحيانا على اللغة التي عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرها دون أن يبين إلى من رجع في حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها^(٢) . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذي يرمى إليه ، وشكه في كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله^(٣) . وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التي أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية^(٤) . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهي قليلة عنده .

مآخذ:

أهم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك في مآخذ المدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مآخذ لا تتصل به مثل اضطرابه في تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثاني في القسم الأول ، والثالث في الثاني وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يسير

(١) اظهر عقم ، عقل ، جعن ، في الكناين .

(٢) ٢٥٢/٢ ، ٢٧٧ ، ٣٣٤ ، ١١٥/٣ .

(٣) ٢٨٥/٢ ، ٢٤١/٣ ، ٢٨٥ .

(٤) ٤٠١/٢ ، ٢٣٥ ، ٣١٣/٣ .

موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، والمعجم الكبير الذى يخرج المجمع اللغوى .

وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائلها .

وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة . بدون أية زيادة^(١) . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر^(٢) .

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالتعالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنعت اللتين أفاد منهما خاصة الصفاتى فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم .

(١) ١٧/١ ، ٣٧٣/٤ وغيرهما .

(٢) ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .

الفصل الثالث

كتاب المجمل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية وبلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . ويشترك الكتابان في المادة التي يحتويان عليها ، على وجه الإجمال في المجمل ، ونوع من البسط في المقاييس ، ولكنهما يختلفان في طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلاقات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذي رمى إليه المؤلف في كل منهما .

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجماً لغوياً أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها في مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجمل ، وإنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد .

هدفه :

أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شيء من ذلك ، وهمه الأوحد هم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُنَاه تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذي دفع ابن دريد قبلاً إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لافي الترتيب بل في الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد ويستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رمى بسابقه في أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك في مقدمة كتابه حين قال ^(١) « فإنك

(١) انظر أيضاً ١/٤٧ ، ١٣٠ .

لما أعلمتني رغبتك في الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب ، وأنتك شامت الأصول
الكبار ، فراعك ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ،
وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتني جمع كتاب فيه ، يذلل لك
صعبه ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل
لفظه وتكثر فوائده ، ويبلغ بك طرفا مما أنت ملتصقه « ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس في مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من
الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح ، فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة
في أول كتاب الجيم قال : « وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه
دون الوحشي المستنكر ، ولم نأل في اجتناب المشهور الدال على غريب آية أو تفسير
حديث أو شعر . والمتوخى في كتابنا هذا من أوله إلى آخره . . . ذكر ما صح من
ذلك سما ، أو من كتاب لا يشك في صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال
كل قائل فهو حري بالتخرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل
وشنع الحكايات وبُنيات الطريق . فقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث
كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب
في الصلاة على محمد وآله . وقال في آخر المجمل : « اقتصرت على ما صح عندي سما
ومن كتاب صحيح النسب مشهوره ولولا توخى ما لم أشكك فيه من كلام العرب
لوجدت مقالا . » ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور
التي دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار
بالمستنكر والشنيع .

مراجعته :

ذكر المؤلف في صدر باب الهمة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون
وأشهرهم الخليل والأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيد
وابن دريد الأزدي ، وقال عنهم : « دخل كلام بعضهم في كلام بعض ، ولم يعد ما ألفناه
في كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريف والشواهد على الآخر . »

ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف على ما لم يعرفه العلماء قبله من الفاظ ، وإنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكتفيا بجهودهم في ذلك الميدان .

منهجه :

اتبع المؤلف في هذا الكتاب الترتيب الذي اتبعه في المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على المقدمة ثم نحلل مادتي « عقق وهقع » :

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة في صفحة واحدة بين فيها هدفه في الكتاب وسبب تسميته بالجميل والخصائص التي يمتاز بها ومنهجه فقال : « فمن مرافق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ومنها حسن ترتيبه ، وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة ، ومنها أمانة قارئه المتدبر له من التصحيف ، وذلك أنى خرجته على حروف المعجم فجعلت كل كلمة أولها همزة في كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء في كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمستها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف فإنك تجدها مصورة في الحاشية ومفسرة من بعد » .

ومن الطبيعي أن الكتاب الأول في المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التي روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجعه في كتاب الهمزة وحده بل في الكتب كلها التي يتألف منها المعجم . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتح ابن فارس المادة الأولى بما افصحها به التحليل مرتبا ومختصرا « عقق

الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا حلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تكون العقيقة إلا الشعر الذي يولد به ، وهي العقة أيضا » : ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثة والشعرية اختصارا .

ويقول : « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبها بها » والعبارة الأولى من العين ، والثانية من « الجمهرة » ، وحذف الشاهد الشعرى أيضا .

ويقول « انفق البرق : إذا تسرب في السحاب ، وهذى سحابة عقاقة » وأولاهما عن الخليل أيضا بالنص وثانيتها عن ابن دريد .

« والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز » والمعنيان من الخليل بتصرف وجمع وإيجاز ، ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثانى مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضا .

« وانفق الفبار : سطم » عن الخليل وهو فى المقاييس أيضا مع شاهد مأخوذ من رجز المعجاج فيها . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .

ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا نبتت العقيقة فى بطنها على ولدها ، وهى معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » . وهذا التفسير هنا وفى المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد فخالف الخليل فى ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه فى حقيقة مدلولها .

وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هى طريقته فى المقاييس « قال بعضهم : وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك فى صحة هذه النسبة . وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما فى العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه فى الهواء ويقال

إنما هي عتي تعقية « وبلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة وذكر القول الثاني فيها ليطل عدم وجودها في المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وهُتَقَ في قوله ذق عتق^(١) هو العاق وجمعه عتقة «
والعبارة كلها مختصرة من العين وهي تفسير لقول أبي سفيان لحزاة الشهيد في موقعة
أحد كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينشق عن أعلاه النبت والجمع أعقة «
وهذا التفسير موجود في المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومثل لا يوجد إلا في المقاييس أيضا « وكلفتني الأبلق العقوق مثل لما لا يكون
لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن المتاق الحمل نفسه ، ويكسر أوله .
وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق « والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس
فيفصله ، ويبين أن التفسيرين يختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ، وثانيهما
أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذي يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به الجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل
أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع المقاييس « وعواق النخل : رواده ، وهي فلان
تنبت معه ، ويقال : إن الحقيقة الماء القليل في بطن الوادي « ولكن تفسير أولاهما
في المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثابتهما بيت من شعر كثير ، ويبين
طريقة اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة في الأرض ، قاله الدريدي .
وتحتم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقع ، إذا
ملح » . ويوجد ما يشبه هذا في الجمهرة والمقاييس .

وتبين لنا هذه المادة أن الجمل والمقاييس يتفقان في أكثر الصيغ التي يذكرانها

(١) في الأصل : ذو عتق . تحريف .

ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما ينفرد به الجمل . ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولكنهما يأتیان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد الجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف الجمل في اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير في العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق الجمل مع المقاييس في ذكر الصيغ التي تتفق مع مقلوبها في المعنى في آخر المادة ، مثل أقع وأعق .

أما المادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهلها بقوله : « الحقعة : نجم من منازل القمر » وهي بالنص في المقاييس ، وقد اختصرها من العين .

« والحقعة : دائرة » وهذا التفسير محل ، فالحقعة كما يقول في المقاييس « دائرة تكون بزور الفرس » وهي أوضح من ذلك في العين .

وتحتم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها في المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف في الجمل الشاهد الموجود في المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التي انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما اتفقا عليه ، ما عدا ما ذكره أبو زيد . ويظهر لنا في هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

حين نحاول أن نتبين الظواهر التي تبرز في الجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار . ويتضح هذا بصورة ملموسة في حجم

الجزء المطبوع ، فهو ٣١٩ صفحة من القطع الصغير ، تصل إلى باب الدال واللام .
 في حين أن هذا القدر من المواد يشمل من المقاييس الجزء الأول (وقدره ٥١٣
 صفحة من القطع المتوسط) و ٢٩٨ صفحة من الجزء الثاني ، أى حوالى ٨٣٢
 صفحة . وفى سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاقتصار على
 المشهور منها إن أوردته ، واختصار التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها
 فى قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك
 يعترف به المؤلف فى مقدمة الكتاب ، وفى تضاعيفه أيضا . وقد أخل بهذا القصد
 فى الصيغ التى تتعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأولى به
 ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعنى
 المختلفة مثال ذلك بقول فى مادة « عوهج » ، « الموهج : ظبية حسنة اللون .
 والموهج : النعامة . والموهج : الناقة الفتية . والموهج : الحية » ، ويقول فى مادة
 « عهق » « الموهق : الغراب الأسود الجسيم . والموهق : البعير الأسود .
 والموهق : اللازوردى . والموهق : فحل كان فى الزمن الأول . والموهق : الثور
 الذى لونه إلى السواد . والموهق : الخطاف الجبلى الأسود ... والموهق : خيار
 النبع . والموهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم فى الموهج ، قاله
 ابن الأعرابى . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر
 كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروز آبادى فى قاموسه يقول : « والموهج :
 الطويل المنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجلين من
 النعام ، والظبية فى حقونها خطتان سوداوان ، وفحل إبل كان لثمة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به
 بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع فى مقدمة الكتاب ،
 ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة^(١) .

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرهما .

الصحيح :

الظاهرة الثانية في الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كافي أقواله السابقة ، واشتهر المؤلف بذلك فقال عنه السيوطي^(١) : « وكان في عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالتزم أن يذكر في معجمه الصحيح » . وجعلته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتسكّر ويغرب ، أي أن التزامه الصحة كان من العوامل التي دفعت به إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضاً إلى قد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن النسخة القليل من اللبن . يقال ما بقي في الإناء تشعة ، ولم أسمعها وفيها نظر » ويقول : « وقال بعضهم : التحسب : دفن الميت تحت الحجارة قال : غداة ثوى في الرمل غير مُحسَب » وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد » ويقول « يقال : جاء فلان وفي رأسه خُطاة ، والجماعة تقول خُطِيّة ، وهو خطأ » وقد بصرح بأسماء اللغويين الذين ينقدم فيقول^(٢) : « قال ابن دريد : القرب : الصلابة والشدة . قَرُب الشيء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » ويذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه في المقاييس . ويقول « المُنْقَب : الطريق العظيم ، قاله أبو عمرو ، والصحيح المُنْقَب » ويقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن الفراء عن الكسائي : ثَمَنَةُ الجبل : أعلاه بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا نَمَنَةً بالنون » . ولكن النقد في الجمل قليل هزيل بالنسبة لما في المقاييس ، بل يذكر المؤلف في الجمل أشياء كثيرة مما نقده في المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضاً ، فأورد أنواعاً تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله في الجمل : « الخذلقة : إظهار الخلق وإدعاء أكثر

(١) الزهر ١/ ٥٠ .

(٢) الزهر ١/ ٥٦ .

« مما عندك » ويقول عنها في المقاييس : أظنها ليست عربية أصالية وإنما هي مولدة » وأورد الإسلامى مثل « قال ابن الأعرابى : لم يسمع قط فى كلام الجاهلية ولا فى شعرهم فاسق » . وهذا عجيب ، وهو كلام عربى ولم يأت فى شعر جاهلى » وقد نتسامح فى كل هذا ، ولكننا لا نتسامح فى روايته المريب فى رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير فى قوله * من عامل الشرطة والأترور * » ويقول عنها فى المقاييس : « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجدائنا ذلك فى كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شئ يكون شاهده مثل هذا الشعر :

أعوذ بالله وبالأمر من عامل الشرطة والأترور »

ويقول : « التلام : التلاميذ أسقطت الدال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لم » ويقول عنها فى المقاييس : « التاء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد فى التلام : إنه التلاميذ ، ومافى ذلك شئ يعول عليه » . ويقول « تاخت الإصبع مثل ثاخت » ويقول فى المقاييس « ذكر فى كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع فى الشئ الرخو . وإنما هذا بالتاء ثاخت » . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد فى المقاييس .

اللغات والمغرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعنى — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمغرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فنراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَعَّ الشئ : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القشاء الجَّعَّ ، كذا قال ابن دريد » فىأخذ لغات اليمن عن الذى أكثر منها (ابن دريد) ويقول : « الحجة العين بلفظ اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الجَفَز : السرعة فى لغة اليمانيين ... قال ابن دريد الجِفَس : لغة فى الجبس وهو الضعيف » . ويقول : « الأزاريس الزراعون ، وهى لغة شامية ، والواحد أريس » .

أما العرب فهذه بعض أمثلة منه قال : « الأجر : الذى يُبنى به فارسى معرب وقد جاء فى الشعر * شاده بالآجر * » وهو ينظر إلى المعرب الذى ورد فى الشعر القديم نظرة عالية . وقال : « وتاريخ الكتاب كلمة معربة معروقة » وقال : « أشل دخيل وهو جنس من التزع » وقال : « أشنة دخيل وهو ضرب من الطيب شىء مثل الخنوط » .

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس فى أكثر موادها وصيغهما ، يختلفان فى أكثر الظواهر البارزة فيها ، لاختلاف الفكرة التى يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعاً لذلك . فالمقاييس أكثر اهتماماً بالأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى كل لفظة ، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التى تنقسم إليها معانيها ، وأكثر إيراداً للشواهد والأمثال واستقصاء الأخيرة منها ، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعانى الفرعية ، وأشد اهتماماً بنقد الألفاظ وإبانة زيفها وصحیحها ، وأنضج حكماً فى كل ذلك . والأمر الوحيد الذى يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام فى كل مادة . والسبب فى ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام فى أصوله إذ أن الصلة بينها وبين المواد التى يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة .

ولهذا النضج الظاهر فى الفكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون فى أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجمل بزمان ، إذ قال مدللاً على ذلك^(١) : « لا يساورنى الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النضج اللغوى الذى يتجلى فيه من دلائل ذلك ، كما أن خول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك . ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلاً فى زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التى نالها صنوه المجمل . وأستطيع أن

(١) المقاييس : المقدمة ١/٤١ .

أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجمل فإن الناظر في الكتابين يلمس القوة في الأول وينجد أن ابن فارس في المجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء وهو في المجمل يترك بعض مسائل اللغة على علامتها ، على حين ينقدها في المقاييس نقدا شديدا . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل صاحبي ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجمل مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطأ الرائعة التي ابتكرها أو يكمل الفكرة التي بنى عليها .

مأخذ:

يرجع أكثر ما أخذ على المجمل إلى الأسس التي يشترك فيها هو ومدرسته فيها ، ولكنه ينفرد ببعضها أيضا ، وهي التي نغني بإجمالها هنا .

أهم هذه المأخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ، ولكنه يفعل ما ينافيهما أحيانا . إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لروايتها ولا تحتل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا في المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا في أثناء تأليفه المجمل ، إذ هو سابق على المقاييس في غالب الظن .

وهناك مأخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضيح المعنى تماما ، وترك التفسير تماما في بعض الأحيان ، كما في أدر وحوك وحيض وما شابههما .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس في بؤس ، وجسأ في جسو ، وجنأ وتجانأ والمجنأ في جنى ، وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك في بعض الأحيان ، فنبه على أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم يفعل ذلك في كل مرة .

وصفوة القول في المجل أن اختار ما في العين والجمهرة وبعض المراجع الأخرى وسرده سردا مختصرا خفيف الحمل ، ووضع في ترتيبه الجديد فهو من الكتب التي لا شك أنها أفادت المبتدئين في دراسة اللغة في عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم الصغيرة التي يستعملها طلبة المدارس عندنا في هذه الأيام .

الفصل الرابع خصائص المدرسة وعيوبها

لم نضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها في معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذي قام به أحمد بن فارس في معجمه ، فالرابطة الوحيدة التي تصل بين أفرادها هي الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية في الجمهرة كثيرة مختاطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمرة تراعى التقاليد ، وابن فارس يطرح ذلك في معجميه . وابن دريد لا هدف له في معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص في معجميه .

وقد كان التطور الطبيعي لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف باء الموجود في المعجمات الحديثة وفي أساس البلاغة للزمخشري وإهمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابي الذي اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافي عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنني أحب أن أضمه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه وبينها ، على الرغم من تأثرها هي بالمعجمات الأوربية ، وعدم تأثره بها .

عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذي سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التي لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ، ثم تمسك ابن دريد بنظام التقاليد ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال في كل هذا ما قيل في المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أخطاءها في أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط في الأبنية التي خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعي المضاعف خاصة ، وخلط في البناءين الرباعي والخماسي وما يلحق بهما ، وفي غيرها ، وخاصة أنه لم يكن موقفا في معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التانيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثي المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطئ ، إذ فصل بينه وبين باب الثنائي المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جني يقول^(١) : « وأما كتاب الجهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومات إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلطت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع في بعض الأحيان الثلاثي الأجوف واللفيف المؤلف من حرفي علة مختلفين (باعتبار الهزمة من حروف العلة) في أبواب الثنائي المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها في ضو وضوض ، وكوى وضعها

في كوا ، وحاء في حاء ، وحاء في خاء ، والنون في فاء ، في المقاييس ، ومثل : آء وضعها بعد أي ، وحاء بعد حن ، وحاء بعد خن ، وءاء بعد دو ، في الجمل .

ووضع الرباعي في أبواب الثلاثي ، مثل برأل وبلاز وجرجم في الجمل ، والمضاعف الثنائي في الثلاثي مثل جو وضعها بعد جون في الجمل ، ووضع صيفا كثيرة في الثلاثي وما زاد عليه مثل العكر كرك والعركرك وما شابهها في المقاييس .

كل هذا إلى جانب ما يضمن في أبواب الثنائي المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثاني الأمور التي تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط في حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرد والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة في أبواب الصحيح من الثنائي والثلاثي . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو في الثلاثي الصحيح ^(١) » أو « حرف الواو في الثلاثي الصحيح ^(٢) » أو أن يورد مادة « ع ه ي » ويعقبها بقوله ^(٣) : « انقضى حرف العين في الثلاثي الصحيح » .

ولكنه — والحق يقال — وقف في أبواب الثلاثي عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخرجها إلى أبواب المعتل . ونسى أولاً أن الماء التي جعلها في ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانياً أنه سبق له أن أورد كثيراً من هذه المعتلات في الأبواب السابقة . وقد تنبه في مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتي بها في المعتل ^(٤) ، ولكنه تنبه إلى ذلك أحياناً متأخراً ، بعد أن يكون قد أورد نصف المواد أو ما يقاربها ، فتركها أيضاً ويشير إلى أنه سيكملها في أبواب المعتل ^(٥) .

(١) ١١٩/٣

(٢) ١٨٢/٣

(٣) ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ، ٧٨٣/١

(٤) ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ وغيرها .

ومن الأخطاء الكثيرة عدّه الواو المدغمة في الياء ياء ، فكلمة حى يأتى بها في « حى ي » وكذا رى وغى ، وكلها واوية الأصل ، وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لا يستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الألف) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحقّة بألرباعى التى عقد لها أبوابا خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيدابة وهديب التى وضعها فى هذب ، وعدّ « رذاذ » مثلاً من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما مائل ذلك .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف منها ، ولكنه كثيراً ما خلطها معا ، يقول مثلاً : الحاء والفاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك فى أكثر المواد . ثم اضطرب فى ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الياء على الواو حيناً^(١) ، والهمزة على الياء حيناً آخر ، وحقها فى ذلك الموضع التأخير تبعاً لترتيبه^(٢) ، وخلط بين الهمزة والألف فى مواضع أخرى^(٣) . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط فى هذه الحروف فى المأخذ السابق .

وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه فى وضع بعض موادّه لصعوبة ترتيبه ،

(١) المقاييس ج ١ / ٣٠٢ .

(٢) ٤٠٠ / ١ .

(٣) ٣٢١ / ٢ .

وأكثر ما اختلف عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدم الحرف المتأخر منه ، وأخر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثانى من المطبوع مثلاً ، نراه رتب « باب الحاء والتاء وما يثلثهما » كما يلي : حتر ، حتأ ، حتم ، حتد ، حتن ، حتف ، حتل ، حتك ، حتو . وصوابه : حتد ، حتر ، حتف ، حتك ، حتل ، حتم ، حتن ، حتو ، حتأ . فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعو » ، ودعق ، ودعك ، ودعم . وحققها التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغش » خطأ . وقدم « دكم » على « دكا » ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير فى جميع الأجزاء . ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والمهزة وما يثلثهما » كالتالى : « ذار ، ذاب ، ذأم ، ذأل ، ذأى » ، ولاحظ المحقق أن ترتيب « ذاب » مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة فى نسخة الأصل . وصواب وضعها فى آخر الباب بعد مادة (ذأى) كما ورد فى الجمل . . » ولكن الحق أن وضعها فى الجمل مختل أيضاً ، والصواب تقديمها فى أول الباب قبل ذار ، لأن المؤلف يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه فى الألفباء . ومن الظاهر الذى لا لبس فيه أن الباء هى الحرف الذى يلى المهزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده — فى بعض الأحيان — الحرف الثانى ، فى الأبواب الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه فى الترتيب ، وينتهى بتأليف الحرف مع نفسه^(١) ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحيانا فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الهاء والباء مع الواو^(٢) .

الباب الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول

كتاب الصحيح

للجوهري (٠٠٠ — حدود ٤٠٠)

مهدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم في القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما :
التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهباً
خاصاً ليحقق هذين الغرضين ، وفي أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربي حققهما
إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري الذي اشتهر بالصحاح .

وقد شرح أبو زكريا الخطيب التبريزي هذا الاسم شرحاً جميلاً قال^(١) : « يقال
كتاب الصَّحاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظريف وخراف . ويقال :
الصَّحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فعال بفتح الفاء لغة في فويل ،
كصحيح وصحاح وشحيح وشحاح وبري ، وبراء » . ووضح من عنوان الكتاب
أن المؤلف كان يرى — قبل كل شيء — إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى
ذلك نبه في بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه
اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذي ظهرت
آثاره في العنوان والمقدمة وصغر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عني بهذه
الناحية ، قال السيوطي^(٢) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح
بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالباً . وأول من التزم

(١) السيوطي : للزهر ٤٩/١ .

(٢) نفس المرجع .

الصحيح مقتضرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمي كتابه الصحاح .

ولكن الأبحاث الماضية دلتنا على أن الجوهري ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالي والأزهري كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطي نفسه^(١) ، ولكن هناك فرقا بين الصحاح وغيره ، يبين من عبارة السيوطي فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواه ، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه ، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته . وقد رأينا ذلك فيها . فالتزامها الصحيح يعني نقدها غيره وتزييفه ، وكانت الدعائم التي أقام عليها الجوهري نقده للألفاظ السماع والفهم ، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجادة ، وكذلك مشافهة العرب في البادية وخاصة في الحجاز وبلاد ربيعة ومُضَرَ^(٢) . ولم يفسر الجوهري في مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم ، ولكن من الواضح أنها قريبة الشبه بدعائم الأزهري . وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ . فلجأ إلى ما لجأ إليه القالي قبله وهو الضبط بالعبارة . واتبع في ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الموريني في فوائده التي صدر بها الكتاب فقال^(٣) : « ومن قواعده في ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلاً فالضبط لأول الكلمة كقوله : وإنه لحسن الجيبة بالكسر ، يعني كسر الجيم ، والحباب بالضم . نعم ، التسكين لا يكون بالضرورة إلا للثاني كقوله : والخلبة بالتسكين . ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه ، وتارة يصرح بضبطه كقوله : والرطب بالضم ساكنة الطاء : الكلاً . وإذا قال عقبه : محركا أو بالتحريك ، فيكون بفتحتين كما يعبر المصباح بذلك . وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله : أيضا ، فتكون بالضبط السابق . وقد يكون في الكلمة لفتان أو أكثر فيكررها

(٢) السيوطي : البنية ١٩٥ .

(١) نفس المرجع ٤٥ .

(٣) الصحاح ٧/١ .

بحسب ثقتها ولو أربع مرات كما فى النطق . ومحل كون الضبط الأول فى غير « المفصلة » كالمقبرة والميسرة ، أما هى فالضبط فيها للعين . وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر .

« وأما فى الأفعال ، إذا ذكر فعلا وقال عقبه : بالضم أو غيره ، فىكون الضبط لعين الفعل مثاله : أدب الرجل بالضم ، أى للدال . وأما حصبت الرجل أحصيه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله ، وهو المضارع ، والماضى معلوم الفتح » ولكنه فى الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالى .

وفى سبيل الوصول إلى الغرض الثانى طرح الجوهري نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا ، وبقي من بعده محافظين عليه العصور الطوال . أهل الجوهري ترتيب الحروف على الخارج ونظام التقاليد وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التى يحتوئها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من خاله الفارابى صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هى عدأ أو آخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير . فباب لما آخره همزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره الثاء ، فالجيم ، فالحاء . . . إلى آخر الحروف بترتيبها الذى نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وأخر الألف اللينة غير المهموزة ولا المنقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل عربى .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعا للحرف الأول من اللفظ مرتبا على الألفباء أيضا . فباب همزة مثلا يحتوى على فصل همزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها وبين الياء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلا واضحا ، ولذلك قدم الواو على الهاء وأعقبها بالهاء ، فالياء . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى

أيضا وجعله على ترتيب الألقباء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا لم يكتب بترتيب آخره فأوله ثنائية بل وثالثة . ورابعه أيضا أى ترتيب وسطه كله أيضا . وكان هذا الترتيب بدعا فى عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التى عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التى تحتل صورتها وضعها فى الثنائى المضاعف أو الرباعى المضاعف أو الثلاثى أو اللقيف أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به فى مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ماصح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه فى ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسى أن النواة الأولى مأخوذة من ديوان الأدب للفارابى . ولكن بناء الجوهرى للرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومى إلى منهجه فى التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهرى ، وابتكاره ترتيبا صحيحا ، والدعائم التى يقوم عليها نقده ويختتمها بالدعاء . وقد ذكرت جملا من هذه المقدمة ، ولكنى أوردتها هنا كاملة لقصرها ، ولتضح صورتها فى الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله : الحمد لله شكرا على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإنى قد أودعت هذا الكتاب ما صنع عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها وجعل إعلم الدين والدنيا

منوطا بتعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، في ثمانية وعشرين بابا ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول ، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية . ولم آل في ذلك نصحا ولا ادخرت وسعا . نفعا الله وإياكم به .

ويظهر في المقدمة السجع الذي عم هذا العصر ، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك في مقدمة التهذيب للأزهري .

وصف المعجم :

لا خلاف بين المنهج الذي أشار إليه الجوهري في مقدمته وما طبقه في المعجم نفسه . فالمعجم يتبدى بباب همزة ، ويستهل هذا الباب بفصل همزة ، ويفتح هذا الفصل بمادة « أجا » ثم « أوء » وليس في الفصل غيرهما . ثم يتبدى فصل الباء من باب همزة ، ويفتح بمادة « بأيا » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير ، والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقا لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجا على أوء . ويذكر في الفصل المواد الثلاثية كأجا والرابعة كباأيا وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترد في الأبواب متجاوزة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا في الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما . وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالالف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التي أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه يقصد الألف الأصلية التي ليست بمنقلبة عن همزة أو حرف علة ، فقال في صدر هذا الباب : « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا الهمزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقلبة من الواو والياء . وهذا الباب مبني على ألفات غير منقلبات من شيء ، فلهذا أفردناه »

وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التي تنتهى بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات — وخاصة المنتهية بألف لينة — قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه في ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى في هذا الباب « آ » ويقول عنها : « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهي تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت : آيَّة ، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف .

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساء » وقد تكون الألف في الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فَعَمَلًا وَيَفْعَلَان . وتكون في الأسماء علامة للاثنين ودليلا على الرفع نحو رَجُلَان . فإذا تحركت فهي همزة . وقد تزداد في الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النِّقَا آ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ .
وقد يُنادى بها ، تقول : أزيد أَقْبِلْ : إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة .

وهي على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت في الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر » .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل في هذه المادة . فيبين طريقة مجيء الاسم منها ، ويوافق في ذلك مذهب الخليل ، ويبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة وألف القطع (وهي الهمزة) واستعمالاتها . ويحتم بالفرق بين ألفي القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء في هذا الباب ، بل يختار منها ما يشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة

كما رأينا ، والباء لا اشتراكها مع حرف الجر ، والتاء لا اشتراكها مع اسم الإشارة « تا »
والحاء لا اشتراكها مع الزجر « حا » والحاء والذال وغيرها . أما التاء والجيم والذال
مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالاتها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه
لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ،
ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أنقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى
وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر
على حال بصددتها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللفيف أخرى ، والثلاثى
الصحيح ثالثة ، وكررت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب
الذى سار عليه الجوهري فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى
الأدوات الثنائية التى لا تنتهى بآلف . فحرف « إذ » مثلا أين يضعه ؟ من الطبيعى
أنه فى باب الذال ، فصل الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه
لا حرف وسط له ، أو يضعه بعدما وسطه الذال ، وكأنما هو مخفف من « إاذ »
المضاعف ؟ أثر المؤلف الموضع الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع
الأول . وأسباب ذلك أن الأداة لا حرف وسط لها أولا ، وليست مخففة من
المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء
أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

ترك هذا كله إلى مادة « عق » التى حللناها فيما سبق من معاجم ، ونجدها
فى باب القاف ، فصل العين ، وتبدأ بقوله ^(١) :

« العقيقة : صوف المذبح ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذي يولد عليه : عقيقة وعقيق وعِقة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع يصف حمارا : تحسرت دقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتعلا ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد : العِقة في الناس والحمر ، ولم نسمعه في غيرها . »

يجمع المؤلف الألفاظ التي بمعنى واحد « عقيق ، وعقة » ويذكر الأقوال التي تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإما يفعل ذلك أحيانا . ويأتي بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانساح اللذان نشر بهما في التهذيب . ويهمل الأحاديث التي ذكرها الخليل والأزهري . ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انق منق منه ، أي تضرب في السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كمنمي سلاحي لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهدته جديد . ويقول : « وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق في الرمل وغيره فهو عق . ويقال : انعقت السحابة : إذا تبعت بالماء . والعقيق : ضرب من القصوص ، والعقيق واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعقة » وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم . ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذي فصل في الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعق بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهللي :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا ياليتني في القوم إذ مسحوا اللحي

وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه في الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيا مسحوا لحاهم ، وصالحوا على المدية . وكان مسح اللحي علامة للصالح . قال ابن الإعرابي : لم يرجع

ذلك اليهم إلا نقياً . و يروى : عَقَّوا بسهم ، ~~بفتح القاف~~ ، وهو من باب
المعتل وينشد :

عَقَّوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا : حبذا الوضع «
والخبر كله عن ابن الأعرابي ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهري
في التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا
خلق عقيقته » ، وواضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجمل به
تقديمها في أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشر .

ويقول : « وعق والده يعق عقوقاً ومعقة فهو عاق وعقق ، مثل عامر وعمر ،
والجمع عَقَقَة مثل كفرة . وفي الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق .
قاله بعضهم لمحزة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء
بالعقوق » فترى المؤلف يذكر في علاجه للفعل ماضيه مضارعه فصادره فالصفة منه ،
وتراه لا يصرح باسم أبي سفيان قائل الحديث ، وينسبه إلى بعضهم .

ويقول : « وأعقت الفرس : أى حملت ، فعى عقوق ، ولا يقال : معق ، إلا في
لغة رديئة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول ورسل » . وهذه الصيغ
كلها موضعها اللائق بها ليس هنا ، بل في مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه
العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .
ويقول : « ونوى العقوق : نوى رخص تعلقه الإبل العقق ، وربما سموا تلك
النواة عقيقة » . وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من
لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب في بواديها ، ولعله عدّه من الصحيح ،
لاشتقاقه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الحواميل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلص

وقلاص ، وسلب وسلاب . والعقاق ، بالفتح ، الحبل يقال أظهرت الأمان عقاقا ، وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتركت الصير يدمى نحره . ونحوها سمعنا فيها عقق
وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون ، وذلك أن الأبلق ذكر ،
ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا
فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والعقق : طائر معروف ، وصوته العققة .
وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال
وماء عق : مثل قم ، وأعقه الله : أى أمره مثل أقمه . وعقان النخيل والكروم :
ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة
والكرمة . وتنتهى المادة بذلك .

ويستنبط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرهما ،
ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيغه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع
ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى
المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا
داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل المواد لا يجمع الصيغ
ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ويفصل بينها
بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل
بالميزان الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشيء ، يهمل بعض
الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج
الأفعال والأسماء ، فىحنى فى الأولى بإبانة ماضيها فصارعها فصدرها فالصفة منها ماعدا

القياسي ، ويعنى فى الثانية يابانة مفردها وجمعها . ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية فى باب العين فصل الماء بين مادتي هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذى ابتداء به الخليل وابن دريد ، فيقول : « الحقعة : الدائرة التى تكون فى عرض زور الفرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبداً » . زاد الجوهري عن بقية المعاجم قوله : إن المهقوع لا يسبق أبداً .

ويقول : « والحقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهى رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهري أيضاً . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين فى تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهري فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « ويقال رجل حقعة ، مثال همزة : للذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطال الأزهري الكلام عن هذه الصيغة كثيراً ، وأورد فيها أقوالاً متخالفة ، وهى مهملة عند الخليل وابن دريد .

ويقول : « والحقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : سمى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهللى :

الطن شغشة والضرب حقعة ضرب المول تحت الديمة العضدا »

ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهري ، غير أن أحداً منهما لم يذكر قول أبي عبيدة الذى أورده الجوهري .

ويحتم الجوهري مادته بقوله : « والمهققع » ، بتشديد الليم مثال الزمئلق : ثمر التنضب وهو فى كتاب سيبويه . ولا توجد هذه الصيغة فى هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فوضعها فى أبواب الرباعى والخامسى فى هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى فى ترتيب الجوهري ، فاليم

ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحيانا للرجع الذي استقى منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكد .

ولا يختلف الأمر في هذه المادة عما كان عليه في سابقتها فالمؤلف يذكر هنا كل ما في العين ، وبعض ما في الجهرة والتهديب ، وكل ما فيه في المعجمين الآخرين . ما عدا قولا واحدا ، ذكره عن أبي عبيدة ، وصيغة مُتَمَع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أى معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذى يشابهه فى ذلك . فهو كثير من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها فى النظام . فالأفعال بنه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكتفى بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يغنى عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات . وبين كثيرا المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفردا وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام . فهو فى كل هذا شبيه بالخليل . ونعله يفوقه أيضا . يقول مثلا : « تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض برءا ، بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءا بالفتح . . . وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضا هو البارئ . والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزة . . . وأبرأته مما لى عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم قتره الصائد ، والجمع برأ مثل صبرة وحبر . . . وتبرأت من كذا ، وأنا برء منه ، وخلاء منه ، لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر فى الأصل مثل سمع سماعا ، فإذا قلت : أنا برىء منه ، وخلى منه ، ثبتت وجمعت وأثنت ، وقلت فى الجمع : نحن منه برآء مثل ققيه وقهاء ، وبراء مثل كريم وكرام ، وأبراء مثل شريف وأشراف ، وأبرياء مثل نصيب وأنصباء ، وبريثون ، وامرأة بريئة ، وهما بريثان ، وهن بريثات وبرايا ، ورجل برىء وبراء مثل عجيب وعجاب . »

فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبواب بفضل الترتيب الذى اتبعه ، وصلنا إلى الغاية فى الدقة والترتيب . فهذا النظام الذى لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللغيف التى كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعى المضاعف التى وضعها بعض اللغويين فى الثنائى ، وبعضهم فى باب خالص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التى حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعى والخماسى أجمعان أم يفرد كل منهما باب ، ومن كثير غير ذلك من دواعى القوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذى سار عليه ، الترتيب الألفبائى المعروف الذى يسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، وباطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألقباء ، وبرفضه نظام التقاليب . وقد أشار الخطيب التبريزى إلى ذلك حين قال ^(١) : « وكتاب الصبحاح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصار فى إيراد الأقوال التى تفسر بها المواد ، على الرغم من زياداته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة فى نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاؤها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه فى كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التى تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم فى مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض

الأسماء مثل الأصمى وأبى زيد، يقول مثلاً : « وافتأت برأيه أى افترد واستبد به . وهذا الحرف سمع مهموزاً ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول أيضاً : « ابن الأعرابي : غلت وغلط بمعنى واحد والأصمى مثله . وقال أبو عمرو : الغلت فى الحساب ، والغلط فى القول ، وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتى القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشم والضرب والقهر ، مثل الاغرنداء . »

النقد :

ومن الأمور التى دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ وقد كان من مظاهر هذه الصحة فى المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها اللغويين . ولكن الجوهري لا نجد عنده نقداً كثيراً ، بخلاف معاصريه . وسبب ذلك هو ما قاله السيوطى من أن الجوهري طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها فى معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . وبرغم ذلك نتبع بعض آرائه النقدية ، لتتعرف عليها . ومعظم النقود التى عثرت عايتها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهرى . فهو يفاضل بين اللغات مثلاً ، يقول : « تقول : صار الشيء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم » و « بهت الرجل بالكسر : إذا دهش وتحير ، وبهت ، بالضم ، مثله وأفصح منهما بهت ، كما قال جل ثناؤه « فَبَهِتَ الَّذِي كَفَرَ » ؛ لأنه يقال : رجل مبهوت ، ولا يقال : باهت ولا بهيت . قاله الكسائى » و « قال الخليل : أفلطنى ، لغة تميمية قبيحة فى أفلتنى » . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث « فأجفتوا قدورهم بما فيها » فهى لغة مجهولة » أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل : « قال عمر رضى الله عنه : إن عشت فسأجعل الناس كياناً واحداً . يريد التسوية بينهم فى القسم . . . وهذا الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظاً عن

العرب». و «قال أبو عبيدة: سمى ابن مقبل خلفي الناقة توأبانيين، ولم يأت به عربى» أو بأنها متروكة مثل «غلقت الباب غلقا، وهى لغة رديئة متروكة». وقد يحكم على بعض الألفاظ بشذوذها مثل «تقول: جئت مجيئا حسنا. وهو شاذ لأن المصدر من فعل يفعل مفعول بفتح العين. وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعول كالجىء والمحيض والمكيل والمصير» و «الثناء مثال الشناعة: البغض. وقد شنته شنأ وشنأ وشنأ ومشنأ وشنأنا — بالتحريك — وشنأنا بالتسكين. وقد قرئ بهما قوله تعالى «شنآن قوم» وهما شاذان. فالتحريك شاذ فى المعنى لأن فتلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان، والتسكين شاذ فى اللفظ لأنه لم يجىء شىء من المصادر عليه».

ويتصل بنقده بعدم السماع، نقده بالوجادة كقوله: «وأحقد القوم: إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا. وهذا الحرف نقلته من كتاب، ولم أسمعه» و «حكى الحجستانى: ماء زمد: إذا كان أجنا. نقلته من كتاب».

اللغات والمعرب والمولد:

وننتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات، وننقده إياها، لنقول إنه كان يعنى بإيرادها كثيرا، كما كان يعنى بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر والصفات والأفعال. يقول مثلا: «الرقاد: النوم. وقد رقد يرقد رقادا ورقودا ورقادا» و «الرشاد: خلاف الغى. وقد رَشَد يرشُد رشدا، ورَشِد بالكسر، يرشُد رَشدا لغة فيه» و «الدُّد: الالهو واللعب... وفيه ثلاث لغات. تقول هذا دَد ودَدَا مثل قَفَا، ودَدَن».

ولم يمتعه التزامه الصحيح من العناية بالمعرب من الألفاظ، مثل «الدَّهَانَج: الجمل الفالج ذو السنامين، فارسى معرب» و «الصاروج: النورة وأخلاطها، فارسى معرب، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب».

والأمر الغريب ، وإن تلام مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس في ذلك الزمن ، مثل قوله « الزُّبج » مثال الخُرْد : لسم طائر يقال له بالفارسية (ده برادران) « والشُّفَّارج مثال المَلابِط : فارسي معرب ، وهو الذي تسمية الناس (بشبَّارج) عن يعقوب .

ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها . يقول : « قال ابن دريد : الصفَّران : شهران من السنة سمي أحدهما في الإسلام المحرر » و « الطنز : السخرية ، وطنز يطنز فهو طناز وأظنه مولدا أو معربا » و « البرجاس : غرض في الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .

الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة في الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية التي يذكرها المؤلف ، يقول مثلا : « الشدوَّة للرجل بمنزلة الثدى للمرأة . . . إذا ضمنت أولها همزت فتكون قُعلة ، وإذا فتحت لم تهمز فيكون فَعْلُوَّة مثل قرنوة وعرقوة » . و « جَأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جِيْ جِيْ » ، والاسم الجِيْء مثل الجيع وأصله جِيْء قلبت الهمزة الأولى ياء « و « خَطِيء يخطأ خطأ وخطأة على قَعلة ، والاسم الخطيئة على فَعيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ولا هما من نفس الكلمة ، فإنك قلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول في مقروء مَقْرُوْء ، وفي خبيء : خَبِيْ بتشديد الواو والياء » وقد عب السيوطي في منزهه من هذه القواعد^(١) . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال الخطيب التبريزي^(٢) : « وقد أتى [الجوهري] بأشياء حسنة ، وتقاسير مشكلات

(١) ٢ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ - ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦٠ ، ٦٣ ، ١٢١ ،

١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

من اللغة » يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وُصف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

وفي قراءة الصحاح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست في قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهري في صورة بارزة . وأهم هذه الظواهر عنايته بالأعلام أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربي خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص . ومنها أيضا إيراد الأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التي يحدث فيها إبدال أو قلب في اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما يجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشاربي في فهرسته^(١) : « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دزيد ، ومحكم ابن سيده وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهري » ووصفه الفيروز أبادي في مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

مأخذ :

أهم نقد وجه إلى الصحاح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير . وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروز أبادي صاحب القاموس . وعقد السيوطي لبعض هذا النقد فصلا في مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيف^(٢) . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبابة ، بموحدتين :

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .

(٢) المزهر ٢ : ١٩٦ .

عائور شر أينما عائور دبذبة الخليل على الجسور

قال التبريزي : الصواب « دذنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دذنتك ولا دذنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك .

وكثير من هذه التصحيفات في أبواب المهور والمعتل ، إذ يضع المهور في المعتل أو المعتل في المهور ، كما يتبين من تلك الأبواب في القاموس . وتعليل هذا غاية في السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهور والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان الباقيان . أما الهمزة وحرف العلة فجلبا أخيرا لتكبير جسم اللفظ ، ليسترخ اللسان والقم في نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهورزة والمعتلة ويختلط بينها اللغويين : وليس هذا التصحيح من النساخ ، وإنما هو من المؤلف نفسه ، قال التبريزي (١) : « فيه تصحيح لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبني على الحروف ... » .

وكانت هذه التصحيفات سببا في انتشار شائعة عنه ، تقول (٢) : إن الجوهري « لما صنفه سُمع عليه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فالتقى نفسه من سطح فمات . وبقي سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فبيضه تلميذه إبراهيم ابن صالح [أو سهل] الوراق فقاط فيه في مواضع » وصاحب هذه الشائعة على ابن فضال الجاشعي ، ومحمود بن أبي المعالي الخوارى . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالى ، فكلهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيح . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الأقرب احتمالا أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما في كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعى لإعادة القول عن الخليل أو القالى . ولكننا نذكر بصدد الصحاح ، ما قيل من إنه وجدت فيه

(١) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل الهروي عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلي . وروى الكتاب أيضا أبو زكريا الخطيب التبريزي وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشي في أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم نسختان عن تلميذين للجوهري : ابن عبدوس والبيشكي . أما نسخة الأول فتامة لا نقص فيها وقرأها ياقوت^(١) ، وطبع عليها الكتاب في عصرنا الحديث ، وأما الثانية فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هي السبب الذي أوقع بعض الباحثين في هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزي ، حين يكمل عبارته السابقة فيقول : « ولا تختار هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط . وقد ردّ على أبي عبيد في الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القليل من الغلط الذي يقع في الكتب إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه معفو عنه » .

والنقد الثاني يقوم على بعض الصيغ والمواد التي أهملها الجوهري ، ولم يذكرها في صحاحه . وعنى بهذا النقد أيضا الفيروز أبادي ، قال في مقدمته : « فاته ثلثا اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة » وكان الفيروز أبادي يكتب في قاموسه المواد التي أهملها الجوهري بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، برغم أن الصحاح لم يكن قد أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتا) : « صَنَّاه كَجَمَعَهُ متعديا بنفسه قاله ابن سيده ، وصتأله ، متعديا باللام قاله الجوهري : أي صمد له عن ابن دريد . قال شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحرّة في أصول القاموس بناء على أنها ساقطة في الصحاح وما رأينا نسخة من نسخته إلا وهي ثابتة فيها ، وكأنها سقطت من نسخة

المؤلف « وأمثال ذلك كثيرة في التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهرى ليس ملزماً أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ؛ لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، بإعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهرى أمور أخرى من خطأ فى وضع بعض المواد ، وخطأ بين المعتل والمهموز ، وخطأ فى التفسير أو التعليل النحوى أو الصرفى ، وخلل فى الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات . ومهما قال القائلون فى الصحاح ، فإنه خطأ بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثانى الذى يبرز فى حركة التأليف فى المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة ترتيبه الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على ترتيبه ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتباً كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونظم ، وكتب تعنى بشواهد . وأرجح أن كثيراً من الكتب التى دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلاً عن وصولها ، ولكنى أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه :

الكتب التى اختصرته

- ١ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أحمد الزنجاني (٥٧٣ — ٦٥٦ هـ) . ويصف المؤلف فى مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :

« لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح . . . وقع حجمه موقع الخمس من كتابه ، من غير إهمال شيء من لغته . وكان قد حداني إلى تهذيبه ، أعني تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة روم التخفيف والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت هم بني الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم قليلا ، فأوجزت إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر . . . »

وحين نضاهى مواد الزنجاني بالجوهري نراه حذف منه الأمور التالية : الشواهد ، بعض المعاني ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفي والنحوي ، بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها . وأبقى من الشواهد القرآني ، وحافظ على أسماء الأماكن في مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجاني في مادة « بدأ » نموذجاً لاختصاره : « بدأت بالشئ : ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول في السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر التي حفرت في الإسلام . وبدى الرجل فهو مبدوء : إذا أخذ الجدرى أو الحصبة » .

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان وضعاه هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقي فمختلف فيه ، فهو في مخطوط دار الكتب « مختار الصحاح » وفي مخطوط كان ببرلين وذكره بروكسن « تنقيح الصحاح » ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة .

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ الدمشقي (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ووافق

الفراغ منه — كما يقال في آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه في أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال : « هذا مختصر في علم اللغة جمعت من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري — رحمه الله تعالى — لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهذيبا ، وأسهاها تناولا ، وأكثرها تداولاً ، وسميته مختار الصحاح » .

وفصل المؤلف في المقدمة الخطة التي التزمها في مختاره ، فبين لنا الصفات التي تتمتع بها المواد والألفاظ التي اختارها من الصحاح في قوله : « واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، مما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عويعس اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسهيلا للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون في متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا في شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجي خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست في صحاح الجوهري ، فإذا فعل الرازي بإزائها ، لقد أدخلها في مختاره وأغامها . ونبه على ذلك في المقدمة إذ قال : « وضمنت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به علي ، فكل موضع مكتوب فيه « قات » فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازي ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التي أهملها الجوهري ، وقال عنها في مقدمته : « وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرها ، فإني

ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإني قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهما لا ثلا أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها .

وإذن نخطته في ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر كذلك فهو في حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل في مقدمته ، وزاد إليه ما اتبعه في ضبط الأسماء .

وصفوة القول أن الرازي — في سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ ، وكثيرا من الشواهد الحديثية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازي الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التي نقت من الصحاح واتهمت بالتصحيف أو بالخطأ كما أوردها ، أو حذفها اختصارا وفقا لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام الإشارة إلى الماضي والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسي ، والمتعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازي بمختار الزنجاني ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازي يعني بالمعاني المتصلة بالحديث والفقه ويلتزم الخطوات التي أشار إليها في منهجه ، على حين يعني الزنجاني بالمعاني اللغوية الخالصة ، وليس عنده شيء من خطوات منهج الرازي . وهما في حجم واحد على وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجاني أكبر قليلا .

وفي العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب

الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثاني (وما بعدها) كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومي ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف مالا ينبغي أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتي ١٣٢٥ هـ و ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

واشتهر مختار الرازي باختصاره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم « مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني باسم « صفو الراح من مختار الصحاح » ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمداني صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٣٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب في ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقل وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمداني بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبابها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجائبها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلباس ، صحاح الجوهري ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تفعمدها الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شآبيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرهما وأحوالها . فأحييت أن أتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استتار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لا يضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل

عليه . ولم أتبع الأصل روما لسرعة التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأني لي بمثل ما سلك مع فهمي القاصر ، وذهني الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجه الاعتماد إليه .

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذي ارتضاه شرحه بقوله : ... « عولت عليه [أى على المختار] ، ووجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب برمته وتركته في بعض المواضع بجملته ، وربما حذف الغالب من الباب اختصارا ، واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا » .

وقدم الهمداني بين يدي كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطته ، وختمها بما ذكره أبو بكر الرازي عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ، وقد حقق ما وعد به في المنهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حيناً ويحذفها حيناً ويحذف معنى واحداً منها أحيانا ويختصر سياقها في أحيان أخرى . ولكنه كان يحافظ على عبارة صاحب المختار في المعاني التي يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن علي (٨٦٦ هـ) مختار الصحاح أساسا أيضا لكتابه الجامع والراموز . فقد استطال ما في الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب وإطناب ، واستقل ما في مختار الرازي وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ، فأراد أن يأتي بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك في الجامع الذي أتمه عام ٨٥٤ هـ . ثم سمع عما في الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فبحث حتى عثر على القاموس المحيط فسار على هذا الهدى في الراموز ، ووضح كل ذلك في مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازي . ولكن بعض العبارات الواردة في بعض مواده أكدت أنه يعنيه ^(١) .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :

(١) انظر مادتي نطق ويدي في الكتابين .

« وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التي فاتته عن نقلت عنهم ،
إما مادة ، أو معاني غريبة نادرة ، مما لا بد منه في استنباط معاني الحديث والأخبار ،
واستخراج ما وقع في غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم
الواقعة في الأسانيد بتصحيح ألفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين » .
وذكر أسماء المراجع الأخرى التي استفاد منها في قوله : « ثم ألحقت به غرائب
ألفيتها في المغرب للطرزي ، وعثرت عليها في الفائق للزمخشري ، والنهاية لابن الأثير
أبي السعادات الجزري » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ،
كما ظهر ذلك أيضا في كلامه عن القاموس ، ويظهر في قوله التالي : « وبسطت
الكلام بعض البسط في بيان معاني الأحاديث وتفسيرها ، فيما لا ينحى نحو بدائعه
بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ،
وما لا بد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على
نظائرها بأدنى تفكير ، وتيسر له الوصول إلى رموزاتها ييسر التدبير » .

وأشار إلى الخطة التي سار عليها في قوله : « وسأكتب ما أمكن طريق
الاختصار ... وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهذبت بالإشارات
الموضحة للهرام ، لتشييد المباني . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث
بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف
(ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التي تجري على مذكرها بهاء
بحرفي (ثه) معناهما المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفي (سم) وأشرت بحرفي (عز)
لي يتعدى ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرده
من المصادر والصفات ، إلا في مواضع الالتباس أو في مجال يحيد عن سنن القياس .
وآثرت في الأفعال طريق الماضى [الغائب] على المتكلم لقصرها لفظا وكتابة إلا في
المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعا للفوائد ، خاليا عن الزوائد ،
مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه » .

وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، وحذف القياسي من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المفسر مع كل معنى له . وذكر الأفعال بصيغة الماضي المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذي يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرازي في مختار الصحاح ، ونبه على ذلك في المقدمة . وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران : الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتمثل الزيادة في عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان في المواد التي ذكرها الجوهري ، وهو أبرز أنواع الزيادة في الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ؛ والأحاديث والأعلام ، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدثين وكان يزيدونها في آخر المواد . ويتمثل الاختصار في : حذف الشواهد الشعرية التي ذكرها الجوهري ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها في زياداته ، والأوزان والأحكام والتعليقات اللغوية والنحوية والصرفية التي كان هم مختصرى الصحاح حذفها في الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما في الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول في الرموز أنه أكثر انتظاما من الصحاح في إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعاني ، وأكثر صبغة فقهية حديثة ، ولكنه أخل بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجد والرازي .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فالف « ملقط صحاح الجوهري والملحق بمختار الصحاح » .

٤ — كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح . لكنه غير مشهور .

٥ — كتاب الجوابى في مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهري .

٦ — كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .

٧ — ٩ — ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرحيم المدني (أو المعداني) ،

ومحمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفي ، وعلى العلي بادي
اختصروه أيضا .

كتب التكملة :

١ — المنتهى لمحمد بن تميم البرمكي ، قال المؤرخون^(١) : إنه صنفه في سنة

٣٩٧ هـ ، ونقل من فيه الصحاح ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب في ترتيبه .

وذهب بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بأى من أول الكلمة
إلى آخرها ، مثل المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشري في أساسه .

ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراقا منه ، يبدو أنها

مختلة الترتيب . فإذا ما أمعنا دراستها استطعنا أن نبين أنه اتبع ترتيبا غريبا فعلا ،

كما قال القدماء . فقد التزم الترتيب الألفبائي . غير أنه طبقه أول ما طبق على الحرف

الأخير من الكلمات ، كما فعل الجوهري . ثم خالف الجوهري فلم ينظر في خطوته

الثانية إلى الحرف الأول من الكلمة بل إلى الحرف السابق على الأخير . ثم نظر

إلى الحرف السابق عليه إلى أن تنتهى حروف الكلمة . أى أنه سار سيرا مطردا

من آخر الكلمة إلى أولها ، معتبرا الأصول وحدها بطبيعة الحال .

يتمثل لنا منهجه هذا ، إذا نظرنا إلى ترتيبه التالى للجزء الباقى من

فصل الثاء :

بلث — ثلث — هاث / نمث / عنث / جهث — بهث — دلث — وهث /

يث . فقد قدم ما حرقه السابق على الأخير اللام ، فاليم ، فالنون ، فالهاء ، فالياء .

فإذا اتحد هذا الحرف فى بعض الكلمات كما حدث فى اللام : قدم ما حرقه السابق

(١) السيوطى : اللبنة ٢٨ .

عليها الباء ، فالثاء ، فالهاء ؛ وفي الهاء : قدم ما حرقه السابق الجيم ، فالباء ، فالدال ، فاللام ، فالواو . وأعتقد أن خطأ ما وقع في الجيم تقدمت على الباء .

وبالمثل رتب فصل الجيم على النحو التالي :

بيج — فريج — هليج / أثج / وجج / ثحج / رخج / بردج — هردج —
سديج / سدج — عذج — كذج — لذج / حبرج — سرج — عرج . الخ .

٢ — المغرب عما في الصحاح والمغرب لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
الخرجي أتمه في ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى المغرب
بميم ، وإلى الصحاح بصاد .

٣ — الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن قاسم
البطليوسي (٦٤٢ أو ٦٤٦ هـ) .

٤ — ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهذيب للحواري (انظر
الدراسات حول التهذيب) .

٥ — تاج الأسماء في اللغة : تجمع الأسماء للزخشرى ، والسامى للميداني ،
وصحاح الجوهرى ، والتزم ترتيب الأخير . وذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ — كتاب التكملة والذيان والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى
تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني أو الصغاني المتوفى عام ٦٥٠ هـ . وتوجد
منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، أخذ منها المجمع اللغوى مصورا ،
وهو الأصل الذى أقت عليه دراستى ، وتتألف النسخة من ستة أجزاء ينيف كل
منها على المثنتين والعشرين ورقة .

وكاتب هذه النسخة هو محمد بن عبد العزيز الدمانجير المعروف بابن أفضل
الكرجى ، فرغ من الجزء الأول منها في « سلخ شهر الله المبارك جمادى الأولى

سنة إحدى وأربعين وست مئة » ، ومن الأخير في « صبيحة يوم الأحد السادس من ربيع الآخر من شهر سنة اثنتين وأربعين وست مئة » في بغداد ، أى أنه كتبها كلها في حياة مؤلفها . ويزيد الثراء اطمئنانا لها قراءة عالم كآبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزيدى صاحب التاج لها ، كما كتب في أوائل أجزائها وأواخرها ، واستفادته منها لتاجه .

ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول : « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله في كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيعاء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذى علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يَلَاقِي الْحُرُوبَ بِالْأَلَا يُصَابُ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا
والله تعالى الموفق لما صمدت له ، واليسر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخلط ، وهو حسي ونعم الوكيل .
ويسير الصغاني على نفس ترتيب الجوهري ، وتقسياته .

ويقوم الكتاب كله على عدة أمور في الصحاح ، نستطيع أن نضعها في صنفين :
تكملة وقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلي من أمور :

١ - إيراد المواد التى أهملها الجوهري . ويشير إلى ذلك مراعاة ، يقول مثلا

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنعم ، مثال جردحل : السمين » .

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنعم ، مثال جردحل : الطويل » .

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال ثعلب : على رَغْمِهِ وَسِئْنُهُ » .

رَغْمًا سِنْفًا ، بالسین المهملة . وقال الأزهري : أنا واقف في هذا الحرف . والصواب عندى بالسین غير معجمة » .

وكل هذه المواد المذكورة التي أهلها صاحب الصحاح إهمالا تاما ، لتعاقبه ،
ويظهر فيها مدى استفادة الصغاني من كتاب سيبويه .

٢ - إيراد الصيغ والألفاظ والمعاني التي أهلها الجوهري ، فيما ذكره من
مواد ، كما نرى في عق : « ابن الأعرابي : العقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر .
والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : غرلة الصبي . . . وعاقته :
خالفته . واعتقت السحاب : بمعنى عقت ، قال أبو وجزة السعدي :

حتى إذ أنجذت أوراقه انهزمت واعتق منبعج بالوئيل متقور
واعتق السيف من غمده : إذا استله ، ورجل عَقَّ بالفتح أى عاق ، قال الزبيان واسمه
عطاء بن أسيد :

أنا أبو الرقال عقا فظا لمن أعادى مذمرا دلنظي
وقيل : أراد بالحق الزمر من الماء العقيق . والعقوق : الحائل أيضا ، عن أبي حاتم ،
وهي من الأضداد . . . وعواق النخل : رواده ، وهي فسلان تنبت معه . وقال ابن جرير
العقة : البرقة المستطيلة في السماء .

٣ - تكملة معاني الألفاظ التي ذكر لها الجوهري معنى واحدا أو معنى
مختصرا ، مثل قوله في مادة « عق » أيضا : « وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، ذكر
الجوهري منها عقيق المدينة ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد
واسع مما يلي البرمة تدفق فيه شباب العارض وفيه عيون عذبة للماء ، ومنها عقيق
آخر يدفق ماءه في غوري تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله فقال : « ولو أهلوا
من العقيق كان أحب إلي » ومنها عقيق القنان يجري إليه مياه قلل نجد وجباله . . .
وقيل في قولهم (طلب الأبلق العفوق) إنه الصبح لأنه ينشق . . . وقد أخذ تحديده
للأعقة من تهذيب الأزهري .

٤ - تكملة الشواهد الشعرية ، كافي مادة (سخم) « قال الجوهري : والأسخم

في قول زهير : * بأسحم مذود * القرن ، وفي قول النابغة * بأسحم وان * [هو السحاب] وفي قول الأعشى :

بأسحم داجٍ عوضٌ لا تَنفَرُ

يقال الدم تُفَمَس فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ، ويقال : بسواد حلة الثدي ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية في البيت الأول والثالث فكما ذكر ، وصدر البيت الأول :

نَجَاءٌ مُجِدِّدٌ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ وَتَذَبُّبٌ عَنْهَا ...

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رَضِيعَتِي لَبَانٍ ثَدْيِي أُمٌّ تَحَالِفَا

ويروى : تَقَاسَمَا ... وأما الرواية في البيت الثاني فالصواب فيها : وأسحم

وان ، بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسْحَمُ وَإِنْ مَرَّتْهُ مُتَصَوِّبٌ

وتشتمل نقود الصاغاني على الأمور التالية :

١ - اختلال الشعر في الصحاح ، مثل قوله في مادة (سلم) « قال الجوهري قال الشاعر :

ذَاكَ خَائِلِي وَذُو بَعَاتِنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلُهُ

يريد بالسهم والسَّلْمَة ، وهي لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو لبجير بن عَنَمَة الطائي ، والإنشاد الصحيح :

وإِنْ مَوْلَايَ ذُو يُمَيِّرُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلُهُ

يهجو سالم بن دارة ، قاله أبو محمد الأعرابي . وهذا الصنف من النقد كثير عنده .
مدا مما يدل على اتساع معرفة الصاغاني بالشعر .

٢ - قد التصحيف في الشر قال في مادة (ريم) : « قال الجوهري : وأنشد

ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يوضع
والرواية : وأنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يُجْعَلُ
والقصيدة لامية ، وهي تروى للطرماح الأجنبي ، ولأبي شمر بن حجر بن مرة
ابن حجر بن وائل .

٣ - تصويب اسم قائل الشاهد الشعري . قال في مادة (شبرم) : « قال
الجوهري وأنشد لهميّان السعدي : * ما منهم إلا لثيم شبرم * وليس له ، ولاله
على الميم المضمومة رجز » : وقال في مادة (طرم) : « قال الجوهري : الطريم : السحاب
الكثيف ، قال رؤبة :

في مكفر الطريم الشّرّ نبت

ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أَتَعْرِفُ الدَّارَ بِذَاتِ الْعَنَكِ دَارًا لِدَاكِ الشَّادِنِ الْمَرْعَتِ

وليس الذي ذكره الجوهري فيها .

٤ - اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى في مادة (أذن) إذ يقول : « قال
الجوهري : أذن له أذنا : استمع ، قال قنّب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنَى ، وَمَا أَذْنُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وليس في هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد في البيت الذي بعده بيت ، والرواية
« وما سمعوا من صالح » ويروى « وما علموا » ، وبعبده :

إِنْ يَخْلِفُوا لَكَ تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ وَتَرَى أَجْسَادَ قَوْمٍ ، وَأَنْتَ بَعْدَهُ أَفْنُوا

صم إذا سمعوا خيراً ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسَوْءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا »

ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شيء من التصحيح ، إذ ورد فيها
البيت الأول والثالث ، ورواية « سمعوا من صالح » لا البيت الأول وحده ،
ولا الرواية التي ذكرها الصغاني .

٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما في قوله من مادة «ضن»
« قال الجوهرى : وفلان ضنى من بين إخوانى ، وهو شبه الاختصاص ،
وفى الحديث : إن لله ضنا من خلقه يحبيهم فى عافية ويميتهم فى عافية . والرواية :
ضنائ ، مثال قبائل . وهو من الأحاديث التى لا طرق لها » [أى لا لها] . وأصلح
الحديث فى النسخة المطبوعة إذ الرواية فيها : ضنائ .

٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قال فى مادة (سخم) : « قال الجوهرى أيضا :
وسخام : اسم كلب . قال ليلى :

فَتَفَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابَ فَضْرُجَتْ بَدِيمَ وَغُودَرَ فِي السَّكْرِ سَخَامُهَا
وذكره الفارابى بالخاء المعجمة ، فإنه قال فى باب فُعَالٍ بالفهم : السخام : سواد
القدر والشعر . السخام : اللين الحسن ، قال :

كَأَنَّهُ بِالصَّخَصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيَادِي غَزَلٍ
ويقال للخمر : سخام ، إذا كانت لينة سلسة . وسخام : من أسماء الكلاب
فلو كان بالخاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة كما يقتضى ترتيب كتابه .
وسكت عن ذكره الأزهرى والخليل وابن دريد . والنقد بالتصحيح كثير
عند الصغاني .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما ترى فى قوله فى مادة (رطم)
« قال الجوهرى : الرطوم : المرأة الواسعة الفرج ، وإنما نقله من كتاب الليث ،
ورد عليه الأزهرى وقال : هذا غلط ، إنما الرطوم الضيقة ، وروى عن عمرو عن
أبيه ، الرطوم : الضيقة الحياء من النوق ، وهى من النساء الرتقاء » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التى نجدتها فى قوله فى مادة (أجن)
« قال الجوهرى : الإجانة : واحدة الأجاجين ، ولا تقل إجنانه . وقال الفراء :
يقال : إجنانه وإججانه بمعنى واحد ، وأفصحها إجنانه » .

٩ — تقدموضع اللفظ . قال فى مادة (رأم) : « قال الجوهرى : الرومة : الفراء

الذى يلصق به الشيء . وصوابه أن يذكرها في تركيب روم فإن الأحمى قال :
الرومة ، بلا همز : الغراء الذى يلصق به ريش السهم ، وقد ذكرتها في موضعها .
وقال في مادة (روم) : « قال الجوهري : المرم : الذى يوضع على الجراحات ،
معرب وحقه أن يذكر في الميم لقولهم : مرهمت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم
معربا لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغاني على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى
بأن ذكر أن لها مواضع أخرى ، قال في مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ،
فإن كان وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس ؛ وإن كان فعلا
فموضع ذكره حرف النون ، كما ذكره الجوهري » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة في صفحتين تقريبا ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ،
وذكر مراجعه ، وهى كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهذيب والمحيط والمجل
والمقاييس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفة القول في التكملة إنها جديرة بالشهرة المستفيضة التى حصلت عليها
في عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ المائل الذى تركه صاحب الصحاح ،
ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن برى . فبينما تعنى التكملة بإيراد المواد
والألفاظ والمعاني التى أهملها الجوهري ، لا يلتفت ابن برى إلى ذلك أدنى التفات .
وعلى حين يتناول ابن برى أحكام الجوهري وأقواله النحوية والصرفية بالنقد وقيم
شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغاني . أما الأمر الوحيد الذى
اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغاني معظم عنايته
فيها إلى إبانة ما فيها من اختلال ، أما ابن برى فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشتار
وتكملتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا في قليل من مواضع النقد .

٧ - كتاب ما أهمل الجوهري من لغة للصاغاني أيضا . ألفه بعد التكملة ،
وأراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس في الصحاح . ولذلك ألحقت مواد
بهوامش التكملة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها في كل حالة ،
وتمييزها بالطرف (ح) يوضع في أولها قولها .

ويختلف هذا الكتاب عن التكملة في أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد والألفاظ التي أهملها الجوهري ولم ترد في التكملة ويقتصر على ذلك ، فلا يتعداه إلى النقد . وليس لهذه الحواشي مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهي حين تُجمَع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهي لا توازن بالتكملة في الحجم ولا في الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منها . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخراطم من النساء : التي دخلت في السن . وخرطوم الحباري : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني . وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ — مجمع البحرين للصاغاني ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أهمله الجوهري ، فجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو في حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال في مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة وصحاح العربية . . . وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تألّفي ، وسردت ما ذكره الجوهري أولاً على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته في التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتها حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولي التوفيق » .

ويتضح من العبارة السابقة الخطة التي اتبعها المؤلف في كتابه . ولم يغير في داخل الكلام شيئاً بل كان أميناً حتى في المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولاً ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار في أحيان قليلة ، فحذف من الشواهد الشعرية ما لا شاهد فيه إذا كان الجوهري أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين في مادة « آء » :

إن تلقى غمراً قد لا قيت مدراً ليس من همه إبل ولا شاء

في حفل لب صم صوايله بالليل يسمع في حافاته آء

وحذف المكرر أو العبارات التي لا داعي لها . ولم يغير من التكملة غير

المواضع التي ترد فيها على الجوهري . فلم يوردها بأكملها لأنه بطبيعة الحال ذكرها في أقوال الجوهري المذكورة فوق وإنما أوردها مانحصة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم الصفاني مجمع البحرين بالخاتمة التي جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعه ومن الطبيعي أن يحتوي المجمع على جميع الظواهر التي في الصحاح والتكملة ، ولا داعي إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التي اتبناها من فصل كل كتاب على حدة جعلته يكرر الأقوال ، ويضع النقد في موضعه غير اللائق به بعد المنقود . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلي بالآستانة .

كتب الحواشي :

- ١ — حاشية أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري (٤٤٤ هـ) .
- ٢ — التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح^(١) ، المشهور باسم حواشي ابن بري . وقد اشترك في تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفي عام ٥١٥ هـ . فأخذ تلميذه عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري ما كتبه وبنى عليه وأكملته حتى بلغ مادة « وقش » وتوفي عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ هـ ورام أصحابه تكميله بعده فتعسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصاري البسطي في شهر سنة ٦٢٢ هـ^(٢) .

ولا نعرف الموضع الذي وصل إليه ابن القطاع في حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التي في المواد الأولى بما يرجح أنه لابن بري على كبير خلاف ، بل على

(١) عنوانه في مخطوط دار الكتب (٨ لغة تيمور) « التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح » وفي كتاب كشف الظنون (٤ : ٩٣) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوم في كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون .

اتفاق يكاد يكون تاما . ويبدو أن ابن برى صاغ حواشى أستاذه صياغة جديدة . ولذلك نجدها تنسب إليه صراحة فى أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة فى دار الكتب المصرية وخزانة الجمع اللغوى تنتهى باتهاء حواشى ابن برى . ويظهر أن ابن برى نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكملتها ، إذ يقول القفطى^(١) : « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نُقلت عن أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » .

والتنبيه يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرمى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكملتها وشرحها . وهذا الهدف يبين فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فتكفى نظرة واحدة إلى الكتاب لتتضح المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (فرصد) : « وأنشد الجوهري فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرصاد للتوت ، وهو :

* قَنَاتُ أَنَامِلُهُ مِنَ الْفِرْصَادِ *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدره :

* يَسْعَى بِهَا ذُو تُوْمَتَيْنِ مُشْمَرٌ *

والهاء فى قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

وَلَقَدْ لَهَوْتُ وَلِلشَّبَابِ بَشَاشَةٌ بِسُلَاقَةٍ مَزَجْتُ بِمَاءِ غَوَادٍ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والفوادی : جمع غادية ، وهى

السحابة التى تأتى غدوة » . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا

من هذه الشطور الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهري قد أهملها ،

ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

وقد يطيل المؤلف في ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل الإيضاح. قال في مادة (نكد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتا شاهدا على الأنكدين ، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وربع بن حنظلة ، وهو :

الأنكدان مازن وربع ها إن ذا اليوم كثر عجموع

قال الشيخ رحمه الله : البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القشيري . وكان بجير هذا قد التقى هو وقعب بن الحارث اليربوعي . فقال بجير : يا قعب ، ما فعلت البيضاء فرسك ؟ قال : هي عندي . قال : وكيف شكرك لها ؟ قال : وما عسيت أن أشكرها ؟ قال : وكيف لا تشكرها ، وقد نجتك مني ؟ قال قعب : ومتى كان ذلك ؟ قال : حيث أقول :

تمطت به البيضاء بعد اختلاسة على دهن وخلتني لم أكذب

فأنكر قعب ذلك ، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الكاذب . ثم إن بجيرا أغار على بني العبد فغم ومضى ، وأتبعته قبائل من تميم ، ولحق به بنو مازن وبنو ربع . فلما نظر إليهم قال هذا الرجز . ثم إنهم احتربوا قليلا . فحمل قعب ابن حصمة بن عاصم اليربوعي على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه ، فوثب عليه كدام ابن نخيلة المازني فأسره ، فجاءه قعب اليربوعي ليقتله ، فمنع منه كدام . فقال له قعب : ماز رأيتك والسيف . فغلى عنه كدام ، فضربه قعب ، فأطار رأسه . وماز ترخيم مازن ، ولم يكن اسمه مازنا ، وإنما كان اسمه كداما ، وإنما سماه مازنا لأنه من بني مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا في بعض المواضع .

والهدف الثاني تصويب الرواية الشعرية في الشاهد ، وهو فعل ذلك كثيرا

أيضا. قال في مادة (قعد) : « وأنشد أيضا مجزيت في هذا المعنى ، وهو :

* أمرون لا يرثون سهم القعد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصوابه إنشاده :
أمرونَ ولأدونَ كلُّ مباركٍ طريفون لا يرونَ سهمَ القعدِ
أمرونَ : كثيرون . والطريف : تقيض القعد .

وكان المؤلف يرمي أيضا إلى تصويب أسماء قائل الشواهد شعرية . قال في
مادة (وجد) : « وأنشد في هذا الفصل يتنازع أنه للبيد شاعدا على قولهم وجد
يجد ، بضم الجيم في المضارع وهو :

لوشنت قد نفع الفؤادُ بشرية تَدَعُ الصوادي لا يَجْدُنَ غليلا

قال الشيخ رحمه الله : البيت لجريز وليس للبيد ، كما زعم ، وبعده :

بالعذب في رصف الغلات مقلية قَصْرُ الأباطح لا يزال ظليلا

قوله : نفع الفؤاد : أي روى ، يقال : نفع الفؤاد : روى ، ونفع الماء العطش :
أذهبه ، نفعا ونقوعا فيها ، والماء النافع : العذب المروى . والصادى : العطشان .
والغليل : حر العطش . والرصف : الحجارة الموضوعة . والغلات : جمع قلت ،
وهي نقرة في الجبل يستنقع فيها ماء السماء ، وقوله : قص الأباطح : يريد أنها
أرض خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصنى .

وكان ابن بري ينقد الجوهري أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهري في
مادة (قرب) : « قراب السيف : جفته ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده
وحالته ... وفي المثل : إن الفرار بقراب أكيس » . وعلق على ذلك ابن بري (١) :
« هذا المثل ذكره الجوهري بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب
الكلام أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، ويستشهد بالمثل عليه » .

ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد في الصحاح ، قال بصدد وضع
الجوهري « الجى » في المادة « جأجا » : « صوابه أن يذكر في جيا » ، وقال بصدد
وضع الجوهري « مهوأن » في مادة « هوأ » : « جعل الجوهري مهوأن في فصل

حواً ، وهم منه ، لأن وزنه مفعول . وكذا ذكره ابن جنى ، وهو زائدة لأن نواو
لا تكون أصلاً في بنات الأربعة .

ويتعلق بهذا نقد بعض الأحكام النحوية التي ذكرها الجوهري ، قال في مادة
(قد) : « وذكر [أى الجوهري] . . أنك لو سميت بقَد رجلاً لقات : هو قدَّ
بالتشديد ، وهو غلط منه ، إنما يكون التضعيف في المعتل ، كقولك في « هو »
اسم رجل : هذا هو ، وفي « لو » هذا لو ، وفي « في » هذا في . وأما الصحيح
فلا يضعف فتقول في « قد » هذا قد ، ورأيت قدّاً ، ومررت بقَد ، كما تقول :
هذه يد ، ورأيت يدّاً ، ومررت بيدٍ . وعلة هذا مذكورة في باب التصريف .
وقال في مادة « وحد » : « وذكر في هذا الفصل أن وحده في قولك : رأيت وحده ،
منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ
رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر
المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضاً ، أى راكضاً ، ومن البصريين من ينصبه
على الظرف ، وهو مذهب يونس . وليس ذلك مختصاً بالكوفيين كما زعم الجوهري .
وهذا الفصل له باب في كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضاً بعض أحكامه اللغوية ، فقال في مادة (نجد) : « قوله بعد البيت :
إن أنجدة جميع نجود ، وهو جمع الجمع ، وهم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نجاد ،
لأن فعلاً يجمع على أفئلة نحو حمار وأنجرة ، ولا يجمع ممول على أفئلة » . وقال
في مادة (عنس) : « وحكى — أعنى الجوهري — عن الأصمى أنه لا يقال :
عَنَسَتْ بفتح العين ، وإنما يقال : عَنَسَتْ على ما لم يسم فاعله ، وعَنَسَتْها أهلها . .
قال الشيخ رحمه الله : الذي ذكره الأصمى في خلق الإنسان : أنه يقال عَنَسَتْ
المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعَنَسَتْ بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهري » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالماً بكتاب سيبويه وعمله ، وغيره

من الكتب النحوية ، قيا باللغة وشواهدا^(١) ، فلا عجب أن تكثر في كتابة النحويين
والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال مادة (قصد) : « وأنشد في هذا
الفصل بيتا شاهدا على القصد بمعنى العدل ، وهو :

على الحكم العاتي يوما إذا قضى قضيتَه ألا يحورَ ويقصدُ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللجاء النعالي ، ويروى لعبد الرحمن بن الحكم ،
والأول هو الصحيح . أى على الحكم المرضى بحكمه الماتى إليه ليحكم ألا يحور في
حكمه ، بل يقصد أى يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله : « أن لا يحور »
لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يحور وعليه ألا يقصد . وليس المعنى على
ذلك بل المعنى وينبئ له أن يقصد ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أى وأيقصد ، وكذلك
قوله سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن » ، أى ليرضعن .

ومن الأمور التي نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهري :
« آه : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرج ، ولا يعكر عليه قول شاذمة
منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى :
« فأنبثنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الإردب بأنه مكبال : « ليس
بصحيح لأن الإردب لا يكال به ، وإنما يكال بالوينة » ،

وربما لم يتهمة بسوء التفسير ، ولكن كتمه له . قال في مادة (حذ) : « وأنشد
في هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أخذ ، أى خفيف اليد وهو :

أوليت العراق ورافديه فزاريا أخذ يد القميص

قال الشيخ رحمه الله : الفزارى المهجوفى البيت هو عمر بن هيرة . والأخذ قد
بل فيه غير ما ذكره الجوهري ، وهو أن الأخذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن
نيل المعالي فجعله كالأخذ الذى لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفته أن يولى العراق .

وصفة القول في التنبيه أنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ،
وتصحيح روايتها ، ونسبتها إلى قائلها ، وشرحها ؛ وتصويب الأحكام النحوية
واللغوية التي ذكرها الجوهري ، مع إقامة شروحه على المبادئ النحوية أيضا .
أما ما عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأمرين الأولين . وأعجب المتأخرون بهذه
الحواشي إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور في لسانه .

٣ — حاشية محمد بن علي الشاطبي (٦٨٤ هـ) .

٤ — غوامض الصحاح لخليل بن أبيك الصفدي (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ — قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري
(٥١٨ هـ) ذهب بروكمن إلى أنه نقد فيه الجوهري .

٢ — إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعل بن يوسف القفطي (٦٤٦ هـ) .

٣ — نقود أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشبيلي (٦٤٧ هـ)
أولها (٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشي^(١) ، والفرق ضئيل ، إذ ترى أكثر كتب
الحواشي إلى النقد أيضا .

٤ — كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لخليل بن أبيك الصفدي
(٧٦٤ هـ) ، ألفه بعد كتابه « حل النواهد » ليجمع ما فيه من تصحيح ووم لأن
السابقين عليه الذين ألفوا في ذلك ، منهم من اختصر فأخل كأبي سهل الهروي
وعلي بن حمزة البصري ، ومنهم من أطنب جدا وأهمل بعض الأوهام برغم ذلك
كأبي بري . ولكنه — برغم نظرته هذه — إلى ابن بري — وعد في المقدمة بإدخال
ما في كتابه مختصرا منتخلا في كتابه ، واستدراك ما أهمله .

ونلخص ما عني بالرد فيه على الجوهري في الأوهام الصرفية ، والاشتقاقية ،
والتصحيحات ، وسوء التعبير ، والخطأ في التفسير . وكلها انتبه إليه ابن بري ، الذي

أقام الصفدي كتابه على حواشيه . ولكن الصفدي زاد بعض أشياء ليست في حواشي ابن بري ، كما زاد أشياء في الأمور التي اشتركا فيه ، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه . ولم يحذف من ابن بري إلا الأماكن التي كان يتناول فيها شواهد الجوهري بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها . ولعله حذفها لأنه عاجلها في كتابه « الحل النواهد » . أما المواضع التي تقدم فيها ابن بري بتصحيح الشعر فأبقاها . ونهج الصفدي — كابن بري قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها ، أو يجمع بعض عبارات متفرقة ، ثم يرد عليها . وفي اقتباسه لأقوال ابن بري ، يوردها بنصها أحيانا ، ويختصرها أخرى . وتنبيه إلى ذلك القدماء قليل عنه : « قلده ابن بري ، فلا يكاد تذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات » .

وهاك بعض الأمثلة : قال (نجج) : « قال الجوهري : تنجج لجه : أي كثر واسترخى . قلت : قال الهروي : تنجج تصحيف ، والصواب تنججج ، بباءين » . (بح) « قال الجوهري : والبع : جمع أبح ، وربما وصفوا به القداح التي يستقسم بها قلت : الصواب أن يقول : التي يتقامرون بها ، والبيت الذي أنشده الجوهري يشهد بذلك ... (جزح) قال الجوهري : جزحت له من المال جزحة ، إذا قطعت له منه قطعة ، قال الشاعر :

* وإني له من تالد المال جازح *

قال ابن بري رحمه الله تعالى : ضوابه :

* لمختبط من تالد المال رجازح *

لأن أوله :

* وإني إذا صَنَ الرَّفُودُ برفده *

(دحج) . . وقال الجوهري : وانْدَحَ بطنه اندحاحا : اتسع . قلت : هذا سهو

منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر في تدح ، فصل التون من هذا الباب ، والمتدح : المكان المتسع ، والتدح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لي في هذا الأمر

مندوحة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الفاظ
وذكره في فصل ندح . فاندح وزنه اقل مثل احمر . . . » .

والوجود منه الجزء الأول الذي ينتهى باتهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة
المؤلف التي تمت كتابتها في « يوم الأحد الحادى والعشرين من شهر رمضان المعظم
سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهى فى ١١٢ لوحة ، أى ٢٢٤ صفحة .

٥ — مجمع السؤالات من صحاح الجوهري للمجد الفيروز آبادى (٨١٧ هـ)
وقد عني هذا المؤلف بنقد الجوهري عناية كبيرة فى قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها — عدا واحدا نذكره فيما يلى — بالدفاع عن
الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهري حملة شعواء
فيه . وإذا كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها فى الدراسات حول
القاموس ، وقد أحيت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :

١ — اللفظ الجوهري فى رد خباط الجوجرى للسيوطى . رأى دى غوييه أنه
ألفه بمكة فى الدفاع عن الصحاح^(١) .

كتب النظم :

١ — نظم صحاح الجوهري ، لأبى الحسين يحيى بن معط الزواوى المغربى .
(٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ — حلى النواهد على مافى الصحاح من الشواهد للصفدى (٧٦٤ هـ) ألفه
قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذى ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء .

(١) الحضارة الإسلامية ، ترجمة الدكتور أبوريعة ١/٣٨٩ .

على ما في أحواشي ابن بري من دراسة للشواهد ، حتى انه اضطر إلى حذفها من « النفوذ » . ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد ، وشرحها ونسبتها إلى أصحابها ، وظلها ، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ .

٢ - فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للسيوطي (٩١١ هـ) وهو صغير الحجم فيما قالوا .

كتب أخرى :

نحتم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم ، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية ، وأن كثيرين أيضا كابى سهل المروى ، علقوا عليه .

الفصل الثاني

كتاب العباب

للفناني (٥٧٧ — ٦٥٠)

توج الفناني في القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » . وكان قد عني بصحاح الجوهري كل العناية ، أوسع درسا وبحثا ، وتصحيحا وتحشية ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق ^(١) » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة والذيل والصلة » ثم « مجمع البحرين » . وشعر في أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهري ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » . وكان ذلك في عهد الوزير محمد بن أحمد العلقمي ، الذي تولى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين في بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أي ألفه فيما بين سنتي ٦٤٣ (التي تولى فيها ابن العلقمي) و ٦٥٠ (التي توفي فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ، إذ توفي مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة « بكم » . وقيل في تلك المصادفة الأشعار .

هدفه :

كان المؤلف يرمي في كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجمي القرن الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحاً في قوله في المقدمة : « أولف كتاباً في لغة العرب ، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعاً شتاتها وشواردها ، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها ، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها — سوى المهمة — صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصيها » وفي قوله في المقدمة أيضاً : « وموجب ما ذكرت أني

(١) مقدمة للكتاب .

رأيت فيما جمع من قبلى : أطلقوا فى أغلب ما أوردوا . وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث » وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم فى التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ ، وكذا كانت خطته — كما رأينا — فى التكملة . ويمتاز الباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعته :

شرح الصغانى فى مقدمة الباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعته : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق فى كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة ، وما باغنى مما جمعه علماء هذا الشأن ، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنوها فى داراتها ، وسايروها فى نقائها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن منتجع إلى منتجع ، ومن بعدهم ممن أدرك زمانهم ، وولجق أوانهم . آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ريج صحاح الجوهري تغلب على الباب ، كما نشر فى العبارة التى بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهري ، وعقد المؤلف فى مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعته ، وهى المراجع التى ذكرها فى التكملة وجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف فى شرح الخطوات الأخرى من منهجه فى مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره فى كتابه : « ذاكرا أسامى خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، وبرقها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » . ولم يكن المؤلفون قبل الصغانى يهتمون بهذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها فى منهجهم ويحاولوا استقصاءها كما يعيد الصغانى .

الشواهد :

أما الشواهد فعنى بها المؤلف في مقدمته عناية كبيرة وقال عنها : « مستشهدا على صحة ذلك بآى من الكتاب العزيز الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبغرائب أحاديث من هو بمنزل من خَطَل القول وخلفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبيئة الساطعة ، وبغرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابعيهم الأحرار ، وبكلام من له ذكر في حديث أو قصة في خبر وهو عويص ، وبالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال ... »

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التأليف ، لكن مراجعا دواوينهم ، معتمدا أصح الروايات ، مختارا أقوال المتقين الثقات ... » وقد سردت الأحاديث الغريبة المعاني المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان في حديث عدة ألفاظ مشكلة أتيت به تاما ، وفسرت كل لفظة منها في بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذکور في تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة . ومرتبك من قبل نقده المعاجم القديمة في الخطأ بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عنايته بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نر مثل ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب في ذلك اتساع معارفه الأدبية والحديثية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها في مراجعه . ولا عجب أن يعنى بشواهد من الحديث فقد كان « صدوقا في الحديث ، إماما في اللغة والنقد والحديث ^(١) » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه اتبع في ترتيبه مواد ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهرى ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك في مقدمته .

(١) ابن شاكر : نوات الوفيات ١ : ١٧٠

وصفه :

قال السيوطي في وصفه العباب^(١) : « وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصفاني » وقال محمد صديق^(٢) : « العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة في عشرين مجلدا » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناء مادة « مجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق . ويحتوي هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهده ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولهما « في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكنائهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردتهم مرتبين وفقا لحروف أسمائهم غير مراعاة ترتيب مواليدهم أو وفياتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسمائهم به . وراعى في الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضا . ووضع المؤلف همه في ذكر اسم اللغوي وأبيه وجده أحيانا ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته . والفصل الثاني : « في أسماء المراجع التي أفاد منها » . وانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمي ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

المعجم :

حين نقلب الطرف في صفحات المعجم ، نرى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيناه في صحاح الجوهرى ، ولكننا نرى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد فقد تضخمت وحملت من الثمار الشيء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما فى مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير فى أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل فى صورته ما يبنى أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه . هذا الاختلاف فى المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لنرى مدى الاتفاق بينها وبين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :

قال فى مادة « درأ » : « دَرَأَت النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضين البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركت عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضينى أهدا دينه أبدا ودنى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر فى العباب يقول : « وفى حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة : المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالتبضة » ، وليس هذا الحديث فى الصحاح ولا فى التكملة ، ولا فى مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات العباب . ثم قال فى العباب : « والدرء : الدفع ومنه حديث النبى صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان بدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب درئى ، على فعيل مثال سكيت : لشدة توقده وتلاثته . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرئ . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد :

إن ضمنت الدال قلت : دُرِّي ، ويكون منسوبا إلى الدر على فُعْلِي ، ولم نهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعْلِيل ، ومن همزه من القراء فإنما أراد أن وزنه فَعُول مثل سُبُوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسر . وحكى الأخفش عن قتادة وأبي عمرو : دَرِّي . يفتح الدال من درأته ، وهمزها وجعلها على فَعْلِيل ، قال : وذلك من تَلَأْثَهُ . وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدَّرَارِي . والدرء : العوج ، يقال : أمت درء فلان ، بالفتح : أي اعوجاجه وشعبه ، قال المتلس :

وكنا إذا الجبار صعر خده أقنأ له من درئه فتقوما

والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بثر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو دروء ، على فُعُول : أي ذو كسور وجرفة . ودرأ البعير دروءا : أي أغد ، وكان مع الغدة ورم في ظهره ، فهو دارئ . وناقاة دارئ أيضا : إذا أخذتها الغدة في مَرَّاقها واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءا بالفتح . وفي الأحاديث التي لا طرق لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو تَدْرَأ : أي ذو قدرة وقوة وعدة على دفع أعدائه عن نفسه ، وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء كذلك . والتاء زائدة زيادتها في ترتب وتنضب وتنقل . وقال ابن دريد : دَرَأ : اسم رجل ، مهموز مقصور . والدريئة البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه الرمي رمى . قال أبو زيد : هي مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أي تدفع . والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظلمت كأنى للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعي : هي مهموزة . أبو زيد : أدراأت الناقة بضرعها فهي مدرئ : إذا أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند النتاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أي تطاول ، قال عوف بن الأحوص :

فلولا أنتي رَحُبْتُ ذراعي بإعطاه المغارم والحقاق
وإيسالي بنى بغير جُرم بَعَوْنَاهُ ولا بدمٍ مُراق
لقيم من تَدْرِيكُمْ علينا وقتل سَرَاتِنَا ذات الهراق

واندراً : أى طلع مفاجأة . وتدارأتم : أى اختلفتم وتداقتم . وكذلك ادارأتم ، أصله تدارأتم فأدغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها . والمدارأة : المخالفة والمدافعة ، يقال فلان لا يدارى ولا يمارى . وأما قول أبى يزيد السائب ابن يزيد الكندى رضى الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكى فكان خير شريك : لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى ، ففيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهمزة للقرينتين : أى لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثانى أنه على أصله فى الاعتلال من دراه : إذا اختلفه . وقال الأحمر : المدارأة فى حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ، يقال دارأته وداريته ، إذا اتقيته ولا ينته . أبو عبيدة : ادراأت الصيد ، على افتعلت : إذا اتخذت له دريئة ، والتركيب يدل على دفع الشيء .

وأكثر الصيغ السليقة من الصحاح ، غير « تدرأة » فإنها من التكملة . وزاد المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس فى الصحاح ولا فى التكملة . وزاد أشياء أخرى فيها تتمثل فى الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذى رواه الجوهري بيتين آخرين هما الأول والثانى وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهري ، وزاد رواية أخرى فى بيت المتلمس عدتها الصحيحة وزاد فى حديث السلطان ذو عدوان . . . التفسير الثانى ، وزاد دلالة المادة كلها فى عبارته الأخيرة . وكان الصغاني يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهري ، إلا أنه أجرى فيها بعض التغيير . يتمثل ذلك فى شرحه الجمل ، وتسكيكه المختصر ، وعدوله عن الخطأ . فقد جعل الجوهري الأخفش يروى صيغة « درىء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغاني صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهري حديث السلطان مختصراً ، فأتى به الصغاني كاملاً . وكان الجوهري يظنه قولاً لا حديثاً ، فصحح ذلك الصغاني ، وعدّه من الأحاديث التى لا يعرف سندها . وخالف الباب الصحاح المطبوع فى بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف فى المطبوع . فقد نسبت صيغة افتعلت فى الصحاح إلى أبى عبيد ، وتنسب فى الباب إلى أبى عبيدة . ومن الواضح سهولة تحريفها . ووردت عبارة أبى عبيدة فى « درىء » محرفة فى الصحاح ،

ونبة على ذلك الطابع في هامشه ، وهي صحيحة في العباب . كذلك حذف الصغاني بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أى من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارى ... » إلى ابن السكيت ، وقول الجوهري في « تدرأ » اسم موضوع للدفع .

ما أجراه في المنهج :

عدل الصغاني في العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين . فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها ، ثم عبارة التكملة جميعها ، ثم عبارة حاشية التكملة ، أما العباب فعدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية ، وخلطها بعضها ببعض ، كما رأينا في « تدرأة » ولم يكن يعنى أن يبتدىء بما في حاشية التكملة كما ظهر في هذه المادة ، فقد بدأ أحيانا بما في الصحاح ، وبدأ في مواضع أخرى بما في حاشية التكملة . وسنحاول أن نتبع ترتيب الصيغ في العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق .

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات ، وهي قتل مصدر) — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فَعِيل — فَعَلَ (جمع فعل) — فَعَلَ — فاعِل — فَعَلَ — فَعَلَ — تَفَعَّلَ (ربطهما الصغاني بالجرى الثلاثي) فَعِيلَة — أَفَعَلَ (الصفة منه : مُفَعِّل) تَفَعَّلَ — انْفَعَلَ — تَفَاعَلَ — فاعَلَ — افْتَعَلَ .

وأوردها الصحاح كما يلي : فَعَلَ (ومصدرها : فَعَلَ) انْفَعَلَ — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فَعِيل — تَفَعَّلَ — (تَفَعَّلَ : ربط بينها وبين المزيد بناء في أوله من الأفعال) — تَفَاعَلَ — فاعَلَ — فَعَلَ — (المصدر منه : فَعَلَ ، وجمعه : فُعُول ، والصفة : فَعِيلَة) — افْتَعَلَ — فَعِيلَة (مرة أخرى) — فَعَلَ (الصفة منه : فاعِل) أَفَعَلَ . ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثي الجرد

ومشتقاته المختلفة في موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل في أفعل ومُفْعِل . ولم يضطرب منه النظام إلا في بعض صيغ المجرد الثلاثي ، مثل المصدر فَعَّلَ الذي كرره أكثر من مرة في أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التي ذكره فيما جميعها في أول المادة بين الصيغ المجردة ولا تتعدها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئاً من ذلك فقد أورد المجرد الثلاثي أولاً ، ثم المزيد انفعل ثم صيغاً من المجرد الثلاثي ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هي فعيلة بكلمة واحدة ، هي « افعل » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا نرى للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية معجماً يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التي تشدق بها ابن سيده في محكمه ولم يستطع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هي التي جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهي الخطوة الأولى التي زادهافي منهجه ، على ما كان في مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التي زادهافي المنهج ، فمحاولته في أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذي تدور حوله معاني صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثاً ، بل عمداً لأن الصغاني أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغاني في « بدأ » : « التركيب يدل على افتتاح الشيء » . وفي « بدأ » « التركيب يدل على خروج الشيء عن طريقه الإجماد » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الخلق ، وعلى التباعد عن الشيء ومزاييلته » . وفي « بسأ » « التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » « التركيب يدل على نقصان الشيء وقتله » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشيء وعلى تساوي الشئيين » . وكل ذلك بالنص في المقاييس . قال ابن فارس : « الباء والذال والهمزة من افتتاح الشيء » . وعن « بدأ » « أصل واحد ، وهو خروج الشيء

عن طريقه الإحاد . وعن «جوأ» «أصلان : أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزاييلته . وعن «بأ» «أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء . وعن «بكا» «أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقلة» . وعن «بوأ» «أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوى الشئيين» . فالاتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضمها أولها في الغالب .

النحت :

وزاد خطوة ثالثة في المنهج أيضا ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، وبين أصل نحتها ، مستعيرا كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة «صمخ» : «قال ابن فارس : هذا منحوت من صمخ وصمل ، أما صمل فاشتد . وأما صمخ فمن الصم ، فكان اللين إذا خثر لم يكن له عنه صبه صوت» .

ما أجراه في المادة :

وكما مثلت المادة للتي حللناها الخطوتين اللتين أجراها المؤلف في المنهج ، تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغييرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أي على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل «ذما» : التي قال فيها : «ذما عليه ذما : شق عليه» . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة في الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وحلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المزايدة التي رأيتها من محيط ابن عباد . وثاني الزيادات : زيادة صيغ من المواد المذكورة في المجمع وهي كثيرة

الظهور ، ولكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد . وقد ظهر أثرها في مادة « درأ » وفي جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات في الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فكان يزيد لها كثيراً مثل ما في بكاء ، وثقاً ، وخطاً ، وحمأ ، وخبأ ، وفتح . وهاك أحد الأحاديث التي رواها في « حمأ » : قال : « وأما الحديث المتفق على صحته الذي رواه عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمو ؟ فقال : « الحمو الموت » : فعناه أن حماها الغاية في الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مدل ، والأجنبي متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أى كان الموت منها بمنزلة اللحم الداخل عليها إن رضيت بذلك . »

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله في « جشأ » : « جشأت نفسي جشوءاً : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأظنابة : وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي » وقوله في « حشأ » : « الحشأ : كساء غليظ ، عن أبي زيد ، والجمع الحاشئ » قال عمار بن طارق : وقال الزيادة عمار بن أرطاة :

يَنْفُضَنَّ بِالْمَشَافِرِ الْهَشْدَاقِ - نَفَضَكَ بِالْمَحَاشِيءِ الْخَالِقِ »

وكان أحياناً يضيف إلى الشواهد المذكورة في الجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا في درأ . فالحديث المشار إليه إجمالاً في الجمع يُفَصَّلُ في الباب ، كما فعل في جبا ، وجفأ ، ودفا ، وذراً ، قال في « جفأ » : « ويروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن لحوم الحر الأهلية يوم خير ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفتوا القدور ، ويروى : فحفتوا ، ويروى : فأمر بالقدور فكفت ، ويروى : فأكفت » والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفتوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .

وفعل الأمر نفسه في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،

كما نرى في جزأ ، وجناً ، وجباً . روى الجوهري في « دقا » للشماخ البيت :
وكيف يضع صاحب مدفآت على أثباجهن من الصقيع
فضم إليه الصاغاني قبله :

أعاشُ ما لأهلك لا أراهم يُضيعون الهجاء مع المضيع
ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارى فهم الشاهد ، بدلا من بتره
من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة في الجمع .
فقد روى الجوهري في « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى في العباب في قوله :
وأنشد لامرئ القيس :

يا لطف هند إذ خطين كاهلا القاتلين الملك الحلالا

هند : هى بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبى امرئ القيس تخلف عليها
امرؤ القيس ، أى أخطأت الخيل بنى كاهل وأوقعن بينى كنانة » ، والشطر الثانى
والشرح من الصغاني .

أضف إلى ذلك نسبه الشواهد التى أهملها في الجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر
ذلك في أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعر إلى أصحابه في التكملة وتبعها لها في الجمع .
كما نسب كثيرا من الصيغ التى أوردها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين في
التكملة^(١) . والعجيب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات
لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاة » بالفتح والمد : موضع . . . » و « الطنخ »
بالتحريك : البشم . . . » و « ابن عباد : الحمردة » بالكسر : الفرين في أسفل
الحوض » و « ابن عباد : الخربد » مثال علبط ، من الألبان : الرائب الحامض
الخائر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالمعجزة في الصحاح والتكملة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغاني كان في العباب
يشرح الجمل في الصحاح والتكملة ، ويبين الغامض والمهمّل منهما ، بالشواهد غير المنسوبة

(١) اقلر صلتج ، وصنخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضنخ ، وطنخ ، وغيرها .

تَنَسَّبَ ، وغير للشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة تفصل ، والصيغ المحذوفة تُذكر ، والمواد المهمة تدون . وظهر ذلك في التفسير أيضا . فقد قال في التكملة مثلاً : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما في العباب فقال : « قال شمر : أحسب قوله « طلخها » أى لطخها بالطين حتى يطمسها ويفسدها ، كأنه مقلوب ، وقد يكون طلخها أى سودها » . ففي التكملة لم يذكر إلا آخر عبارته . وقال الجوهري في الصحاح : « اخذ : فى الوجه ، وهما خدان » . أما الصغاني فقال في العباب : « اخذ فى الوجه : من لدن الحجر إلى اللحي ، وهما خدان » ، ولم يقل عنه شيئا فى التكملة ؛ لأن من خطته فيها ألا يتعرض لشيء ذكره الجوهري إلا إذا كان خاطئا . وظهر ذلك فى الأعلام أيضا ، قال الجوهري : « يحمد : بطن من الأزدي » ، وقال الصغاني فى العباب « يحمد : بطن من الأزدي » ، قال ابن الكلبي فى جمهرة النسب ، فى ذكر نسب نصر بن الأزدي : وولد حمى بن عثمان اليحمد : بطن ، وأمه رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد الشري ، وماجدا - وهو مجد - وعمرا ، وكعبا ، وسعدا ، وخالدا ، وحميا ، وحميدا ، ومالكا ، وربيعه » وانظر ما قاله فى الخطيئة فى مادة (خطأ) .

وفى المواضع أيضا ، قال الجوهري : « آمد : بلد فى الثغور » ، وقال الصغاني فى العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت فى سنة عشرين من الهجرة على يدى عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي رضى الله عنه » . وقال فى التكملة : « فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال فى العباب : « فتاخ بالكسر موضع وهو أرض بالدهناء ذات رمال كأنها للينها سميت بذلك » وعنى الصغاني فى التكملة وفى العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده للمرة الأولى فى المعاجم العربية (١) فالصغاني من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دَوَّنَ المصرى والعراقى وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من الجمل مثل ثما ،

(١) انظر طلخ وطوخ وحمد وغيرها .

وهي قصيرة جداً فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح كما نرى في ثماً ودرأ وحكاً ، ومن التكملة كما يظهر في جياً وحكاً وطلخ ، وحذف بعض الشواهد الشعرية في مواضع قليلة جداً ، كما في جياً وفتح . ولكن هذا الحذف نادر جداً وفي صيغ ومواضع معدودة .

وخلاصة القول في العباب أنه حوى في مواده معظم ما أنت به المعاجم التي قبله ، وخاصة الصحاح والتهذيب والنقايس والمحيط ، ويعني ذلك الغين والجرمة ، بل كل ما فيها عدا النادر التافه ، فلا فرق بين التهذيب أكبر المعاجم التي قبله إلا في إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين في اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين يقتصر العباب على الضروري منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح والتكملة فيما يسودهما من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيراً . أما في المنهج فصار على ترتيب الجوهري ، وخطة ابن فارس في الأصول ، وابن سيده في تقديم المجرد على المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما في المعاجم التي قبله مادة ومنهجاً . وذلك ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ، والانتظام في تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد .

مأخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتي بالقليل الذي تركه من مواد المعاجم السابقة عليه وبما في غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب في ترتيب المجرد والمزيد الذي تسرب إلى بعض مواده وخاصة في صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات . ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين ابن مکتوم السابق ذكره في دراسات المحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان جمعاً بينه وبين المحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ - ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجما لغويا ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري الأنصارى الخزرجى .

هدفه :

كان هذا العلامة يرمى إلى أمرين جوهرين فى المعجم اللغوى : الاستقصاء والترتيب . فقد ذهب فى مقدمته إلى أن المعاجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منهما ، فالتهديب والحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همتة إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسينين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير^(١) .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى إنه أدخل فى معجمه أكبر معجم فى غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، وافتخارهم بمعرفة اللغات الأجنبية^(٢) .

مادته :

صرح ابن منظور فى مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهري ، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهري ، وحواشى ابن برى ، ونهاية ابن الأثير .

وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدي تبعاه ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا^(١) . وهذا القول خاطيء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الخمسة ، كما سيبين .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله في أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه^(٢) . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما في الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا في النهاية ، إذ رتب المواد التي كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها^(٣) .

وصفه — المقدمة :

طبع لسان العرب بالمطبعة الأميرية ببولاق في عشرين مجلدا كبيرا ينيف كل منها قبل ٣٠٠ صفحة . وهو مصدر بمقدمة غير قصيرة بلغت صفتين ونصفا من المطبوعة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة بلغا ستة أسطر ونصفا . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم بايين : أولها في تفسير الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما في ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان^(٤) أولهما : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به الذي لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به في تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثاني : أنه إذا كان في أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه

(١) الدرر الكامنة ٢٦٣/٢ ، وتاج العروس ٤ .

(٢) المقدمة ٣ .

(٣) المقدمة ٣ .

(٤) المقدمة ٤ .

وغرض مصنفه ، وقد لا يتبها للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح أيس أن يكون في آخره شيء من ذلك . فلهذا قدمه في أول الكتاب . أما سبب إفراد هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فتد كل كلمة في بابها فجعل لها بابا بمفردها^(١) » .

ولم يأت ابن منظور بهذين البابين من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهري . وكان هذا قد وضعه في آخر معجمه . ولم يضاف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وعالج هذا الباب معاني هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيسها وجمعها . وأورد في كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهري وترتيبه ما عدا بعض خلاقات بسيطة تتمثل في حذف صاحب اللسان الأسانيد التي ذكرها الأزهري . ووجدت في اللسان عبارتين غير موجودتين في التهذيب وعبارتين أخريين في التهذيب ليستا في اللسان ، ولكن من المرجح أنها ساقطة منهما وربما كان ذلك من النسخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثاني من أبي الحسن علي بن أحمد الحرالي المتوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال في صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجي عند الخليل وسيبويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة الخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر ، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ، وما شابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيبويه وابن كيسان والأزهري . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طبية وسحرية واتفاقات بينها وبين الكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالي وأبو العباس أحمد البوني والبعليكي ومحيي الدين بن العربي .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول في اللسان عن الصحاح إلا في ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها في المعجمين . ولكن ابن منظور صدر بعض أبوابه

بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات في أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة . وفي أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذا كان الأمر كذلك ، فننتقل إلى تحليل المواد :

تحليل المواد :

تستهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثي مأخوذاً عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عقى أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالخارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان . وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع ، لتساويهما في النبات والخصب والقحط وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ولم يجعل كزيدین فقالوا : هذان أبانان بيّنين ، ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عقق » في المحكم فيما عدا لفظين الأول : تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز . وفي نسخة المحكم « بالمدينة » والثاني قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفي نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفي غالب الظن

أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اتفاق اللسان والمحكم على وضع العقيق في الحجاز لا المدينة في العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرقة في المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال : « وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : ويقال لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق والجمع أعقة وعقائق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفي الحديث أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذى ورد ذكره في الحديث « إنه واد مبارك » ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه في غورى تهامة وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ، وفي الحديث أن رسول الله (ص) وَتَّ لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافعى في المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وأما قول الفرزدق :

قَفِي وَدَّعِينَا يَا هَنِيْدُ فَإِنِّي أَرَى الْحَيَّ قَدْ شَامُوا الْعَقِيقَ الْيَمَانِيَا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن .

أما العبارة الأولى فتربط بين ما في المحكم وقول أبي منصور الذى أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو الأزهري ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق في بعض الأحاديث فانتقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذه منها وحدد موضع

العقيق ثالثة عن النهاية . وحين انتهى من الأحاديث استمر في سرد نص التهذيب . ثم وجد بعد كلام الشافعي حديثا عن العقيق الذي يتكلم عنه ، فأورده من النهاية ما طبع وحدده ثانية عنها . ولكنه - بها قنسب هذا التحديد إلى أبي منصور قال : « قال أبو منصور : أراد العقيق الذي بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين » ولا توجد هذه العبارة في التهذيب وإنما في النهاية . وأخيرا بيت الفرزدق وشرحه أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال في الأعقة السابقة . ويظهر في هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ولكن كان يدخل في أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا . وأباح لنفسه ذلك لأنه لم يتحرر ذكر اسم كل واحد منهم أمام ما يقتبسه منه . ويظهر أيضا أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التي فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه فقال « والعق : حفر في الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة في الأرض وجمعها عقات . وانفق الوادي : عمق . والعقائق : النهاء والغدران في الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوزة وأعجبتها العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوزة النبات حول بيتها ، والمعوزة من النبات ما ينبت في أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائق هي الرمال الحمر » والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحت خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع متفرقة من التهذيب . ولكني لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعي » في التهذيب أيضا فربما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إخذى نسخ التهذيب . وآثر المؤلف تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهري الذي وافق فيه ابن دريد . أما تفسير العق فكان ابن سيده أخذه من الجهرة بنصه . والعبارة الأخيرة في تفسير العقائق من التهذيب أيضا .

ثم ترك المؤلف المحكم وقفز في التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان في أواخرها واقتبس ما يلي « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حَارَ وَعَقَّتْ مَزْنَهُ الرِّيحُ وَأَنْـ قَمَارِبُهُ الْعَرْضُ وَلَمْ يُشْمَلْ

حار : تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرَت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . وسحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقد عقت قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

قَمَرٌ عَلَى الْإِنْهَاءِ فَانْتَجَجَ مَزْنُهُ فَعَقَّ طَوِيلًا يَسْكَبُ الْمَاءُ سَاجِيَا

واعتقت السحابة : بمعنى [عَقَّتْ] قال أبو وجزة « واعتق منبجج بالوَيْلِ مَبْقُورٌ » ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره قد اعتق اعتقاقا « اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشيء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض . . . » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوقة . . . » وتصرف في عبارة أخرى نصها « حار تحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشقة بالماء وروى شمر أن المعمر بن حمار البارقي قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحما عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لاتنبت إلا بمنجاة من السيل ، شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد ، والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابي بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص

المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكاله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب وواضح أنه كرر تفسير عقاقه .

ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة في التهذيب ونقل قوله « وفي نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجاني الأصل اخترطه وكان اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد في التهذيب ولا في المحكم الصحاح والجمهرة قول الجرجاني ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أنشد المؤلف عن المحكم من الموضع الذي وقف عنده قوله « وعق والده يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقِقَ وعُقِقَ وعَقَّ : عاق ، أنشد ابن الأعرابي للزبيان :

أنا أبو المقدم عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا
صاعقة من لب تلظى

والجمع عققة مثل كفرة وقيل : أراد باللق المر من الماء العقاق وهو القعاق الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه كذا حكاه ابن الأعرابي والصحيح الملوظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق وفي المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابي إنما يريد به الأثني وعقوقها أنها تأكل أولادها عن غير ابن الأعرابي « وكل ما تحته خط ليس في المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة في هذا الموضع من الصحاح ووردت في المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب والثالثة مأخوذة شطرها الأول من الصحاح وشرطها الثاني من التهذيب . والخامسة

من الصحاح وهي في التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل أى جاء بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما في الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال : « وقال ابن السكيت في قول الأعشى :

فإني وما كلفتوني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحبوب » . كرر الصيغة ثانية واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع في شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح والنهاية قال : « وفي الحديث قال أبو سفيان بن حرب لمحزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقق : معدول من عاق للمبالغة كغدر من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التهذيب ، والشرط الأول من تفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح وبقبتها من النهاية . ويلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعانى من التهذيب قال : « والعقق : البعداء من الأعداء والعقق أيضا : قاطعو الأرحام ، ويقال عاقت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » وخالف المؤلف هنا الأزهرى بعض الشيء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء منهم ، ولم أجد هذا المعنى في غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى نوادر أبي زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور : « قال ابن برى : عاق والده يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعقاق مبنية على الكسر مثل حذام ورقاش قالت عمرة بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خَشِيتُ على دريد يبطن سُمَيْرَة جَيْشَ القَنَاقِ
جَزَى عَنَا الإِلَهُ بنى سليم وعَقَّتْهُمْ بِمَا فَعَلُوا عَقَاقٍ «

يليه أحاديث من النهاية قيل : « وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقوق الأمهات وهو ضد البر وأصله من العق الشق والقطع ، وإثما خص الأمهات وإن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيماً لأن لعقوق الأمهات منية في القبح . وفي حديث الكبائر : وَعَدَّ مِنْهَا عَقُوقَ الْوَالِدَيْنِ ، وفي الحديث : مثلكم ومثل عائشة مثل العين في الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين » أورد المؤلف ما في النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبي إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضع الذى قام منه بها في الحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانعق : انشق . والانعقاق : تشقق البرق والتبوج تكشف البرق ، وعقيقته شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأيت في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب في السحاب يقال منه انعق البرق وبه سمي السيف قال عنتره :

وسيفى كالعقيقة فهو كمى سلاحى لا أفل ولا فطار

وانعق الغبار : انشق وسطع قال رؤبة « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب . والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسنا

وكذلك الوبر لدى الوبر ، والعقة كالعقيقة وقيل العقة في الناس والجر خاصة ولم تسمع في غيرها كما قال أبو عبيدة قال رؤبة « طير عنها النسر حولى العقق » ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود في بطن أمه عقيقة لأنها تُخلق وجعل الزمخشري الشعر أصلاً والشاة المذبوحة مشتقة منه وفي الحديث إن انفرقت عقيقته فرَّق أى

شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر المولود أدخل المؤلف في آراء المحكم عنه
خط أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الزواة وبعض أشياء مرت
والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع «تضرب» بدلا من
«تسرب» و «شبه السيف» بدلا من «سمي السيف» وأظنها محرفة منها . وزاد
صاحب اللسان عبارة «يقال منه انفق البرق» من عبارات متفرقة من الصحاح
والتهذيب ، ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤبة في التهذيب أو الصحاح أو المحكم
أو الجهرة ولكنه منسوب إليه في العين . وكذلك الحال في العبارة الرابعة ولكنه
تستفاد مما قاله الأزهرى والجوهري عن أبي عبيد «وكذلك كل مولود من البهائم
فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة . . .» . والعبارة الخامسة عن الصحاح
وتنسب فيه إلى أبي عبيد لا أبي عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث
عن النهاية .

واستمر المؤلف في نقله عن ابن سيده واعتباره تكاة للانتقال إلى ما عند غيره
قال: «وأعقت الحامل : نبت عقيقة ولدها في بطنها وأعقت الفرس والأتان فهي معق
وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته وأنشد لرؤبة :
قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق
وأنشد أيضا في لغة من يقول : أعقت فهي عقوق وجمعها عُقُق * سرا وقد
أوْنْ تأوين العقق * أون : شربن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن
كالأتان العقوق وهي التي تكامل حملها وقرب ولادها ، ويروى أوْنْ على وزن فعْلُنْ
يريد بذلك الجماعة من الحمير ، ويروى أوْنْ على وزن فعْل يريد الواحد منها ،
والعقاق بالفتح : الحمل وكذلك العَقَق قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدمى نحره ونحوها سمحجا فيها عقق
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها ، ويقال للجنين
عقاق ، وقال :

جوانح يمزعن مزرع الظبا و لم يترك لبطن عقاقا

أى جنينا هكذا قال الشافعى : العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف ،
وأما الأصمعى فإنه يقول العقاق مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى
عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق .

لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقى جميعه فمن التهذيب ما عدا
ما يلى ذكره .

١ — شرح الشطر : « سرا وقد أون . . . » ورواياته إذ لم أجده فيما بين
يدى من مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ — عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه
من نص التهذيب ، وهى موجودة فىهما معا .

٣ — تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على
ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاقه مع اللسان فى مرد قول الشافعى الذى
جعله اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة المعاجم
قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : خلق عقيقته أو ذبح عنه شاة وفى التهذيب يوم
أسبوعه فقيده بالسابع واسم تلك الشاة العقيقة ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : فى العقيقة عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة ، وفيه إنه عق
عن الحسن والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال : مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه
دما وأميطوا عنه الأذى ، وفى الحديث : الغلام مرتين بعقيقته ، قيل معناه إن أباه يحرم
شفاعه ولده إذا لم يعق عنه ، وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين
يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر
عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى
يخلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها
فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب

«العقوق» ، ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالتسيكة والذبيحة ، جريا على عادته في تغيير الاسم القبيح .
والعقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة : صوف الثنى ، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق وعِقة الكسر وإنشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتأب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا
مُؤَلِّعٌ بسواد في أسافله منه احتذى وبلون مثله اكتحلا

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر فاجتأبه أى اكتساه . قال أبو منصور : ويقال لذلك الشعر عقيق بغير هاء ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقه عنبه نسايا وأذميج دمج ذى شطن بديع

أراد شعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق فى الأصل الشق والقطع . وسميت الشعرة التى يخرج الداء من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الأنسى حلفت فقطعت وإن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق ويقال للصبي إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عُقَّت تيممته فى بنى فلان والأصل فى ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التأمم وهى الخرز تعود من العين فإذا كبر قطعت عنه ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عق الشباب تميمى وأول أرض من جلدى ترابها

قال أبو عبيدة عقيقة الصبي : غُرْلته إذا ختن .

لم يأخذ المؤلف من الحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفى التهذيب يوم سبوعه فقيد بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهى فى الصحاح أيضا ، وعبارة « قده بالسابع » من عند المؤلف تعقيا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها

عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل
العقيقة . . . لعقيقة الشعر » من مفتاح المادة في التهذيب مع بعض تصرف ، فقد
حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا في عبارة الشرح ،
وما غير موجودين في النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس وشرحه
فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر كثيرا
وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة في المسألة الثانية دون أن يأنه
للتوفيق بينها أو الترجيح وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب
مع زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح وحذف بيتا لزهير من التهذيب واكتفى بيت
عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه
الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه
من أما كن مختلفة من التهذيب .

وبدا المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التى وقف عندها من المحكم غير أنه فى هذه
المرّة ترك إحدى الصيغ وهى قوله : « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من
الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد ، فاستأنف كلامه من
بعدها وقال : « والعقوق من البهائم : الحامل وقيل هى من الخافر خاصة والجمع عقق
وعقاق وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس ،
ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر ، وفرس عقوق : إذا انفق بطنها
واتسع للولد ، وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو
عقى ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقه وقال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض
شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث
أتاه رجل معه فرس عقوق . أى حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا
أنها ستحمل إن شاء الله ، وفى الحديث من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر
كذا ، عقت أى حملت » أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس »
من المحكم والتعليق بعدها من الصحاح وخالف بذلك ما ذهب إليه التهذيب

في قوله : « ولا يقال معق » وأخذ عبارة « وفرس عقوق . . . فهو عق » من الصحاح أيضا وهي في التهذيب مع اختلاف بسيط . وبقية الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين وبعض شرحهما من النهاية في النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل . . . » غير كاملة في المرجعين اللذين ذكرها ، وهما التهذيب والنهاية ، وهي كاملة في أضداد أبي حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التي أخذت منها مراجعه الرئيسية في بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى ما في المعاجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصاص ، فالإقصاص في الخيل والحر أول ثم الإعقاق بعد ذلك . والعقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب ، والعقيقة : نواة رخوة كالعجوة تؤكل . ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المصنفة تأكله العجوز أو تلوكه تعلقه الناقة العقوق إطفافا لها فلذلك أضيف إليها وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب في ياديتها . وفي المثل أعز من الأبلق العقوق ، يضرب لما لا يكون وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق الحامل والذكر لا يكون حاملا ، وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا ، ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هنذا فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تزوج . فقال : فوالتي مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينسله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في قنن الجبال فيبيضه في حرر إلا أنه مما لا يطعم فيه ، فعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطعم الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه « كلفتني

الأبلىء العقوق « ومثله « كلفتني يبض الأنوق » وقوله أنشده ابن الأعرابي :

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلىء العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلىء

العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذي

أنشده ابن الأعرابي وقال : يريد ألف بعير « العبارة الأولى من المحكم ، والثانية

التي تعالج معانى الحقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة

المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا في بعض ألفاظه بما يرواؤه ابن سيده ،

وخلط في المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهري : استمد من أولهما صيغة

المثل وبعض شرحه ، ومن الثاني بعض شرحه للمثل « طلب الأبلىء العقوق » ،

وأخذ المثل الثاني ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه

سما لا يطمع فيه » وصوابها كما في المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه مما يطمع

فيه » بدليل الخبر نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل

الثالث فأخذه من التهذيب وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذي

أنشده ابن الأعرابي عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذه من التهذيب كما

أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهري وكان هذا رواها عن ابن الأعرابي وحذف هذه

النسبة . صاحب اللسان قال : « والحقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل

هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى

أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم . فإن كان ربه قويا حميا أبي

أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالين : إن بيننا وبين خالقنا

علامة الأمر والنهي . فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهمي فتركبه

على قوس ثم نرمي به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية

ولم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . وصالحوا . قال :

فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن لم بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل

— وقيل من هذيل — وقال ابن بري : هو للأشعر الجعفي ، وكان غائباً عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحي
قال : وعلامة الصلح مسح اللحي ، قال أبو منصور : وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى :
عقوا بسهم ولم يشرب به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم . والوضع ههنا اللبن
ويروى « عقوا بسهم » بفتح القاف وهو من باب المعتل . وعق بالسهم : رمى به نحو
السما . وليس بين هذا النص وبين ما فى التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين
النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة ، وزيادة ما تحته خط
عن الصحاح ، وتنبيه ابن بري غير أنه تصرف كثيراً فى العبارة التى نسبها صراحة
لأبى منصور « وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى » فعلى فى نسخة التهذيب التى لدينا
« وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى » ولعل الذى نسب البيت
إلى المتنخل هو ابن بري .

واستأنف المؤلف كلامه عن نقطة ارتكازة فى الحكم قال : « وماء عق مثل
قع وعقاق : شديد المرارة الواحد والجمع فيه سواء . وأعقت الأرض الماء : أمرته
وقول الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه ما أمره . وأما ابن الأعرابى فقال : أراد ما أقه من الماء القع وهو المز أو الملح
فقلب ، وأراه لم يعرف ماء عقلاً لأنه لو عرفه لحل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب . ويقال
ماء قعاق : إذا كان مرا غليظاً ، وقد أقه الله وأعقه . والعقيق : خرز أحمر يتخذ
منه القصص الواحدة عقيقة . ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها قال
أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث : لا تَخْتَمُوا بالعقيق ، فقال : هذا
تصحيح إنما هو لا تَخَيِّمُوا بالعقيق أى لا تقيموا به ، لأنه كان خراباً . والعقة : التى
يلعب بها الصبيان . وعقق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقق : طائر معروف

من ذلك ، وصوته العفقة . قال ابن برى : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلى أن العفوق يقال له : الشُّجَجَى . وفى حديث النخعى : يقتل المحرم العَفَقُ . قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قال : وإنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط . قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عَقَّة أو بنى الجوال

الموقع : الذى أثر القتب فى ظهره . وبنى الجوال فى بنى تغلب .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيده والجوهرى ، ثم استمر ينقل عن ابن سيده وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « ويقال ماء قعاق ، عقاق ... الله وأعقه » من التهذيب ، وشرها الأخير فى الصحاح أيضا مع اختلاف قليل فى العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ، وهو فى التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف فى العبارة ، والعبارة التى بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما سببنا عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العفوق بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن برى ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل . والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهى فى التهذيب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثانى من التهذيب ، والأول من ابن برى فى ظنى ، إذ لم أجده فى المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعانى المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم فقد انتهى مافيه بالفقرة السابقة ، قال ابن منظور : « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقَّت عَقَا ، ومن العرب من يقول : عَقَّت تعقية ، وأصلها عَقَّت فلما اجتمع ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابي :

* عقت كما عقت دلوفا العقبان *

شبه الدلو ، وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيراتها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفى ترجمة « قع » القَعْقَعَة والعَقَعة : حركة القرطاس والثوب الجديد « أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قع » من التهذيب لا « عقق » كما هو فى اللسان

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول ، عدا الحكم الذى حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و « تلّاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، ويخيل إلى أن ذلك سهو منه لا تعمد أما المراجع الأصول فى هذه المادة فهى التهذيب والصحاح وحاشية ابن برى والحكم والنهاية فقط ، ولا يستقى شيئا من الجهرة مباشرة . فمثلها فى هذه المادة مثل كتاب العين الذى أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة ، ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أحدهم وينسبها إلى صاحبه . والسبب فى ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا ويفصله أحيانا أخرى . ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى فى الأحيان التى فصل فيها كل قول عن أخيه فايست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه .

واختلفت معاملته للمراجع فأخذ الحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفى غيره من المعاجم . وكان مهما جَوَّل فى المعاجم يراعى ترتيب ابن سيده ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيده أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجردات على الزيدات والمفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال فى اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم الحكم ويضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعى

أن المؤلف لم يراع ترتيب أى معجم آخر فى اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيده فلا بد من الالتقاط والاختيار منها .

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهد شينا . وإنما حذف منه بعض الأمثلة التى ضربها لأقواله مثل قوله «فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر» و «الجمع عقق مثل رسول ورسول» و «العقاق . . . جمع عقق مثل قاص وقاص وسلب وسلاب» حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحها شينا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ، وبعبارة استطرادية فى تعريف العقق قال فيها « ويقال : الققع أيضا » . وربما كان السبب فى حذفها إيرادها فى مادة « ققع » وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شينا من صيغه ومعانيه ولكنه حذف ييتين من شواهد أحدهما زهير والآخر لأبى خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهرى يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهرى : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى فى التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه فى أى معجم آخر من مراجعته : حذف واختصارا ، ولكنه لم يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذى رواه مبتورا الأزهرى وابن الأثير من أضداد أبى حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر فى التفسيرات التى يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهرى أوردتها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها فى هذه

المادة على النحو التالى : المحكم أعلاها ثم الصحاح ثم التهذيب ، أما النهاية فلا تدخل فى هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بمحكم اقتصارها على الحديث .
وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعانى كتابى العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أخلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتمثل هذه الزيادات فى اعتراض الجرجاني على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأبعاد من الأعداء . ولا نستطيع الحكم اليقيني بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص فى بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التى ذكرها أو من ابن برى الذى ورد اسمه فى المادة وليس كتابه تحت يدينا كاملا بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التى لدينا كما نرجح فى بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفى المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا صغيرا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر ، كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما فى صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتتحها فى المحكم قال : « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هى دائرة تكون يجنب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجائبها
فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء

وقيل هي رأس الجوزاء كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر ، وبها شبهت الدائرة التي

تكون بجانب بعض الدواب في معدة ومركله . وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق

ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . ابتداء

المؤلف عبارته بفتح مادة المحكم ، وطعمها بشيء من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا

« فهو مهقوع » فهي من التهذيب . والمعنى الثانى أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبارة

من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهي من المحكم والتهذيب عن العين ،

أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم

مع خلاف صغير فيهما ، فالعبارة في التهذيب « فوق منكبى الجوزاء » وهي موافقة

ما في العين ، وفي المحكم « فى منكب الجوزاء » وأخذ « هى رأس الجوزاء »

من الصحاح ، و « كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهي

في المحكم أيضا مع خلاف صغير . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة .

أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهي اللفظ الذى كان وقف عنده من المحكم فقال

« والهقعة مثال الهمزة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأماوى

فيمىن حكاها ، وأنكره شمر ، وصححه أبو منصور . وروى عن الفراء أنه قال : يقال للأحمق

الذى إذا جلس لم يكديبرح : إنه لهكمة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال :

اهتكعه عرق سوء واهتكعه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ

الشرف والخير . وروى عن الفراء أنه قال : الهكمة : الناقة التى استرخت من الضبعة

ويقال هكمت هكما . وقال أبو عبيد : هكمت الناقة هكما فهي هقعة : وهي التى إذا أرادت

الفعل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : قد استبان لك أن القاف والكاف لغتان في الحقيقة والحكمة وأن ما قاله الأموي صحيح وإن أنكره شمر ، ويقال قشط فلان عن فرسه الجُلّ وكشطه ، وهو القسط والكسط لهذا العود ، وقد تعاقب القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها » والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف في العبارة بالاختصار ، وحذف بعض أسماء الرواة ، وزيادة قول أبي عبيد ، ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التي بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسب إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذي غادر فيه المحكم فقال : « والاهتقاع : مسانة الفعل الناقة التي لم تضبع ، يقال سانَّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها واهتقع الفحل الناقة : أبركها وقيل أبركها ثم تسد لها ^(١) وعالها ، وتهتقت هي بركت وناقة هتقة : إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهتقة . وتهتقت الضأن استحرمت كلها . وتهتقوا وردا : جاءوا كلهم . وتهتق فلان علينا وترع وتطبخ بمعنى واحد أي تكبر . وقال رؤبة « إذا امرؤ ذو سوء تهتقا » والاهتقاع في الحمى : أن تدع الحموم يوما ثم تهتقه أي تعاوده وتثخنه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقك » أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها ، والثالثة « اهتقع الفحل ... » من المحكم ، والرابعة « أبركها ... » من التهذيب مع تصرف فيها ، وما بعد ذلك حتى « جاءوا كلهم » من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار في إحدى العبارات .

وتحتم المسادة بقوله : « والهيقة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع وقيل صوت السيوف في معركة القتال وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق ، قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

فالطعن شغشة والضرب هيقة ضرب المول تحت الديمة العضدا

(١) كذا في الأصل ، وصوابها : تسدها .

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر. والشفقة: حكاية صوت الطعن. والمعول: الذي يبنى العالة وهو شجر يقطعه الراعى فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر. والمضد ما عضد من الشجر أى قطع. واهتقع لونه: تغير من خوف أو فزع، لا يحىء إلا على صيغة ما لم يسم فاعله. والتهقاع غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض « أخذ المعاني الثلاثة الأولى من المحكم وأكمل الثالث منها من التهذيب، وأخذ الرابع من الصحاح. والبيت في المعاجم الثلاثة، والشرط الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف، والشرط الثانى من المحكم، والصيغتان الأخيرتان من المحكم أيضا. وآثر فى أولاهما نصه على ما جاء فى التهذيب لكماله. ولا نستنبط من هذه المادة جديدا عما رأيناه فى سابقتها، ولكن تتأكد لنا بعض نتائجنا وتصحيح الأخرى. فال مؤلف لا يترك شيئا من مراجعه للأمهات إلا ما لا يدخل فى مادته كقهق فى التهذيب، وهمع فى الصحاح، وهى أربعة لا تدخل فيها الجمهرة أعنى لا يستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه، ويفصل اقتباساته كلاً منها على حدة حيناً ويلفق بينها حيناً آخر، ويميل إلى التصرف فى نص التهذيب دون رفاقه بالاختصار، فيحذف أسماء الرواة خاصة، ويختصر بعض العبارات، ويؤثر نص المحكم والصحاح عليه، ويتبع ترتيب المحكم للمادة على حين يختار من مواضع متفرقة من الصحاح والتهذيب. ووجدنا فى المادة زيادة رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب ويصوغه من عنده للاختصار. ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير الذى وجدناه فى سابقتها.

ظواهر : موقفه من مراجعه :

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة فى أثناء تأليفه « لسان العرب » هى التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية وحواشى ابن برى. واختلفت معاملته لكل واحد من هذه المراجع، ولكننا نستطيع أن نعم القول بأنه أورد جميع ما فيها من صيغ ومعان وشواهد مع بعض استثناءات نادرة. فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة. والحق أنه كان

ميلا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها بل آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك في التفسير . ولعل السبب في ذلك أن الجوهري وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى في نقل النصوص فلم يبيعا لنفسيهما جق التصرف فيها . وتمثل الأشياء التي حذفها من التهذيب في بعض المعاني وروايات الأشعار والأشياء الاستطردادية مثل بعض المترادفات وللواد التي ليست في موضعها وأكثر أسماء الرواة واللغويين التي كان الأزهرى يحب إيرادها والإكثار منها ، وكان إلى جانب ذلك يتصرف في عباراته بالاختصار . وينبغي ألا يتوهم المرء أن هذه الأنواع التي حذفها قد حذف الكثير منها وإنما حذف منها أشياء متناثرة قليلة . وهذا في غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها .

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطردادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهري والمواد التي ليست في موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات ، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشي ابن برى أسماء الرواة وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى واختصر عباراته أحيانا وتصرف في ترتيبها واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما في المواضع الأخرى فكان يأتي بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهري بالتصنيف أو الخطأ أورد كلام الجوهري على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه الحواشي لم تكن مرجعا له في المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما في الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بأكملها مثل خب وسج ولسد ولغد ولغز وعزر وبض وغيرها عنها ، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعاني كما في خشن وعز وسجح وغيرها ، وكثيرا من الشواهد

من سجع ولعب وتب وجب وحب وغيرها ، وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك . ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه للذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفته هي ، وما تصرف فيه كانت هي في الحقيقة المتصرفة . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ في عدّها كذلك . أما المراجع الخمسة التي أشار إليها المؤلف فهي التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشي ابن بري كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئناني إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها في إحدى تعليقاته في ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو في مقاله بالملحق المثنى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامها بشيء .

ومن الطبيعي أن اللسان تسوده الظواهر التي سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبحث عن هذه الظواهر نبحث عنها على هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب في اتساع مواده وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز في اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب في ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عندها في التهذيب والنهاية لأنه لم يكن يعنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهي كما هي لأنه تأخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد لأنه أهملها .

أما الصحاح فأم ظواهره الانتظام ، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله ، والاختصار حتى إنه حذف أسماء اللغويين ، والتزام الصحيح والألفاظ والضبط بالمعبرة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية . ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بخلافه . أما الظواهر الأخرى فنجدها في اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه في الصحاح ، فهو يضبط بالمعبرة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهري بالنسبة لكثرة صيغه . وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها . ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيفات بفضل ابن بري والأزهري والمراجع الأخرى ، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن بري . ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها . وتتمثل ظواهر المحكم في انتظام الترتيب الداخلي للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعاني ، وجمع الأقوال الكثيرة في قول واحد ، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية . وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر ، فقد سار على نظام ابن سيده في الترتيب الداخلي للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام . ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يحتم بما ختم به ، بل كان يقدم غيره عليه أو يحتم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام ، ومن الطبيعي أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعته الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول .

وآخر الأمر لم يعط ابن بري « لسان العرب » شيئا ذا خطر في التنظيم أو العلاج وإنما صحح له صيغ الصحاح وتفسيراته وشواهد ، وأمده بفيض من هذه الشواهد ، تلك هي أهميته الوحيدة ، والحق أنه كان قليل الظهور في اللسان أيضا .

ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن بري ، فهي لم تعط ابن منظور إلا الأحاديث التي أدخلها في مواد بشرحها ، أما غير ذلك فلا .

وصفة القول أن أهم الظواهر التي تسود اللسان هي استقصاء الصيغ والمعاني واتساع المواد وسهولة ترتيب الأبواب والفصول والانتظام الداخلى للمواد إلى حد ما والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر والإطالة فى الشواهد الشعرية .
بلى ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالترادفات والنوادر .

مآخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا . وأهمها الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل مواده فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذى شرحه فى مقدمته كما لم يستفد ابن سيده نفسه . فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لازدياد مواده ومراجعته . ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعته للصيغة الواحدة فى بوتقة لصياغة تفسير واحد موحد لها ، ينقذنا من هذا التكرار المل لتفسير واحد لا تتغير معانيه . وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد فى موضعين متقاربين جدا كما رأينا .

والمآخذ الثانى تركه بعض الصيغ والمعاني التى أوردها أحد مراجعته وخاصة التهذيب ورأينا ذلك مع المحكم . وربما كان السبب فى الأخير المسهو ولكن هذا لا يبرئه .

وأخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر ، وهو اقتصاره فى المراجع على التهذيب والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية ، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من أمثال الجهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد والعباب للصغاني وغيرها ، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه الحصول عليه . فقد فاته كثير من الصيغ والمعاني والشواهد والنقود ، التى ذكرتها هذه المعاجم . فقد ضاع منه نقد ابن فارس فى مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرها على الرغم من أنه ذكر الألفاظ التى نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ اليمنية . وفاته

من المقاييس تلك الأصول التي استنبطها من استقراء الصيغ وأقام عليها المراد كما يخالفه مذهبه في نحت الرباعي والخماسي الذي طبقه على كثير من هذه الألفاظ .

وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعاني التي أهملها الأزهري ، وقد رأيناه أهمل في مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ، ولو كان رجع إلى البارع لأتخذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذي يعدّ من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده ، ولكنه لم يأخذ كل ما فيه . فضاع على اللسان كل ما تركه صاحب المحكم . وينطبق هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشري . فقد قابلت بعض مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لي أنه ترك كثيرا منها . وبالرغم من كل هذا يعتقد كثير من الباحثين المحدثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول في اللسان فإنه لا يفقده مكانه ، فهو ثاني اثنين في دنيا المعاجم العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها . وكانت الخطوة التي قام بها في حركة المعاجم ، هي جمع هذا الشتات المفرق في خمسة من المراجع الكبار . أما عدا ذلك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بعصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان ، ولعل السبب في ذلك طوله . ولكن المحدثين رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .

١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ، وقد عني بطبعه ونشره محمد عبد الجواد الأصمعي في قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التي وقع فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهين أحدهما لأحمد فارس الشدياق في تاريخ مولد ابن منظور ووفاته ، وثانيهما في عدّ الجمهرة من مراجع اللسان . وختمه

بسته أو هام من قلم ابن منظور نفسه لا الطابعين ، وهي بالطبع من مراجعه الأولى . لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته فى الصحف أولا ، وموافقته أو رده عليها .

ونهج فى الكتاب كله على أن يذكر المادة التى فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويحتم بالأدلة . ومن الطبيعى أنه اتبع فيه ترتيب اللسان وتمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال : « وفى مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) ونصل يثربى وأثربى . منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا الـ يثربى المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد بالـ يثربى السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يثرب) بالثناة الفوقية ، والصواب بالثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام . وأما يثرب بالثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا . »

٢ — أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث ، وفعلنا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صفار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . وربى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه : أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأصيل إلى الترتيب الألف بائى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة . وأضوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابق الإشارة إليه . وخرج من هذا العمل عدة خلاقات ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والايات الشواهد ، وشرح المبهم ، وسب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين .

ونبه في الهامش على المصدر الذي استقها منه ، وزاد في المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا ، ونبه في الهامش على مصدرها أيضا . كذلك زاد في الهامش بعض فوائد وجدها في هوامش المخطوطات التي رجع إليها .

أما الخلافات التي نبه عليها فتتمثل في روايات الأشعار ، ومواضع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها في الهامش ، وبعض الأخطاء في اللسان صوّبها في المتن أو في الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها في الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد النجارى بتهديب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكتف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ما جاء في اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبعه ولكن لم يقدر له ذلك لعقبات مالية في أغلب الظن^(١) .

الفصل الرابع القاموس المحيط

لفيروز آبادي (٧٢٩ — ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد في رمضان سنة ٧٩٦ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي الشيرازي اللغوي ، في عهد الملك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي المتوفى في ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفي هذه الحقبة بين عامي ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف^(١) .

هدفه :

كان هدفه في معجمه الجمع والاستقصاء قال في مقدمته : « وكنت برهة من الدهر ألتبس كتابا جامعا بسيطا ، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعياني الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب » وإذن فغرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان في « اللامع » ، وما « القاموس » إلا مختصر منه . فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » . وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذي قال عنه في المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم » ، وأطلق بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شماطيظ » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما في المقدمة قال : « ولما أعياني

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال في البلغة (١٤٥) إنه كتب . عام ٨١٣ هـ .

الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم والعباب ، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب ، ونيزا براقع الفضل والآداب . وضمنت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب . ففاق كل مؤلف في هذا الفن هذا الكتاب .

« غير أني خنته في ستين سفرا بمنجز تحصيله الطلاب ، وسئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعاني وإبرام المباني ، فصرفت صوب هذا القصد عناني ، وألفت هذا الكتاب . . » يريد القاموس المحيط .

منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذي سار عليه في المعجم فقال عن المواد : « وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معربا عن الفصح والشوارد ، وجعلت بتوفيق الله زُفرا في زفر ، وخلصت كل ثلاثين سفرا في سفر ، وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم ، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة للأئمة العظماء . »

وقال عن طريقة علاجها : « إذا تأملت صنيعي هذا وجدته مشتملا على فرائد أثرية وفوائد كثيرة :

١ — من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة .

٢ — ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخلص الواو من الياء . وذلك قسم يسم المصنفين بالعي والإعياء .

٣ — ومنها أني لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعَلَة » إلا أن يصح موضع العين منه كجَوَلَة وَخَوَلَة . وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لأطراده » ولم يتكرر المؤلف شيئا من هذه الخطوات الثلاث ، فقد ذهب

إليه قبله ابن سيده في المحكم ، وذهب إلى الثانية منها الأزهري قبلهما ، وإلى الثالثة الفارابي ونشوان الحميري وغيرهما .

وبين المؤلف بعض القواعد التي سلكها للاختصار فقال : « ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ - أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعها المؤنث بقولى وهى بهاء ولا أعيد الصيغة .

٢ - وإذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى - ولا مانع - فالفعل على مثال كَتَبَ . وإذا ذكرت آتية بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التى يأتى ماضيها على فَعَلْ فانت فى المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعل بكسرها .

٣ - وكل كلمة عربيتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتبارا رافعا للنزاع من البين . وما سوى ذلك فأقيد به بصرح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القلام .

٤ - مكثفيا بكتابة ع د ج م عن قولى : موضع وبلد وقرية والجمع ومعروف فتاخص وكل غث إن شاء الله عنه مصروف « ورَمَزَ لجمع الجمع بحرفى (جج) وجمع جمع الجمع بحروف (ججج) . وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرهما^(١) ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم^(٢) .

٥ - ونضيف إلى ما مضى أن المجزأ لم يحذف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابى مثلاً ، بل كان يعنى بها ويقدمها على غيرها ، قال نصر الهورينى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلاً أو اسماً فإنه فى الغالب يقدم

(١) محمد سعد الله : القول المأثور ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ٦٠ .

المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان في الكلمة افتتان أو أكثر.
[و] عند إirاده المصادر يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره في الغالب . .
[و] عند تصديده لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره في الغالب ، وقد يهمل
المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة ... ويقدم أيضا
الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، ويعقبها بذكر مؤنثها بتلك
الأوزان أو غيرها . . . ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى
المؤنث الذي يلحق به الهاء زيادة على مذكره فهذا هو الأصل في التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهري موقفا خاصا أثر في منهجه تأثيرا كبيرا يجب
التنبية عليه . قال في المقدمة : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري —
وهو جدير بذلك غير أنه فاتته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعاني
الغريبة النادرة — أردت أن يظهر للناظر بادي بدء فضل كتابي عليه ، فكتبت
بالحمة المادة المهمة لديه ، وفي سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه » . ولما
كان التمييز بالحمة متفسرا في الطبع في العصر الماضي فقد ميزت هذه الألفاظ التي
أهملها الجوهري بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهمة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض
المواد المذكورة قال عنه : « ثم إنني نهيت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله
خلاف الصواب ، غير طاعن فيه . ولا قاصد بذلك تنديدا له وإزراء عليه وغضا
منه بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للثواب ، وتحريزا وحذارا من أن يُنمى إلى
التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله : « ولم
أذكر ذلك إشاعة له فاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول الآخر * »
وذكر سبب إثاره الصحاح بالنقد في قوله : « واختصت كتاب الجوهري

من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

ويبدو أن المؤلف شغل بنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فنتسى أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالخسوف .

وصفه : المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك في فقرة متأخرة ، بين أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى إفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا إلى المعجم الذي التمسه ومقصده في كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إثارة الصحاح بالنقد . وظهرت منه في أثناء ذلك نفحات من الفخر تضعه في سلك الأزهري وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها في عهده ونولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبي فلها فضلها وشرورها ولا يكرها إلا شقي .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك بذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيا السنن القديمة ، وأخذ يمدحه بويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابي هذا — بحمد الله — صريح ألفي مصنف من الكتب الفاخرة ، وسنيح ألفي قلمس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبني به جميل الذكر في الدنيا وجزيل الأجر في الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالم في عملي ، أن يستر عثاري وزلي ، ويسد بسداد فضله خللي ، ويصلح ما طغى به القلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم . وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن

أول ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان » وتدعى هذه العبارة أن القاموس يحوى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط وإنما مجرد الكثرة ، وتعنى — إلى جانب هذا — المراجع التى استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغاني فى مراجعه عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه فى المعاجم السابقة . أما المادة الأولى « عى » من الثنائى المضاعف ، فصدرها الفيروز آبادى بقوله : « العقيق كأمر : خرز أحمر يكون باليمن ، وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية ، من تحتم به سكنت روعته عند الخصاص ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع كان ، ونحاة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحرقة يثبت متحركها ، الواحدة بهاء ج عقائق ، والوادی ج أعقة ، وكل مسيل شقة ماء السيل وع بالمدينة وباليامة وبالطائف وبتهامة وبنجد ، وستة مواضع آخر ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم كالمة بالكسر وكسفينة أو المقة فى الحر والناس خاصة ج كمنب ، والعقيقة أيضا : صوف الجذع ، والشاة التى تذبح عند خلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه كالمقق كصرد وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ، والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبي » أخذ الشطر الأول من المعنى الأول من المحكم والتهذيب ، أما بقيته فزيادة طيبة من اليمين : موطن الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهذيب ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهذيب مع زيادة كونه يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن الصحاح والتهذيب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع

عن المحكم الذي أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده في تفسير العقيقة من التهذيب والصحاح ، وكذا الشاة والبرق (وهما في المحكم أيضا) . أما المزايدة والنهر والعصابة والغرلة فمن التهذيب . ويظهر انتظام المادة إذ يجمع معاني كل صيغة على حدة ولا ينثر كلا منها في موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، ويظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال : « وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، وبالسهم : رمى به نحو السماء وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعق وعَقَقُ حركة وبضمتين ، جمع الأولى عَقَقَة حركة ، وعَقَاقٍ كقطاع : اسم العقوق . وماء عق وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عَقوق كصبور : حامل أو حائل ضد ، أو هو على التفاضل ج عَقَق بضميتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعققا حركة وأعقت . والعقاق كسر اب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة كلها ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع عدا عق من التهذيب والصحاح ، وعقاق من الصاغاني وابن بري ، والماء العقق والعقاق من المحكم والتهذيب ، وأولاهما في الصحاح ، والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها في معجم واحد منها أو اثنين فقط . ويظهر في هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يختل بعض الشيء ، وأنه كان يزيد بعض الصيغ من مراجعه مثل عقق ، ويظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله : « والعقق حركة : الانشقاق . وطلب الأبلق العقوق في بلق ونوى العقوق : نوى ش لين المضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة المستطيلة في السماء ، وحفرة عميقة في الأرض كالعق بالكسر . والعقة بالضم : التي يلعب بها الصبيان . وعَقَّان النخيل والكرم بالكسر : ما يخرج من أصولهما وقد أَعَقَّتَا . وعواقد النخل : روادفه وهي فسلان تنبت معه . والعقق : طائر أبلق بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهي عقوق لامعق وهذا نادر أو يقال في لغة رديئة . واعتق السيف : استله ، والسحاب : انشق . وانعق

الغبار : سطم ، والعقدة : انشدت ، والسحابة : تبعجت بالماء ، وكل انشقاق انعقاق .
أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجده فيما بين يدي من مراجعه وخطأه مرتضى الزبيدي .
وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصحاح مع خلاف بسيط بينها واختصار
فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجود في التهذيب والصحاح
والمحكم ، والثاني من الجهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهي بخلاف
بسيط في الجهرة والعقة موجودة في المحكم ، والعقان وفعلها في التهذيب والصحاح ،
والعواق في التكملة للصفاني ، والعقق في الصحاح والمحكم ، ولكن النص في
القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثاني لأعق
في التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح .
والمعنى الأول والثاني لا عقق في التهذيب ! أما انعق فمعناها الأول في الصحاح
والمحكم ، والثاني في المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره .
والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير في الصحاح والتهذيب أيضا .
وتنتهى المادة في القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوقة وعقاقة والعقق
والأخيرتان في المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد نتساهل في معقوقة
وعقاقة لأن أولاهما اسم مفعول والثانية صيغة مبالغة فهما مطردتان ولكن
ما العمل في باقيها . وترك أيضا بعض معانى العق وانعق الواردة في المحكم .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروز آبادي كان يرجع إلى التهذيب والعباب
والصحاح والمحكم والجهرة والعين . ولكن هل رجع إلى هذه المعاجم كلها مباشرة
أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن
طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب ، المحكم وخاصة أن أكثر
الصيغ والمعانى الواردة عن العين لا ترد عنده وحده بل لابد أن توجد في أحد هذه
الكتب أيضا . ويغلب على الظن أنه أخذ الجهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد
عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجهرة فيه على وجه التقريب .

أما التهذيب والصحاح فكان من اليسير عليه الرجوع إليهما ولكن يبدو أنه كان يأخذهما عن طريق العباب والتكملة . فهو في « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع ويوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق . والحق أن العباب والتكملة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده في مواد العين والجمهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى في المادة انتظاما فتفرد معاني كل صيغة على حدة ولا تنثر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . ويحاول ذكر جمع كل صيغة في أثرها بل ذكر بعض الصيغ التي بمعناها أيضا وإن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمّن كتابه من كثير من التعريف والتصحيّف .

ويتمثل في المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها وقد يكون من الضروري الهام ، ويحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات في المترادفات والروايات وما إليها ، ويحذف الشواهد جميعا فيخفف كتابه منها ومن شروحيها والتعليق عايتها وذكر شيء من رواياتها .

ولكن يعيبه حذفه بعض الصيغ والمعاني المذكورة في مراجعه الأصول وبعض الاضطراب الذي سببه ذكر الصيغ التي بمعنى الصيغة التي يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتي بها في موضعها الذي تستحقه وبذلك لا يسر على الباحث الوصول إليها .

* * *

نجد الثلاثي « هقع » مصدرا بالاسم قال : « الحقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشام بها أو لمعة بياض في جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبي الجوزاء كالأثافي إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف »

العبارة الأولى في تفسير الحقيقة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجهرة ، والمعنى الثاني مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود في التهذيب والمحكم اللذين حذفنا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين في تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل في تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد ، وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتخرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر ، ويحذف الشواهد ، ويضبط العبارة .

ثم قال : « ودَقَّعه كمنعه : كواه . وكفَّراب : الغفلة من هم أو مرض . وكهمزة : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والمهيعة كهيمنة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريص » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء ، والصيغة الثانية موجودة في الجهرة والمحكم ، والثالثة في الصحاح والمحكم مع تغير في لفظ « المكث » إذ جعلها « الكثير » وهي في التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى في تفسير الحقيقة مأخوذة من الصحاح وهي في التهذيب مع إطالة ، والثانية من الجهرة والمحكم ، والثالثة من العباب وهي في الصحاح مع اختلاف بسيط في كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر في هذه الفقرة جميع ما ظهر في سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهقمت الناقة كفرح فهي هقمة : وهي التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة كتهقعت . واهتقع عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أبركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، وكل ما عاودك فقد اهتقك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم وتهقع مجهولا : نكس .

وانتهق : جاع وخمى . أخذ للفصل هقع عن التهذيب الذى رواه عن أبى عبيد ، وتهق من المحكم والمعنى الأول لا تهق من التهذيب مختصرا ، والثانى من المحيط ، والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعاقب بعده ، ومعنى المبنى للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهق من التهذيب ، والثانى من التكملة . وتهق القوم فى الجمهرة والمحكم ، وما بعده من محيط ابن عباد . وكل ما فى هذه الفقرة موجود فى التكملة عدا تهق المبنى للمجهول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروز آبادى استمد هذه المادة من العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعياب واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه . ولم يكن يتبع نظاما معيناً فى الرجوع إلى هذه المراجع أى لم يكن يقدم أحدها على الآخر أو يتبع ترتيب أجدها ويحشوه بما فى الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التى أدلت بها هذه المعاجم ، وكان الفيروز آبادى أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله فى ذلك مثل ابن منظور . ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف فى جميع النصوص التى ينقلها أو أغلبها باختصار والحذف من أى معجم كانت ، أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق واسع بعض الشيء إلا فى التهذيب .

ويبدو الانتظام فى المادة للمرة الأولى فى المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات . ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ كثيرة جدا لا تقل عنها فى غيره من الموسوعات . وتضبط ألفاظه بتمثيلها بكلمة أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعبارة مما لا يجعل القارى يحار بين صنوف الضبط المختلفة التى يمكن خلعها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد رأينا أشباه هذا فى بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر فى المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعانى بعضها وراء بعض مع حذف

كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من معاجم أخرى ، وحذف الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعاني وما إلى ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه في سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة كما فعل في الحقعة واحتقاع اللون وغيرها ، وبعض خصوصياته التي تفسره مثل قول الجوهري « المهقوع لا يسبق أبدا » الذي يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا في سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاحتقاع وتهقعت الضأن المذكورة في المحكم والتهديب والجمهرة ، والخلافات في التفسير الكثيرة في التهديب والمترادفات المذكورة في التهديب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدها في لسان العرب . واذن فالفيروز آبادي لم يتبع طريقة ابن منظور في الإتيان بجميع ما ذكرته مراجعه الأمهات في أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

كانت المادتان السابقتان في الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن في حاجة إلى تحليل غيرها من الموجود في المجلد الباقي من هذا المعجم الذي هو أحد مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختار مادة « تعد » لنرى مقدار الصلة بين القاموس والمحكم فيها . قال القاموس : « التعد : الرطب أو بئر غلبه الإرتطاب والغض من البقل . وثرى تعد : لين . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمتعد كالمطمئن : الغلام الناعم » . أخذ المعاني الثلاث الأولى من مفتاح المادة في المحكم الذى قال فيها : « التعد : الرطب وقيل : البسر الذى غلبه الإرتطاب قال : أَشْتَانُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ رُعَاتِيهَا إِذَا صَرَّصَرَ الْعَصْفُورُ فِي الرُّطْبِ الثَّغْدِ الواحدة تعدة . ورطبة تعدة معدة : طرية عن ابن الأعرابي . ويقل تعد معد : غرض رطب . المعد إتياع وقيل هو كالتعد من غير إتياع . . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير » ووضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم في المعنيين الأولين مع استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة

في المعنى الثالث وتصرف فيه . وحذف من عبارة المحكم الشاهد الشرى والنص على واحدة التعدة وقول ابن الأعرابي . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة التعد فحذفها لأنها قياسية مطردة في غالب ظنى ، وأما قول ابن الأعرابي فلأنه مستفاد من المعنيين قبله ، والمؤلف لا يحب التكرار ، وآثر الفيروز آبادى نص المحكم في هذه المعانى على نص العباب الذى قال فيها « قال أبو عبيد : التعدة : ما لان من البسر الواحدة تعدة . وقال الدينورى : النبات الناعم الغض تعد وثأد وماد ، وكلام للعرب مأثور : كلاً تعد معد تشبع منه الناب وهى تعد ، يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعت غرضه قلت : تعد وثأد ومعد ... والمعد إتياع لا يفرد وبعضهم يفرد ... » ويتضح أن الصغاني كان ميالاً في هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين في تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروز آبادى تعبير ابن سيده على نقول الصغاني . وحذف صاحب القاموس مترادفات العباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطراداً ، وقد حذف ما أورده المحكم من مترادفات أيضاً ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التى نبه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضروري حذف التنبيه على الإتياع فلم يذكره فعلاً . ولم أجد تفسير الثرى التعد في العباب ولا المحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجده في لسان العرب . أما عبارة « ماله تعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة في المحكم . وأخذ المثعد بنصها من آخر المادة في العباب . وانتهت المادة في القاموس ، ولكنها لم تشتمل على جميع ما في المحكم أو العباب . فالأول فيه « وحكى بعضهم : اثمد الشئ : لان وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا باباً ، ولا تهجمن على هذا من غير سماع ، وإما أن تكون الميم أصلية فتثبت في الرباعى » . وفى العباب : « رجل تعد أى لحيم ناعم ... » وقال ابن عباد : هو يثعد : أى ينعم .. » ولم يأت كل هذا في مادة الفيروز آبادى ، وإذن فهو يختار من مرجعيه الأصليين ولا يأتى على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان في أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

وحين نضع هذه المادة في القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القاموس زاد على ما في اللسان عبارة الثرى التعد وعبرة المتعد ، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا الأصمعي في تحديد البسر التعد وتفسير التعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التي اتخذ منها شواهد لمعانيه .

ويظهر المؤلف في المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب ومهملا لبعض المعاني والصيغ التي أوردها مرجعاه ، ومهملا للاستطرادات والشواهد والتكرار في التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان في القاموس لأول وهلة : الانتظام في الترتيب الداخلي للمواد والانتظام في علاجها . أما الترتيب الداخلي فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة ولا يعاد إليها مرة ثانية في المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى : غيرها ... وهلم جرا . وتخاصت المواد بهذا الانتظام من التشتت الذى كان يرغب الباحث على قراءة المادة كلها كي يحصل على معانى الصيغة التي يريدونها كلها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذى كان يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى في صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره في أوائل المادة . ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولهما جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه . فقدم الصيغ المجردة وآخر الزيدة ، والمرجع الثانى التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم ينبه عليها في مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجردها من الزيادات والتحقا بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتب مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما . وقد فعل كثيرا وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروز آبادى .

ومن مظاهر الانتظام في القاموس أيضا ميله في كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر مواده . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها في المعاجم اللغوية دون شعور بنقصها ولكن إن كان لابد من ذكرها فالأجل تأخيرها ولا شك . فخطرها قليل في كشف القناع عن معنى المادة وصيغها . وإذن فالانتظام الداخلي للمواد في القاموس يقوم على فصل معاني كل صيغة عن زميلتها في الاشتقاق مع تقديم الصيغ المجردة على المزيدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذي تحرراه في مواده .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التي يذكرها . فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التي قدمها في المقدمة . وإذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جمعها وجموع جمعها أحيانا وذكر مفردا ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان في هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان القاموس المحيط عن بقية المعاجم العربية . ولم يخل بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة في الموضع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفات التي تشترك معها في الاشتقاق من نفس المادة ، وإن كان تنحصر من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره في بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة ونثره لها في الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرد والمزيد في كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعباب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام في الأهمية الإيجاز . وللايجاز عدة مظاهر في القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال . وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التي

كنا ننتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟
فمنها أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جمعت معا كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى
تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء
من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان . .
إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة ، فهل استفاد هؤلاء اللغويون من
هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد
الشعرية بصورتها التى كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هلى غيرت
الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة
شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها
واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن
فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروز آبادى
أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمتن اللغة ، والمعاجم التى
من هذا الصنف لها نفس الأهمية التى للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك
ولا تلك عن هذه .

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى فمواد
القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعى أن « المتون »
لا تغنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على
قائلها وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن
الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وأن لها أن تتحرر من هذه السمة وتندمج
فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها
بالنسبة للفيروز آبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما
أخذها من مرجعين اثنين هما الحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه
وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت
الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

واختصر بعض التفسيرات الطويلة التي رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذي حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك في أسماء الأماكن . قال الفيروز آبادي : مثلاً « طود . . د بالصعيد » وهي في العباب « بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان » . وقال الفيروز آبادي أيضاً « برقيد كزنجبيل : قرب الموصل » وهي في العباب « برقيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل في اللصوصية » ويبيّن أنه حذف أمورا هامة في التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص في التاج . ولم يكن هذا النقص في كل الأماكن أو التفسيرات وإتمام في بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعي أن هذا الحذف يعتبر من مساوي الاختصار في القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التي أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها في المواد الثلاثية والنحت في المواد غير الثلاثية وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعاني وخاصة كثيرا مما أورده أولها من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغها تماما في مواد بل ترك بعض ما فيها^(١) . ولا شك أن هذه الأمور التي حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من الحتم عليه ذكرها فمنهج لا يرغبه على حذفها . فإذا كنا نقسام مع في حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التي تتول إلى معنى واحد وإن اختلف رواها كما بينت المواد التي خللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره في هذه الأمور .

وجملة القول في إيجازه أنه يتمثل في حذف الشواهد وأسماء اللغويين وبعض التفسيرات الطويلة وبعض الصيغ والمعاني الواردة في العباب والمحكم والاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التي تتول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التي نحتت منها المواد غير الثلاثية وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الواردة في تفسير الصيغ والمواد وما شابه ذلك .

(١) محمد سعد الله : القول للأنوس ٢٦ ، ٢٩ .

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف في البحث والجمع وإثما عن الجهد الذي بذله ابن سيده والصفاني صاحب المرجعين اللذين كانا أصلا للقاموس ، فالحكم يشتمل على أكثر ما في العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكملة والذيل والصلة والحواشي والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكملة والحواشي تشتمل على أكثر ما في التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوي على أكثر ما في الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهي أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب ، مما حرمه كثيرا من الفوائد وأحدث خلافا كبيرا بين ما فيه وما في القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يغني أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالمحدثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسمائهم في مواده ، فاحتلت أسماؤهم الشطر الأكبر من زياداته على الحكم والعباب ، فقد بحث عن كثير من هذه الأسماء التي أوردها في مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروز آبادي نفسه كتابين في الرجال هما : « المرقاة الوفية في طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرلفية في طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقى منهما ومن غيرهما من كتب الطبقات في قاموسه . وهاك مثالا لذلك من مادة « خرق » قال : « الخرقه بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعنب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز ابن جعفر ، وعبد الرحمن بن علي ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبد الله بن أحمد ابن أبي الفتح وبلدياه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن أحمد الخرقثيون أئمة

محدثون ، وذو الخرق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفر في الحرب ،
وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأت إيلي جاءت جمواتها غرثي عجافا عليها الريش والخرق
وقرط أو ابن قرط الطهوي الشاعر القديم ، وابن شريح بن سيف شاعر آخر
جاهلي يربوعي ، وفرس عباد بن الحارث . وخرقة بالكسر : فرس الأسود
ابن قردة ، وفرس معتب الغنوي ، واسم ابن شعث الشاعر ، وشعث أمه ، وأبوه
نباتة . . . خرق كفرح فهو خرق وهي خرقه وبلا لام : ق بمر . . . منها محمد
ابن أحمد بن أبي بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون . . . والزيبر
ابن خريق كزبير تابعي . . . وخرقاء : امرأة سوداء كانت تقم مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورضى عنها ، وامرأة من بني البكاء شرب بها ذو الرمة . . .
وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبي الخرقاء عقيلي . . . وعبد الكريم بن أبي
المخارق محدث لين . . . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا في أسماء الشعراء أو كبراء
العرب من أعلامه .

الطبيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية في موارد فقه كان يذكر النبات ثم يقف
على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة في المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف
فيها أسرة بني رسول ملوك اليمن الذين ألف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل
من ملوكهم صهره . فهي إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية
قسما كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق^(١) : « أول ما يقع عليه
نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التي استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوي أديب ، فإذا
وقع نظره على المواد المكتوبة في القاموس بالحرمة حكم بأن المؤلف طبيب ، وذلك نحو
قوله الأشج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج

(١) الجاسوس ١٠٨ .

والإسفيداج والشافاج والشهدانج ونحو ذلك . وقال أيضا عن الظاهرتين الأخيرتين^(١) « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التي تيسر لي مطالعتها لم أجد فيها ما وجدت في القاموس من وصف الأدوية والمقايير وأسماء المحدثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى إن المصنف من شدة تهافته على ذكر الأعلام أهمل ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف ففي مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم واجتزأ عنها بذكر محمد بن رحموه كعمرويه ورحيم — كزبير — بن مالك الخزرجي وابن حسان الدهقان ومرحوم العطار محدثون . »

وعنى الفيروز آبادي إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف أنواعها وإن كان بدرجة أقل بل وصلت غنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل الكهف وقتيل الخضر وكثير ممن جاء في الأخبار الدينية والتاريخية^(٢) الأفسين والخفتار والبطريق ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا . و— بر — منهم الشدياق بقوله^(٣) : « فما الفائدة في ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف أن يجمع في قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك ، محال ؟ »

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشیطان . وقد جمع الشدياق أقواله عنها في قوله^(٤) : « القلاط بالضم وكسمك وسنور من أولاد الجن والشیاطين . شنقاق كسر طراط رئيس للجن . الفول ساحرة الجن وشیطان يأكل الناس . بولس سجن مجهم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء الكلاب واشق وهبلع كدرهم وهزهاز والأكدر ، وقال في « كسب » : كسبة من أسماء إناث الكلاب ولم أعر على غيرها . . . زغبة بالضم حمار جرير الشاعر . . . » .
واتسمت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم

(٢) الجاسوس ص ٣٠٧ .

(١) نفس المرجع ، ٨٠٠ .

(٣) الجاسوس ص ٣٠٨ .

المعروف في عهده كله . ويرجع أكثر الفضل في هذا الاتساع إلى مرجعيه الأصلين المحكم والعباب والآخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قريبة من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر في ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة والفقه والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتباع والتضمن والمقطعات الشعرية وبعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب ما فيه قوله : « ومما عثرت عليه من الألفاظ التي اصطلح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والعقلة وشكلها ٥//٥ . وقال في « ركز » : الركيزة في اصطلاح الرملين العتبة الداخلة . وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة — لهذا السبب — حتى قال بنقد قوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » وقوله : وفاء المولى من امرأته .. الخ . ليس هذا من اللغة في شيء بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة في الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب ويأتى له نظائر . ولا يقال : إن الفيومي ذكره في المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير في فقه الشافعية فهو في محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعاني الاصطلاحية للألفاظ التي يدخلها في كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقاً لها وتعرف بها فهي من التراث العربي . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربي الجاهل أو في صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية في كلماتها وشمولها لا في جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التي اعترت كثيرا من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التي أدخلها على الحياة العربية فغيرت من مَنَاسِبِها وأصولها وغيرت من معاني ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعاني أنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

المولد والأعجمي والغريب :

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمي والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق^(١) : « وقوله في اللام : أعطنى شحطة من كذا بالحاء المهملة والمثناة : أى تنفة . مع أن الصغاني نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته في العباب : أهل بغداد يقولون : أعطنى شحطة . . . وليس هو من كلام العرب . . . ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخيصة . قال الأزهري : أقمت في رمال بني سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشماخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهري : إنها نبطية . ومن الأمثلة أيضا ما جاء في قول الشدياق^(٢) : « جعلنجمع في قول أبي الهيمس :

* من طحمة صبرها جعلنجمع *

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهيمس من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجذب كلمة عامية ذكرها ابن دريد ولم يفسرها . الكشعنج والكشعظج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرها فكان عدم ذكرها أولى من تحمير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهري لها . وقد ورد هذان اللفظان في كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربي ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] الشينفور كحيزبون هكذا جاء في شعر أمية بن أبي الصلت ، ولم يفسر .

• وقال : « ومما ذكره من الألفاظ العجمية : الكندر : ضرب من حساب الروم في النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالنامه كالنذر فله

هو المراد هنا . العرصف : نبت يونانيتها كافيظوس . الجيش بالكسر : نبات طويل له سنفة طوال مملوء حبا فارسيتها شلمز » .

ومختصر القول في هذه الظاهرة أن المصنف له الحق في إيراد بعضها ولاحق له في بعضها الآخر . فلا تثريب عليه في ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرهما ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن للاحق له في ذكر المرادف الأعجمي للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر في القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد في ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالمعبرة لا بالقلم . وكان في ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد في الألفاظ الثلاثية في الغالب وهو الأول في أكثر الأحيان .

وهاك ما قاله محمد سعد الله في القول المأثور بصدد خطة المؤلف في الضبط^(١) :
« إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثاني إلا إذا كان بعد الثاني ألف نحو الذهاب ، فإن الثاني مفتوح البتة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثي المجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمي فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كمحسن ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهري وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذا المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثاني كقوله وطئه بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالجهول أراد به أنه قليل [إلا في أحوال أخذوها عليه] . وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محرّكة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحتين أي بفتح الأول والثاني كقوله

البَطَر محرّكة : النشأة ، والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبر ، ويحرك : رجميع ذات الخف والظاف . وإذا قالت : مثثة ، يريد بها الحركات الثلاث على الأول مع سكون الثاني إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرته مثثة . . وقد يقول يثلث بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة ويثلث » .

وكثيرا ما اعتمد على الأوزان في الضبط قال صاحب القول المانوس ^(١) : « الأفعال من غير الثلاثي المجرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو كذا كرم وتكلف ومن الثلاثي المجرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كمقد ، كما قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحسب يقول : ككرم وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح : ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازما كقوله صمأ عليهم كمنع : طلع ، أو متبديا كقوله : سلا السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال : كمنعه يريد به المتعدى فقط كقوله : زكاه كمنعه : ضربه . وقد يقول كجعل كقوله : سبأ الخمر كجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضرا كجمع : خفي » .

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله في (ي أس) « ينس ينش كيمنع ويضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول . كغني يريد به المجهول من الثلاثي المجرد سواء لم يستعمل إلا بمجهولا أو كان المجهول كثير الاستعمال أولا ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا بمجهولا كما وهم ، بدليل قوله وعنى بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد ملي كغني مع أنه قال : مليء كسمع وملا كمنع . . . وقد يعبر عنه بلفظ المبني للمفعول أو بالمجهول أو بالضم كقوله واستجن مبني للمفعول . . . وكقوله : التفع لونه مجهولا : تغير .

« ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بتحسين وعن اسم مفعوله بمكرم وعن اسم الفاعل من التفعيل بتحدث وعن اسم مفعوله بمعظم . وقد يقول كالمُنع تعبيراً عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالمُنع إمرار اليد على الشيء ، وقد لا يريد إلا الوزن كقوله : المعق كالمُنع : الشراب الشديد . » وقد يريد في الأسماء وزناً سورياً لا صرفياً كما قال في (زم ك) وكُسُكُر وشراد وعبدّة وزهير إذ علم منه أن زِمَلاً كِمِدّة مع أن الوزن الصرفي لزِمَلٍ وقَلٍ وادّة عِلَفٍ فينبغي أن يحمل على الوزن الصوري الذي لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات . بخصوصها والسكنات بالسكنات وكما قال في باب الميم الدرخين كشرحبيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفي له قُلَلين ووزن الشرحبيل قُلَليل . . . »

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن في نسخته الأولى بكتان ولما خاف أن تختلط بكتاب التي يضبط بها أيضاً ، وزن نسخته الأخيرة بشَدَاد^(١) . ولم يكن الفيروز آبادي يعنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضاً فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بواحدة والمثناة والمثناة والنوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالي خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالي . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لا يصل إلى درجة القاموس ولكنه في الحقيقة غير بعيد عنه في المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

مأخذ :

كان من آثار موقف الفيروز آبادي من الجوهري أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقدونه ، وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق في الجاسوس وسر الليال ومحمد سعد الله في القول المأثور . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى مارموه به

من تهم حين نصف كتبهم كما سندكر المآخذ المتصلة بمدرسته في حين الكلام عن المدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافاً من النقد الذي يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافاً أولها ما استلزمه منهجه الخاص ، وثانيها إخلاله بما وعد به في منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل في إيهام ببارته وغموضها وعدم إشارته إلى الضميف من اللغات التي يذكرها والردىء والذموم وما إلى ذلك والتعريف الدوري وتذكير الفعل الواجب التأنيث وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ الاختصار الذي التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهميته ، وإلى التعريف بالترادفات ، وإلى عطف المعاني كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكور ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما مائل ذلك .

ويتمثل الصنف الثاني من المآخذ في إخلاله بالأمور التالية التي وعد بها في منهجه : تمييز الواوى من اليأى ، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التي نصر عليها في المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به في ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ غنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة عليه .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التي لا تتصل باللغة اتصالاً مباشراً من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيراً من الألفاظ التي على مثال انفعلى مع إدغام نونها في فائها بافتعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك في قوله ^(١) : « ووزن اقتر وامتصر وامتس وامرط وامعط واححق على افتعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التي دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جداً ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحاً ، والشرح نقداً أو استدراكاً

وخلطوا في عناوين كثير منها بسبب مراعاته من شجع قرّاب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإنني مضطر إلى مساهرة الأقدمين على الرغم من هذا الخلل . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات في الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقلّمته ، تهذيبه ، الاستدراك عليه ، نقده ، حواش ، شروح ، مختصرات ، ويضاف إليها كثير من الكتب التي ترجمته إلى الفارسية أو التركية ، وبعض التقييدات التي دخلت فيما سبق من كتب مثل التي تنسب إلى عبد الباسط سبط سراج الدين البلقيني ، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلاد الترك) .

(١) ويشتمل النوع الأول في الكتب التالية :

١ — إضاءة الأدموس ورياضة الشمس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز البجلي المصلي (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش و ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردي قاضي طنجة (١٢٦٨ هـ) في كتابه المسمى « حلية العروس » ، نظم إضاءة الأدموس .

٢ — القول المأثور في صفات القاموس لمحمد سعد الله طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سمى كلا منها صفة . وعالج فيه نواحي مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه ، وشرح غوامضه ونقده والدفاع عنه وما وقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا في كثير من تقديم وتأخير . . . وعليها شروح كثيرة ^(١) . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ — كتاب محب الدين أبي الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبي الحنفي (٩٠٣ هـ) ذكره صاحب التاج في صدر مقدمته .

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة في أصول اللغة ١٤٧ .

٢ — القول المأثور بشرح مغلقي القاموس لمحمد بن يحيى المعروف ببدر الدين القرافي المصري ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٧٠ هـ ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١ م لغة .

٣ — شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ — فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسجلماسي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة وعالج فيها أموراً تشبه ما عالجها أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدي .

٥ — كتاب أبي الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي ، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ — كتاب ميرزا علي الشيرازي ، ذكره صاحب التاج .

٧ — كتاب أحمد بن مسعود الحسيني الهركلي الهندي ، متوسط الحجم .

٨ — كتاب زين العابدين بن محسن الحديدي الأنصاري ، المعاصر لمحمد سعد الله من أهل القرن الثالث عشر ، وهو لطيف الحجم .

٩ — نضيف إلى هذه الكتب كتاباً آخر في شرح عبارة واحدة من المقدمة وهو كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطي الحنفي من أهل القرن الحادي عشر ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(ج) ولم أعثر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق^(١) : « ومن جملة عنايتهم به أن بعضهم رتبته على نمط المصباح باعتبار الأول والثاني والثالث وسماه منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

- ١ — كتاب المناوى ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .
- ٢ — كتاب عبد الله بن المهدي الحوالى الحميرى الملقب بالبحر (١٠٦١ هـ) استدرك عليه وعلى الجوهرى فى مجلد وأتهم صيته وأنجد^(١) .
- ٣ — الناموس لملا على بن سلطان القارى الهروى ورد عليه ابن الطيب^(٢) .
وفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك ، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح .
- ٤ — رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجى ، ذكره صاحب التاج .
- ٥ — كتاب على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ، ذكره صاحب التاج .
- ٦ — التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبى الفيض مرتضى الحسينى الزيدى .

٧ — عزم السيوطى على تأليف رسالة فى الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا ، قال^(٣) : « ومع كثرة ما فى القاموس من الجمع للنواذ والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها فى أثناء مطالعتى لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها فى جزء مذيلا عليه » .

٨ — تفتى دار الكتب المصرية تحت رقمى ١٢٢ و ٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى « ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس » ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين . فقد ذكر فى صفحة العنوان أنه للعالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى رحمه الله ولكن مالكه أنكر ذلك . قال : « قال مالك السيد عبد الحميد البكرى : أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع فى أثناء هذا الكتاب لأتت وجدت

(١) التاج ٣ .

(٢) ١٤٨ ، ١٧٥ .

(٣) الزهر ١ : ٥١ .

سيلقه ومذهب مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله سبحانه وتعالى أعلم .

ويؤيد هذا الرأي ما قيل في المقدمة شرحاً لسبب تأليف الكتاب : « وبعد فإني لما رأيت كثيراً ممن لا توغل له في علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذكر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شيء مما فاتته مع عدم الاستيعاب » ويبعد صدور مثل هذا القول من الفيروزآبادي الفخور الذي وصف كتابه « بالحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهي بمادة « هوث » أي ياتنها .
باب الثاء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف في الصيغ . قال مثلاً « الألاء كالعلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابي » و « الباباة بالمد ، ترقيص المرأة ولدها وزجر السنور ويقال هو ابن بجذتها وبؤبؤها ، وفلان في بؤبؤ المجد أي في مصاصه والبؤبية السيدة وهو في ضئضئ المجد وبؤبؤ الكرم وبمبحوحة كل شيء بؤبؤه ، وبأبأ : أسرع وبأبأ الفعل : رجع الياء في هديره . . . وتبأبثوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية في القصر مثل قوله : « بئاء موضع » و « تطأ الرجل تظلم » ، و « أطأ ثبت ، وقد أطأ الله الإسلام أي ثبته وأرساه أصله وطأ » .

وفي تاج السيد مرتضى الريدی أشياء من هذه الزيادات وأهمل أشياء أخرى فمن الصيغ والمعاني التي يشتركان فيها جميع ما جاء في بكأ وبعض ما ورد في بأبأ .
وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوي الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضاً مثل قوله في حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصري وحوشب بن مسلم الثقي وحوشب غير .

منسوب محدثون . . وسبب إيراد هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس عنايته الشديدة بها في كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء، أوردتها الفيروز آبادي ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا فيما يبدو . مثال ذلك قوله « الثطأة : العنكبوت » . وكان صاحب القاموس قال « الثطأة دويبة » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ، وفي القاموس « أثارب : ثوب نجلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الخانوت دكان البائع مطلقا وإن لم يكن بائع خمر » وفي القاموس « الخانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما في القاموس مثل قوله « الأجاءة موضع فيه ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل في أعلاه » و « المحسبة بالكسر : الوسادة » و « درست بن نصر شيخ لابن مخلد » و « دشت : محلة بأصبهان » و « البهث : البشر وجبن اللقاء » و « جهث كنع : استغفه الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله في القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوي الذي زاده على القاموس أما أعلام البلدان والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر في تاج العروس وإن كان قليلا . ومهما يكن من شيء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التي تدور حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(٥) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين مأخذه ومنها ما يمدحه ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب الخاصة به إلى الشروح والحواشي . ولكن هذين الصنفين لهما موضعهما الخاص . وهذه أسماء كتب النقد التي وجدتها :

١ - الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح للسيوطي (٥٩١١) ويتضح من أقوال المناوي في شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ - بهجة النفوس في المحاكاة بين الصحاح والقاموس للقرافي (٥١٠٠٨) ذكره في شرحه للمقدمة .

٣ - الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودي المعروف بدادود زاده (٥١٠١٧) وهو مختصر جمع فيه الغلط التي عزاها المجد للجوهري ورد عليها .

٤ - مرج البحرين للقاضي أوين بن محمد المعروف بويسي (٥١٠٣٧) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهري .

• - كتاب الوشاح وتنقيف الرماح في رد توهم المجد الصباح لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي . وبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروزآبادي للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك في مقدمته أيضا . وورد المؤلف على بعض مآخذ ذكرها السيوطي ولم ترد عند الفيروزآبادي . واتبع في ترتيب كتابه ترتيب الجوهري والفيروزآبادي . واعتذر عن عدم توسعه في القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه الجمل ومختصر العين والمغرب للطرزي والمصباح المنير والمجرد للهنائي وحواشي ابن يري والمشارق لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار في المقدمة أيضا إلى آداب القدماء في النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : « قاعدة المتقدمين تسايه كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلاً أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافاً لفلان

وما أشبه ذلك . ويتعاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعاني دون ثبوت الألفاظ . . . » .

وبلى المقدمة ما أخذه السيوطي على الجوهري من التصحيف ولم يذكره المجد وهو منتقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح في النوع الثالث والأربعين من المزهري . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهري ولا السيوطي ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالي : دبدة — ذنابي — شرداخ — أحتق — العانك — نقت . وهي في المزهري بالترتيب الآتي : دبدة — ذنابي — أحتق — العانك — نقت — شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهري .

وهالك ما قاله الوشاح في اللفظية الأولى : « أنشد أي الجوهري [على الدبدة بموحدين :

عائور شر أيتا عائور دبدة انخيل على الجسور

قال التبريزي : الصواب دندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اهـ . قلت : قد وافق الجوهري المجد والزيدي . فقال الأول : الدبدة كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة وقال الثاني : الدبدة تقارب المشي في سرعة اهـ . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهري أبو مهدي ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة والأصمعي ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس في اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة بنونين فقد فسرها الجوهري بعين ما فسر به التبريزي حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله . » .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطي ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد آخر « من الرجل » عن موضعها عند السيوطي « تسمع من الرجل نغمة » ، وكان أحيانا يختصر العبارة قال : « قال ابن بري : هكذا في الأصل بخط الجوهري ، والصحيح

الذنانى» والعبارة عند السيوطى هكذا « قال بن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهري وهو تصحيف والصواب الذنانى بالنون » وكذا الحال فى بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار فى منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ قلت . وعلى هذا النمط سار فى رده على المجد الفيروز آبادى .

وتتلخص التهم التى وجه المؤلف ههنا إلى الرد عليها فيما يلى :

(١) التصحيف ، وتمثل فى ظاهرتين : تصحيف فى ضبط الألفاظ وتصحيف فى حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فعلى أظهر التهم عند المجد الفيروز آبادى . وهالك مثالا لكل منهما قال : « قوله [أى المجد] للمفص ويحرك ووهم الجوهري : وجع فى البطن . اهـ . عبارة الجوهري : قال ابن السكيت : المفص بالتسكين : تقطيع فى المعى ووجع ، والعامه تقول مفص بالتحريك وقد مُفِص الرجل فهو ممفوص . فالمهدة على ابن السكيت . وقال فى النهاية : إن فلانا وجد مفصا هو بالتسكين وجع فى المعى والعامه تحركه وقد مفص فهو ممفوص . وقال فى أدب الكتائب (ما جاء ساكنا والعامه تحركه) يقال أجد فى بطنى مفصا ومفصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المفص تقطيع فى المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدى : الغمس إرساب الشيء فى الماء نحوه . مقلوبه الغمس لغة المفص . وقال فى المصباح : والمفص وجع فى الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية مفص مفصا من باب تعب ومفص بالبناء للمجهول مفصا بالسكون وبالصاد لغة فيها . فهذه اللغة الشاذة التى اعتمدها المجد هى التى نقاها الجمهور ، والعلم عند الله . »

وقال : « قوله اللجز ككتف قلب اللزج . واستشهاد الجوهري بيت ابن مقبل تصحيف فاضح ، والصواب فى البيت اللجن والقصيدة بالنون ! قلت : المجد تبع ابن برى ، قال فى الحواشى : وإنما هو اللجن بالنون وقبله :

من أنسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش في سر وإعلان

قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهري : اللجز مقلوب اللزج
قاله ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :

يلون بالردقوش الورد ضاحية علي سعايب ماء الضالة اللجز

قالت : اللجز واللجن واللزج معناها واحد وهو التمطط والتمدد ، لزج كفرح : تمطط
وتمدد وبه غرى وتلزع النبات : تلجن . والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ،
وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، بإضافته حينئذ بيانية . قال الجوهري : ومن
خفف الورد جعله من نعته . والسعايب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمي
ونحوهما وسال فيه سعايب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذي استشهد به ابن بري
من قصيدة أخرى نونية اتفقتا في البحر واختلفتا في الروي ، بحرهما من البسيط من
المروض الأولى بيت الجوهري من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن بري
من ضربها الثاني مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ في الحكم على بنائها قال : « قوله :
والقنزة بضم القاف والزاي وكسرها وكجندبة وقنفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع
كما فعل الجوهري : الشعر حوالى الرأس ، قات : القنزة كسنبلة ونونها زائدة .
ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم في قنبر وقنسر مع ابن فارس
والزبيدي والمطرزي وابن الأثير ذكروها كلهم في قزع . وقال صاحب الضياء في
الملحق بالرباعي : فنعلة بالضم : القنزة الخصلة من الشعر على رأس الصبي ، وفي
الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بعضه في أما كن
متفرقة والعلم عند الله . »

(٣) سوء التفسير ، قال : « قوله وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع
فيه من الحجارة التي توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التي تذبح عليها الذبائح ،
ووم الجوهري . عبارة الجوهري : وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه

من حجارة الجمار . وقال الزبيدي وصاحب الضياء : والجثوة تراب مجموع . ولم أقف للجوهري ولا لهجد على متابعة ، والعلم عند الله .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : وراء كودعه : دفعه ، ومن الطعام امتنع ، ووراء مثلثة الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري . قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قداما . قال الله تعالى : « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره ورَيْثَةٌ بالهمز على مذهب سيبويه . وقد ذكره في المعتل ابن فارس في الجمل والفيومي في المصباح وابن الأثير في النهاية . وقال الرضى : وفي وراء قولان : أحدهما أن لامه همزة لقولهم : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا ورأ بغيره ، ويقال وارات بكذا أى ساترت ، وقال بعضهم : بل واو » . وقال المطرزي في المغرب : وراء فَمَال ، لامه همزة عند سيبويه وأبى على الفارسي ، وياء عند العامة . وقال ابن برى في الحواشي : الوراء مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله .

(٥) الخلط بين الواوى والياء من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نواء وتنواء نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه . وناء : بعد ، واللحم نيثا فهو نىء بين النيوء والنيوئة : لم ينضج يائية وذكرها ههنا وهم للجوهري ، واستثناءه طلب نوءه أى عطاءه ، وناوؤه مناوأة ونواء : فاخره وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهري حيث ميز بين المادتين فذكرها على الترتيب من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كراى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البيضاوى : أعرض عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين ، وقرأ ابن عامر أى من رواية ابن ذكوان « وناء » بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبرة الجوهري : ناء ينوء نواء : نهض بجهد ومشقة . . . ما ذكره فى مادة نوا ،

ثم قال بأثره في مادة نياً : وإناء اللحم . . هذا ما ذكره هنا في مادة الياء . ثم قال في باب المعتل : نأيت ونأيت عنه . . والنؤى . . والجمع . . آناء ، ثم يقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبار وآبار تقول منه نأيت نؤياً . . وترتيب الجمل في نأى كترتيب الجوهرى والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يأتى ، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يأتى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله . وقد كان الخلط في المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب في أوزان الكلمات الصحاح .

(٦) الخطأ في القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاعة كالطاعة الإبعاد في المرعى ومنه طي أبو قبيلة والنسبة إليه طائى والقياس كطائى حذفوا الياء الثانية فبقى طائى فقلبوا الياء الساكنة ألفاً ، ووهم الجوهرى : عبارة الجوهرى : الطاعة مثل الطاعة الإبعاد في المرعى ، قالوا : ومنه أخذ طي . . والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طي مثال طي فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقن به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدرج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدماً على الإبدال أو العكس ، إذ لا محذور في ذلك خصوصاً وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهرى لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيرها ، بل مجرد إخبار عن حال التغيير فقط ، والعلم عند الله . »

(٧) الخطأ في الآثار واعتبارها أحاديث قال : « رقا الدمع كجعل رقا ورقوءا : جف وسكن . وأرقاه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقئه وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تعطى في الديات فتحقن الدماء ووهم الجوهرى فقال : في الحديث . قلت ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل . . الخ . وأيضاً الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضاً والعلم عند الله . »

وأقام المؤلف - كما رأينا - ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين وموافقهم للجوهري ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجنى والهوى كما يتبين لنا من المثال التالى قال : « قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهري : تاجر مكث من عاد . عبارة الجوهري : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعى : كان فى الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسدت بها الطريق ومنع الناس من سلوكها قال الشاعر : سدونا كما سد ابن بيض طريقه فلم يجدوا عند الثنية مطلقا ولم يذكر كسرا ولا فتحا » . ولقد كان المجد متجنبا فعلا حتى علم على كثير من المواد التى لم يهملها الجوهري بالحرمة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدى .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : دَهَن : نافق ، ومنه حديث طهفة النهدي : نَشَفَ المَذْهَنَ وقول الجوهري : حديث الزُّهْرَى تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهري رحمه الله حيث نسبته إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدي فهو نهدي زُهْرَى مشهور غاية الشهرة ، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ذكره كل من ألف فى مكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكره أيضا فى رجال الحديث فى طبقات الصحابة رضى الله عنهم . فلا يخفى على الجوهري أنه نهدي . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله » ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهري تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها وبين الزهري المحدث المؤرخ المشهور .

(٣) تحريف النسخة التى عثر عليها من الصحاح قال : « قوله : سَلَع : جبل بالمدينة وقول الجوهري : السلع ، خطأ لأنه علم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة ففسج على منوالها ، ولعلها من نسخ العجم أيضا فإن من عادتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، المسكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علماءهم

في محاورتهم . وعبارة الجوهرى : سَأَمْتُ رَأْسَهُ أَسْلَعَهُ سَلْعًا أَيْ شَقَّقْتَهُ . وَسَلَعُ أَيْضًا جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ . . . » .

وفي بعض المواضع لم يرد المؤلف على المجد بل واقفه قال : « قوله : ضَفَّتْ الحديث : خَاطَهُ . وَالسَّامُ : عَرَكُهُ وَالضَّاعِبُ لِلْمَخْتَبِ إِنَّمَا هُوَ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَغَاظَ الْجَوْهَرِي . عِبَارَةُ الْجَوْهَرِي : الضَفَّتْ قَبْضَةً حَشِيشٍ مُخْتَلِطَةً الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ . وَالضَّاعِثُ الَّذِي يَخْتَبِئُ فِي الْخَمَرِ يَفْزَعُ الصَّبِيَّانَ بِصَوْتٍ يَرُدُّهُ فِي حَاقِهِ . قُلْتُ : لَمْ أَقِفْ لِلْجَوْهَرِي عَلَى مُتَابَعَةٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ فَارَسٍ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ » .

وفي بعضها الآخر كان رده ضعيفا متهافتا قال : « قوله : اذْلَعَبَ : انْطَلَقَ فِي جَدٍّ وَإِسْرَاعٍ . وَالْمَذْلَعَبُ : الْمَضْطَجِعُ ، وَإِيرَادُ الْجَوْهَرِي إِيَاهُ فِي ذَعْلَبٍ وَهَمْ . قُلْتُ إِنَّمَا ذَكَرَ اذْلَعَبَ فِي ذَعْلَبٍ لِلْمَجَانَسَةِ لِقَطَا وَمَعْنَى كَأَنَّهُ مَقْلُوبُهُ ، إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ لَذْلَعَبِ مَادَّةً مُسْتَقِلَّةً بِسَبَبِ ذِكْرِهِ مَعَ ذَعْلَبٍ » .

ونحتم القول في الوشاح برأيه في الجوهرى وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهرى على غيره كما قال الإمام أبو عبد الله بن برى : الجوهرى أنحى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبي ويقال الثعلبي أيضا في كتابه ينمية الدهر في محاسن أهل العصر : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام في اللغة وقال الحافظ السيوطى في المزهرة : وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسى الضرير ثم كتاب العباب للرضى الصفانى . . ثم كتاب القاموس للإمام محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى آبادى شيخ شيوخنا ، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ماصح عنده ، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخارى في كتب الحديث ، وليس الاعتماد في ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

علل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح
وفضل الصحاح عليه ، وتتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهرى وقم فيه ورد
عليه مستدا في ذلك على شيخه^(١) .

٧ — ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق
حسن ولم يصرح باسم مؤلفه^(٢) .

٨ — طراز اللغة للسيد على خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجا من
حروف الراء والزاي والسين منه^(٣) .

ويتضح منه أنه نقد الفيروز آبادى بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع
بعض الألفاظ ، والغلط في التفسير وفي توهم الجوهرى وسوء التعبير والتصنيف
النجنى وما إلى ذلك . قال^(٤) : « (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ،
وليست الأولى عامية كما زعم الفيروز آبادى بل هي الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام
هكذا ضبطه ابن ماكولا ، وصوابه بالهاء المهملة كما هو في البخارى ، وقول
الفيروز آبادى الذى قتله موسى عليه السلام غاط قبيح وأى غلام قتله موسى وإنما
قتل رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخطب خطب عشواء والله المستعان .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن في ج رى وذكر الفيروز آبادى له هنا غاط
لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب في الراء كما حذفت من ثمانى وجعل
الإعراب في النون .

(ح ب ر) وقول الفيروز آبادى حبر ذكره في الأبنية ولم يفسروه . ثم أخذ

(٢) البلغة ١٣٥ .

(١) محمد صديق : البلغة ١٥٠ - ١٥٢ .

(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٣) الجاسوس ٤٩٨ .

في تفسيره تَزِيدُ لا أصل له فهو مفسر في الصحاح في عبقر وفي شمس ، وفي مجمع الأمثال للميداني وفي كتاب المقتضب للبرد في أثناء أبنية الأسماء وفي المستقصى للزمخشري .

٩ - الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥هـ = ١٨٨٧م) .

ألف هذا الكتاب وطبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ وكان المؤلف يرمي إلى نقد القاموس المحيط ، متخذاً منه مثلاً لعيوب المعاجم العربية عامة ، التي كانت بصورتها الراهنة من أسباب رمي اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملاءمة العصر الحديث وتفضيل اللغات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدي أهل العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة . واتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإجابة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث فيه ، ويسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد في النقد ، وترتيب أقواله على نقود مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقداً منها في نوعين أو أكثر إلا اضطراراً حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء في كل نقد والاكتفاء باختيار نماذج لحسب ، واعتماده في نقوده على نقول وثق منها بعد أن رآها في غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة في ٩٠ صفحة تقريباً ، نستطيع أن نجمل الصفحات الست الأولى منها تصديراً ، ويفصل بينه وبين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة والعشرين التي يحتوى عليها الكتاب ، واستغرق صفحتين . وتناول المؤلف في التصدير تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفحتين منه لما تسرب من تصحيف إلى العلماء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداءه الكتاب إلى محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهار الذي عني بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيراً .

أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ المعاجم ، وبعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهري وابن سيده .

والصفاني وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخالط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ في ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع في إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره في ٢ - ٤ و ١٥ ، وعدم دقته في التعبير ومخالفته للغويين وإيهامه في ٤ - ٧ ، ١٣ ، ٢٤ . وسوء علاج ألفاظه ومواده في ٨ و ٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته في ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ في وضع الألفاظ في ٢٠ و ٢١ ، والتصنيف في ٢٢ و ٢٣ وغير ذلك . وخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة افضل في حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروز آبادى من خطأ . والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذى عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام فى الأمر الواحد فى أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة نقده ، قال ^(١) : « (فى أول مادة شرف) الشرف محركة : الملو والمساكن العالى والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محركة : علا فى دين أو دنيا . . . ذكر فى المهور كشت عن الأمر وكثوت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز ما بين المادتين الواوية والياءية ، فيذكر أولا كوا ثم كيا كافله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا . . . ومن

ذلك [يريد تعريفه الدورى] قوله : التشيب : النيب بالنساء . وقال فى نسب : نسب بالمرأة : شبب بها فى الشعر المجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد المجاز (فى محج) محج كنع : تكبر . قوله كنع مخالف لما فى اللسان من أنه بمعنى كفرح ، وكتب هذه المادة بالحرمة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ، بل ذكرها » ولا يسير الشدياق فى جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ، فكثيرا ما أطال جدا .

ولم يَمُنَّ الشدياق بنقد القاموس فى جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا فى مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومثل لكل منها مع الاختصار .

١٠ — تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت فى مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دُونَ هذه التصويبات على هامش نسخته ، فجعلها فى هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاث تعليقات منشورة فى مجلتى الضياء ولفة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله فى القول المأثور على القاموس .

وذكر المؤلف فى المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يثقون بالمعجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال : « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان حرف أو زيادته . وعذرنا فى التنبيه عليها أن غالب الناظرين فى كتب اللغة يتلقون ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا من بعض الطلبة تسليمهم بضعة ما رسم فى القاموس ، وتنزيله منزلة النص فى الاعتماد عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شيء مما وقفنا عليه . »

واعتمد فى تصويباته على ثمانى نسخ من القاموس — غير نسخته المدحجة فى تاج العروس — أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧

وأربع مطبوعة أولاها في كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيتهما في كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ
والثالثة في بولاق سنة ١٢٧٢ والأخيرة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ
ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا في مقدمة

وذكر في المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] سهيلا
للرجوع إلى مواضعه فيه » إلا أنه في آخر الطبع عثر على غايلتين فاستدر لهما في
آخر الكتاب .

وسار في علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه في تصحيح لسان العرب
فهما تويمان في نهجها ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين
كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ
يختم بالصواب ومصادره أو شواهد في بعض الأحيان . وهاك المنال الأول في
الكتاب ، قال : (فمن ذلك في مادة — كى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد
كثت كيا وكياة ، وكؤت وكأوا على القلب : هبه وجبت » وسبب (هبته)
بكسر الهماء وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر
أوله وسكون الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم » .

وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى
أتم لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قيل بصدد هما :

١١ — قال القرافى فى القول المأنوس بشرح مطلق القاموس : « وإن شاء الله
وأنسا فى الأجل أكتب . . . مازاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم
أن للجوهري فيها حقا شهد ، لكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص
ما زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ،
وبكلام القوم أسعد ، وأنه على ما سكت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من
مزايا النجاح ، حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١٢ — قال المناوى فى شرح خطبة القاموس : « وأنت إذا تأملت وحررت

وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئا قليلا جدا ، وربما لا يبلغ عشر الكتاب ، بل لا يزيد عليها بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحا في هذا التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع .

(و) وعثرت من الحواشي على الأسماء الآتية :

١ — القول المأثور لعبد الباسط بن خليل الحنفى (٩٢٠ هـ) .

٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلى ، وهى تقييدات كتبها فى هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها فى كتاب عبد الرحمن ابن على الأمامى المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر القاموس لعبد الله بن شرف الحنفى ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين على بن غانم المقدسى (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من طرة القاموس ، وهى متوسطة الحجم .

٥ — القول المأثور بتحرير ما فى القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب ببدر الدين القرافى المصرى سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين تقييدات عبد الباسط البلقينى وسعدى .

وأشار فى المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه بإزائها فقال : « وقيدت ما فيها باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكراما لمولانا سعدى بالعزو إليه . وما عداه فهو للسط ، لكون المعظم له والممول فى أصل الوضع عليه . ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب الكلام من البلقينى ، وقايل منه من سعدى ، وشئ يسير من زيادة القرافى .

وتقتنى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام

١٢ م و ١١ م و ٤٣ لغة . وأولاهما بخط المؤلف وهي في ٨٧ ورقة من المطبع الكبير
تحتوي كل ورقة منها على قريب من ٣٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على
حوالي ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التي يدونها في الهامش . وتفتح النسخة
بمقدمة في صفحة واحدة ، ثم تناول أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها
بالشرح في أغلب الأحيان ، فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف
« المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

ودأب صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ،
لا تناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :
(أ) تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما في القاموس .
(ب) وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساما تحت كل واحد من النوعين السابقين .
فالزيادات نجد منها ما يزيد صيفا مثل قوله : « المص : وتدبر الأمر : قدره يقدره .
اتهي وقدر على عياله قتر قدر عليه رزقه قتر » وقوله : « المص : والأكبران أبو بكر
هو عمر رضي الله عنهما ، انتهى . الكبرى تأنيث الأكبر والجمع الكبير وجمع الأكبر
الأكابر والأكبرون ولا يقال كبر لأن هذه البنية خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ،
وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ، فلا تقول رجل أكبر حتى تصله بمن » .
وزاد معاني في بعض المواضع مثل قوله : « المص : وتدا بكثوا : أزدحموا
وتدافعوا . انتهى . ومنه تداكأت عليه الديون أي تراكت » وقوله : « المص :
« العصر مثلثة : الدهر ، وأعصرت المرأة : بلغت شبابها وأدركت أو دخلت
في الحيض وراحت العشرين أو ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت كقصرت
في الكل وهي معصرا انتهى . الجوهرى : ويقال هي التي قاربت الحيض لأن
الإعصار في الجارية كالمرأهة في الغلام . سمعته من أبي الفوثن الأعرابي » وهذا
« المصنف من الزيادة قليل .

وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولغوية وصرفية ، مثل قوله : « المص : سبأ كجبل . انتهى الزمخشري . فمن منع جعله اسما للقبيلة ومن صرف جعله اسما للحى أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كمذل ، وسبأ بالالف . ومنه ذهبوا أيدي سبأ » وقوله : « المص : المعاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضأن من الغنم [انتهى] سيبويه . وهو ممنون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن الألف الملحقه تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا أربط في أرطى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما في دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم تقلب الألف ياء كما لم تقلب في حبيلى تصغير حبل . الفراء : المعزى مؤنثة وبعضهم يذكرونها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها وبعضهم لا ينون ، والمعزى كلهم ينونها في النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جدا بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرآنا وحديثا وشعرا مثل قوله : « المص : وعبر السبيل شقها انتهى ومنه . « إلا عابري سبيل » أى مارين » وقوله : « المص : والعبرى : ضرب من البسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عباقرى ، أى بسط منقوشة ذات ألوان أو طنافس ثخان ، وقرأ بعضهم « وعبقارى حسان » وقوله « المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج انتهى . قال كثير :

وأنت التى حبَّيتِ كل قصيرة إلى ولم تشعر بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم أريد قصار النساء شر النساء البعَّاتر
وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآنى منها والحديثى .

وزاد فى التفسيرات ما يوضحها مثل قوله : « المص : والفلتان : طائر يصيد القردة . انتهى أبو حاتم . وهو الزمجم ويقال له العجز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما أخذ السخلة والصغيرة » وقوله : « المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشري : بين حصن منصور وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عليه قنطرة هى طاق واحد من جانبيها مبتدا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع فى ارتفاع خمسة » .

وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله : « المص : الحداة كعنية : طائر [انتهى] حكى أنها أتت بفرخ فجده زوجها وأنكر الوطاء ، وكانت بعد ذلك تصيح عند الوطاء ليشهد عليها به مخافة الإنكار » . وقوله : « المص : والخرنوب وقد يفتح شجرة برية انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان ينبت في محرابه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسأل ذات يوم عنها فقالت : أنا الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس » .

ومن زياداته ضبط بعض الألفاظ المشككة التي أهمها المؤلف مثل قوله : « المص : موقران بالضم رجل . [انتهى] أمى مع شد الرائ كرممان كما هو بالقلم في الصحاح » وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع في زياداته إشارته إلى المواد التي زادها صاحب القاموس على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحررة . كما فعل في قهقرات وقرانق . قال في الأولى : « مولانا سعدى : المص : القهقرات : العظام الكرام » هذه المادة من الزيادات وحقها أن تذكر في (ق ه ر) لأن القاف تكررت .

أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهرى . وأمثله كثيرة منها قوله : « مولانا سعدى : قال المص : الحفيسا كسميدع : القصير اللثيم الخلقة وورم أبو نصر في إirاده في ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف الحفيسا في ح ف س تابعا له غير منبه عليه وفسر بالغليظ والضعف » وقوله : « المص : وحده : مضدر لا يبنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ الجوهرى . انتهى . قوله : أخطأ الجوهرى ، بل أصاب ، وعليه الزمخشري وغيره من علماء التفسير ، وبه صرح الرضى وأحاله على أبي على ، صرح به الزمخشري في قوله تعالى : « وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده » من سورة بني إسرائيل » .

ونقده بإحالة إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله : « قال المص : حفاء كمنعه : حفاء ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتا بالثناة الفوقية أحال المؤلف في التاء على ذكره

هنا وكأنه نسي « ، وقوله : « المص : الخفيتا في الممز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم وكأنه نسيه . الجوهرى : الأصمى : الخفيتا مهموز غير ممدود » .

ونقده بأمور أخرى كثيرة لكنها لا تصل في الكثرة إلى درجة المأخذين السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله : « قال المص : ويد مكنية من العمل انتهى . كذا هو بخطه ، مكنية بالتحية وإنما هو مكنبة بالنون والوحدة أى صلبة من العمل » والخطأ مثل قوله : « قال المص : جفا الباب : أغلقه كأجفاه . انتهى . الجوهرى : ولا تقل أجفاتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفئو قدورهم فلفة مجهولة » والخلط بين المصدر واسم المرة مثل قوله : « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى ، وأجأته : جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجيئة بكسر الجيم . . . » والفاط فى عبارة التفسير مثل قوله : « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الرأى يؤتزر لأن فاء همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله : « المص : والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من أخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة . انتهى . تتبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » .

ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القرافى — كان يعتمد على الصحاح اعتماد كبيرا ، وتعاليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروز آبادى من الجوهرى خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقتبسات أنه لم يكن كبير الخطر ، ويخيل إلى أن القرافى دون كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شيء قتيده دون كبير مراعاة لموضع التعليق ، ومن هنا اضطرب كثيرا بالرغم من تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ — القول المأثور المناوي (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين^(١)

وقيل الذال^(٢)

٧ — حاشية أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الفلالي ، قال صاحب التاج: ^(٣)

« شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض شيوخنا » .

٨ — إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس لأبي عبد الله

محمد بن الطيب بن محمد الفاسي المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يزى في كتابه إلى هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحاح ، والثاني شرح غوامضه واصطلاحاته . وكان الناس في أشد الحاجة في عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال في مقدمته موضحا الظروف التي ألف فيها : « وفي أثناء القراءة والإقراء ، والاستقصاء للمصنفات والاستقراء ، رأيت المجد الشيرازي يكثر في قاموسه من الاعتراضات على الصحاح ، ويجعل أهم أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح ، ويتابع في الرد ويأتي بالتنديد الذي لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه في كلامه ويعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضه عليه وملامه . مع أن كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة أنه بمنزلة صحيح البخاري بالنسبة إلى باقي الصحاح دون غيره لجمعه اللغات الصحاح . فلما رأيته أبكر التنديد عليه وبالغ في عزو الأوهام إليه انتصرت لأبي نصر ، وعارضت اعتراضاته بالفتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا في شرحي لمصنفات اللغة وأتعبه في الدرس أكل التعقيب وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة شرحي كفاية التحفظ ونظم النصيح وأبدت في غيرها ما تقر به عين اللغوي النصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تآقت نفوسهم إلى جمع ذلك في تعاليق مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون علي ويتوسلون في ذلك إلي وأنا أعتذر من الخوض في البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن

الأوطان لقضاء بعض الأوطار، وأبقيت قلوب الأحباب مامنهم إلا ما كاد يطير أوطار.
فورد على في جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفي
السيد الشريف أبي محمد عبد المجيد بن علي الصوفي . . يتضمن السؤال عن مسائل
كثيرة . . من جملتها استنجاز وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه
اصطلاحه من الناموس . . قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل . .
فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال . . . بأن يؤلف لنا الكتاب الذي كنا
سألناه منه نحن وجميع من شملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات
ذوات العدد في اصطلاحات القاموس التي لم يصرح بها في خطبته ويبين لنا سيدنا
ما استقرأ من عاداته وينبهننا على المواضع المنتقدة فيه وهل اعتراضاته على الجوهرى
صحيحة أم لا وعلام يتشكل هو والجوهرى في ضبط وسط الكلمة . والحاصل
أنا وجميع أهل العلم في غاية الحاجة إلى هذا التأليف ... »

فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء
مطالعة على أغلاط له واضحة وأوهام ارتكبتها مخالفا للجماء الفقير فاضحة ، وتقصيرات
أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أبداع جمع ، وأودعته من التحقيقات
ما تقر بتقريره العين ويصنفى إلى صوغه السمع .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذى سار عليه الكتاب ، واكتفت بالإشارة إلى أنه
اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر مواد بخلاف كتاب القرافى الذى كان
يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع في نسخة دار الكتب في ثلاثة مجلدات
ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذى تحتوى الصفحة منه على قريب
من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالى ١٤ كلمة ؛ وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير
الذى تشمل الصفحة منه زهاء ٣٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ؛ وثالثها ٤٤٥
من حجم المجلد الثانى على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة في الدار ٥٠٠ لغة .

وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلته بتصدير مفتتح بحمد الله وصلاة

طوبانين ، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بأنفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه ينبغ فيه — كالفيروزآبادي — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التي نقلناها آنفا وختمها بأنه يدونه في أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه ، وأنه ألفه في زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل ، مثل قول الفيروزآبادي الذي رأيناه وأخيرا يختم بالدعاء .

وقبّ التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج . وأولها في حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبيّن أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقدمة الثانية في تصريف اللغة ، وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إعلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة في توقيفية اللغة واصطلاحيتها ، وأطال فيها بما لا يخرج عما في مزهر السيوطي ، واختصره السيد مرتضى الزبيدي . وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه في التاج . وذكر في المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس تناول فيها نسيه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحببه الغريب ونادرته في غريب الإمام علي بن أبي طالب ، وقله أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج في هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيراً لغوياً ونحوياً ، وإبانة المعاني والصيغ التي تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه في هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابي المحب بن الشحنة والبدر القرافي . فكان يتتبع أقوالهما في المواضع المختلفة ويأتي بها وقد يعاق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرها مثل الشيخ أبي صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون في المقدمة ظهور السابقين الذين يتردد ذكرها كثيراً جداً .

وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصا لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحاً وتعريضا وكراهية ذلك . وذكر في المبحث الثاني المواطن التي لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق المبحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التي تُؤانف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهي الابتكار وجمع المتفرق وإكمال النقص وتفصيل الجمل وتهذيب المسهب وترتيب المختلط وتعيين المبهم وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب ، والخامس على التواضع الظاهري في دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فبين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلية وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشي المفردة . واستشنع في المبحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن في المبحث الثامن عبارته المرسلّة الأخيرة . وذكر في التاسع تأليفه الكتاب في أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء والاستيعاب . وقسم في العاشر العلوم إلى نقلية محضة وعقلية محضة ومركبة منهما وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة في العلوم النقلية التي تعتمد على الرواية ، وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعني بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتتمثل هذه الإضافة في عدة أمور نجملها في التصنيف التالي :

١ — إضافات تبين المراجع التي استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التي استقى منها مرجعا القاموس المحكم والعباب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمة » ، يعني بالفوقية ، أورده ابن بري في الحواشي وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهي أم قيس بن ضرار قاتل المقدام . والذي في القاموس « أتاة كحمة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » فنلاحظ أن ابن الطيب أورد في أول

كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها . وكذا دأب في كتابه كله ثم أبان إعجام الكلمة ومرجعها وهو حواشي ابن بري وذكر عبارة هذا المرجع .

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى في التفسير أو الخلافات التي أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء .. الخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذي صدر به القاضي عياض في المشرق وأبو علي القالي في الممدود والجوهري والصفاني وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهروي وغيرهم . ووقع في شرح الشفا أنه بالكسر ، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجي تبعا لابن التلمساني وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة في حديث الأشاءتين أنه تشنية أشاءة بفتح الهمة فلا يعتمد بغير الفتح ، وإن اغتر بما في شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل ، به فسره أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء : النخل عامة كما نقله ابن سيده في المحكم . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا في الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة في القاموس . قال ابن الطيب : « قوله سادنا أي خاديا كما سيأتي . والضم هو سواع المذكور في القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أي بالفتح تشنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذي صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف الدمياطي وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذي اختاره الزمخشري وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره : قوله : « تسماه » ، أي علاه وارتفعا فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شيء : أعلاه ، كما سيأتي . قوله : ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أي عام الفتح كما في الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذي في طبقات ابن سعد وإياه تبع المصنف ، وقال ابن أبي حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال أخر مرت الإشارة إلى بعضها . وعبارة القاموس : « كان

غاي بن عبد العزى سادنا لصنم لبني سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسناه فبالا عليه فقال البيت ثم قال : يا معشر سليم لا والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ، فقال : غاي بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه ، فالكاتب شرح سادنا وتسناه ووضح موعد لحاقه بالنبي (ص) ، وأتى بالروايات الأخرى في « ثعلبان » وتسمية النبي له . وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة وأبرزها .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب : « قوله وهي بهاء ، أى أثناء ثلبة بهاء والتأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور الإناث . وهو الذى جزم به المصنف للجوهري ، فقد قال فى الصحاح والاشتراك صريح أيضا فى كلام ابن فارس فى الجمل وغيره . وبعضهم خص الثلب بالذكور دون الإناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، وبه جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبي صلى الله عليه وسلم بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقبال حضرموت . وهو ظاهر كلام الزمخشري فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والمروى فى غريبه وغير واحد قوله : وككتف المنثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهري قول أبى العيال الهذلى * ومطارد من الخطى لا عار ولا ثلب . . . * قوله : ثلبوت الخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء الموضع ودواوين اللغة وشرح المعاني ، فلا اعتداد بضبط ألفاظهم فى شىء من الملاحظات له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رووا بيت لبيد :

بأحزّة الثّلبوتِ يربأ فوقها قفّر المراقبِ خوفها آراها

قلت : الأحزّة جمع حزير وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات وكثيرا ما كان يشرح الأبيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المص » يريد بها « المصنف » و « أيضا » يريد بها « أيضا » و « ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالبا فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيرا من سجعات الأساس وإيرادها فى كتابه .

قال مثلاً في « أشأ »: « وفي الأساس تقول : العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وقال في « ألأ »: « ومن سجمات الأساس المشهورة : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمرٌ من الألاء عند المن ، أراد بالألاء الأول جمع إلى كرضى وهي النعمة وفيه لغات تأتي ، وبالثاني شجر مر واحدته ألاءة قال الشاعر :

* نخر على الألاءة لم يوسد *
أي وقع على هذه الشجرة حين طعن

٥ — إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس . قال مثلاً في « ثعلب »: « قوله : وابن عباد ... (إلى قوله) صحابي . كله ثابت في النسخة الطبلاوية وساقط في غيرها من الأصول إلا أنه عندنا في أصولنا المغربية ثابت كله ورأيت في كثير من الأصول الشرقية والله أعلم » . وقال : « الشهدانج ... وجوده هنا هو الذي في غالب النسخ والكلمتان بعده في بعض النسخ بعد الشطرانج ... » .

٦ — إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام . قال في « ضمضم » « قوله : وأبى الحارث وابن اقتادة الخ قلت إنما هما ضمضم بغير ألف (ولام) ففيه ما اعترض به المض على الجوهرى في سلع ثم لم يذكرهما الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيهما مشهور ذكره السهيلي وغيره . وبقى أبو ضمضم الذي ذكره ابن عبد البر في الصحابة » . وفي « طعم » : « وقوله : وطعمة بن أبيرق^(١) الخ . قلت : له ذكر في قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً . .) » .

٧ — إضافات لإيضاح الضبط والإعجام ، وقد مر بنا في الأمثلة السابقة أمثلتها وهاك مثلاً آخر قال فيه : « والحداد : معالجه . الخ . قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع والحرف ، والمعالج الصانع الذي يعالج ما يصطنعه من الحرف » .

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب ، ويتمثل في الأنواع التالية :

خروج المؤلف على نهجه مثل قوله في ثعلب : « وقوله : وهي ثعلبة . الخ . هو مما استدر كره عليه في الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهي بهاء على قاعدته إلا أن يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه وبين مذكره أو لحكاية الخلاف » .

وندخل في إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره ، ومثاله قول ابن الطيب في « أبا » : « قوله : الأباء كعباءة : القصبة . الخ . أقول : عبارة المصنف على ما فيها من الإيجاز الجائز عن حد الإلغاز ، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة » وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطه ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره في ترجمته ، أهمله بغير ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره في اصطلاحه من أن الألفاظ العارية عن الضبط تكون مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع وقد يدعى في هذا أنه ليس منها مع أنه ضبط ما هو أشهر منه وأكثر دورا على الألسنة ، ولو ضبط بقوله : كسحابة كما فعل في الأشياء لكان أولى أو ضبطه كالجوهري بالفتح لكان أنص على المراد وأبعد عن الإيراد » ، وقوله : « والشرجة : بلد بساحل اليمن .. الخ . إطلاقه يقتضى الفتح و ضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد ابن عبد اللطيف الشرجي من شيوخ الحافظ عبد الرحمن الربيع اليمني أخذ عنه جميع مؤلفاته ؛ ذكره جاز الله بن عبد العزيز بن فهد في معجم شيوخه » .

ونقد كتابته المواد غير المذكورة في الصحاح بالخبر الأحمر بقوله عن « أئمة » المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير في كلامهم كالمردة والمدره ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدرك لو كان الجوهري قصد الجمع ، وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؟ وإنما توجه لجمع ما صح عنده وليس هذا منه ، وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالاً (أى منفردة) ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . وبعضهم قال : إنها لثغة لا أصل » . وهذا النقد موجه للتحمير أصلا لا لتحمير مادة بعينها مذكورة في الصحاح ، فالتحمير لا فائدة منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذي حمر له الفيروز آبادي زياداته ويجعل التحمير أمرا تافها وتكثر باطلا .

وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس في ادعائه الإحاطة أى في ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعاني والأقوال . وسار على الطريقة التي أخذها منه تلميذه مرتضى الزبيدي بعد ، ولاحق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهمل المصنف . قال ابن الطيب في آخر مادة « حلب » مثلا : « تنمة : بقی علی المصنف في هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التي يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر في العربية عليها ألفاظ مذكورة في مصنفات اللغة . منها الحالبان ، وهما عرقان مكتنفان السرة ، ذكره الجوهري في الصحاح ، وابن سيده في المحكم ، والفارابي في ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المصنف عن ذكره قصورا . ومنها الحلب . وحب الحلب ، ذكره الجوهري وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير في الفصح وشروحه وأغفله مع شدة تتبعه للصحاح ودفعه الإحاطة بالنفي مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما في الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفي الصحاح قال الجوهري : حب الحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروع على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن " : حب الحلب هو شجر له حب كحب الریحان ، وقال أبو عبيد البكري : هو الأراك وهو الحلب ، وقيل : الحلب ثمرة شجر اليسر الذي تقول له العرب الأمر بالله : لا بالياء . وقال ابن درستويه : الحلب أصله مصدر من قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذي يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب الحلب وشجرة الحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم في المصدر وإنما تكسر الميمات في المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والمثقب ، ولذلك لم يجز الكسر في الحلب من قوله حب الحلب وقال ابن دريد في الجمهرة : الحلب : الحب الذي يطيب به . فجعل الحب هو الحلب فيكون على قوله من باب حب الوريد ، قال يعقوب في إصلاحه : ولا تقل المحلب بكسر الميم إنما الحلب الإناء الذي يحلب فيه . وقال ابن درستويه : المحلية بفتح الميم : ضرب من الطيب

يتخذ من حب الحلب ، وفي المصباح : الحلب بفتح الميم شيء يجعل حبه في العطر وفي مختصر العين : الحلب شجر . وقد ذكره ابن السكيت فيما لا يسع الطيب جهاه والشيخ داود الأنطاكي في تذكرته وغيرها وأطالوا في منفعه ، وما في أجزائه كلها يعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها في ش نظم الفصيح والله أعلم ، ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور في الصحاح وجمع الأمثال وغيرها .. « ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف في المستدرک أخيراً حَبُّ بل كان يثبه بين الصيغ في أنحاء المادة أيضا .

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان يذكرها في استدراكاته في آخر المواد خاصة^(١) .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعاني بالقصور في التفسير والخطأ فيه والغموض أيضا ، قال مثلاً : « قوله : والكأباء : الحزن . فظاهره أن الكأباء مصدر دال على الحدث كالعلياء . والذي في الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأشياء ، يقال امرأة كأبة ومكثبة وكأباء : أي شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال « قوله : وسهم صغير .. الخ ، ظاهره أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه في تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب كرمان .. » وقال : « قوله : وأبو طحمة [عدى بن حارثة] الخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان شجاعا بينا ، حضر مع المهلب في قتل الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة في قتال يزيد ابن المهلب ، وأخباره واسعة في معارف ابن قتيبة » .

ونقد الزيادات التي أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادي إن أجاً لطي ولمزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طي وهذا أيضا من الغرائب المحتاجة إلى نقل ، فإن الذي عليه أئمة اللسان أن أجاً جبل لطي فقط ، بل قال علامة الأنساب ابن الكلبي وواقفه الزيرى وغيره أن أجاً خاص بيني نبهان من

(١) انظر مادة تعب أيضا .

طبي وأن سلمى لسائر طبي ، ونقله في التكملة عن ابن الكلبي وحده ، ونقله غيره عن الزيرى وابن قتيبة . وقال ابن الطيب أيضا تعليقا على قوله : « الأثر : فرند السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح في أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » .

ونقده في مواضع متعددة بخلاطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على شرحه الثوبى بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعانى كلها مجازات ليست من اللغة فى شىء وإنما هى حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها فى الدواوين لابد له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخطيط الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية فى أى عرف كانت من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الاصطلاحات العربية وهذا من أعظم ما عيب به قاموسه .. وأكثر العامل من التعرض له والإشارة إليه » . وأخذ عليه الكاتب الخطأ فى بعض المواد للخلاف فى أصالة الحروف وزيادتها وفى الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك فى معظم باب الهمزة ، وفى كثير من مواد باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض فى المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة فى باب حروف العلة بأنها معتلة ، ويوردها فى باب الهمزة تبعا للجوهري بدون تنبيه . ومعظم أمثلة هذا التناقض بين بابى الهمزة والمعتل .

وكان فى كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهري إذ تهجم عليه ورد عليه وأورد أقوال غيره من اللغويين التى تؤيد الجوهري . ولكنه مع ذلك كان عادلا يؤيد قول الجوهري حين يتبين صوابه أو وضوحه كما فى مادة جد ويوافق الفيروز آبادى عند إحقاقه كما نرى فى مادة « بآبأ » مثلا .

وقد أخذ عليه أمور صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ فى القول مثل إطلاق الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذف الفوائد النحوية والصرفية التى أوردها

الجوهري . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذي تطلبه منهجه الذي يقتضى الاختصار والتخفيف . وقد أطال المؤلف في القسط الأول من كتابه فاستنفد جهده فأسرع في القسط الأخير فبدأ الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى حتى الذال تقع في جزءين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا في جزء واحد . وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدي في تأليف تاج العروس .

٩ — حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدي إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب ملا على القارى الهروى المختلف فيه ، وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التى اختصرته فهى :

١ — كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبي (٥٩٠٠) .

٢ — الناموس لملا على بن سلطان الهروى القارى (٥١٠١٤) قال : المحبى ^(١) :

« نلخص من القاموس مواد » وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدي فى صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ — مختصر القاموس لعلى بن أحمد الهيتى (٥١٠٢٠) وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة . قال المؤلف فى مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعنت له أعالى الرقاب والرؤوس ، الكتاب المسمى بالقاموس . . . لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد ، واضحا عن المخالفة والعناد ، مبينا بترك الدليل والاستشهاد ، مقتصرا على حل لفظ الحروف بالمراد ، قاصدا به وجه رب العباد » .

ويتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب في مختصره إلى حل الرموز التي كان يشير بها الفيروز آبادي إلى القرية والجمع وما إليها ، وإلى عدم نقد شيء من القاموس وإلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذف توهيمات القاموس للمصحح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده وبعض عبارته في الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قليل القيمة لا يقرن بمختار الصحاح مثلا .

٣ - إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبناني الماروني (١٦٧٠ - ١٧٣٢ م / ١٠٨١ - ١١٤٥ هـ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس وتوضيح بعض إشاراته وإضافة بعض المعاني المسيحية إليه . قال في المقدمة^(١) « فحدثني عندها المهمة القاصرة . . . بأن أختصر ما أسهب . . . وأفصح ما أعجم . . . وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها في العهدين » يريد التوراة والإنجيل . وسار المؤلف على نظام الفيروز آبادي في الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى بعض التغييرات الطفيفة في طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة في الإشارة إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم يعلم ، والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت الأفعال في مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ، وإذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفي المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩م رشيد الدحداح الذي أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها في قوله من مقدمته^(٢) : « فوجدت أنه . . . تعمد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول . . . واكتفى ببعض معاني الفعل وتعدياته وبيعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض . . . وكأنه اعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط . . . وسأخلص ما أسلفت وكيف تصرف . . . »

« اعلم — وقت — أنى عند ما عزمت على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة من كتب اللغة يعتمد عليها . . . وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بغاية الإمكان حتى ترجح عندي أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس فحكمة الضبط وهى المطبوعة فى الهند . وأخذت أراجع كلمة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله ، وألتقط ما تركه ، وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه . . . ثم أعود إلى باقى الكتب واحدا واحدا وأجتنب منها ما أجده مهملًا فى القاموس وأحل كل شىء محله . . . غير أننى جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة . . . وزدت جج علامة الجمع الجمع . . . لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا فى المطالعات حتى جمعت المواد التى كانت متروكة منه بتامها ، وأكملت لكل فعل مصادره وأنواع معانيه وتعدياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لاسيما جمع التكسير الذى أكثره سماعى ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونهيت على المتضاد وعلى الشواذ من المجموع وغيرها ، وعلى المذكر والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبية أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الدائرة بين العلماء ومن أسماء مشاهير المعروفين بمدح أو ذم ، وأشكنت بالحركات كل كلمة يمكن إبهامها أو التباسها . . . ولم أتعرض لتغيير شىء من الأصل إلا ما لاح لى أنه غير صحيح وذلك ببعض [يريد فى بعض] عبارات وكلمات وأحرف وحركات . »

وكان مما غيره المصحف وخطه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطوه فى الضبط وتسويته بين الضعيف والقصيح . اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطوه فى وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحاح جميع هذه الأنواع فى مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التى أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله^(١)

« (ذهب) قلت : فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبها وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وجذفت قوله بعدم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلص المحبة ، وذلك لثلاث يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحمل بعض العبارات معانى مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهبوت خير من رحمت » بأن الرهينة خير من الرحمة ، وما ماثلها ^(١) .

فالكاتب المطبوع يمثل جهد جبرائيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .
وحين يقابل الإنسان ما فى الأحكام بما فى القاموس المحيط لا نجد زيادة وينجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفى مثلا على ذلك المواد من « أتأ » « أوأ » فى أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعانى فى المواد التى ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشاب قيذا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغير بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة فى الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شا كل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التى ضبط بها مواده . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أخل بالأمور التى ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعنى الدحداح) يتبعان نهجا خاصا فى الحذف ، فقد كان فى ميسورها حذف الألفاظ والمعانى الغريبة القليلة الاستعمال ، ويعده هذا من حسناتها ولكنها كانا يحذفان اعتباطا . وعلى الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثر فى المدرسة الحديثة التى أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه فى كثير من خطوات منهجه .

الفيصل الخامس تاج الغبروس

للزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر في أواخر القرن الثاني عشر ،
وبالدقة في الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوي
محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي اليميني ثم
المصري المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس »
شرحاً للقاموس المحيط للفيروز آبادي .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى
كثرت حوله الدراسات التي تنظر إلى اتجاهات معينة منه ، فأراد السيد مرتضى أن
يوضحه ويجمع هذه الدراسات في كتاب واحد ، قال في مقدمة كتابه : « فتدبرت
فنون العلم التي أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت
أصلها الأعظم الذي هو اللغة العربية خليقة بالليل في صفو الاعتناء بها والكدح
في تقويم عنادها ... وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجد الدين الشيرازي
أجل ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب
العرباء وبيضة منطقتها وزبدة حوارها ... حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصر
عبارته وأطال مغزاه ... واشتهر في المدارس اشتهاً أبيض دأب بين محتضريه وبأديه ،
وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه ،

ولما كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سعيهم وأدام نفعهم ؛ فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التي ضربت بها الأمثال . . . ومنهم من تقيّد بسائر الكتاب وغرد على أفنائه طائره المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسي . . . ومنهم كالستدرك لما فات والمعرض عليه بالتعرض لما لم يأت ، كالسيد العلامة على ابن محمد معصوم الحسيني الفارسي . . .

فلما آنت من تنامي فاقة الأفاضل إلى استنكشاف غوامضه والفوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية في القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشا ضوء ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد . . . قرعت ظنوب اجتهادي واستسعت يعبوب اعتنائى في وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاول ذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه وماأخذه بصريح النقول ، والتقاط أبيات الشواهد له مستمداً ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضلها وقوفى عليها وحصل الاستمداد عليه منها « ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه والتبنيه على مراجعه والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعته :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه . . وقد ذكر من هذه المراجع في مقدمته ١٢٠ كتابا نستطيع أن نصنفها فيما يلي :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبي نصر الجوهري (على هامشه تقييدات لابن بري والتبريزي) ، والتهذيب للأزهري والحكم لابن سيده ولسان العرب

- لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكملة للرضى الصفاني ومختار الصحاح للرازي والاساس للزمخشري والجمهرة لابن دريد والمجل لابن فارس وغيرها .
- (٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع وكتاب الفريين لأبي عبيد الهروي والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير وفصيح ثعلب وبعض شروحه وفقه اللغة والمضاف والمنسوب للثعالبي .
- (٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشري وتجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري .
- (٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جنى .
- (٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخليل ، وأنساب العرب لأبي عبيدة والروض الأنف للسهيلى والبلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادى وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطى ولباب الأنساب للسماعى ومعجم ياقوت والتجريد فى الصحابة وديوان الضعفاء للحافظ الذهبى ومعجم الصحابة لابن فهد .
- (٦) كتب أدب مثل زوائد الأملى للقالى وشرح ديوان المهذلين للسكرى وشرح المقامات الحريرية للشريشى وشرح المعلقات السبعة لابن الأنبارى .
- (٧) علوم قرآن وقرآيات مثل الحجة فى قرآيات الأئمة السبعة لابن خالويه وبصائر ذوى التمييز فى لطائف كتاب الله العزيز للفيروزآبادى والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى والإحسان فى علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .
- (٨) كتب جغرافية وبلدان مثل معجم ما استعجم للبكرى ومعجم البلدان لياقوت والخطط للمقريزى .
- (٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميرى وذيله للسيوطى .
- (١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة فى الطب لداود الأنطاكى والنبات لأبى حنيفة الدينورى وتحفة الأحباب للملك الفسانى .
- (١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسعد بن كتماتى ومختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .

وإذن فقد آسبت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر المعارف منها إلى مراجع معجم لغوى .

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال في مقدمته : « ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان في بعضها نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة .. فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى البراعة وأعلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبى نصر الجوهري وهو عندى فى ثمان مجلدات بخط ياقوت الرومى ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبى محمد بن برى وأبى زكريا التبريزى . ظفرت به فى خزانة الأمير أربك ، والتهديب للإمام أبى منصور الأزهري فى ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده فى ثمان مجلدات ، وتهديب الأبنية والأفعال لأبى القاسم بن القطاع فى مجلدين .. وغير ذلك من الكتب والأجزاء فى الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها ويصعب على العاد إحصاؤها » .

منهجه :

شرح المؤلف فى مقدمته بعض خطوات الطريقة التى سار عليها فى كتابه أثناء ذكره لمزاياه فقال : « ولم آل جهدا فى تحرى الاختصار وسلوك سبيل التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التى يستغنى عنها فى حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار ... وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أداه فصارت الفوائد فى كتبهم مفرقة وسارت أنجم الفضائل فى أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها فى هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق . فاننظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع ... وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل فى الخطاب .. وليس لى فى هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنتى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومنهوم

وبسط القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهموم . فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحح أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأننى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) بل أدبت الأمانة فى شرح العبارة بالنص وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص وراعت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة فليمد من ينقل عن شرحى هذا عن تلك الأصول والفروع وليستغنى بالاستصواء بدري بيبانه الملموع . . . »

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إثاره الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ما أعدا ذلك فلم تبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه فى النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل فى ذلك عبارة ابن منظور التى أوردتها فى أواخر مقدمته بنصها وإن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما فى هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت فى النقل التى زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التى أخذت منها فالفيروز آبادى أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدى لم يبيع لنفسه ذلك حتى فى نصوص القاموس التى عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التى لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب الأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان فى داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف فى آخر كل مادة ما تركه الفيروز آبادى ويصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدى كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولا ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذى طبع به الكتاب وتنقسم

هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير وجزء أساسي وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذي نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه ويستهل بحمد وتشهد وصلاة في فقرة طويلة تحتوي على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب في مقدمته .

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعته ومنهجه وخصائصه واسمه ، وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكر ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء ، لكنه انفرد في هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن تعيبه حداثة عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهي هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة ، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق . وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطي برمتها ، ويعالج المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هي توقيفية أو اصطلاحية » ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبي إسحاق الإسفرائيني والقاضي أبي بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومتعربة ومستعربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف في كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطي المسمى « معرفة الصحيح » ، ويقال له الثابت والمحفوظ » ومن فصلي « ذكر الآثار الواردة في أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إحياء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطي ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل في كل المقاصد التي أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثاني « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس

والشافعي وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ويختص المقصد الثالث « بعلة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من الزهر ، وكان السيوطي أخذها من مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التي نقلها من الزهر ، ولكنه اكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطي عن مراجع أخرى كجمهرة ابن دريد مثلاً .

ويُعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالاً عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة في الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من الزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و « النوع الرابع : معرفة المرسل والمنقطع » ، و « النوع الخامس : معرفة الأفراد » و « النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمترك من اللغات » و « النوع التاسع : معرفة الفصيح » . ويعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثاني في معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و « النوع الحادي عشر : معرفة الرديء المذموم من اللغات » من الزهر . ويتناول المقصد السادس المطرد والشاذ ، والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات في تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من الزهر بالترتيب :

- ١ — النوع الثاني عشر : معرفة المطرد والشاذ .
- ٢ — النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .
- ٣ — النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .
- ٤ — النوع السابع والعشرون : معرفة المترادف .
- ٥ — النوع التاسع عشر : معرفة المعرب .
- ٦ — النوع الحادي والعشرون : معرفة المولد .

ويختص المقصد السابع بآداب اللغوى وهى كثيرة مختلطة فى المزهـر ، فتنبعها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة « من النوع الحادى والأربعين : معرفة آداب اللغوى » وذكر فى آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التى يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من « النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمل » من المزهـر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعا ، والأنواع فروعاً ، فالنوع الأول فى بيان مراتب اللغويين وفيه نوعان : أولهما فى بيان أئمة اللغة من البصريين ، وبيان أسانيدهم ووفياتهم وكناهم ، والثانى فى بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، وبيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم ؛ وقد رتب الأئمة فى الفرعين ترتيباً زمنياً ، ولفق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من المزهـر ، مثل « النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء » ؛ و « النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب » ؛ و « النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات » .

والنوع الثانى من هذا المقصد فى بيان المصنفين فى اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفاً من الخلاف فيه وتقوده ؛ والبارغ للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرهما حتى القاموس المحيط للفيروز آبادى . وأخذ هذا النوع — ما عدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من المزهـر . ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده فى هذه المقاصد الثمانية بشيء زائد على ما اختاره من المزهـر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف فى بعض ما ينقله فى أحيان نادرة ، ولكنه فى أغلب المواضع لم يتصرف فى نص العبارة ، وإنما اكتفى بحذف بعضها اختصاراً .

وكان المقصد التاسع فى ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبراً عن سرعة بديهته ومعرفته الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التى ذكر أنها

ترجمت له ، وهى إنباء الفخر لابن سَجَر ، والضوء اللامع للسخاوى ، والبغية للسيوطى ، وطبقات ابن قاضى شهبه ، وتاريخ الصفدى ، وأزهار الرياض للعقري .
وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التى يروى عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التى روى عنها هو ، والطرق التى روى عنها أساتيدَه أيضا ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك أسانيد أخرى غير هذه [التى ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوف الإطالة ، وفى هذا القدر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحا لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروزآبادى ثم يعلق عليها ، وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جرا . وذكر جميع المقدمة ينصها دون أن يتصرف فى شيء منها . وقد وضعت عبارة الفيروزآبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتمييزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عَن له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولفوية ودينية ، والخلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة . ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له هذا الباب ، فيبين مخرجه وصفته وإبدالاته وما إلى ذلك ، ويعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب ، واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

وبعد هذه الكلمة تبتدى المواد، ونهج المؤلف في إيرادها على المحافظة على عبارة الفيروز آبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين، ثم أورد شروحه وأقواله في خارج الأقواس محاولاً الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق.

تحليل المواد :-

هاك ما قال صاحب التاج في مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشَّحْر ، يتكون ليكون مرجاناً فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى يؤتى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يؤتى به إلى عدَن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم للمصنف فى « ق رأ » أن معدن العقيق فى موضع قرب صنعاء يقال له مقراً (وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كماه يجرى من اللحم المالح وفيه خطوط بيض خفية) قلت وهو المعروف بالرطبى ؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ، وغيرها ردىء . وقيل المشطب منه أجود وهى أصيلة لا منقلبة عن طبخ كما ظن ، حَقَّقَهُ داود فى التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تحتم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) لاسيما النساء اللواتى يدوم طمهن ، وشربه يذهب الطحال ويفتح الشَّدَد (ونحاتة جميع أصنافه تذهب حَفَر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها) ويشد اللثة . وقد ورد فى بعض الأخبار « تحتموا بالعقيق فإنه بركة » وقال صاحب اللسان : ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث لا تحتموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تحتموا بالعقيق ، أى تقيموا ، لأنه كان خراباً . (الواحدة بهاء . ج : عقائق) اغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واتفق الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج : أعقة) وعقائق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعها والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على ساكنها

أفضل الصلاة والسلام ، وفيه عيون ونخيل وهو الذي ورد ذكره في الحديث أنه واد مبارك كأنه عُنق أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ماذهب إليه الخليل في أسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالحارث والعباس (و) أيضا موضع (باليمامة) وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث : وقت لأهل العراق بطن العقيق . وقال الأزهري : أراد العقيق الذي بالقرب من ذات عرق ، قباها بمرحلة أو مرحلتين وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله في المناسك وهو قوله : ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي . (و) أيضا موضع (بنجد) يقال له : عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله (و) العقيق (ستة مواضع آخر) وهي أودية شقها السيل عادية ، منها العقيقان بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعني بها ذاك البلدان لأن مثل هذا قد يقرء كأبانين « زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النهاية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل غن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أوردته من زيادات موجودة في اللسان . وفي بعض نسخ القاموس يذكر أن العقيق موضع بالطائف أيضا ولم يتعرض له الزبيدي .

« وقال : » (و) العقيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه في بطن أمه (من الناس) قال أبو عبيد : وكذلك من البهائم (كاللقة بالكسر و) النقيقة (كسفية) ، وأنشد الأزهري للشماخ :

أطار عقيقة عنه نَسْلا وأذمَجَ دَمَجَ ذى شَطَنَ بديع

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتأب أخرى جديدا بعد ما ابتغلا

يقول لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر ، فاجتأبه أى

اكتساء . وفي الحديث : كل مولود مرتين بعقيقته أى العقيقة لازمة له لا بد له منها .
قال الليث : وإذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه قال امرؤ القيس :
يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أخسبا
وقد مر تمام الأبيات فى « ر س ع » يصفه باللؤم والشح أى لم يحاق فى صفه
حتى شاخ . وقال زهير :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء
وفى الحديث إن افرقت عقيقته فرق ، أى شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر
المولود (أو العقة) بالكسر (فى الحُمُر والناس خاصة) ولم تُقل فى غيرها قاله
أبو عبيد قال : عدى بن زيد العبادى يصف حمرا :

صيت التعشير رزام الضحى ناسل عقتة مثل المد
(ج) عقق (كعب) قال رؤبة :

كالهروى انجاب عن ليل البرق طير عنها النسر حولى العقق
النسر : السمن (والعقيقة أيضا صوف الجذع) كما ان الجنيبة صوف الثنى
(و) سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقه لأنه يخلق عنه ذلك
عند الذبح ، ولذا جاء فى الحديث فأمر يقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى يعنى بالأذى
ذلك الشعر الذى يخلق عنه وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت
معها أو من سببها . وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق ليس
فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها ، وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه
كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح وجعل الزمخشري الشعر
أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه . أكل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسير المؤلف
ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها . وكل ذلك
موجود فى اللسان متناثر فى المعاجم الأخرى . ونسب قولاً لليث لم أراه فى كتاب
العين ولا فى أى معجم آخر فلعله أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة .

ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما في العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .

وقال : « (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه) قاله الليث .
وقال غيره عقيقة البرق : ما انق منه أى تسرب من السحاب (كالعق كعُرد)
وقيل : العقيقة والعق البرق إذا رأيت وسط السحاب كأنه سيف مسلول ، قال
الليث (وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كمي سلاحا لا أقل ولا فطارا
وأشد الليث لعمر بن كلثوم :

بُسُمر من قنا الخطي لدن ويبض كالعقائق يَجَلِينَا

وفي الأساس : ما أدرى شئتُ عقيقة أم شئت عقيقة ، أى سللت سيفاً أو نظرت إلى
برق ، وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب ، وقد أكثروا استعارتها للسيف
حتى جعلوها من أسمائه فقالوا سلوا عقائق كالعقائق (و) قال ابن الأعرابي العقيقة
(المزادة و) العقيقة (النهر ، و) العقيقة (العصابة ساعة تشق من الثوب و) قال :
أبو عبيدة وابن الأعرابي أيضا العقيقة (غُرلة الصبي) إذا ختن (و) الأصل فى كل
ذلك (عق) يعق عقا : إذا (شق) وقُطع فهو معقوق وعقيق ومنه تسمية شعر المولود
عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسى حلق وقطع وإن كان على البهيمة فإنها تنسله .
والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعاً كما سميت
ذبيحة بالذبح وهو الشق . (و) عق (عن المولود) يعق ويعق حلق عقيقته أو (ذبح
عنه) شاة ، وفى التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقیده بالسابع قال الليث تفصل
أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها إلساكين وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه
وسلم عق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به
نحو السهام وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلونه فى الجاهلية
فإن رجع السهم ملطخاً بالدم لم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقياً مسحوا الحام وصالحوا

على الدية وكان مسح اللحي علامة الصلح كما في العباب ، وفي اللسان : أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالين : إن بيننا وبين خالقنا سلامة للأمر والنهي فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهمًا فنركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — وإن رجع نقيًا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقيًا ولكن بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل وقيل : من هذيل ، وقال : ابن بري هو الأشعر الجعفي وكان غائبًا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتني في القوم إذ مسحوا اللحي
قال الأزهرى وأنشد الشافعي المتنخل الهذلي :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضع ههنا اللبن ، ويروي عقوا بفتح القاف وهو من باب المعتل . « أكل في هذه الفقرة التفسيرات واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى من الفقرة منسوبة لليث وهي له حقيقة وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له أيضا ، ولكنه لم يتنبه إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة وإنما عن طريق الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجد في العين وبقية الأقوال كلها في اللسان .

وقال : « (و) عقى (والده) يعق عقا و (عقوقا) بالضم و (معقة) شق عصا طاعته وهو (ضد بره) وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم وفي الحديث : أكبر الكبائر الإشرak بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ، وأنشد لسلمة الخزومي :

إن البنين شرارهم أمشاله من عقى والده وبر الأبعدا

وقال زهير :

فأَصْبَحْتُما فِيها على خَيْرِ موطنٍ بعيدين فِيها من عُقُوقِ ومائِمِ

وقال آخر وهو النابغة :

أحلام عادٍ وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثَمِ

(فهو عاق وعق) ومنه قول الزقيان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادى مدرسا دَلَنْظَى

هكذا أنشده الصاغاني ورواية ابن الأعرابي هكذا :

أنا أبو النقدام عقا فظا بمن أعادى ملطبا ملطبا

أكظه حتى يموت كظا ثمت أغلى رأسه الملوظا

صاعقة من لب تلظى

قيل أراد بالعق هنا العاق وقيل المر من الماء العقاق كما سيأتي (وعقق محرقة)

هكذا في سائر النسخ والصواب عُقَّقَ كعاصر وعمر معدول من عاق للمبالغة كغُدِّرَ

من غادر وفُسِّقَ من فاسق ، ومنه قول أبي سفيان يوم أحد لحمزة رضي الله عنه حين

رآه مقتولا « ذق عُقَّقَ » أي جزاء فعلك يا عاق كما في الصحاح (و) يروى أيضا

رجل عقق (بضمين) أي عاق كما في اللسان (جمع الأولى عققة محرقة) ككافر

وكفرة كما في الصحاح . زاد الصاغاني وعُقَّقَ مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العدا والأقربين العَقَقَا *

(وعَقاق كعَقَّام اسم) من (العقوق) كما في العباب ، ونقله ابن بري أيضا

وأنشد لعمر بن دريد ترثيه :

لعمرك ما خشيت على دريد بيطن سميرة جيش العناق

جزى عنا الإله بني سليم وعَقَّتْهم بما فعلوا عَقاقِ

زاد صيفا من المضارع والمصدر وعَقَّقَ ، ووضح التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى

بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للتضبط ، واعتراض على ضبط عَقَقَ ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « وماء عَقَّ وعَقَّاق بضمهما) أى (فر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُع وقُعَاع (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق : أى حائل ، (أو هو على التناول) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهري : وهذا يروى عن أبي زيد (ج عَقَّق بضمتين) كقلوص وقلص كما فى العباب ونظره الجوهري برسول ورسلى ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفاق سرا وقد أَوَّنَ تاوين العُقُق

يروى أَوَّنَ على وزن قَبَّل يريد الواحد من الخير ، والأون العدل ، أى شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أَوَّنَ على وزن قَمَلَن يريد بذلك الجماعة منهم : أى شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أى حامل ، فشبه بطونها بالأعدال (جج) أى جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعت له فرسه ، كان كاجر كذا » أى حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محركة وأعقت) وسيأتى قريبا فى كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمزَعْنَ مَزَعَ الطِّبَا ۚ لَمْ يَتَرَكَنْ لِبَطْنِ عَقَاقَا

أى جنينا ، هكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب العرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق ، قوله : (والعقق محركة الانشقاق) .

هكذا في سائر النسخ ، والصواب كالعق محركة أى بمعنى الحمل ، كما في اللسان
والصحيح والعباب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى حملا ، وأنشدوا لعدى
ابن زيد العبادى :

وتركت العير يدى نجره ونحوها سمحجا قيهما عقق
وأما العق محركة بمعنى الانشقاق خطأ ، ينبغى التنبيه لذلك والله أعلم .
أكمل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها
وعارض النسخ واعترض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : «(و) في المثل أعز من (الأبلى العقوق) فلما لم ينله أراد بيض الأنوق .
ومن أمثالهم أيضا في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه : كلفتني الأبلى
العقوق ، ومثله كلفتني بيض الأنوق ، وقيل الأبلى العقوق الصبح لأنه ينشق وقد
مر ما يتعلق به (في ب ل ق) وأن ق فراجع (و) يقال أهش من (نوى العقوق)
وهو (نوى هش) أى رخو (لين المضغة) تأكله العجوز أو تلوكه ، تعلقه الناقة
العقوق إلفا فلها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة
ولا تعرفه الأعراب في باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط) بن هنب بن أفصى
ابن دُعْنَى بن جديلة قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطيه من سوء عِقة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب في ظهره . وبنو الجوال في بنى تغلب وقال ابن الكلبي
في الجمهرة فمن بنى هلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة
ابن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ،
لقيمهم خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه . قالت : والذى في أنساب
أبي عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أبيدوا يوم
لقيمهم خالد بن الوليد في زمن أبي بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لبيد بن عتبة

يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله وأخوه عوف بن سعد من ولده عقة بن قيس ابن بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين النمر ، فقتله وصلبه .

أورد الزبيدي الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلي ، واستطرد في العلم فاغترف مما كتبه كتب الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هي (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم نر مثل ذلك من قبل .

وقال : « (و) قال ابن دريد العقة (البرقة المستطيلة في السماء) وفي الأساس في عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العقة (حفرة عميقة في الأرض) والجمع عقات (كالإق بالكسر) هكذا في النسخ والضواب بالفتح ، وهو حفر في الأرض مستطيل ، سمي بالمصدر كما في اللسان (والعقة بالضم التي يلعب بها الصبيان) كما في اللسان (و) في الصحاح (عقان النخيل والكروم) بالكسر (ما يخرج من أصولها) وفي للصحاح والعباب : من أصولها وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقاقا أخرجتا عقانها (وعواق النخل روادفه وهي فُسلان تنبت منه) كما في العباب (والعقق) كجففر (طائر) معروف في حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذن وهو نوع من الغربان والعرب تشاءم به كما في المصباح يعقق بصوته عققعة (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمي . وقد عقق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

وَمَنْ بَغَى فِي الدِّينِ أَوْ تَعَمَّقَا وَفَرَّ مَخْذُولَا فَكَانَ عَقْمَقَا

قال ابن بري وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العقق يقال له الشَّجَجِي

وفي حديث النخعي : يقتل المحرم العقق . قال ابن الأثير : وإنما جاز قتله لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أي (أمره) وكذلك أفعه الله وأعقت الأرض الماء : أمرته . وقال الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

أى ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأتان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق فى الخيل والحر بعد الإقصاص ، وقيل عقت إذا حملت وأعقت إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته (وهى عقوق) على غير القياس و (لا) يقال (معق) وهذا نادر أو يقال (ذلك) فى لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق وأعقت فهى معق واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق (و) فى نوادر الأعراب (اعتق السيف) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه إذا استله ؛ قال الجرجاني الأصل اختطره وكأن اللام مبدلة منه ، وفيه نظر ، (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجذت أرواقه انهزمت واعتق منبعج بالوبل مبقور

(وانق الغبار) انشق و (سطع) عن ابن فارس ، قال رؤبة * إذا العجاج المستطار انعقا * (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة تبعجت بالماء) وانشت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى انشق عن ثعلب وانق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، وإليه ترجع فروع الباب بلطف نظر . نسب الزبيدي الأقوال إلى أصحابها ومراجعها ، وأكمل التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .

وأخيرا : « ومما استدرك عليه العقيق كأمر البرق ، وبه فسر بعضهم قول الفرزدق :

قنى ودعينا يا هنيذ فإنتى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق ويقال الانعقاق تشققه والتبوج تكشفه وعقيقته شعاعه وانق الوادى عمق والعقائق النباء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوزة وأعجبتها العقائق
أراد معوز النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه
عقا إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حار وعقت مزنة الريح وإن تمار به العرض ولم يشمل
حار تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه . وانقار به
العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوقة إذا عقت فانعقت
وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها ، وقد عقت ، قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

فرّ على الأنهاء فاتحج مزنة ففق طويلا يسكب الماء ساجيا
ومنه قول ابنة المعقر البارقية : أرى سحابة سحباء عقاقة ، كأنها حولا ، ناقة ، ذات
هيدب دان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق
كما يقال أحوب إذا جاء بالحبوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإني وما كلفتموني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا
وفي المثل : أعق من ضب قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثني ، وعقوقها
أنها تأكل أولادها والمُعَقُّ بضمين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام
ويقال عاقت فلانا أعق عقاقا إذا خالفته وفي الحديث مثلكم : ومثل عائشة مثل
العين في الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ، هو
مستعار من عقوق الوالدين ويقال للصبي إذا نشأ مع حتى شب وقوى فيهم
عقت تميته في بنى فلان ومنه قول الشاعر :

بلاد بها جب الشباب تيمتى وأول أرض مس جلدى تراها
والأصل في ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التماثم تعوزه من العين ،
فإذا كبر قطعت عنه . قلت : ووقع في خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيظت على
تماثي ، وما ذكرنا هو الأصح . وكل شق وخرق في الرمل وغيره فهو عق ،

والعقوق كصبور موضع وبه فسر قول الشاعر أنشده ابن السكيت :
ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

ويقال المراد به الأباق والوجهان ذكرهما الجوهري ، ويقال للمعتذر إذا أفرط
في اعتذاره قد اعتق اعتقا ، ويقال للدلو إذ طامت من البئر ملأى قد عقت عقا ،
ومن العرب من يقول عقت تعقية وأصلها : عقت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا
إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن وأنشد ابن الأعرابي : * عقت كما عقت ذلوف
العقبان * شبه الدلو وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها
نحو الصيد . والعققة حركة القرطاس والثوب الجديد كالعققة . والعقيقون جماعة
من الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العدوى صاحب كتاب النسب ،
روى عن جده يحيى بن الحسن ، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن
محمد بن جعفر العتيق من كبار الدمشقيين في أثناء المئة الرابعة ، وهو صاحب الدار التي
صارَت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عقيق قرية بمصر والأعقة
رمل وبه فسر السكري قول أبي خراش : * ومن دونهم أرض الأعقة والرمل * «
وكل هذا المستدرك في اللسان ما عدا الفقرة الأخيرة التي تحتوى على أسماء
العقيقين ومنية عقيق والأعقة أما منية عقيق فمن قرى مصر والزبيدي من المقيمين
فيها وأما العقيقون فلعله أخذهم من بعض كتب الرجال والطبقات . والمستدرك
الذي في اللسان معظمه مروي عن التهذيب فيما عدا ما ننبه عليه . فقد أخذ من
المحكم عق البرق وعقيقة وانق الوادي والعقائق وأعق من صب وقول ابنة معمر
ابن حمار البارقية مع خلطه بما في التهذيب ، وأخذ من الصحاح والتهذيب أعق
فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة . ولم يعز الزبيدي من هذه
الأقوال إلى صاحبه إلا القليل كما هو ظاهر .

ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى الكتب التالية : أدوية
التيفاشي وتذكرة داود في الطب وجمهرة ابن الكلبي وأنساب أبي عبيد القاسم

ابن سلام في الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهري وصحاح الجوهري وعباب الصاغاني وأساس الزمخشري ولسان ابن المكرم ومصباح الفيومي من المعاجم . وظهرت في مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التي استقى منها عن طريق مراجعته السابقة مثل العين للخليل وحواشي ابن بري والنهاية لابن الأثير .

وحين تقابل هذه المادة بما في المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدي أتى على جميع ما في العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرک ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطراد النحوي من المحكم . أما التكلة فلم يحذف منها شيئا . وأخيرا التهذيب آخر كثيرا منه إلى المستدرک وحذف الحديث الذي ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان وكان أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدي اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عندما اختلف نصه عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأبعاد من الأعداء ، وعندما حذف بعض الصيغ مثل تلال عقق . وفي التاج زيادات لم أجدها في مراجعته مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران في العين ولكن الأمهات لم تذكرها .

وهذه مادة « هقع » قال : « (الهقعة دائرة تكون بعرض زور الفرس) وتكره ، قاله الجوهري ، أو في وسطه وهي دائرة الحزام تستحب ، (أو) هي دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) في مركله . قال الليث (يتشام بها) وتبكره (أو لمعة بياض في جنبه الأيسر) نقله ابن دريد » . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهري ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما في الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثاني منه « وهي دائرة الحزام تستحب » وتصرف في الأول كي لا يقع في التكرار وحدث في العبارة الثانية ما حدث في الأولى : أكلها وأورد في وسطها اسم

الليث مما يشعر بردها إليه وهي في الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل وجود بعض الخلاف . وتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويَزوِّها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « والمقعة (ثلاثة كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبي الجوزاء) كأنها (الأثافي) وهي من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت المقعة ، تقوض الناس للقاعة ورجعوا إلى النجعة وأورست المقعة وأردفتها المنعة ، وهي رأس الجوزاء شبيهت بهقعة الفرس ، وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أي يكفيك من التطايق ثلاث تطليقات . والمقعة غزيرة النوء » اكتفى الزبيدي في هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهرى عن الليث والجوهري وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبيه على أن المقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (هقعه) بين أذنيه هقعا (كواه . و) قال ابن دريد : المقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (من هم أو مرض و) قال غيره : المقعة (كهمة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموي فيمن حكاه ، ونقله الجوهري ، وأنكره شمر ، وصححه الأزهرى واستدل له من كلام العرب بما جاء بالقاف والكاف بما هو مذكور في التهذيب . نسب الزبيدي العبارة الأولى إلى قائلها مع تكميلها والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا في اللسان .

وقال : « (والمقعة كهينة حكاية وقع السيف) نقله الجوهري . زاد غيره في معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشيء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو في العباب والذي الصحاح عن أبي عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله في اللسان وأنشد الجوهري للبهذلي وهو عبد مناف بن ربيع :

فالطعن شفشغة والضرب هيعة ضرب الممول تحت الديمة العضدا »

نسب العبارة الأولى للجوهري وزاد عليها من الأزهرى وأورد التفسير الثانى من المحكم ونسب الثالث إلى ابن دريد وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبته إلى أبى عبيدة والاستشهاد ببيت من الشعر .

وقال أيضا : « (و) الهِيق (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقمت الناقة كفرح) هقما (فهى هقمة وهى التى إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكمت فهى هكمة (كتهقفت) إذا بركت للفعل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقمه عرق سوء) واهتكمه واهتنمه واختضمه وارتكسه إذا تعقله و (أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد اهتقم (فلانا) إذا (صده ومنعه . و) قال غيره اهتقم (الفعل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسداها وعلاها . والاهتقاع مسانة الفعل الناقة التى لم تضع يقال سانّ الفعل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقمت هى بركت (و) اهتقم (الحى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه . وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فزع ، لا يجرى إلا بصيغة ما لم يسم فاعله (وتهقم) الرجل (تسفه و) يقال تهقم فلان علينا وترع وتطيخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤ ذو سوء تهقما أو قال أقوالا تقود الخنما

(و) قيل تهقم (جاء بأمر قبيح و) يقال تهقم (القوم وردا) إذا (وردوا) كلهم (و) قال ابن عباد (تهقم مجهولا نكس) قال (وانهقم) أى (جاع وخص) . أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس .
والحق بالمادة بعض زياداته أيضا تحت عنوان المستدرك قال : « وما يستدرك

عليه : هُفِعَ الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهري : ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجانها
وأنشد في تركيب « نعظ » : وابتل فيها عجانها . فلما سمعوا هذا البيت ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

وتهقعت الضأن استحرمت كلها وفرس هقع ككتف مهقوع نقله الزمخشري وهقعت الناقة مثل تهقعت كما في التكملة . وكل هذه المستدركات من المعاجم المعروفة ونسبها الزبيدي إلى أصحابها .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى التهذيب والحكم وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعياب والتكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثاني عن طريق العياب والتكملة إذ لم يذكرهما في مراجعه . وقد أشار في شرحه مقدمة الفيروز آبادي إلى أنه بحث كثيرا عن العياب فلم يظفر به ، ولكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك في مادتنا هذه وفي ذكره بعض أصول المواد التي اقتبسها العياب من مقاييس ابن فارس وليست في التكملة . وبرغم ذلك فالتكملة أكثر ظهورا عنده من العياب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . ويتمثل الجهد الذي بذله فيها في تكملة التفسيرات وزيادة بعضها الآخر وبعض الصيغ ، وليست الزيادة كلها في المستدرك في آخر المادة بل في جميع أنحاءها ؛ وفي جلب الشواهد والالتفات إلى الخلافات بين أقوال المعاجم التي يأخذ بعضها عن بعض مثل العياب والصحاح ولم يترك الزبيدي شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولكنه ترك من الحكم تفسيرا للهقعة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا في العبارة ، وترك شرحه لبيتى

عبد مناف وكان اللسان ذكرهما ، وترك من التهذيب أسماء اللغويين والرواة ، واستطراذه الطويل في إبدال الكاف والقاف ردا على شمر وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدي لم يترك أمرا لغويا هاما في هذه المراجع ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذي كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله في اللفظ وإنما في المعنى وحده . وكل هذه الظواهر رأيناها في المادة السابقة ونراها في جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلي أن مرتضى الزبيدي ترسم خطأ أستاذه ابن الطيب في جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروز آبادي فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجري في نهري كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التي يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالراند الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعاني . وكان هذا النهر يجري في مجريين أولهما في أرجاء المادة كلها والثاني في آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة الحال وتأتي في (المستدرك) دواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) في قوله : « ومما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير في حديث أبي بكر رضي الله عنه : لتأمن النوم على الصوف الأذربي كما يأمن أحدكم النوم على حشك السعدان . الأذربي منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب ، والقياس أن يقول أذري بغير باء كما يقال في النسب إلى رامهرمز رامى . قال : وهو مطرد في النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصفاني » . وبعد أشب : « ومما يستدرك عليه أيضا اصطب ، في النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هي مشاقة الكتان . والعلق : الخرق »

وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف في (ضرب) و (صطب) . وقال بعد (بردزبه)
« وما يستدرك برشوب قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب قرية من
قراها من إقليم الغربية ذكرها ابن الجيعان في كتاب القوانين ، وفي التبصير : أبونصر
أحمد بن داود بن علي بن سود بن يبرؤبه الماجري بالكسر وضم الراء وفتح الموحدة
الثانية بعد الواو ذكره المستغفرى وقال نزل بخارى وروى عن القطيعى » . وبعد
جردب : « وما يستدرك عليه الجرسب الطويل عن الأصمعى ، كذا في لسان العرب
وقد أهمله الجوهري والصاغاني . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعاني
التي زادها فكان يزيد لها في المجريين بين كلام المؤلف وفي المستدرك في ختام المواد
ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره في أغلب المواد

ويكفى للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل في شرحه القط
الأعظم مما في لسان العرب وفي بعض المراجع التي لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب
القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشري ومفردات القرآن للراغب الأصبهاني فهو
جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثاني يعنى بإبانة المراجع التي استقى منها المؤلف مواده ، قال مثلاً في
« أنا » التي اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « (أنأة) بالمشناة الفوقية
(كحمة) أورده ابن برى في الحواشي اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل)
ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهي (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدام .
وحكاه أبو علي في التذكرة عن محمد بن حبيب » فأتى بما أورده شيخه وزاد في إبانة
نسبها ، كما زاد مرجعاً آخر للتفسير . وقال في « شفرج » أيضاً : « (الشفارج كلابط)
نقله الجوهري عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات والسكرجات) تقدم
بيانها فارسي (معرب) وهو الذي يسميه الناس (يشيارج) بكسر الموحدة وسكون
التحتية والشين وفتح الموحدة وبعدها ألف ، وكسر الراء وفتحها . وقد ذكره
ابن الجواليقي في كتاب المعرب وقال : هي ألوان اللحم في الطبائخ . وفي هامش

الصحيح : ووجدته في كتاب المحيط : الشفاريح جمع الشفارج من الأطمعة » ، فأتى بما قاله شيخه وزاد ما في العرب وهامش الصحيح .

والرافد الثالث يأتي بالروايات الأخرى في التفسيرات أو خلاقات اللغويين بصدده وما إلى ذلك ، قال الزبيدي في « أشأ » : « (الأشياء كسحاب) كذا صدر به القاضي في المشرق ، وأبو علي في الممدود ، والجوهري والصاغاني وغيرهم ، وضبطه ابن التلمساني بالكسر وتبعه الخفاجي وهو مخالف للرواية (صغار النخل) كذا قاله القزاز في جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده في المحكم فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثله قوله في « كبس » : « (و) من الجواز كبس (داره : هم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على المجهوم ، وزاد الزمخشري : وكبس تكبسا مثله أي اقتحم عليه » .

والرابع يعني بالتوضيح والتكلمة مثل قوله في ثعلب : « كان غاوي بن عبدالمزى » وقيل غاوي بن ظالم ، وقيل وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل لأبي ذر الغفاري وقد تقدم (سادنا) أي خادما (لضم) هو - وواع قاله أبو نعيم وكانت (لبني سليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد السليين (فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشهدان) أي يعلوان (حتى تسناه) علباه (فبالا عليه فقال) حينئذ (البيت) المذكور آنفا . استدلل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائي والجوهري ، والحديث ذكره البغوي في معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني ونقله الدميري في حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته ، وإنما الحديث فجاء ثعلبان - بالضم - وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثني ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعي ، والأقربان ذكر العقارب ، وحكى الزمخشري عن الجاحظ أن الرواية في البيت إنما هي بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الدمياطي وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال

شيخنا وبه تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب ... (ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (ما اسمك ، فقال : غاوى ابن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه . كذا في التكملة وفي طبقات ابن سعد ، وقال ابن أبي حاتم سماه راشد بن عبد الله « فادخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا .

وينجى الرافد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها ، قال مثلاً في « الأ » : « (الألاء كالألاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقه ونخله دباغ وهو حسن المنظر (مر) الطعم لا يزال أخضر شتاء وصيفا ، واحدته ألاءة بوزن ألاءة ، قال ابن عنتمة يرثى بسطام بن قيس :

نخر على الألاءة لم يوسد كأن جبينه سيف صقيل «

فعدل عن الشواهد التي ذكرها شيخه وعن نقده ، وقال في (ثلب) : « الثلب (بكسف المتثل من الرماح) قال أبو العيال الهذلي :

وقد ظهر السوابغ فيهم والبيض واليَلْب

ومطرود من الخطى لا عار ولا ثلب «

أكمل الشاهد وحذف شرحه .

وأتى بكثير من الأحاديث وخاصة التي كان يذكرها اللسان عن النهاية . قال في (غرب) : « (و) في الحديث أن الله يبغض (الشيخ) الغريب هو الشديد السواد وجمعه غرايب أراد الذي لا يشيب » . وفي (طرز) : « ومنه ماروى عن صفية أنها قالت لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم : من فيكن مثلي ؟ أبي نبي ، وعمي نبي ، وزوجي نبي . وكان صلى الله عليه وسلم علمها لتقول ذلك ، فقالت لها عائشة : ليس هذا من طرازك : أي من نفسك وقريحتك » .

واغترف من سجعات الأساس كأستاذه قال في « الأ » : « ومن سجعات الأساس طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن » فحذف الشرح .

الموجود عند شيخه وقال في « أشأ » : « من سجمات الأساس ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وهو عند شيخه أيضا . ولكنه زاد على شيخه كثيرا منها .

وتتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله « أكأ » : « (أكأ كمنع استوثق) غريمه (بالشهود) ثبتت هذه المادة في أكثر النسخ المصححة وسقطت في بعض » وكذا ذكر شيخه . وفي « ثعلب » : « ثم إن قوله وأما أبو ثعلبة .. إلى قوله صحابي ، ثابت في نسختنا ، قال شيخنا وكذا في النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا في غالب الأصول المشرقية وقد سقط في بعض الأصول » وقال في « عقص » : « (و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفي بعض النسخ الصحاح متعقد ... (والعنقصة) بالفتح (كمكنكة وخبثنة) أى بالضم واختلفت نسخ الجمهرة ففي بعضها بالقف في موضعين وفي بعضها الأولى قاف والثانية فاء ومثله في التكملة مجودا وفي بعضها الأولى فاء والثانية قاف ، ومثله في اللسان » وأمثال ذلك كثيرة .

وأخيرا جدول تيسل فيه زيادات لضبط الألفاظ التي يفسرها مثل قوله في « أبز » « أبز الظبي يأبز) من جد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم ... (وظبي وظبية أبز وأباز وأبوز) كناصر وشداد وصبور ... (و) يقال (نجبية أبوز) كصبور » وفي نكظ : « (النكظ محركة الجهد) كما في العباب (والعجلة) كما في الصحاح (كالنكظ) بالفتح » .

وأقام نقده على عدة مآخذ رآها في القاموس منها ما يتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها . أما ما يتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذي حدده في مقدمته . وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التي رسمها لنفسه في ذكر المؤنث وتمييز المعتل الواوى من اليأى . ومن أمثلة هذا الإخلال قوله في تجب : « (التجاب ككتاب) ... (ما أذيب مرة من حجارة الفضة وقد بقي فيه منها) أى الفضة (والقطعة) منه (تجابة) هذا نص ابن سيده في المحكم ، وقد خالف

قاعده هنا في ذكره الواحد بهاء « وفي عم : » (وهي عمه) قد خالف هنا اصطلاحه .
في ذكر الأشي « وفي بني : » لم يشر على هذا الحرف ياء أو واو [طبقا لمقتضى .
منهجه] وهي يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتي بيانه « وفي جمي .
» (الجاء و) الجماءة (بهاء) . . ولم يشر له المصنف بواو أو ياء . وقال ابن سيده .
هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو
فإما سقطت إشارة الياء بالأحمر من النسخ أو هو قصور من المصنف « وعلق على تعليم
المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله : « كذا في النسخ والصواب أن الحرف واوي »
وإشارات مرتضى الزبيدي إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث .

ونضع فيما أخذه الزبيدي على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطؤه في وضع
بعض المواد والألفاظ . ومثل ذلك قوله في أكأ : « (أبو زيد أكأ إكأة) إلى آخرها
هكذا وجد في بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن
وزن أكأ إكأة (كإجابة وإكاء) كإقام ، فعرف أن الهمزة الأولى زائدة للتعدي
والنقل كهمزة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح » .
وفي روش : « (وتجل رايش كثير) الزبب وهو كثرة (الشرف في الأذن) ...
ثم إن قوله وجل إلى آخره حقه أن يذكر في ريش لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكره
غير واحد من الأئمة هناك كالجوهرى وصاحب اللسان « وقد رأينا خلطه بين المعتل
الواوي واليائي وقد خلط أيضا في الهموز الآخر والمعتله .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطؤه فيه وإهماله ، وقد نبه الزبيدي .
إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء في لما : « (والتى لونه تغير) كالتمع أى مبنيا
للمفعول فكان ينبغي للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التما كالتمع » .
وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال في محز : « (محز الجارية كمنع
محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب في الثاني الكسر : نكحها » .

ونبه الزبيدي أيضا على المواضع التي خالف فيها الفيروز آبادي الجوهرى بدون .

إشارة منه إلى ذلك وفقاً لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله في شئنا : (والشنوة) ممدود ومقصور (المتقرز) بالقاف والزايين على صيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقرز) من الشيء هو التناطس والتباعد عن الأدناس وإدامة التطهر ورجل فيه شنوة وشنوة أى تقرز فهو مرة صفة ومرة اسم وغفل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهري حيث أقصر على معنى الصفة . وفي تألب : « (وهذا موضع ذكره) لا في حرف الهمزة كما فعله الجوهري تبعاً للصاغاني وغيره مع أنه لم ينبه في حرف الهمزة وتبعه ساكتا عليه وهو عجيب . » وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

ويتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التي وُهم الفيروز آبادي الجوهري فيها دون وجه حق أو مع اتباعه له فيها مثل قوله في زأزأ : « (قدر زؤازئة كملابطة) زؤزئة مثل (علبطة) بالهمز فيها . . . هذا محل ذكره لأنه مهموز . . . (وذكره في المعتل وُهم للجوهري) وهذا الذي ذكر وهما هو المنقول عن الأصمعي وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده في المحكم حيث ذكره في المهموز » وفي فرع : « الفرع (المال الطائل المعد . ووم الجوهري فخره) قلت لم يضبطه الجوهري بالتحريك وإنما ذكره بعد قوله وفي الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك . . . ثم إن المصنف قلد الصاغاني في توهيمه الجوهري في ذكره محركاً والصواب ما ذهب إليه الجوهري تبعاً لغيره من الأئمة » وفي صيأ : « (الصائة) اسم (للقدى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفرد بها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمزة كأنها من زيادته على الجوهري وهو غير صحيح » وكثيراً ما نبه الزبيدي على كتابة الفيروز آبادي المواد بالحمزة على الرغم من وجودها في الصحاح وعلى توهيمه الجوهري في شيء ومتابعته له وخاصة في الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده في بعض مواده بالتحصيف مثل قوله في تب : « (التبوب كالتنور . . . ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغاني قلت والصحيح في المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف » وفي رهش « (الرهيش) بكأمر كذا في سائر النسخ والصواب كما في العين الرهش محركة »

وفي صفي : « (صفي كرضى ... صغيا) هكذا في النسخ والصواب صفا كما هو نص الصحاح والمحكم . »

وكان في التفسير أيضا بعض تصحيقات نبه عليها . مثالها ما جاء في أرب :

« (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء ... والنكر) هكذا في النسخ بالنون

مضمومة والذي في لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم « وفي دوس :

« الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا في سائر الأصول وصوابه عذنان بالضم

والثاء المثلثة » وهذا النوع من النقد كثير عند الزيدى ولكن الأول منه —

أى تصحيف المواد — أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

ونقد الشارح تفسيرات القاموس من عدة أوجه ، بالإضافة إلى التصحيف وأخطر

هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور ، وهاك الأمثلة . قال

نحى روش : « (الروش) أهله الجوهري وقال ابن الأعرابي هو (الأكل الكثير)

والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذي

نقله ثعلب عن ابن الأعرابي أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل

فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتنبه لذلك . »

وفي دمشق : « (الدبقيس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق في « قرز » أن

القز هو الإبريسم وهنا غير بينهما . وذكر الفيروز آبادى « أول » في « وأل »

ثم في « وول » فعلق عليه الزيدى قائلا : « (الأول) أهله الجوهري والجماعة هنا

وذكر ، في وأل و (هنا موضعه و) قد (ذكر في وأل) وحيث إنه واقعهم فلا معنى

للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول . »

وقال في فتا : « قالوا تالله (تفتا تذكر يوسف ... أى ما تفتا) كذا في سائر

النسخ والصواب لا تفتا كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف

وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفي جبي : « (جبي الخراج)

والمال والخوض (كرمى) وفي بعض النسخ كرضى وهو مخالف لأصول اللغة » ونبه

الزبيدي على بعض أخطاء المؤلف في انفعال وأراد تعليلها قال في نمس : « (وانمس) الرجل (كافتعل) أى (استتر) قال الجوهرى وهو انفعال ، وإنما وزنه المصنف بافتعل ليرينا تشديد النون لا أنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

والأوجه الأخرى التى نقدها الزبيدي فى تفسيرات المؤلف هى سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها فى « أبى » « (أبى الشيء ... كرهه) قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكروه وفسر الكروه فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشيء والكراهية له بغضه وعدم ملامته » وفى ملاء : « (ملاء) أى الشيء (كنع) يملؤه (ملاء وملاءة وملاءة) أى (بالفتح والكسر وملاءة تملئة فامتلاء وتملاء) فى العبارة لف ونشر وذلك أن امتلاء مطاوع ملاءة وملئه بالفتح والكسر وتملاء مطاوع ملاءة كعلمه فتعلم » وفى « سخا » : « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والتمدد منه لا يخلو عن تحبيط » وفى عرض : « العرض (خلاف الطول) ... وقد فرق المصنف هذا الحرف فى ثلاثة مواضع فذكر الفعل مع مصدرية آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد ... » وفى فرط : « وبما سردنا يظهر لك ما فى عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال الأعرابى أفراط إذا أرسل رسولا مجردا (خاصا فى حوائجه) قلت وهو معنى واحد فرقه المصنف فى ثلاثة مواضع فرط وفرط وأفراط ، ولو قال كفرط وأفراط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر » وفى « عرض » : العروض (الغيم) هكذا فى الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار ... (وعرض) الرجل (أتى العروض) أى مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار ... (و) العرض (الجيش) الضخم (وفتح) وهذا قد تقدم بعينه فى كلام فهو تكرار .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التى نماها أحمد فارس الشدياق وألف

كتابه من عصارتها ، وبرغم ذلك كله كان الزيدى لطيفا مع الفيروز آبادى وكثيرا ما قد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منشورة فى الكتاب كله ومنها ما جاء فى ترب « قيل التُّرب (من وُلِدَ معك) وأكثر ما يكون ذلك فى المؤنث (و) يقال (هى تربي) وتربها وهما تربيان والجمع أتراب وغلط شيخنا فضبطه تربي بالقصر وقال على خلاف القياس . . . وقال أيضا فيما بعد على أن هذا اللفظ من أفراده لا يعلم لأحد من اللغويين ولا فى كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور » .

وفى جى « (جى) ... مثل (سعى) يجبيه ويجباه قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لا تنفء حرف الحلق فى العين واللام قلت هذه اللغة حكاهما سيبويه وهى عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابى جى يجبى مما جاء نادرا كأبى يابى وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهذا يهدأ واقتصر الجوهري على الأولى » . ومن الطبيعى أنه كان يوافق نقد شيخه فى المواضع التى يرى الحق معه فيها وهى كثيرة أيضا قال فى وبأ أمثلا « (الوبأ محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز . . . (ج) أى المقصور والمهموز (أو باء) كسبب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحينئذ (ج أو بية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أو بية والمهموز على أو باء قال هذه التفرقة غير مسموعة سماعا ولا جارية على القياس قلت هو كما قال » وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ما جاء فى تياب « (والتوأبانيان) . . . سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة . . . (ووم الجوهري) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا قاله الصغانى ، والمعجب من المؤلف أحاله فى وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكير شيخنا وجلب عليه رجل الكلام وخيله من هنا وهنا » .

ظواهر :

من الطبيعى — نحين نحاول التعرف على الظواهر البارزة فى تاج العروس —

أن نجد فيه ما كان في أصله القاموس المحيط أو أكثره ، وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع في إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة في الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمي من الألفاظ ولكننا بطبيعة الحال لا نجد فيه جميع الظواهر التي تمت إلى الاختصار الذي التزمه صاحب القاموس وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها في أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبقى على حالها في الكتابين ولم تستأثر بالتأثير كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هي نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغيرات إلى الزيادات التي أضافها الشارح وتوضح بأجلى صورة في الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيها الزيدى زيادة كبيرة ، قال مثلاً في مادة (عنز) : « وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعي ذكره الصاغاني . . . ومما يستدرك عليه . . . العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النها ر ثم تولت مع الصادر

والعنز أكمة بعينها وبه فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز ضادت فؤاده *

كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث . . . وعنز اسم رجل ، وكذلك عناز

بالكسر وعنيزة قبيلة وأعناز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبي عمرو بن

سنان بن محارب من عبدة القيس وفيه يقول :

دلفت له بصدر العنز لما تحامته الفوارس والرجال

وعنازة بالضم اسم ماء قال الأخطل :

رعى عنازة حتى صرَّ جندبها وذدع المال يوم تالع يقر

وعناز بن مدلل الضرير عن أبي بكر الطرثيثي مات سنة ٥٣٨ هـ « ومن أهم

للخصائص التي تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها في المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن المصرية فقد اجتمع في التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغاني والفيروزآبادي والزبيدي . والأخيران أقاما في مصر مدة من حياتهما . وكان من ثمرة هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها في التاج . وهالك مثالا لذلك من مادة طمو « (طموية) كعموية (قريتان بمصر) إحداهما بالمرتاجية . . . (و) طمية (ع . على نيل مصر) وهي قرية من أعمال الفيوم الآن . . . وطما بالكسر قرية من أعمال أسيوط وقد وردتها . . . وطموة قرية بجيزة مصر » . ونرى من هذه العبارة أن الزبيدي رأى بعض هذه المواضع وزارها :

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التي أتت على يد مرتضى الزبيدي فيبرز منها ثلاث : أولها المعاني المجازية فقد عني بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها في معجم عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعل السبب في ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروزآبادي لعدم تمييزه المعاني الحقيقية من المجازية كما رأينا . وهالك ما جاء في مادة واحدة مثالا لهذه الظاهرة قال في مادة (رفع) : « (و) من المجاز . . . قال الأصمعي : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا في البلاد) . . . (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أي (حملوه بعد الحصاد إلى البيدر) كما في الضحاح . . . (و) قوله تعالى : (و) فرش مرفوعة أي بعضها فوق بعض . . . أو مقربة لهم ومنه رفعته إلى السلطان رفعا بالضم) نقله الجوهري أيضا ، وهو مجاز . . . وفي الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم تدّر وهو مجاز . . . (و) قال الليث : (برق رافع) أي (ساطع) ونقله الجوهري أيضا وهو مجاز . . . (و) من المجاز الرفاعة (شدة الصوت) . . . وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيعة وهو مجاز . . . (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه و (شكاه) . . . (و) من

المجاز (رافعى) فلان (وخافضى) فلم أقص أى (داورتى كل مداودة) . . . ومما يستدرك عليه . . . الرفيعة القصة يبلخها الرجل . . . وهو مجاز . . . ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو مجاز ومرفوع الدابة خلاف موضوعها . . . وهو عذو دون الحضرة نقله الجوهري والصفاني والزنجشري وهو مجاز . . . ورفع السراب الشخص يرفعه رفعا زهاه وهو مجاز . . . ويقال للداخل لارتفاع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو . . . ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه هو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب . . . ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رفاع كشداد من ذلك وهو مجاز ورفعته فى خزائنه وصندوقه خبأه وثوب رفيع ومرتفع السعر وانحط وترفع الضحى ، وترفع عن كذا . . . وكلام مرفوع أى جهير . . . ورفعت له غاية فساها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز « ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيهما اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحى من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (زبط) : « ومما يستدرك عليه . . . أبو زبط محرقة من كنانهم وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالسكح » . وفى زلط : « ومما يستدرك عليه الزلط محرقة الحصى الصغار مثل حصى الجمرات ويشبه بها القول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار . . . وفى (صنط) : « (الصنط) أهله الجوهري وصاحب اللسان وهو (القَرَظ) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نطيت أصله نططت إذا قفز

في هوة من الأرض » ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

الأصول :

الظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن في القاموس ، وقديمة لأنها كانت في الأصل الأول العباب ، وكان هذا أخذها من المقاييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذي حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدي إلى العباب في شرحه أرجعها ثانية إلى مكاتها فحلت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال في « بسأ » : « وفي العباب التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » : « وفي العباب التركيب يدل على نقصان الشيء وقلة » . وفي « بها » : « والتركيب يدل على الأنس » .

مآخذ :

المآخذ التي تؤخذ على تاج العروس ، ترجع في معظمها إلى المنهج الذي التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد نقت هذه العبارة نقدا شديدا رأينا في حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها ، أما المآخذ التي ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور قد يرى منها التناج بطبيعة الحال . ولكنه وحتم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ في وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة في التعبير والتصرف في الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا نبه الزبيدي على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضطر إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نبه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخلص منها جملة .

واشترك التاج مع القاموس في الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التي أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط في بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته بين موضعين : في المستدرك في ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف أن تشتت المشتقات والمعاني المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلي للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر في نقود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل الفائدة . وأكبر معجم إذ طبع في عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالى ٥٥٠ صفحة من القطع الضخم . وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء في أكبر المعاجم العربية المحكم والعلب واللسان . أما الأول فمده بما في العين والجمهرة ، ومده الثاني بما في الصحاح والعين والتهذيب والمجل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما في المحكم والتهذيب والصحاح وحواشي ابن بري والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناحي التي ذكرها في مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو على جميع ما في اللغة فهناك بعض المعاجم التي لم يطلع عليها وأهمها البارع للقالى ، وهناك ألفاظ وجدت في أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالا ما جاء في الفهرس الملاحق بالمفضليات التي حققها ونشرها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهناك ألفاظ في اللسان قليلة أهمها الزبيدي . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ، وهو المعجم الذي يليه مباشرة في الشمول والكثرة . والسبب في ذلك أن ابن منظور ضيق على نفسه

فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدي فأطلق لنفسه العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .

ونظرة سريعة نردها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التي تميز كلا منهما ، فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطبية والمصطلحات والعناية بالمجاز والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصري . ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور حتى الروح المصري ، وهو مصري ، وسبب ذلك تقيده بأصوله الخمسة وهم غير مصريين ما عدا ابن برى .

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد علي الشيرازي

في عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقتا من شهر ذي القعدة الحرام من شهر سنة
ثلاث وسبعين ومثتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد علي محمد صادق
الشيرازي معجمه المسمى « معيار اللغة » الذي طبع فيما بين عامي ١٣١١ - ١٣١٤ هـ
في مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض الأخطاء التي وقع فيها من قبله من
أصحاب المعاجم قال في مقدمته : « أمرني [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا
في هذا الفن الشريف ناجما منهج التوضيح وحسن التأليف وسبب ذلك أمور منها
— وهو أعظمها — أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان واقتصروا
في جل ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب والاشكال دون ذكر الأوزان ووقعت
كتبهم بأيدي المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة
والنقصان .. ولكنني لم أقتصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب
بل عقدت فصلا في المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى
آخره وبينت حروفها وإعرابها كيما إن وقع في أثناء الكتاب زيادة ونقصان
أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها » وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله
القالی والفيروز آبادی وغيرهما ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب
كتب الأبنية ولا سيما الفارابی ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال : « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالخفي وغير المعروف كقول بعضهم سبح

في الماء أي عام . . . وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبّح في الماء معروف ، وعام في الماء : أي سبّح » ويبدو أن المؤلف نسي أن المعرفة والخفاء أمران نسيان فالمعروف في إقليم قد يكون خفياً في آخر ، فعلم التي عابها أشهر عندنا في مصر من سبّح ، وربما تأثر مجد الدين الفيروز آبادي بمصر في هذا اللفظ فإني أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنها تعبير [أي تفسير] لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العوذة : الرقية ، والرقية العوذة ، وكلتاها مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظ غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور كقوله الحثربة الحثمة وهي الدائرة وسط الشفة العليا .

ومنها الإتيان بالفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جداً والوزن بها في كتبهم مثلاً رجل وعضد معروفان عند الأكثر وزناً وحروفها معلومة وقد تركوها وقالوا في مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكره في محله أصلاً وأمثال ذلك في كتبهم كثير لا سيما في القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللفظ والمعنى كقول صاحب القاموس في تفسير باط بوظا بالوحدة والطاء المعجمة من باب قال قذف أرون أبي عمير في المهبل وقذف بالطاء والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أي رمى والأرون بالهمزة والراء المهيّلة والنون كصبور ماء الفعل والني وأبو عمير بالمهملتين والميم بينهما كزير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء والوحدة واللام كجلس الرحم أو فها أو مسلك الذكر منها .. وما أدري كيف يستقيم أمثال ذلك في كتاب اللغة الذي يريد الطالب مطلوبه منه في غاية التعجيل ويروم مقصوده منه في نهاية التوضيح والترنيل .

ومنها اختصار البيان في تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخلاً لفهم المعنى المراد ويستغلق على أكثر الأفهام لا سيما صاحب القاموس في هذا الفن فإنه بصنيعة هذا

قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه خلص كتب القوم وخلصها كما أشار إليه في آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات في موضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها فأوردتها في مواضعها وأشارت في المواضع التي أوردوها ليست بمواضعها .

وذكر المؤلف في مقدمته المراجع التي اعتمد عليها في كتابه وهي المصباح المنير والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي والقاموس المحيط وأوقيانوس في ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي بالتركية وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع القزويني في ترجمة القاموس بالفارسية وصراح اللغة لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة في كليات علم الصرف لأحد شيوخه وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة هذا المؤلف الذي يؤلف معجما في العربية .

وارتضى في الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروز آبادي قال : « بينت حروفه وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف في طي الكتاب باستنساخ الكتاب وجعلت علامة الجمع والجنس ج وجمع الجمع جج وجمع الجمع ججج والمعروف م والمعنى الشرعي ش . . . وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما بابا على حدة وبينتها بلا إغلاق ولا إبهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن معضلات هذا العلم عدا » .

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « أعلم أنه كلما أمكنني أن أعبر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبين وأبين مما قرروا عبرت وبينت وكل ما لم يمكني أوردته كما عبروه بلفظه . . . ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجا إليه في أوائل الأبواب وذكرت وبينت جميع شقوقها (يريد مشتقاتها) ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب . . . ونأيت بجانب عن ذكر الغلطات وإيراد التوهّمات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين

عليهم صلوات المصلين إلا قليلا جزئى إليه ضرورة التبيين وجعلت اللغات في أوائل السطور استغناء عن كتبها في هامش الكتاب « ويندو أن المؤلف كان يقصد بهذا الكلام كله الفيروز آبادى .

وفي حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة - مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار إيراد ما أتى به الفيروز آبادى في مواده بعبارة في الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب بتقديم آخرها حيناً أو وسطها حيناً آخر وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس ، عدل عن بعض رموز القاموس فغير عنها بدلالاتها مثلاً جعلها قرية ، ع جعلها موضعاً عدل عن بعض الألفاظ الغامضة في التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحاً وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروز آبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده وحين أتى الفيروز آبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتتمثل أكثرها في العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصاً على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحياناً ، وزاد ألفاظاً قليلة معظمها من الجوهري وكان الفيروز آبادى أهمها . وزاد أيضاً مواد قصيرة جداً نستطيع أن نسميها ألفاظاً لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جداً أيضاً .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرده حذفه ومنها غير المطرد . أما المطرد فالأغلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تخفف منها الشيرازى كثيراً ولم يبق إلا قليلاً . وأما غير المطرد فبعض العبارات التى ضبط بها الفيروز آبادى بعض الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التى أتى بها صاحب القاموس وبعض الأمور التى ذكرها عن المواضع التى أوردها كوصف نخيلها وما إلى ذلك وفيما عدا هذه الأمور

لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما في تاج العروس في شرح القاموس .

قدم الشيرازي بين يدي معجمه مقدمة طويلة تناولت عدقا أمور تتصل بمنهجه وبالمعجمات ، استهلها بتصدير ذكر فيه إهداء الكتاب ، ومنهجه الذي أشرنا إليه . ثم أتى بعدة فصول أعطاها عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا ما ، وعالج في فصول المقدمة الأوزان التي ضبط بها الألفاظ ورتبها في فصلها وفقا لحرفها الأول فالثاني فالثالث . . . الخ ، ومعاني الحروف المقطعة في مفتتح سور القرآن . والصيغ العربية في الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع الاشتقاق والمذكر والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من مقدمة المصباح المنير) . وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التي لا تدخل عليها (ال) أداة التعريف . والمشتقات التي تتعاقب في آخرها الواو والياء ورتب هذين الفصلين كترتيب الفصل الأول وأخيرا الإتيان والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب المعجم نفسه أي كالصحيح .

وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور اللغوية التي يجب فعلا أن تعنى بها المعجمات في مقدمتها . ولم يأت بكل هذه الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار إليها في صدور الفصول وتضاعفها .

وهاك ما أورده صاحب المعيار في مادة (هقع) ليعين مدى الاتفاق بينه وبين الفيروز آبادي وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقعه بالقف هقعا كنفع كواه والناق هقعا كنفرح فرحا فهي هقعة ككلمة وهي التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الشهوة كتهقعت على تفعل واهتقع فلانا عرق سوء على افتعل أقعده عن بلوغ الشرف والخير وعمرأ صده ومنعه والفعل الناقه أبركها وعلاها والحي زيدا تركته يوما فعاودته وأثخنته وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا من باب المذكور تغير وتهقم تكبر وزنا ومعنى وجاء بأمر قبيح وفلان تسفه والقوم وردا وردوا كلهم وتهقم مجهولا من باب المذكور نكس وانتهقم على انفعل جاع وخص أي خلا بطنه

والهقعة كضربة دائرة تكون في جانب زور الفرس - بالزاي والراء المهملة كقول
أو بحيث تصيب رجل الفارس وتكره أو لمعة بياض في جنبه الأيسر وثلاثة أنجم نيرة
قريب بعضها من بعض كالأثافي وهي رأس الجوزاء - ينزلها القمر . ورجل هقعة
كلزة الذي يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم والهيقة كضيفم بهاء حكاية وقع
السيف أو ضرب الشيء اليابس على اليابس حتي تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق وككتف الحريص وكفراب الغفلة من هم أو مرض .

غير ترتيب القاموس الذي سار على النحو التالي : الهقعة هَقَع : كوي ، هقاع
هَقَعَة ، هيقة ، هَقَع ، هَقَعَت الناقة اهتقع ، تهقع انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها
مثل الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها ، وغير بعض الألفاظ بدون
سبب معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولمزه بدلا من همزه وضيفم بهاء بدلا من
هيقة ، وزاد كثيرا من العبارات للوزن ولكنه لم يزد شيئا في الألفاظ أو المعاني
وإن زاد عبارة لتوضيح كلمة وهي تفسير خص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط
الفيروز آبادي وتنبيهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه المادة
— لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبين لأنفسنا
القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج
أو المادة سوي أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى
تيسير التفسير .

وصفة القول في المعيار أنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ، ونبه على
مشتقاتها وجمعها ، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة ، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية
ذات نفع كبير للمعجمات ، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التي امتلأ بها .
وكانت تلك الخطوات هي ما قدمه لعالم التأليف في المعجمات العربية .

ولم تقم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه ولعل سبب ذلك قرب عهده
وكونه نسخة منقحة مزيدة من القاموس . ومن الطبيعي أن أكثر ما أخذ على هذا
يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور ، ومراعاة أن مؤلفه أعجمي غير
خالص العروبة لا يؤمن فيما غيره من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعيوبها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هي الصحاح والعياب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة ما لم تلقه مدرسة أخرى في تاريخ المعاجم العربية . وتشترك معجماتها كلها في أساس التقسيم الذي لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول وترتيب المواد في هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى باعتبار الحروف الأصول وحدها في جميع هذه المراحل . وتشترك جميعا في إفراد باب واحد للكلمات التي آخرها الواو والياء ثم تقديم الواو على الهاء في الفصول حتى يمكن فصل اللفيف الذي وسطه الواو عن اللفيف الياثي الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية ، وتغلب على العباب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية ، ويلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية ويكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات ، ويغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثاني إلى ما ضمه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

ويؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذي سارت عليه في التقسيم وترتيب المواد. حقا إن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لا يزال يحتفظ بشيء من الصعوبة التي جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون في ترتيب بعض المواد . فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشبث للذهن إذ ينظر من عدة

وجوه ، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا إلى الأول ، والترتيب الأول منها أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب في الثلاثي ولكنه يعسر قليلا في الرباعي والخماسي حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهري — فيما يبدو إلى تقديم الثلاثي على الرباعي فوضع فرج وفرج بعد فرج وجامد بعد جلد وصرخد بعد صرد وهدبد بعد هدد وقرس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها فثانيها فأنتهت حروف الألفاظ الثلاثية عند ذلك فأثبتها وبقي حرف من الرباعيات فأخرها . ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجده يسبق ما يقابله من الرباعي فتحس بنوع من الاضطراب أو الغرابة على الأقل . وقد حاول الفيروز آبادي أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعي على الثلاثي . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرز من الخطأ في هذا النوع فخطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم .

واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهاها وهي ^(١) :
أولاً : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك السبب في جمع الواوى واليائى معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا ما لا يكون أصليا كما في مادة « أبو » من (أب) وفي مادة « أخو » من (أخ) وفي مادة « بنى » من (ابن) وفي مادة « سته » من (است) وفي مادة « موه » من (ماء) وغيرها . وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما نجدها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الضمائر .

ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها فخطأ بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر في أصالة كثير من الحروف وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهيم والتجنى أحيانا ووضع الكلمة الواحدة في أكثر من موضع أو احتمال وضعها في أكثر من موضع واحد ، ويجعل الباحث غير عارف بموضعها وموضعها في موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .

الباب الرابع المدرسة الرابعة

الفصل الأول أساس البلاغة

للزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاهها جديدا في تأليف المعاجم العربية ، بظهور أساس البلاغة للزمخشري . فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جارا لله نخر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت في المعاجم الأخرى . ويظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر في عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع في اللغة ، وإنما (أساس البلاغة) . وإذن فالمليدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذي أنزله الله (مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق سبق ، وونت عنها خطا الجياد القرح) كما يقول المؤلف في مقدمته . فالميزة الأولى التي اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز ..

الهدف :

رمى المؤلف في معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغي (لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذابين عن بيضة الحنيفية البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء حين تحدوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفرع إلى المقارعة بأسنة أسلهم : من كانت مطامح نظره ، ومطارح فكره ، الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعثور على مناظم الفصحاء ، والمخاطرة بين متداولات الفاظهم ، ومتعاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها

واستخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استرگوا واستنزلوا ، وما استفصحو واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإيجاز أوقف ، وبأسراره ولطائفه أعرف . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة في أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها في القرآن ، الذي نزل بلفتهم وعلى سننهم في التعبير . والهدف البعيد لكل ذلك ديني كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمي ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حظي ، وفهمه فيه جاحظي » . اجتمع الهدفان : الديني ، والعلمي ، فجعله يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدي هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمي تطبيقي ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذروا من علم المعاني ، وحظي برش من علم البيان . وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المتقدمين ، ويخاطر المزمين » . أي أن الهدف الثالث هو تخرج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف في الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم في ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوي : اللفظة المفردة ، أي كان معناها ، وأي كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغي فيعني بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التي لها مركز ممتاز في عالم اللغة والأدب . فيورد الألفاظ في استعمالها العربية البليغة ، ولا يأتي بها مفردة عارية عن التركيب غالبا . وكان الزمخشري شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به في مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلتين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التي تملح وتحسن ،

ولا تنقبض عنها الألسن كجربها رسالات على الأسلات ، ومرورها عذبات على العذبات . ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلّة بددا ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مرشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطيق المفلق .

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدنى إلى اختلاف المصادر ، فمن البديهي أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرج الأدباء ، ولا تدمم بالعبارة الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذي يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعي لكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف في مقدمته : « فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب في بواديها ، ومن خطباء الحلل في نواديها ، ومن قراضية نجد في أكلائها ومراتعها ، ومن ساسرة تهامة في أسواقها ومجامعها ، وما تراجزت به السقاة على أفواه قلوبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاة علبها ، وما تقارضته شعراء قيس وتميم في ساعات المماننة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المقاتنة ، وما طولع في بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم في أحشائها مجتنة » .

المنهج :

لم ينصل الزمخشري — في مقدمته — الكلام على منهجه ، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال : « وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول ، وأسهله متناولا ؛ يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه » . وأراد بذلك الترتيب الألف بأبى المعهود ، ورتب وقاله الألفاظ من أولها إلى آخرها

بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهي أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعاني الحقيقية ، والثاني للمجازية ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « وسببها ١ أي من خصائص كتابه [تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئاً آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أي مادة وهو المخصص للمعاني الحقيقية ، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء في الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعاني الحقيقية للدلالة على المعاني المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفتين . واستهلّت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية الاعتزالية التي كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبي العربي الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلقاء . ومن الواضح في تحميده أنه وصف النبي وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهيئ الجو لكتابه في البلاغة . وعالج المؤلف في هذه المقدمة الأمور التي بينها في المنهج : من أهدافه في كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم :

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقاً لحروف ألف باء المعروفة ؛ فالأول باب الهزة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الثاء ، فباب الجيم . . . إلى باب الياء ، مع تقديم باب

الوار ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التى أولها الحرف المعقود له ،
فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة ، وباب الباء للمبدوءة بالباء ، وباب التاء
للمبدوءة بتاء وهلم جرّاً .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثانى من حروف اللفظ الأصلية .

فيشتمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها فى المعجم : الهمزة مع الباء ،
فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم . . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على
الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده ،
مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شا كل ذلك . وأعطيتها عنوان
الفصول ليتيسر تصورها ، ولثلاث تخطاط الأقسام . وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة
بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ،
أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ،
فيجعل لكل منها بابا خاصا ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها فى الموضع الذى
تؤهل له حروفه فنرى فى فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أب ب ،
أب د ، أب ر ، أب س ، أب ش ، أب ض ، أب ط ، أب ق ، أب هـ ،
أب و ، أب ي . فيقدم الهاء على الواو فى ترتيب المواد ، بخلاف عادته فى ترتيب
الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه
من اختلاطهما إذا تجاوزا ، فلما زال ذلك الالتباس فى ترتيب المواد عدل عن عادته
إلى الترتيب المألوف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة فى معاجمها . ويرى الناظر
فى المواد المذكورة نقصا فى الحروف فأب ، يليها أبد مباشرة ، وهذه بعدها
أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها
لا تدخل فى مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التى بنى عليها معجمه ، أو لأن
بعضها مهمل لم يرد فى العربية . وعلى هذه الصورة تطرد جميع الأبواب ،
والفصول ، والمواد .

تحليل المواد :

ولنتبعه في بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال في مادة (أبد) :
« لا أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبيد ، وأبد الآبدن . وتقول رزقك الله عمرا طويلا
الآباد ، بعيد الآباد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهي أوابد ومتأبدات .
وفرس قيد الأوابد : وهي نَفَرُ الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكنته الأوابد . وتأبد
فلان : توحش . وطيور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهي غرائبه ، وبأوابد الشعر :
وهي التي لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمي بلؤم أبيكم وأوابدي بتنحل الأشعار
وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلي أوابد الأشعار
وجئتنا بأبدة ما نعرفها .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة في مفتاح المادة ، فعبارة مسجوعة ، قفاها
بصيغتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين في عبارة مجازية ،
هي « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذي يفوق الأوابد في الجري ،
ولكن الزمخشري لم يضعها في القسم المجازي . وختمت المعاني الحقيقية بمعنيين
آخرين لإحدى صيغتي الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم
المجازي فأتى بالصفة في إحدى الكنايات ، واستشهد عليها ببيتين من الشعر ،
وختمه بكناية أخرى للصفة في حالة الإفراد لا الجمع . ويتضح من هذه المادة أن
المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه في عبارات ، أو في سجع ؛ وأنه لا يحافظ على ذكر
العبارات المجازية في قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة
إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تنبيه .

وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة ،
نراه يقول فيها : « ما أعقه لأبيه . وتقول : فلان هين المبرة شديد المعقة ، قال :
أحلام عاد وأجساد مطهرة . من المعقة والآفات والأثم
وذق عُقَى . مثلك في وادي العقوق . أعز من الأبلق العقوق ، وهي الحامل
التي نبتت العقيقة ، وهي الشعر على ولدها ، وقد أعقت ، فعى معق وعقوق .
ويقال : أهش من نوى العقوق ، وهو نوى هش لين المضغة تعلقه العقوق إطلافاً بها .
وتقول : ما أدري شمت عقيقه ، أم شمت عقيقه ، أى سللت سيفاً أم نظرت إلى برق ،
وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب . ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى
جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقاق ، ونحوه قول بشر بن أبي خازم :
رأى درة بيضاء يحفل لونها . سخام كفربان البرير المقصب
وهي عناقيده . وانعق البرق : تسرب في السحاب . وفي كلام أعرابية : سحباء
عقاقة كأنها حواء ناقة » . لم يجعل المؤلف للمجاز قسماً خاصاً ، ومع ذلك تعرض له
في العقيقة والعقاق . وذكر كثيراً من صيغ كتاب العين ، مثل عقق ، والمعقة ،
وأعق ، وعقيقة ، ومعق ، ونوى العقوق ، وانعق ، وكان في تفسيرها قريباً كل
القرب من نص الخليل ، أو بعبارة أدق مطابقاً له ، وخالف في بعضها بعض الشيء
عبارة ابن دريد . واتفق مع ابن دريد في عقيقة البرق ، وعقيقة السيف ، وكلام
الأعرابية التي هي ابنة معقر بن حمار البارق ، وطابق نص تفسيره للفظ الأول .
أما الشواهد والأمثلة فكثير منها في المعاجم الأخرى أيضاً ، كالبيت الأول الذي نسبته
صاحب العين للناخبة . ولم ينفرد الزنجشري إلا بصيغة التعجب ، وهي قياسية لا داعي
لها ، والعبارة المزوجة بعدها ، والمثل المتخذ من وادي العقوق ، والمثل الثاني من
النوى الهش ، أى انفرد بالأمثلة والعبارة المزوجة ، وهي الأمور التي صرح بعبايته
بها لدخولها في الميدان البلاغي البحت . ومع هذا فلامدة قاصرة في المعاني والصيغ
والشواهد ، حتى عما في كتاب العين ، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير

فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى في العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » .

أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز أيضا ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهي ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطاق رجل امرأته ألفا ، فقيل له : يكفيك منها هقعة الجوزاء . ولا تسم الهقعة ، وهي دائرة في جنب الفرس حيث رجل الراكب ، وقد يتشائم بها . وفرس مهقوع ، وهقع . وسمعت للسيوف هقعة : وهي صوت وقعها » .

المادة كلها من المين والجمهرة مع حذف شواهدهما ، وتغيير تفسيرهما بعبارة من عند الزمخشري ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم رغبته في استقصاء الصيغ أو المعاني ، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهديب الأزهرى مثلا :

يخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه في المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر في الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا في أكثر المواد ، فصله عن القسم الذي يتناول المعاني الحقيقية . بل نثر كثيرا من العبارات المجازية أيضا في هذا القسم الحقيقي . والأساس المعجم الوحيد في العربية الذي يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازي بعنوان يفصله عن الحقيقي . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت في أكثر المواد « ومن المجاز » أي الاسم العام . وكانت في بعضها « ومن الكناية »^(١) . وفي أحيان أخرى وخاصة في الجزء الثاني ، « ومن المستعار »^(٢) . ولم يكن في كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز . إذا يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله

(١) انظر مواد : آخر ، وجع ، وزيل ، وسوء ، وصدف وغيرها .

(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعدم ، وعرف وغيرها .

في « بنى » : « ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله خباء وبنى مكرمة وابتناها وماعون من هدم بنيان الله : أى ما ركبه وسواه . وبنى فلان على الحزم وجل مبنى : سمين . وبنى له المرعى سناما تامكا . وبنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المباني . وبنى على كلامه : احتذاه . . . » . ويدخل تحته الكناية مثل قوله في نفس المادة : « وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرائيق . وكأن الثريا ابن ماء محلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها وابن لياتها لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أضرار : للحدرد . . . » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية » . وفصل أحيانا بينها قسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيقى ، ومجازى ، وكنائى . ويتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى فى أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان هم الأكر موجهها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفى كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : « ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر والجذب ، والصبح الليل ، والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهى الشمال لأنها تمحو السحاب قال :

قد بكرت محوة بالمعجاج فدمرت بقية الرجاج

وأصابت الأرض محوة : مطرة تمحو الجذب . وتركت الأرض محوة واحدة :

إذا طبقتها الفيث . ويقال : تمتح منهم يا فلان : تحلل ، أى إطلب منهم أن يمحوا عنك ما جنيت عليهم ، وتحلل فلان وتمجى » . فكل ما ذكره من الاستعارة . وأمثال هذا كثيرة . ولم ينحى بنوع واحد من الاستعارة ، بل بجميع الأنواع . وأولها وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التى رأيناها فى محا . ثم الاستعارة المسكنية مثل قوله فى (ضوا) : « لفلان رأى مضىء فى دُجى المشكلات . واستضأت برأيه » وفى « يدى » : « وقال ذو الرمة : * وأيدى الثريا جناح فى المغرب * وقال لبيد :

وغداة ريح قد وزعت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
وله :

أضل صواره وتضيفته نطوف أمرها بيد الشمال «

وثر الكنايات بين المواد المختلفة، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكلها كما حدث في الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجهًا للكناية عن صفة ، مثل قوله في « زيل » : « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه وانقبض عنه » وفي « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت قواريرك » وعنى بالكناية عن موصوف ، مثل قوله في « أدب » : « جاش أدب البحر : إذا كثر ماؤه » وفي « أكل » : « جرحه بأكلة اللحم : وهي السكين » وفي « جبر » : « قابى إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال : فلا تلومينى ولومى جابرا فخابر كلفنى الهواجرا »

وأخيرا الكناية عن نسبة ، مثل قوله في « أزر » : « فلان عفيف المتزر والإزار قالت خرنق : والطيبون معاهد الأزر وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار » . وفي « بوا » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهي المباءة والمنزل ، مجازا عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذى اهتم به الزمخشري : المجاز اللغوى المؤلف . وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها فى الأساس ما يلى :

١ - إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله فى (سمو) : « أصابتهم سماء غزيرة : مطر » ، وفى « رعن » : « قال الفرزدق :

لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الرعناء لى وطنا

أراد رعن أهلها » ، ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و « طريق وارد صادر » صفة لسالكه ويجوز أن يكون هذا أيضا من المجاز العقلى فى الإسناد .

٢ - إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله فى « أرز » « ومن المجاز : بتنا

بليلة آرزو : يأرز من فيها لشدة بردها . وفي « بله » : « ومن المجاز : هو في شباب أبله وعيش أبله ، يراد غفلة صاحبها عن الطوارق . قال رؤبة : بعد غداني الشباب الأبله . »

٣ — إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله في « أمن » : « ناقة أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب » وفي « بيع » : « جارية بائع : ناقة كأنها تباع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة في ثنية وناب لمقلق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذراً نابي — أى سقط من السن — لرغبت فيك « وفي « خوف » « ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فرب ماء وردت أجني سبيله خائف جديب »

وفي « صدر » : « طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون . » ونستطيع أن نجعل هذا النوع في مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أى صاحبها ، والجارية البائع : أى سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه في النوعين الأولين .

٤ — إطلاق اسم بعض الشيء عليه كله ، مثل قوله في « وجه » : « وهو يتغنى بذلك وجه الله . وسمعت في المسجد الحرام سائلاً يقول : من يدلني على وجه هربي كرم يحملني على نعليه . . . ومن يرد وجه السيل . »

٥ — إطلاق اسم الشيء على سببه ، مثل قوله في « سمع » : « ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقبل » فالسمع سبب الإجابة والقبول ، وفي « غيث » : « وقمنا على غيث يقيد الماشية ، أى كلاً » والغيث سبب ظهور الكلاً .

٦ — مجاز الحذف ، مثل قوله في « حوط » : « وقموا في تحيط : أى في سنة تحيط بالناس : تهلكهم ، وفي تحوط : من حاط به بمعنى أحاط . . » حذفوا بعدها

كلمة « بالناس » وفي « شم » : « عرضت عليه كذا فإذا هو مشم لا يريد ، ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به » .

٧ — التعكيس (والتهمك) مثل قوله في « جدى » : « ويقال : جدا عليه شؤمه إذا جر عليه . وهو من باب التعكيس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم » قال ابن شعواء الفزارى :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا . هواها وقد يجدو على النفس شؤمها »
والتهمك آت من أن الجدا الفضل والعطية . وفي « حوط » : « وإذا نزل بك خطب فلم يحطك أخوك ، وترك معوتك قيل : حاطك القضا ، وهو تهكم أى حاطك فى الجانب القضا وهو البعيد ، يقال : نسب قضا ، وبلد قضا ، ومعناه لم يحطك لأن من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده ، لا أن يحل منه فى نجوة . ومثله : فأعتبوا بالصليم ، ووصله بطول الهجران » .

ووضع الزمخشري فى المجاز نوغين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التى فقدت معناها الحرفى من ألفاظها المؤلفة منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت للقديمة ، والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر فى مثل قوله فى « أبى » : « ومن المجاز : لا أبالك ، ولا أبألفيرك ، ولا أبألشائتك ، يقولونه فى الحث حتى أمر بعضهم لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبالك ، ويقال : لعمر أبيك ، ولعمر أبى سواك ، قال الكميت :

إنى لعمر أبى سوا لكمن الصنائع والذخائر »

وفى « ذوب » : « ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب » ووضع بعض الأمثال فى القسم الحقيقى ، وبعضها الآخر فى المجازى دون أن يبين الفرق بينها ، ودون أن يكون هناك فى الحقيقة فرق . قال فى القسم المجازى من « بيض » : « وفى مثل : كانت بيضة العقر ، للرة الأخيرة . . . وفى مثل : سد ابن بيض الطريق » . ومن « حسو » : « وفى مثل : لثلها كنت أحسبك الحسى ، أى كنت أحسن إليك لمثل هذه الحال » ووضع فى القسم الحقيقى من (ابل) : « آبل من حنيف الخنازم » ، ومن (أكل) : « رب أكلة منعتكم »

ظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث ، مادام الكتاب يرمى إلى الكشف عن إعجاز القرآن وبلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئى إلى بعض الأمثلة . قال فى القسم المجازى من « بتر » : « وبتر فلان نعمة الله : استخفها فكفرها ، ولم يسترجحها فيشكرها ، ومنه بطرت معيشتها » . ومن « زهق » : « ومن الحجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق .. وفى الحديث إن حايا خير من زاهق : وهو الذى يحبو حتى يصيب ، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من القوى الذى يخطئه » . ومن « فكه » : « وقوله تعالى : (فظلمت تفكهن) وارد على سبيل التهم أى يجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغربون » ومن « كرش » : « وفى الحديث : الأنصار كرشى وعييتى ، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف » . ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة ، ولاسمى أى نوع منها وإنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها . واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها ، كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولمكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقى للعبارة المجازية ، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلاً : « وطوبته على بُلته : إذا احتملته على فساد ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعفن ، قال : ولقد طويتكم على بُلاتكم وعلمت ما فيكم من الأذراب وقال فى « بنن » : « ومن الحجاز : أثبثوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله ما يحدث فيه من بنة [رائحة] نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان » وفى « جبي » « ومن الحجاز : فلان يجتبي جبي المجد أى يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة : وما زلت تسمو بالمعالى وتجتبي جبي المجد مذ شدت عليك المآزر » واجتباه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئاً لنفسه فقد اختصه واصطفاه » وفى « خول » : « ومن الحجاز جاموا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخول أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلاً ، فيأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهدا للمال ، قال البصير :

ودافعت عن ذود الخصاص بن ضمضم وقد قسمت في الجيش أخول أخولا «
 وكان الزمخشري في بعض المواد الأخرى يذكر هذا الأصل في صدد بيانه
 للتشبيه المجازي . فقد قال مثلاً في « بقع » : « وهو باقعة من البواقع : للكيس
 الداهي من الرجال ، شبه بالطائر الذي يرد البقع — وهي المستنقعات — دون الشارع
 خوف القناص » . وقال في « جبر » : « جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره
 بانكسار عظمه . وفي الدعاء : اللهم اجبرنا » وفي أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلي
 تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله في « حور » : « ومن المجاز : قلقت محاوره :
 إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع الخرق
 فقلق واضطرب . وقال :

يا هيء مالي قلقت محاورى وصار أمثال الففا ضرائرى
 مقدمات أيدى المواخر فصرت فيما بينها كالساحر «
 وفي « رف » : « وإن ثغرها ليرف رفيف الأقالق ، وهي في بياضها
 كبيض الأداجى ، قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها وأشنب رفاف الثنايا له ظلم
 وقال المسيب بن علس :

ومها يرف كأنه برد نزل السحابة ماؤه يدق

استعار لها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مَهْمَا على
 الحقيقة ، وجعل ما في السحابة نزلاً لها . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين القسمين
 المجازي والحقيقي غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية في القسم الحقيقي من
 المواد . قال في الأقسام الحقيقية في مادة « أخذ » : « وفلان أخذ في يد العدو .
 وهو أسير فتنة ، وأخذ بحنة » . وفي مادة « بطن » : « ألت الدجاجة ذا بطنها ،
 وثمرت المرأة للزوج بطنها : إذا كثرت الولد » ومن « زعنف » : « اجتمع الصميم
 والزعانف : وهم الأدعياء ، وهي في الأصل أطراف الأديم وأجنحة السمك » فالتقسيم

غير دقيق ولم يلتزمه المؤلف في كل مادة ، بل تركه في كثير منها . كذلك وجدت عبارات في الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال ذلك قوله في مادة « أكل » : « ومن المجاز فلان أكل غنى وشرتها ، وأكل مالى وشره : أى أطعمه الناس » وفي مجاز مادة « محدر » : « العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل » ومادة « زيد » : « ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره ويشكوه ، وهو مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مئة ، وزيادة ، قال ذو الأصبع العدواني : وأتم معشر زيد على مئة فأجمعوا أمرهم طرا فكيّدوني أى زائدون » وكل هذا وما شاكلة ليس من المجاز في شيء ^(١) . بل بلغ به الأمر إلى أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد في المادة الواحدة ، مرة في قسمها الحقيقي ، وأخرى في قسمها المجازي . قال في « بوا » : « وهم أكفاء سواء ، ودماؤهم بواء . . . ومن المجاز : الناس في هذا الأمر بواء : أى سواء » . ووضع النوع الواحد في القسمين كالأمثال .

وسر اهتمام الزمخشري بالمجاز انتشار الكلام عنه في عصره ، وفي القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : « تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، وما علمته موجودا في المائة الثانية ، إلا أن يكون في أواخرها » . فنحن إذا تخرجنا من هذا التحديد الزمني اعتمدنا عليه في كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالى القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشري أواخر أولها وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشري يتجاوز الاصطلاح العلمى في أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك في بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشف . يقول الدكتور مصطفى ناصف في رسالته « البلاغة عند الزمخشري » : « يبدو الزمخشري غير آخذ بتقسيمات كثيرة ، ولا مغمى في تحليل نظرى للمسائل ، وإنما يلم بما يعرض إماما سريعا . فالتشبيه مجاز . . . والخاط في المصطلح باد ، فالمجاز

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية

اللفوى تمثيل . . . والاستعارة التمثيلية تمثيل . . . والكناية تختلط بالمجاز الحكى . . . [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فأيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا . . . والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيراً إجمالياً ، ليس فى تاريخ البلاغة ما يشفع فى تحديده » ، ويقول : « والزمخشري يسمي الاستعارة مثلاً » ويسميا أنا تمثلاً ، ويعبر عنها بالتخييل ، ورابعاً بالمجاز . ويقول : « هذا حديث الكناية عند الزمخشري . خلاصته أن الزمخشري يخلط أحياناً بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذى تعتبر الكناية أختاً له » . ونحتم أقواله بما يلى : « وخلاصة ما يقال فى ذلك : أن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدأ الزمخشري مهملاً لها » .

الكلمات فى العبارات :

ومن الظواهر المهمة فى الكتاب إيراد ألفاظه فى عبارات ، كما افتخر المؤلف فى مقدمته ، أى أن الأساس ليس معجماً للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعنى ذلك أنه لم يورد ألفاظاً مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيراً وخاصة فى القسم الحقيقى من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف فى عدة أنواع ، هى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء والأعراب ، والتعبيرات الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، فى أكثر الأحيان يوردها فى تضاعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلاً ، وهذه بعض أمثلتها : قال فى « أجر » : « ومنه قوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج » أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال على أن تمهرنى عمل هذه المدة » . وقال فى « خبر » : « خبره الله : سره » ، (فهم فى روضة يحبرون) ، وهو

محبور : مسرور . وفي « شق » : « أخذ شقه : نصفه ، (لم تكونوا بالفيه إلا بشق الأنفس) بمشتقتها ومجهودها . . . و (بعدت عليهم الشقة) : الطريق » وما شابه ذلك . أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهل كثيرا أيضا ، ولكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال في « أشب » : « الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا يحاز فيه ، ومنه الحديث « بينى وبينك أشب » وفي « بعل » : « وهو يباعل أهله : أى يلاعبها . . (وهذه الأيام أكل وشرب وبعال) » . وفي « خوف » : « هذا أمر مخوف ، و (أخوف ما أخاف عايكم ضعف الإيمان) » . وفي « سلم » : « و (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة » . وفي « عجم » : « الفحل الأعجم حرى أن يكون مثنائا : وهو الآخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منها . و (جرح العجماء جبار) و (صلاة النهار عجماء) .

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس : بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثاها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : « بيطر الدابة بيطرة ، و (أشهر من راية البيطار) » وفى « حجز » : « وفى مثل : (ما يحجز فلان فى الحكم) أى لا يقدر على إخفاء أمره » . وفى « رغث » : « وفى مثل (آكل من برذونة رغوث) » وغيرها . ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بتحقيقتها ، وإنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب — فى ظنى — أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفى التفسير فى كتب أخرى خصصها لكل نوع على حدة ، فالكشاف لتفسير القرآن ، والفائق لتفسير الأحاديث ، والمستقصى لتفسير الأمثال .

وكذلك العبارات المسجوعة كثيرة في الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة في الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائل هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الزمخشري إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه في كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفوا من الكتاب : قال فى « ذرأ » : « اللهم لك الذرء والبرء » ومنك السقم والبرء » . وفى « ذر » : « تقول : أتم ولاية الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عينها » . وفى « ذرع » : « واقصد بذرعك ، واربع على ظلمك : ارفق بنفسك » . وفى « ذعن » : « تقول : هو فى الإساءة إليك ممعن ، وأنت منقاد له مذعن » . وفى « ذفر » : « قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره » . واشتهرت هذه العبارات من الأساس وعبّ منها اللغويون مثل ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العرويس .

ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : « وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئا » أى ارفقوا . وفى « أوى » : « قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألا جليتم » . وفى « حوق » : « سمع غلام من العرب يقول لآخر : قد أحوق كرانيف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها حوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يبق لها كرافة » . وفى « زلم » : « قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فانت والله العبد زلما : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبيد » وفى « قور » : « حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الفتى مقورا ، وهو

الذى يقور الجرادق فيأ كل أوساطها وبدع حروفها » . وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب كله .

أما أقل أنواع العبارات ، فالتعابير الخاصة التي فقدت معنى ألفاظها الحرفي واكتسبت معنى كلياً جديداً . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة في اللغة نفسها ، بل في جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها في الأقسام المجازية لأنها اللائقة بها . وكما ألف الزمخشري في جميع الأنواع السابقة من عبارات : الكشف في القرآن ، والفائق في غريب الحديث ، والمستقصى في الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضاً سماه « السكم النوابغ » . وإذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التي طرب لها الزمخشري ، فأدخلها في معجمه للبلاغة ، كان يستمدّها من هذه الكتب ، أو من المنابع التي استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشري يتمثل البلاغة في العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال القصحاء ، وفي السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوي . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعابير الخاصة . ويضاف إلى ذلك قایل من العبارات المحتوية على الجناس التي تظهر بين آونة وأخرى على بُعد في الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشري لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحي ، وهي العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم في عصر الزمخشري نفسه يضم فروعاً كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف في « أساسه » ولم يؤمن بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التي كانت موجودة في عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدی والجرجاني والعسكري . ومن ثم لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمي المحدد نفاط كثيراً بينها .

مأخذ :

ترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهي أمور قليلة ولكنها لها خطرها ونجعلها فيما يلي :

١ — اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائي من الهزمة مع الياء (أى) فى مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى سار عليه فى الكتاب كله .

٢ — الاضطراب بين المقتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى » التى وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التى قدمها المؤلف نفسه على المادة اليائية ، وهذان المأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتين كثيران متكرران .

٣ — إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حذرفى « حذب » ، و « حدرج » فى « حدر » ، و « حشرح » فى « حشر » ، و « سمحق » فى « سمح » و « سمذع » فى « سمد » ، و « عحرف » فى « عجر » ، و « كرفس » فى « كرف » وغيرها .

٤ — الاضطراب فى تحديد المجاز فتبعه الاضطراب فى تقسيم الحقيقة والمجاز ، فالاضطراب فى وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا — سابقا — كثيرا من العبارات الحقيقية فى الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع فى الحقيقى وبعضها الآخر فى المجازى دون فرق جوهرى فى النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على الأساس ، لأنه الدعامة التى أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ — إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان يفيدنا فائدة لا تقدر فى ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا — إذا أردنا ، وتبين منه التطور التاريخى للمعنيين الحقيقى والمجازى لها .

ومجمل القول أنه يحمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربي ، وبالعبارة المؤلفة البليغة ، لا أنه معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب موضعه اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاقتصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالعبارات المجازية المختلفة الأنواع وتوجيه الاهتمام إليها في ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . وينسب إلى الزمخشري^(١) فضل آخر في المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بآئي للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فتوانيتها فتوالثها ، أي من بداياتها لا من نهائياتها كما فعل الجوهري وأتباعه ..

ولم يقض هذا على نظام الجوهري في الترتيب ، بل بقي محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهري ، وسماه « إحكام الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب الإحكام السابق ، وكتاب « غراس الأساس » لابن حجر العسقلاني . الذي أعجب بكتاب الزمخشري ، ورأى أن يخصصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أي الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر في المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار في العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد منها ما جاء في مادة (أ ب د) التي أوردتها في الكلام على الأساس . قال : « أوابد الكلام : أي غرائب . وأوابد الشعر : وهي التي لا تشاكل جودة . وأنشد الفرزدق :
لن تدركوا كرمي بلثوم أبيكم وأوابدي بتنخل الأشعار »

(١) الهبي : خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ .

الفصل الثاني

معجم اليُسُوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون ، هو محيط المحيط لبطرس البستاني . وكان ذلك في مفتتح النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إذ فرغ من طبع الجزء الأول في ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثاني في ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى مادفعه إلى إخراج معجمه ، ولكنه اختصر هذا المعجم في آخر سماءه « قطر المحيط » ، قال في مقدمته عن هذا الدافع « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التي هشتها أيادي الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فرضا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أسبابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . وإذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، ويرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون في مستوهم في المنهج ، ويسد حاجتهم من المفردات . ونرجح أن هذا كان غرضه أيضا في « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما ، في كثرة المواد وقلتها .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله في فاتحته : « هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروز آبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ،

على زيادات كثيرة عثرنا عليها في كتب القوم ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاحات الفنون » . وقال في آخر حرف الراء : « وقد أضفت . . . كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة » . وقال في خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط » : « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا غنى عنه للمطالع » وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما في المعجم نفسه يجد الظواهر التالية :
حافظ المؤلف على عبارة الفيروز آبادي في تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف في أمور . أما الأمور التي زادها فنجملها في جمع بعض الألفاظ المفردة ، وبعضه قياسى لفائدة من التنبيه عليه ، وبعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد النثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتاج بهم كالحريرى ، وأسماء الكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات في التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرک ولكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوحيات الجوهرى ، والبقاع ، وأسماء الأشخاص والقبائل وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التي أوردها في المواد ، وبعض المشتقات القياسية وبعض ألفاظ في التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف في ترتيب الألفاظ في داخل المادة ، قدم وآخر بدون ضابط في أكثر الأحيان ، ولجمع المعانى المتقاربة في بعضها ، وغير بعض التفسيرات لعدم

صلاحيتها في عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو الألفاظ المشهورة في الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال في ختام حرف الراء عن منهجه : « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت المجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف في خاتمته بعض أمور أخرى تتعرض لها فيما يلي من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالتقدماء ، قال في خاتمة الكتاب : « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها في باب الحرف الأول منها ، وإن كانت فيها زيادة فجردها أولا من الزوائد ثم اطلبها في باب الحرف الأول مما بقى ، وإن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه » . واعتبر في الترتيب أوائل الألفاظ فتوانيتها . . . إلى آخرها ، أى على ترتيب أساس البلاغة للزمخشري .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه في الألف باء ، واسمه في العبرية والسريانية وتعليقه ، وما تجريه العامة في نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره في حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضي والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به واختار في ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التي راعاها الفيروز آبادي مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جمعه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذي استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهريْن ، وكتب في أعلاها كلمتين ، إحداهما في يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيمن ، والثانية في يسار الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيسر . وكان الأجمل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى في النهر الأيمن ، فتضم الكلمتان بذلك

جميع الكلمات التي تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيهما . وقد تلافى ذلك الخطأ في قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد .

قال في مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .
وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من
شدة الضبعة .

تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء
بأمر قبيح . والقوم وردا وردوا
كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة .
وتهقع على المجهول نكس . وانهقع
الرجل جاع وخمض .

واهتقع فلانا عرق سوء أقعده
عن بلوغ الشرف والخير . وفلان
فلانا صده ومنعه . والفحل الناقة
أبركها وتسداها . والحى فلانا تركته
يوما فعاودته وأثخنه والشيء فلانا
عاوده . واهتقع لونه على المجهول تغير .
الهقاع الغفلة من هم أو مرض .
الهقاع الحريص .

الهقعة المرة ودائرة تكون
بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب

رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة
بياض في جنبه الأيسر وثلاث كواكب
نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها
من بعض كالأثافي ، إذا طلعت مع
الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر .
والهقعة الحريصة والناقة التي إذا
أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة .
والهقعة المكثرة من الاتكاء
والاضطجاع بين القوم .

الهقعة حكاية وقع السيف
أو ضربك الشيء اليابس على اليابس .
لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق .

المهقوع اسم مفعول ومن الخيل
الذى تكون به الهقعة . ويقال إن
المهقوع لا يسبق أبدا . وفي المنتقى :
المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين
الخاصرة وجنبه صوت .

(ج) : مهاقيم .

أما « قطر المحيط » فسماء كذلك « لأن نسبته إلى كتابنا المطول في هذه الصناعة

المسمى « بمحيط المحيط » توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها . وفرغ من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، وإنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة نفسها ، . إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، وبعض المعانى والصيغ والصفات والمواد والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر والنثر ، وبعض الإشارات إلى اللغات والمغرب وأصله ، وبعض تعاليل الأسماء وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده قليل جدا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك . وأما ما تصرف فيه فيكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجمه فى تغيير ترتيب بعض الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة الضبعة . تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع وخمس . واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا صده ومنعه . والفعل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثخنه . والشئ فلانا عاوده واهتقع لونه على المجهول تغير .

المقاع الغفلة من هم أو مرض .

المقع الحريص .

المهقة ثلاث كواكب . والمهقة الحريصة والناقة إذا أرادت الفعل وقعت
من شدة الضبعة . والمهقة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

المهقة حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته ،
أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل الذي تكون به المهقة ج مهاقيع .

* * *

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد » لسعيد الخوري
الشرتوني عام ١٨٨٩ م — ١٣٠٧ هـ للطلبة أيضا . قال مؤلفه في المقدمة^(١) : « غير
خاف أن روض اللغة قد نشأت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد النضارة أزهاره . وما
ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب في سهولها وحزونها .. ولما
رأى مرسلو اليسوعية التمداد على هذا الحال يدفع أهل اللسان العربي إلى فاقة اللفظ
في المفاوهات والمكاتبات جذبهم حب هذه اللغة الشريفة وعرفان مرتبتها
النيقة ، مع أجنبييتهم عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم . وذلك ليأتي الطالب
على اللغة ، ولو مرة في مدة الطلب ، فتعرف المعاني في ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ
ويتمرس بأساليب اللغويين ، وتترأى له بلاغة كلامهم ... فتفقدوا المعروف من
كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايح مرادهم ، وذلك لالتزام
المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة ووفاء بحق اللغة . ومثل
تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله في كتب المعلمين . فتفقدوا هذا
القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ، وما يضاف إليها من الألفاظ
المبدوءة رعايه لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من وضع هذا الكتاب » . وإياه
لغرض عجيب في تأليف المعاجم . ولكن وزارة المعارف المصرية راعته أيضا ، حين

نشرت المصباح المنير ومختار الصحاح ، لتوزعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ منها .

وهناك عبارة أخرى في المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر في المواد ، قال يصف معاجم القدماء^(١) : « على أن خطتهم في جمع اللغة تحلي الظماء عن مواردهم وإن هذبت وتمنو ممارسى كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاءوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماح نبات . فإيم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفذ قبل الظفر بضالته ووقت الطالب أن يتجرم دون إمساك ناذته . وهم فوق ذلك لم يكتبوا النظر فروع المواد ، بل أتوا بها كالمتمواري في خمر الواد » وكان التيسير غرضاً هاماً لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعته :

صرح المؤلف في المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزنجشري ، والجوهري ، والفيومي ، والراغب الأصفهاني ، والمطرزي ، والزيدي ، والفيروزآبادي ، وابن فارس في الجمل ، والرازي . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية فقد اتخذ من القاموس المحيط عماداً له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وتصرف في بعض العبارات بحيث وصحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة في التفسيرات الدورية ، وحذف البقاع والأعلام والأدوية وتوهمات الجوهري ، ومعظم العبارات التي كان الفيروزآبادي يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض المواد والصيغ والمعاني والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتنبيه على اللحن ، وبعض التفسيرات . واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة .

ذات الدلالة الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية في الذيل الذي ألقاه بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعاني والشواهد النثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ، وبعض المرادفات وبعض الكلمات في التفسير لتوضيحه . وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذا من تاج العروس وبعضها من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه في المقدمة ، وأخذ بعضها الآخر من معجمي جوليوس Golius . وفر يتاج Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط للبستاني . وكان جوليوس وفر يتاج قد اعتمدا في معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التي لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالتزام الفصحى . فأدخلا في معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، ففسر بث إلى معجم بطرس البستاني والشرطوني . فنقدت هذه المعاجم نقدا مرأ ، وخاصة من الأب أنستاس ماري الكرملي ، الذي كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

وصف المؤلف المنهج الذي أراد أن يتبعه في فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب^(١) : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول في مفردات اللغة الصرفة . . . والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولدة والأعلام . . . وقد ضمت إلى هذا المؤلف ذبلا يتضمن ثلاثة أمور الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدا في أوائل الكتاب أو فاتني سهوا في سائر الأبواب ، والثاني ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتابين وأردا في غير مظانه . . . والثالث ذكر ما وقع في كتابي من الخطأ » . وقال عن القسم الأول^(٢) : « ذكرت في هذا القسم شيئا من مصطلح العروض ونزرا لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهابا مع عادة الساف من مؤلفي اللغة رحمهم الله » . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل .

أما القسم الثاني فلم يخرج ، ولعل الزمن لم يمهل ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التي يضمها ، فجعلها كما قال في مقدمة الذيل^(١) : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد في كتاب اللسان ، والثاني كل ما ندّ عن التدوين مما افتاتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوال التي من الله على باستدراكها على المتقدمين في العلم والزمان والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع في الترتيب^(٢) « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهي نفس الطريقة التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كغوليوس وفريتغ ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستاني في محيط محيطه وقطر محيطه » .

وتبع المؤلف بطرس البستاني في بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها أقسامه وقدره في حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من الألف باء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه في اللغات السامية الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه وبين البستاني ، ولكنه كان يراعى أن يخالفه في التعبير ، أو في البسط والإيجاز .

ونجعل الأمور التي راعاها في علاج مواده في الأقوال التالية المأخوذة من مقدمته : إيراد التفسير بعبارة القدماء في الغالب ، قال^(٣) : « تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول للمقرمين ، اثما بما بمن تقدمني من علية المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعاني كلام العرب لمكان مشافهتهم ، وأعلى يدا في تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حركاتها ، بالطريقة التي اتبعها صاحب القاموس في هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه

ومضارعه . واستخدم الرموز التي استخدمها جيراثيل فرحات صاحب باب الإعراب من قبل . ولكنه خالفه في وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل والثاني يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع الجمع ، هاج و جج . وراعى المؤلف في مواده ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر الأفعال بالماضى المجرد من الثلاثى أو الرباعى ، ثم الضيغ المزیدة مثل فعل ففاعل فافعل فتفاعل فافتعل فانفعل فاستفعل وغيرها ..

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لكثرة صيغها . والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصادره ..

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما الكلمة التي على النهر الأيمن فهي التي يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط والأيسر فهما ما ينتهى بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لحظة خاطفة أن يعرف الكلمات التي تضمها الصفحة من النظر إلى الكلمة اليمنى واليسرى لأن جميع هذه الكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التي يعالجها أولا ، ويضعها بين نجمين صغيرين ، أما الألفاظ التي تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر . إن لم تكن متصلة بالعبارة التي قبلها ، ليستطع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتفى أثر صاحب القاموس فى كراهية تكرير اللفظ مع معانيه الكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطأ أفقيا ليدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ما أهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط . وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالمحيط للبستانى مقابلة سريعة يجدها يشتركان

في المحافظة على عبارة القاموس في أكثر المواضع ، وفي حذف البقاع والأعلام وتوحيات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان في حذف الشرطون كثيرا من الألفاظ العامة والمسيحية وأسماء الكتب ، وفي الرموز التي استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقي في محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفي تقديم الأفعال على الأسماء ، وفي الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرطون أكثر انتظاما من محيط البستاني ، وتيسيرا للبحث .

قال في مادة هقع :

هقع الفرس هقعا كواه .	(اهتقع) لونه مجهولا تغير من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا على صيغة المجهول .	مسعود « طلق ألفا يكفيك منها هقعة الجوزاء » أي يكفيك من التطبيق ثلاث تطبيقات .
(تهقع) الرجل علينا تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح و - القوم وردا: وردوا كلهم .	(الهقاع) كغراب غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض .	(الهقعة) أيضا دائرة في وسط زور الفرس أو عرض زوره وهي دائرة الحزام تستحب وقيل هي دائرة تكون بجانب الدواب يتشام بها وتكره .
(تهقم) مجهولا : نكس (انهقم) الرجل جاع وخمس .	(الهقمع) ككتف الحريص ، وهي بهاء .	(الهقعة) كهمزة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
(اهتقم) فلانا عرق سوء : أقعه عن بلوغ الشرف والخير . و - فلان فلانا: صده ومنعه . و - الحمى فلانا: تركته يوما فعاودته وأثخنه و - الشيء فلانا عاوده .	(الهقعة) بالفتح المرة و - ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافي إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر وفي حديث ابن	(الهقعة) كهمزة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . (الهقعة) حكاية وقع (٢٦)

المهقوع لا يسبق أبدا « وفي المنتقى المهقوع الذي إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت ج : مهاقيع .	تضرب بالحد من فوق (اللسان) . (المهقوع) اسم مفعول و - من الخيل : الذي تكون به الهقعة ويقال « إن	السيف ، تقول « سمعت للسيوف هيقعة » وهي صوت وقعها و - ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وقيل هو أن

وقال في ذيله :

أبركها ثم تسداها وعلاها (اللسان) . (الهقعة) كفرحة الناقة التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة (التاج)	(هقع) الفرس وزان غنى فهو مهقوع (اللسان) . (تهقعت) الناقة بركت للفحل و - الضأن استحرمت كلها (التاج) (اهتقع) الفحل الناقة	هقع * هقعت الناقة ل هقعا : أرادت الفحل فوقعت من شدة الضبعة (التاج) . (فرس هقع) ككتف : أى مهقوع (الأساس) .

* * *

ثم أخرج جرجس هام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » عام ١٩٠٧ م / ١٣٢٥ هـ . ويدل عنوانه على أنه رعى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، فيفسرها للطابة . والذي دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغة العربية وحبهم للغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة ^(١) : « وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخذ عنده عزائم الطلاب . . . وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى

اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التي يتلقاها فتياننا في المدارس قد قام بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به وضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية . . . »

وإذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ، وتحرير العبارة ورخص الثمن ^(١) » خالصا من عيوب المعاجم القديمة التي وصفها في قوله ^(٢) : « لاتزال موادها مختوما عليها في بطون المجلدات الضخمة التي لا تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهي على تباين ضروبيها وتفاوت حجومها ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لفلاء أئمانها ومشقة الطلب فيها ، الناشئة عن إهمال الترتيب في سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التي ينقبض منها المتأدب حياء ^(٣) » .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته في المقدمة إذ يقول ^(٤) : « جعلت محيط المحيط أمامي لحسن تنسيقه والصحاح والتاج مرجعا لي لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام معين في الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعاني وبعض التعبيرات ، وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة في القاموس والتاج ، وإنما أخذها البستاني من فريتاج .

منهجه :

سار في منهجه على النظام الذي سار عليه البستاني بحذافيه ، إلا أنه ابتكر خطأ أفقيا كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التي يوردها ، والتزم وضع الألفاظ في داخل المادة بين قوسين ، وقدمها في أول السطور لتتضح أمام القارئ .

واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجى شاهين عطية في معجمه « المعتمد »
 فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية « المطبوع عام ١٩٢٧ م —
 ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل أقواس المادة
 نفسها من النوع المألوف بالحبر المشبع ، وأقواس فروعها من النوع المعقوف متأثرا
 بصاحب المنجد في الأمرين ، ومن الطبيعي أن صاحب المعتمد حذف من المحيط
 أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .
 قال صاحب معجم الطالب في مادة هقع :

(هقع — هقعا) الناقة وقعت من شدة الضبعة .	بلوغ الشرف .
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .	(الهقعة) بالفتح المرة . ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

وقال صاحب المعتمد :

(هقع — هقعا) الفرس كواه .	(الهقعة) المرة ، ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .	(الهقع) الحريص .
(انهقع) الرجل جاع .	(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .
(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنه ، والشئ فلانا عاوده .	

وفي عام ١٩٠٨ / ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد »
 اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ،
 إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نبه على بعض
 الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، (مص)

للمصدر ، (م) للمؤنث ، (ه) للمفعول به ، واستخدم أيضا الخطوط الأقوية التي كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الوارد بدلا من تكرير اللفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة في صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل يحبر مشيع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقنين ، وقدمها في أول السطور في الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التي على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا في مقدمته . ولم يلتزم أن يقدم كلمة في صدر كل باب عن حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك في بعضها وأهمله في بعضها الآخر . ويفوق هذا المعجم أخويه : معجم الطالب والمعتمد ، في غزارة المواد التي يحويها . وأكثر من الصور الموضحة . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ ، فأقبل عليه طلاب المدارس في كل البلاد .

قال في مادة هقع :

(هقع — هقعا) الفرس كواه .	فلانا : عاوده .	[الهقعة] : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
[تهقع] الرجل علينا : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح .	[اهتقع] لونه : تغير من خوف أو فزع .	[الهقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .
[تهقع] نكس	(الهقاع) غفلة تصيب الإنسان من سوء أو مرض .	[الهقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .
[انهقع] : الرجل جاع وخمخ .	[الهقع] : الحريص . م هقعة	[الهقعة] : المرة من هقع ؛ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافي ، الهقعة أيضا دائرة في وسط زور الفرس .
[اهتقعه] صده ومنعه ، يقال « اهتقع فلانا عرق سوء » : أي أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقعت الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، اهتقع الشيء		

٧ — وأرادت « المطبعة الأمريكية » في بيروت أن تشارك اليسوعيين في مجدهم اللغوي ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط لبطرس البستاني لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق ، تسهيلا للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستاني تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ في مجلدين كبيرين باسم البستان ولعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفي عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البذيئة والكلام الحوشى المهجور » .

مادته :

مادة البستان هي مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعاني والكلمات والأسجاع والتعليقات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعاني واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما في التاج بدلا مما في القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التي كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

خالف البستان المحيط في منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالخبر المشبع في أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارئ . والتزم أن يضع خطأ أيقيا بدلا من تكرير اللفظ الذي يفسره ، كما فعل من قبله . فالبستاني أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشيء من عنده ، إلا إكثار بعض الشيء من تفسير اللفظ بعبارة هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

قال في مادة هقع

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .

هقع رجل علينا : تسفه وتكبر و -

ارتكب أمرا قبيحا و - القوم
وردا وردوا كلهم .

هقع جهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخمس .

اهتقع فلانا عرق - وء : أقعده عن بلوغ

الشرف والخير و - فلان فلانا

صده ومنعه و - الشيء فلانا

عاوده و - الحى فلانا تركته يوما

فعاودته وأثخنه .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو فزع

لا ينجى إلا على صيغة المجهول .

الهقاع بالضم : غفلة تصيب الإنسان من

هم أو مرض .

الهقع : بفتح فكسر الحريص . الأثى

هقعة .

الهقعة : بالفتح المرة وثلاثة كواكب نيرة

فوق منكبي الجوزاء يقرب

بعضها من بعض كالأثافي إذا

طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف

ينزل بها القمر و - دائرة في

زور الفرس أو عرض زوره وهي

دائرة الحزم ، تستحب .

الهقعة : كهمة : المكث من الاتكاء

والاضطجاع بين القوم .

الهقعة : حكاية وقع السيف تقول :

« سمعت للسيوف هقعة »

و - ضرب الشيء اليابس على

مثله نحو الحديد .

المهقوع : اسم مفعول و - الذي إذا سار

يسمع ما بين الخاصرة وجنبه

صوت . ج : مهاقيع .

٨ - ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول

وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله

البستاني وأخرج في عام ١٩٣٠ مجلدا واحدا فيه « ما ينفي بحاجة الطلبة » وسماه

« فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله في شيء إلا ما حذفه من معان وصيغ وتعبيرات ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ في داخل المواد بعد ما حذف منها . ولم يحذف أمورا بعينها في الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إن لم يتخلص في المختصر من كثير من الأشعار والتعبيرات التي أوردها في البستان .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخص .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو

فرع ، لا يجيء إلا على صيغة

المجهول .

الهقعة بالفتح المرة و - ثلاثة كواكب

نيرة فوق منكبي الجوزاء يقرب

بعضها من بعض كالآثافي ، إذا

طاعت مع الفجر اشتد حر الصيف

ينزل بها القمر و - دائرة في

وسط زور الفرس أو جنبه وهي

دائرة الحزم تستحب .

الهيقة : حكاية وقع السيف ، تقول :

« سمعت للسيوف هيقة »

و - ضرب الشيء اليابس على

مثله نحو الحديد .

و حين ينعم المرء النظر في هذه الكتب جميعها ، وهي تنتمي إلى مدرسة واحدة ،

يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهي قبل كل

شيء مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير في حركة المعاجم العربية ؛ فقد

كانت تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورحابة الصدر والتبحر في العلم ،

والحاجة إلى ما يبحثون عنه ، ما يجعلهم يصبرون على البحث الطويل ، يعاونهم في

ذلك أن وقتهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم

- أو العصر - فالعلم غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا

قادرين على السعي في سبيله ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم في

حاجة إلى الكشف عما يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ،

فهم غير متفرغين للغة ولا متخصصين . فينبغي هدم إضاعة وقتهم في مجاهل معجمات

العربية القديمة . وإذن فلا بد من معاجم تتيح لهم ما يريدون في أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير ، لا يرتفع عن مستوهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار والتوضيح . وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة العربية ، الاتصال الشديد . قال صاحب المنجد^(١) في وصف معجمه : « قريب المأخذ ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة » . وقد ضررتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم في العربية ، ككفريتاج وجوليوس ، ألفاظا ومعاني غير صحيحة ، أو غير فصيحة أو لا ندرى مصادرها .

أما الانتظام فواضح في ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال في المادة على غيرها ، وتقديم الجرد من الأفعال على المزيد ، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة ، والنص في كل فعل على بابه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة ، والتصريح بمصدره أو مصادره . وعن الأمور التي تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التي وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التي تضمها الصفحة في لمحة خاطفة .

وأما الاختصار فجلى في حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع وتقليل الشواهد في المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماما من الصغيرة ، وتقليل التفاسير الكثيرة التي تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها ، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ ، وحذف كثير من الصيغ والمعاني وما إليها ، واستخدام الرموز في الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى العرب وماهية بعض

المشتقات كما فعل صاحب المنجد . ومن الطبيعي أن يختلف موقف المؤلفين من الاختصار ، تخففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط ، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد . وربما جعلنا من مظاهر الاختصار — مع الجمع — اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط ، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم ، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعا .

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب الأفعال ، وفي استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور في التفسير ، فهي « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء في تفهم الأشياء وتثبتها^(١) » . ولكن الأمر الذي وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى نغروا بذلك في مقدماتهم ، مثل الشرتوني والمعلوف . ولم يفتنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هي عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستاني الذي غني بالعامى والمولد كثيرا في محيطه ، والشويزي الذي غني بالمصطلحات العلمية في معجم الطالب ، ونوه على ذلك في عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامه أخرى هي حذف ما يتصل بالعورات والسوءات والأمور الجنسية والبذى من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعاني المسيحية ، أو التي لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبيعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشثوا على تربية مسيحية دينية ، وألفوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هي مدارس اليسوعيين . وقد

اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبيستاني والشويرى ، وخفف بعضهم كالشرتونى والمعلوف . ولكنهم — على رغم ذلك — لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذى اعترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اغترافا شديدا .

والحق أن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شيء ، أولا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها فى المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلى من فصول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجى على محيط البستاني ، الذى يخرج الباحث من دراسته بأن البيستاني وقع فى الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة فى موادها ، والخطأ فى التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ فى ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها . وقد استمد كثيرا من هذه المعانى من جوليس وفريتاج ، ومن الآثار المسيحية ، وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروزآبادى ، وبعض اصطلاحاته وعاداته فى قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة اليسوعيين جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبيستاني ، مع تفاوت عندهم .

ونحنم كلامنا بكلمة حق نهديها الى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه المعاجم جمعا للألفاظ ، والثانى أحسنها منهجا ونظاما .

الفصل الثالث

مشروعات مجمع اللغوى

فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح مجمع اللغة العربية الملكى بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت فى مرسوم إنشائه^(١) :

(أ) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية أن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لأئحته من أغراضه : أن^(٢) « يقوم بإبرع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ويبين أطلوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

(١) مجلة المجمع ١ : ٢ .

(٢) مجلة المجمع ١ : ٢٢ .

فمن أغراضه إذن — إنما يهمننا — وضع معجم تاريخي للغة ومعجمات صغيرة. للمصطلحات ومعجم واسع للشوارد والفرائب يبين أطوار الكلمات وربما وضع معجم اللهجات . ولن نطيل البحث في المعجم الاصطلاحي ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا في إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات في الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات الأجنبية . أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى جهود كبيرة وإلى دراسات كثيرة متنوعة وإلى آلات صوتية جديدة وكل ذلك ليس له أثر عندنا . فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع في أيامنا هذه ولا في الأيام المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ولم يتم الجمع فعلا بأية خطوة في هذا الصدد . ونترك هذين المعجمين لنتبع غيرهما من أغراض الجمع .

المعجم التاريخي :

لم يكن المعجم التاريخي أكثر يسرا على رجال الجمع من سابقه ، فقد كان وضعه من أغراض الجمع التي نص عليها مرسوم إنشائه ولائحته الأولى ولائحته الداخلية التي وضعها في الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية في الدورة الثانية عشرة . واقترح الدكتور أحمد أمين في الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم لجنة المعجم بتحضير مادة وأن تندب المختصين في اللغة السامية لمعاونتها ثم تعرض هذه المادة على الجمع . ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع آثار الأدباء والعلماء جميعا وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وطبعها على أسس علمية لا تجارية واستقر الرأي على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله .

ولكن الجمع قرر في نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق « فيشر » التاريخي وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل ويوصف هذا المعجم بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات في القرن الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة في الإسلام » . ومن الجلي أنه ينظر إلى اللغة النظرة الناقدة التي قام بها أصحاب المعجمات القديمة وأنه يتوقف عند الزمن الذي توقفوا عنده ولا يفعل ذلك المعجم التاريخي الحق الذي تصور منهجه في الفصل التالي .

وقد وضع الأستاذ « فيشر » منهج معجمه هذا في مقدمته التي طبعها مع نموذج منه . فخذ الزمن الذي يدور فيه البحث بقوله ^(١) : « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التي جاءت في الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمارة من القرن الرابع الميلادي ومنتها بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجري أى حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه في قوله : « يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردى وعلى النقود ... وقد استثنت من ذلك في الغالب الكتب الفنية إلا أنى توسعت في أخذ المصطلحات منها .

» وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التي لها دخل بهذا ، وبذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها .

ولكن ورد في القواميس العربية الكبيرة التي صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعث على شواهد لها في الكتب التي بحثتها ، وسبب ذلك أن مؤلفي هذه القواميس كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم وليس في مقدورنا اليوم الحصول عليها . ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير ذا كرا القاموس الذي نقلتها عنه إذا ما تراءى لى أن هذه التعابير لا تنتمى إلى العصر المتأخر ^(٢) . وفي رأبي أنه قد وردت في القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية .

» ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام في معجمي ، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

« ولم أورد في معجمي المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريص اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة وذلك خلافاً لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض ... ونحوها من العبارات التي لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى في غيرها^(١) بتوسع على عكس الغالب في القواميس وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع في المعجم أيضاً كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية .

وقال عن مصادره ومراجعته^(٢) : « واستعملت أحسن الطبقات دائماً ولكن مما يؤسف له أن عدداً كبيراً من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبقات شرقية طبع أكثرها في مصر وحيدر آباد وهي في حاجة إلى العناية الصادقة ... وبعض هذه الطبقات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها في وضع قاموس .

وقال عن الشواهد^(٣) : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة في دواوينهم أو في غيرها من كتب الأدب العربي . وبديهي أنني عالم بأن قسماً كبيراً من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لي بطبيعة الحال أن أسترسل هنا في بحث نقدي واف في ذلك ... وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهي في الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمي . وكان س . د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلي مصنوع ، وهذا الرأي ولا شك خاطئ .

وقال عن منهجه وترتيبه^(٤) : « وقد رتببت الكلمات على حسب المواد الترتيب

(٢) ٢٨ .

(٤) ٣١ .

(١) يريد الحروف والأدوات .

(٣) ٣ .

الهمزة بترتيبه في حروف ألف باء في اللغات السامية واليونانية ومقداره في حساب الجمل واسمه في العربية والساميات وغيرها وأصله وأنواعه في اللغة وفي الاصطلاح ورسمه في الخط ومخرجه وخلاف اللغويين والصرفيين فيه . ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء . وعالج في كل منها مقابله في الساميات وموقعه في العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهد وطرق رسمه في الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة في استعماله المتنوعة . وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز .

وسار في علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدا والربط بين معانيها وما في اللغات السامية ، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعاني والشواهد ولكن النموذج المطبوع لا يوضح منهجه تماما في ذلك .

المعجم الكبير :

لقي المعجم الكبير عناية أكبر مما لقي ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم^(١) ثم تغير أعضاؤها في الدورة السابعة^(٢) ثم ضم إليها آخرون في الدورة التاسعة^(٣) . وقررت اللجنة في أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هي لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان في دورات مختلفة حتى أصبحت في الدورة الحادية عشرة ستا^(٤) .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير^(٥) وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين في عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفرادا وجماعات^(٦) .

(٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .

(١) مجلة المجمع ١ : ٣١ .

(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ .

(٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ١٦ : ٦ و ١٧٧ .

(٦) نفس المرجع ٥ : ٦١ .

(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧ .

وأصدرت هذه اللجنة كراستين تحتوي كل منهما على مئة صفحة أنموذجا للمنهج الذي ترى السير عليه في مثل هذا المعجم لتستطلع فيه آراء العلماء والمتخصصين في اللغة ونعتمد في الوصف على هذا الأنموذج مع العناية بالتخطيط النظري للمنهج .
نحى في هذا المعجم منحى المعاجم الغربية في استخلاص المعانى العامة المشتركة التى تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة ، والتى تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها فى صدر كل مادة مع ترقيمها . وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التى استنبطت منها وأعطى كل قسم الرقم الذى وضعه تحته معناه فى صدر المادة . ولم يقتصر البحث على هذه المعانى اللغوية وحدها بل تعداها إلى المسميات وأسماء الأماكن والأعلام المشتقة من كل مادة . فجعلت لها الأقسام على ترتيبها المذكور ووضعت فى صدر المادة وفى المادة تحت أرقام متماثلة شأنها شأن المعانى أيضا .

وذهب هذا الأنموذج مذهبا جديدا لم تعرفه العربية من قبل إذ قدم فى صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التى تقابلها فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية مع كتابتها بالعربية والحروف اللاتينية ليسهل النطق بها ووضعها بين قوسين معقوفين . فإذا كان اللفظ غير سامى الأصول ، بل أخذ من لغة أجنبية ، ذكر هذا الأصل الأجنبى بصورته الأصلية .

وربتت الألفاظ فى الأقسام بأن تبدأ بالجرد وتحم بالزيد . وروعى فى بعض الأقسام تقديم الأفعال على الأسماء وفى بعضها الآخر تقديم الأسماء على الأفعال ، ولعل القارئ على المعجم يستقرون على تقديم أحدهما على الدوام ثم ترتب المجردات منه أولا فالزيدات وكذا المجردات فى النوع الثانى فالزيدات ، ويطبق ترتيب صارم على جميع الصيغ المجردة والزيدة يتبع فى المعجم بأكمله .

ومن الطبيعى أن المعجم كله يسير على نظام أساس البلاغة فى ترتيب المواد باعتبار حروفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول غير أنه رتب الألفاظ العربية من غير الساميات ومعظم أسماء الأماكن والأعلام بحسب حروفها جميعها .

وعلاج الألفاظ بمنظم إذ تذكر الأفعال بماضيها ومضارعها ومصادرهما أو ماضيها ومصادرهما إذا كان مضارعها قياسيا والأسماء بمفرداتها وجمعها وكثرة الاستشهاد ، وتنوع شرح كثير من الشواهد بحروف صغيرة حتى لا تأخذ حيزا كبيرا من الكتاب .

والحق أن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير . ولكننا نختلف مع القائمين عليه في بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن تبذل عناية كبيرة في الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد في القسم غير اللائق به .

فنحن نختلف معهم في أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل في المعجم اللغوي إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافي العربي بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما مائل ذلك . وأما ما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة في ترتيبها فقد أراد أصحاب هذا المعجم أن يرتبوه وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا فإذ طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتي في غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها . وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتبجل منها والأعلام والأماكن لاصلة قوية بينها وبين المعاني اللغوية التي تتصل بها في حالة اشتقاقها ولا تأثير لها في مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة . ولذلك نحب أن نبعدنا عن المعاجم اللغوية . فإذا ما أصر الجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها وليحترس في هذه القاعدة من القاموس والتاج والعباب وأمثالها التي كان ههما الأول أعلام المحدثين والفقهاء . ولعله يحذف من أسماء الأماكن ما لا تحديد له أو لعل الأوفق أن يكتب بأن يعرفها بأنها موضع ، فإذا أراد الباحث الدقة في التحديد رجع إلى معاجم البلدان .

ونختلف مع القائمين على هذا المعجم في المفردات السامية المقدمة في صدر كل قسم فقد اقتصروا على إيرادها كمنظائر للألفاظ العربية وكنا نحب أن يبذل بعض المحاولات للربط بينهما ومعرفة اللفظ العربي أماخوذ منها أم أصيل في العربية مثلها وما شابه ذلك ولكنهم اقتصروا على منهجهم محتجين بأنهم لا يريدون أن يفرضوا آراءهم على القراء والباحثين . وتلك حسنة لهم ولكنها لا تغنيننا — بعد أن تقوم الأبحاث التي تدرس العلاقات بين العربية والساميات — عن معجم يدون لنا هذه الدراسات .

ونختلف معهم في الشواهد الشعرية ، فنحب ألا يستشهد إلا بما عرف قائله منها وخاصة أن الانتحال مشهور في عالم الأدب والنحو العربيين .

وفي ختام القول نقترح أن يشار إلى المتعدى واللازم من الأفعال وإلى المراجع التي أخذت منها المفردات التي لم يروها أحد آخر ، ومراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال حتى يمكن الحكم عليها .

المعجم الوسيط :

اقترح الأستاذ محمد علي علوبة وزير المعارف على الجمع في دورته الثالثة^(١) أن يسعف الجمع العالم العربي بمعجم على أحدث نمط عصرى لينتفع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول يسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر الجمع القرار الآتي « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوى ومن في مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوى وسيط سهل التناول يسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس بقرر الجمع الشروع في اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع في تحقيقه » .

وأراد الجمع ألا يقتصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف ^(١) » وظهر هذا الارتفاع في مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلي من أعمال ^(٢) « ستستعين اللجنة بالمختصين في تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة وبيان الصلة بين الكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فسنشرحها شرحا عمليا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه الجمع من مصطلحات .

وبعد عدة لجان نجحت الأخيرة منها في إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيها مدرسة اليسوعيين التي تأثر بمنهجها ، وقد قسم كل مادة إلى قسمين - الأول للأفعال والآخر للأسماء والصفات وما إليهما . ورتب الصيغ في داخل كل قسم قدم المجرد منها ثم رتب الزيد وفق حروفه كلها . وفصل في الأفعال للتعدي من اللازم والتزم أن يورد الماضي منها والمصادر جميعها والصفات وأن يشير إلى المضارع . وأتى بالتركيبات التي تتألف من كل صيغة بعدها مباشرة بدون ترتيب وكان حقها أن ترتب أو تؤخر في آخر المادة مع ترتيبها أيضا ونص على جمع الأسماء ولم يكرر اللفظ مع معانيه المتعددة واستعاض عنه بخط أفقي كما فعل بعض أفراد مدرسة اليسوعيين وأهمل الشواهد تماما وأتى ببعض الصور وحاول ألا يتقيد بعبارة القدماء في التفسير .

والحق أن هذا المعجم أقرب معاجنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير لولا بعض الاضطراب الخفيف الذي ذكرناه وإهماله التمييز بالرموز إلى أنواع الكلام

المختلفة وخروجه على هدفه الأول المؤلف له إذ هو معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروز آبادي وهو من أشمل معاجنا فليس هو إذن للطلبة أو من في مستوهم .

معاجم أخرى :

واتخذ الجمع قرارا بطبع معجمين آخرين لم ينفذ شيئا منهما بعد . أولهما معجم جغرافي^(١) وثالثهما معجم ألفاظ القرآن ، على القواعد الآتية :

(١) يفسر المعنى اللغوي كما جاء في النصوص العربية وفي كتب اللغة القديمة ويرجع إلى ما يمكن أن يكون من أصل في اللغات السامية أو غيرها .

(٢) تبين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعاني الكلمة في هذه المواضع على اختلافها كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف في المعاني ، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة .

(٣) تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء وينص على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم العلمية المختلفة .

(٤) الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصطلحات على اختلافها .

(٥) يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك الضرورة اللغوية .

(٦) تكون عبارة المعجم على دقتها العلمية بحيث يفهمها أوساط المثقفين ، وهو منهج دقيق لو نفذ .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير في تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثاني فالثالث . . . الخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبدأ جانباً أساس البلاغة إذ له من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التمييز . كذلك أراني مضطراً إلى استبعاد مشروعات الجمع اللغوي حين الحديث عن العيوب لأنها لا زالت مشروعات تحت الطبع وعرضة للتغيير والتبديل فأحكامي عليها قد يكون فيها بعض الجور أو ربما لا تنطبق عليها بعد الطبع .

وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات الجمع اللغوي، الأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما الجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط للأدباء والكتاب ومنها التاريخي وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف في الهدف إلى خلاف كبير في ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذى أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات ، والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية ، وكل معجم من معاجم الجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصراً في محيط المحيط وقطره للبستاني ولكنه أخذ في الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول في المنجد . ولما كان الجمع حديث

النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين في التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحي الضعف في أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين في ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وتأخير الاسم وحذف الأعلام .

وخالف القائمون على أعمال الجمع اليسوعيين بالحرص على العربية الفصحى على حين تسامح هؤلاء كثيرا وأدخلوا العامي وما أشبهه . وكذلك لم يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه اليسوعيون حين اعتمدوا على فريتاج وجوليوس فأتوا بالفاظ وكلمات وتفسيرات لم تعرفها العربية .

وابتكر الجمع بعض الأمور الجديدة التي لا نجدها عند اليسوعيين وأهمها في المعجم محاولة التفسير بعبارات جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذي نخر به كثير من اليسوعيين ، وفي المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه المدرسة الحديثة أحسن المدارس ترتيبا وتنظيما ، ولكنها تؤخذ عليها أمور في هدفها ومجال بحثها ونحصر بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدا عن تحقيق هدفها فهي جميعا مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم في العربية القاموس المحيط ، وإن خف ذلك كثيرا عند المتأخرين منهم . وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس .

ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك في حينه ويزداد وضوحه في الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها

الفصل الأول

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم في العصر الحديث انتشاراً فسيحاً لم يعرف له مثيل في العصور القديمة . واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه في المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت حتى طالب بعضها بالقضاء على العربية الفصحى وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التي تمتاز باليسر وتوفير الوقت فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبيل العثور عليها في أسرع مدة . فما الأمور التي تبعث على الشكاوى في هذه المعاجم ؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكاوى في المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به بل يعم غيره من معاجم . وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستاني في مقدمة البستان وأقوال أستاذي المشرف الأستاذ « مصطفى السقا » في بعض مقالاته بصحيفة المعلمين^(١) .

لعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف . فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه . ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ . ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو علي القالي فضبط

(١) فبراير ١٩٢٣ م ١٢٦ ، وروية ١٩٢٣ م ٢٧٢ .

الفاظه في البارع بالعبارة . . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحيائها المجد الفيروزآبادي في القاموس المحيط . وكانت هذه الخطوة ذات خطر في حماية الألفاظ من تصحيف الحركات ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم ، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء . ولا حل لهذه المشكلة في المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها في اللغة كلها . وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة . . . من كتابة بالحروف اللاتينية وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة وضبط بعض الحروف بالحركات وإهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته ، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه في هذه المشكلة .

ويعتري التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه في الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط ، وما أصاب الحركات من إهمال وعناية القالى والفيروزآبادي أصاب النقط ولكن المشكلة لا زالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفي دليلا على خر التصحيف أن لم يسلم منه لغوى وأن قال فيه الأئمة^(١) : ومن ذا الذي سلم من التصحيف ؟ وقال العسكري^(٢) : وفي الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتعريف حتى الأئمة الأعلام ، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ وأبي زيد الأنصاري وأبي عمر الجرمي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد ؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائي والقراء والفضل الضبي وحماد الراوية ووخالد بن كلثوم وابن الأعرابي ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبي عبيد القاسم بن سلام وعلى اللخيانى وأبي الحسن الطوسي وأبي العباس ثعلب . وقد وقع في التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس

الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصنيف الفيروز آبادي ، وهذا الأب أنستاس الكرملي يخصص أكثر ما في كتابه (أغاليطا الآف. من) لتصنيف اليسوعيين من المعجميين .

ومن آثار هذا التصنيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات وحرركاته ولا حروفه على وجه اليقين . وكثرت الألفاظ التي ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب ، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا . ولعل الأمر الوحيد الذي يخلصنا من هذه البلبلة الفكرية والشك في هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ما قالته بصددها . وما تبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكناه على ضوء الاشتقاق فإذا وجدنا له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته فإن لم نجد رجحنا تصحيفه . فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه فبيناه من اللغة فإن كانوا استخدموه أبقيناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف : المصنوع فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا في الشهرة والتكثير . واشتهر ذلك عن أبي عمر الزاهد وصاعد اللغوي وروى عن المبرد أيضا ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل ^(١) (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت) وإتهم الأزهرى . الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشيء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة . ولكن المصنوع في الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العين والجمهرة وكانت الوصمة بدون دليل وإنما هي ادعاء غير دقيق ولا محدد . فالألفاظ التي قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم ينفعها أصحاب المعاجم وأقروها كثيرا . وما قيل عن المصحف علاجا له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثاني من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين

للفرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بوضوحها وغريبها ونادرها ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختاط فيه الأصناف لاختلاط عجيبا . فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم فى الجنوب قاصدا بتجارته اليمن وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلا أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم فكان من النواذر . وهذا ابن فارس يؤلف الجمل فيحشوه بما يزرخ به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذى قصد إلى (الواضح والغريب) فى معجمه وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها . وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس ويحاولون أن يزيلوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحدفون منه دون خطة معينة .

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطبية والاصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد فى معناه . وليتهم ساروا فى هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخري لعلمهم أشهر ممن ذكروهم ، ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلمها أكثر منها شهرة ودوراناً على الألسنة . وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسبتها بصفقتها هذه وفى هذه الحالة نغيب عليها الصبغة اللغوية فى المواد التى لامعارف فيها . والرأى عندى أن تبتز جميع هذه الفنون من المعاجم ولا نبقى منها إلا الألقاب التى لها دلالة خاصة ، والمصطلحات التى كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف

أما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي وإنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام لمعجم الرجال والأماكن لمعجم البلدان وما إلى ذلك . ويجب أن تتمثل الغرض من المعجم تمثلا واضحا دقيقا فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير ، وستوفى هذه الناحية حقها بعد .

والوطن الثالث الذي نشكو منه القصور ، فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة مؤلفيها في جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرهما واضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحدائث عهدها بهذا النوع من التأليف ، وأما الحديثة فاقترصر كل منها على عدد معين من المراجع لم يتجاوزه ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة يجب ألا تبعد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضا عدم استقصائهم الألفاظ الواردة في الرسائل اللغوية الصغيرة وفي دواوين الشعر حتى إننا كثيرا ما نجد فيها ألفاظا لا نعرف لها معنى أو صيفا لم يشر إليها أصحاب المعاجم . وأقرب مثال لذلك في ذلك العهد الفهرست الذي ألحقه محققا (المفضليات) المصريان للألفاظ التي لم ترد بالمعاجم ، والمفضليات هي ما هي في عالم الشعر العربي وكل شعرائها سحجة في اللغة .

ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها في معجمه ، وإنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصح الصحيح ، وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلفتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ، وأقاموا أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسبى بالألفاظ والحروف ^(١) : « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي

من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإغراب والتضريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام لجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا من قضاة وغسان وإياد لجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرئون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لجاورتهم للقيط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزدغمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم . وقد اختلف العلماء في أسماء القبائل التي يحتاج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل ؛ فالعربية التي دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء وهي التي سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو .

ومن الأسباب أيضا إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تسير ركب الحياة فأنهت بالتحجر . وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامية لغة الحياة . وقد تلافى كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحي هذا للنقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن مفاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطاعنا على بعض الألفاظ العباسية التي أهملتها المعاجم في مقالاته التي نشرها في مجلة الجمع العلمي بدمشق . وإن هذه اللغة العامية لذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر

للتأنيج في بحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة في دراسة العربية الفصحى .

ولعل علاج هذا القصور في أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم في عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجتمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها في صورة علمية معتمدة وربما استطعنا أن نصل إلى معاني كثير منها من السياق الذي وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه في أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا .

وأما المولد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثل هذا النقاش الطويل الذي دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي ، إذ ذهب الأول إلى أن ^(١) « اللغة العربية لفتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنموها وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسيرنا في تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقصرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . . . ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذي يحيط بنا ، وهو يتأخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برناجمهم ألا يأخذوا عن حضري ولا عن خالط الحضريين من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنها . . . وهم من غير شك يشكرون . . . ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذي جمعه » . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألفاظ اللغة العربية فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألفاظ في العصر الجاهلي والأموي وحدها أو فيما بعدها من عصور ؟ أما إن كان يريد العصريين

الأولين فلا داعي لبذل الجهود فيها لأننا لا نعرف من أولها إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه ، أما العصر الثاني فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة ، وهي مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التي تعترى الألفاظ ، ولعلمهم يريدون بالتطور التاريخي إثبات أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة . فإن كان الأمر كذلك فكتب العرب موضعها وهي صنف آخر غير المعاجم التاريخية . أما إذا كانوا يريدون التطور الكامل للألفاظ في جميع العصور حتى اليوم ، فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضاً فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثار منا الشكوى ، فإذا ما أصبح هدف الجمع من هذا المعجم التاريخي نظريا محضاً أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا . ولعلنا نستطيع أن نتخلص من أشكال الألفاظ المولدة والمحدثه هذه بتأليف أصناف من المعاجم منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وحدها ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة وتشبه هذه المعاجم المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة ، فالعربية العامة تشتمل على جميع الألفاظ المدونة في الآداب والفنون والعلوم ، والعربية العامية هي لغة الكلام وهما تشتركان في قدر كبير من الألفاظ ولكنهما يختلفان في قدر كثير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التي اتبعتها في تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذي اعتراهم في وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصلالة الحروف وزيادتها

فقد أرغهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في أصلها الذي اشتقت منه ، وادعى كل منهم لها أصلا وغلط بعضهم بعضا ، وعلى إيراد بعض الألفاظ في مواضع لا تخطر على بال الباحث ومن أجله ألفت المعاجم ، وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر . وأهم مثال لذلك الرباعي المضاعف الذي اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثي وتبعهم في ذلك بعض أصحاب المعاجم واعتبره البصريون مادة أصيلة فأوردوه بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به ؛ والمغرب من الألفاظ التي أوردوها كثير من أصحاب المعاجم في مواضع بعيدة عن الأذهان فالإستبرق في برق والأسفيداج في سفدج والأرجوان في رجو والأندلس في دلس أو كرروها في موضعين أو أكثر . والحق أن اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ الأنجمية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون في أرجوان مثلا زائد وقد كان أصحاب كتب العرب على حق حين اعتبروا في ترتيبه الحروف كلها .

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوى واليائى فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية وبعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة ويخطئ بعضهم بعضا فالأبائة والأشائة والإلائة والحنطاو والفرقى وغيرها كثير يوضع في المهموز وفي المعتل . ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد . ومزقة النون أطم وأعم فإنها تلبس في أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول النرجس والثاني الخنزاب والثالث حومانة وغيرها أصلى هو أم مزيد ؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لخبثتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوى واليائى والمهموز معا ومن حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء . وإلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتوراة مثلا في وري ، والدوّلج في وّيج ، ونخمة في وخم ، وتمرّات في ورث وما شابه ذلك .

والحق أن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها في الضعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلا بد من وضع الألفاظ في مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصرها هذه الحروف الأخيرة في عبارة (سألتونيها) . ولكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا في العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتي بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض علماء العربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة في العبارة المذكورة . فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخماسية ألفت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع ؛ ويهمننا الطريق الثاني فنحن إذا اتبعنا دراساته تتبعنا وأعيا خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب . . . ب ج ح خ د ذ ر ز ش ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سألتونيها التي لا نزاع في زيادتها فلا يتبقى إذن من حروف العربية غيرت ص ظ ع . ولعل البحث الدقيق يؤدي إلى أنها تزداد بدورها في بعض الأحيان . ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادى الخليل نفسه وهو أعظم علماء النحت واللغة العربية بزيادة العين في بعض الألفاظ . وإذن فذلك الحصر منهار .

ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سألتونيها مطردة وزيادة هذه الحروف ليست بمطردة . فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات المطردة يجب أن ينبه عليها في مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيلة ، ولا تذكر البتة في المفردات ، أما غيرها فيؤتى بها فيها في موضعها اللائق بها باعتبار جميع حروفها . فلا داعي لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل والمرة والمكان والزمان وما أشبهها إذا طردت في صيقتها وفي معانيها . أما إذا كانت شاذة في

صيفتها أو تحملت في تطورها معنى جديدا غير الأصل في مادتها ، فلا بد من ذكرها في موضعها الذي تؤهلها حروفها كلها . وفي هذه الحالة لا يكون لوضعها مع المادة أصلية داع لأنها شاذة إما في الصيغة وإما في المعنى .

ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما خالف أخواته في الإعلال والإبدال مثلا كاستحوذ الذي كان يجب أن يكون استحاذا كنظائره كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال اضطبر وازدجر ، فالصاد والزاي جعلت من الحال على اللسان العربي أن يخرج بعدها تاء في سرعة ، وجعلت من الحال على الأذن العربية أن تسمع جرس الناء بعدها دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربي أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء . وإذن فلا داعي لجعلهما من صيغة افعل ، ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افطعل وافدعل ، وننص على مواطن محيية هاتين الصيغتين في الصرف . أما في المعاجم فيوضعان حيث تؤهلها حروفهما كلها لشذوذها في الصورة ، وكذا الحال مع بقية ما يماثلها .

ونخلصنا الترتيب الألف بآي بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشا كل المعتلات والمهموزات . ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة واعية ؛ لأن الرأي الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، وإنما هي تطورات طارئة على هذا الأصل . وحين ينتهي البحث في هذه الألفاظ توضع في موضعها ، مع التمييز التام بينها إن أمكن ذلك .

وإذا كانت المعاجم قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها في داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأي شيء ، وإنما تخلط المعاني المجازية بالحقائق ، والمتقدمة في الزمن بالتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر الصيغة في أكثر من موضع ، وقد يورد في تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها

بدون سبب ، فعلى الباحث أن يقرأها كلها مهما طالت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معانى اللفظ الذى يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضع فى مقدمته منهاجاً لا بأس به لكتابته ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغاني نوعاً من الترتيب فى العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوى نوعاً من النظام هو أحسن ما وجد فى معاجمنا ولكن تنقصه بعض التفاصيل . فيجب أن نسير على نظام الصيغ فى داخل كل مادة بحسب حروب هذه الصيغ ، أو نفصل الأفعال عن الأسماء كما فعلت مدرسة اليسوعيين والمجمع ولكن مع ترتيب كل منها بحسب صيغه أيضاً ، ولا نسمح باختلاف هذا النهج من مادة إلى أخرى ، وإنما يطبق على جميع المواد تطبيقاً صارماً حتى تتبين لنا الصيغ التى لم ترد فى المعاجم من كل مادة . فإذا كانت صيغاً قياسية ، جاز لنا اشتقاقها وإن كانت من الصيغ التى أجاز المجمع اللغوى قياسها أذنًا لأنفسنا بذلك . ومهما كان الخلاف فإن القواعد التى وضعناها فى مقدمة المعجم لإبانة الصيغ القياسية مستغنية عن الإعادة .

ويجب المواد أيضاً إلى جانب عدم الترتيب قصور العرض وإبهامه وسوء التفسير . فأكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم ، والفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك ، وما عراه من تغييرات ، وهل يأتى اللفظ فى أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارى .

ويتمثل سوء التفسير فى التقليد ، فما من مؤلف وضع معجماً إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمى وأبى زيد الألفاظ باقية كما هى بدون تغيير ، وافتخر آخروهم بذلك ؛ ويتمثل فى التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا

من اللفظ المفسر ، وفي التفسيرات الدورية التي قد تنفع في معاجم المترادفات ولا تنفع في المعاجم العامة التي لا بد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفي عدم التفسير أئبته ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفي التفسير بالفاظ غير مشروحة في مواضعها أو غير موجودة . ومن الطبيعي أن من الواجب أن نعدل معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التي تفيد ما لا يفيد الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تقتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التي نحتاج إليها

تخطيط بطرس البستاني :

حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذي نحتاج إليه في هذا العصر ، في مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستاني ، فوضع التخطيط الذي نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، في طريقنا إلى تخطيطنا نحن .
عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها في فصل سابق ، ثم نصح مؤلفي المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهل : قال^(١) : « على أن ما خلفوه لنا [أي العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التي كانت تتداوله في الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها . . .
أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي نقيض . . .
ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة في حكم المبهلات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزوننا في أمات المعاجم الكبرى ، ويسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث ، فكل عصر لغته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — الترادف : قال^(٢) : « والعلماء في هذا العصر متضاربة آراؤهم في الترادف ، فمنهم من يجاري القدماء في اعتباره بمنزلة من مفاخر اللغة العربية . . . ومنهم من يحسبه بشورا في محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأي الثاني ، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول . . . ومن الغريب أن

١ - سر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به ، وادخاره في متون اللغة ، كأنه من الفرائد اليتيمة .

٣ - المشترك : قال ^(١) : « المشترك كثير في جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا ما يؤدي إلى الالتباس ، خصوصا عندما تكثر مدلولاته كالتحال والعين . . . وتأمل في الزمن الذي يضيعه المطالع في التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذي يطلعه . . . ولذلك نسوق النصيح إلى هداة اللغة ، أن يقلعوا جهدهم عن الألفاظ المشتركة في كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد . . . » .

٤ - الأضداد : قال ^(٢) « أي نفع من وجود هذا الباب في اللغات أية كانت فإن الوقت لأثمن من أن يضاع في البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وجدت للتفاهيم من أيسر سبيل ، لا للتعقيد وإرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل الجامع العربية اللغوية تعنى في المستقبل بهذه المسألة ، مُستقطة من المعاجم كل ما يولد الإيهام أو بعدد من الأحاجي والألفاظ . » .

٥ - الفروق : قال ^(٣) : « ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك وإن دل على دقة تصور البدوي وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين ولا سيما في هذا العصر الذي ازدحمت فيه الحاجات وضائق وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية في أسرع ما يمكن من الوقت . » .

وقد اتخذ هذا المؤلف في إصلاحه مَبْذُوع الجراح ، فكلمة رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما فحص هذه الشكوى وتتبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسم في العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

تخطيط عبد الله العلايلي :

وكان الأستاذ عبد الله العلايلي أكثر توفيقاً فيما اقترحه في كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا في حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

- (١) المعجم المأذى ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .
 - (٢) المعجم الملمى ، ويبحث في الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللإجماع كذلك ، وهكذا .
 - (٣) المعجم الاصطلاحي ، وهذا يكون على نسق الكليات لأبى البقاء والتعريفات للجرجاني .
 - (٤) المعجم التاريخي أو النشؤي ، ويبحث في نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والحجاز مقيدة بالعصور ، ويكون على أسلوب مادي .
 - (٥) المعجم التملّي وهو يضم جميعها باختصار .
- وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمى يوضع لأهل العلم المختصين في شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحي يتجاوز هذا الشرح إلى بيان مآخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمى دائرة معارف صفرى مثل معلمة أ كسفورد ، ووبستر ، ولاروس .
- أما المعجمان المادى والتاريخى وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرنب أولهما وفقاً للألف باء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، وباعتبار حروفها جميعاً أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التى تأتى منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القياسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرها ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع في المادة ولا تذكر في ترتيبها الألف بائى . ولا يهتم بضم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق في المواد بين الحقيقة والحجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرها ، وأن يحلى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخي نشأة المواد ، وعروبتيها أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المهور ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال . والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبج (وحد) الأبد (بـج) (صف) الشيء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكل رمسيس أبج وهياكل المصريين القدماء على وجه العموم أباج (سم) الأبج والأبجعة المومياء (أباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور المومياء تقول أباج نفيس (أباجة) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبي المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول آثار قدم النبي من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجنة) تقول بحث حول أبجنة المصرية القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجعله متأبدا (سم) الأديبوشيرا وهى مادة بيضاء تعلو تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء . »

وتعليقنا على العلايل هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخي على ظنون وافتراضات لاحقات ؛

وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التي يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمي ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلامى فى أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام المجمع اللغوى بوضع « المرادف » العربى لكثير من مصطلحات الفنون والعلوم ، ونشرها تباعا فى مجلته . ولعل هذا العمل هو الذى نبح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لاختلاف فيه ولا تعقيد فى المنهج ، فالترتيب المرضى لها موضوعى ، أى ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذى تتصل به ، ثم ترتيب ألفاظ كل فن تحتها على الألف باء باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخى :

نحن فى حاجة إلى معجم تاريخى للغة العربية كما يقول العلامة ولكننا نختلف عنه فى تصويره . فنحن لا نريد الابتعاد فى مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية فى اللغات السامية ، والألفاظ العربية من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التى ابتكرها العرب لا نجد لها نظيرا فى الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها للغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهى موجودة فى العربية من السامية الأم مباشرة فى أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة فى جميع الساميات ، وإنما وجدت فى السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخى يتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول فى جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ، ويتبع فى الصنف الثانى اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذى انتقل فيه إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث فى كثير من الألفاظ السريانية التى انتقلت إلى العربية عن طريق

الفارسية . ويستحسن في هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير العربية من لغته الأم لئلا يرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التي تشكل بها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

أما العرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات ، أعنى أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التي أخذتها لغات أخرى من لغته الأم . ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحدا ، لأنها أصبحت عربية ، فيتنبع للمعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة ، وربما في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أ. كسفورد التاريخي الكبير^(١) : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفي أية صورة وبأية مدلول ؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأي استعمالاتها هُجِر على مر الزمن ؟ وأيها لا يزال باقيا ، وفي أية استعمالات جديدة وبأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فتزد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجها .

(1) A new English Dictionary on Historical Principles, edited by James A. H. Murray.

ولا يجمع هذا للمعجم كل ما هب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه ،
فحدوده تشمل جميع الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبههما
ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا وما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جدا الذي لا يفهمه إلا المتخصصون
وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أم أو بقاع) فلا يتضمن منها
إلا ما استعمل منها في دلالات أخرى غير العلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت
في اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعاني
الواردة في لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع
يوما في لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى في نطق الكلمة بين لهجة
إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتي كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من الحال
إدخال هذه الكلمات في هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه اللغات
لم تدرس دراسة كاملة بعد .

وأذكر هنا النهج الذي سار عليه معجم أكسفورد في علاج مواده لعله يواظبنا .
قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتخصيصها ، والثاني لتاريخ صورها ، والثالث
لدلالاتها ، والرابع للشواهد . وعالج في القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز
المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقي على صورته الأجنبية ولم يغير أو غير
وإعرابها واستعمالها الخاص (في العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع
أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا
تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثاني بين معقوفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها
وندرتها ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخطها بكلمات أخرى . وفي الثالث
دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها التاريخي . وفي الرابع الشواهد مع إعطائها
أرقاما هي أرقام الدلات نفسها .

وروى كل هذا في معجم أكسفورد التاريخي القصير أيضا^(١) مع بعض اختلاف طفيف في المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالي :

(١) كتبت المادة بالحبر الثقيل مسبقة بعلامة تبين أمثلة هي (+) أم دخيلة (١١)

(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهملة حذفت هذه الخطوة .

(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أدبية هي أم لغة حديث أم عامية أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا في لهجة معينة ؟

(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٦) معانيها الخاصة في العلوم والفنون .

(٧) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها وإعلام المهمل .

(٨) الشواهد مرقما كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائلها وتاريخ قولها .

(٩) الأساليب منها (أى العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جماهيري من الناس ولعل في قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك إذ استمر العمل فيه منذ عام ١٨٥٧ م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو المشرون) في عام ١٩٢٨ م . وقيل في مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بآدى ذى بدء

(1) William Little : The Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles.

أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام في كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا في موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة في معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء في اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التي جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا في الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليوني شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد في مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، ولخصت لخصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارى أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم في ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ، وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٣ مليون اختارها ١٣٠٠ قارى من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد في ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا في إعداد التفسيرات ووضع المعجم

معاجم كبار الأدباء :

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جلي في وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا فالأديب الكبير يتألب بالألفاظ ويحس حيالها بانفعالات لا يجدها الرجل العادى وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها في فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبغ معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمين

ونحوه ، أو يأتي بها في عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لهم نصيب كبير في إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هي الحقول التجريبية التي يعتمد عليها في تاريخ الكلمات .

ولما كان الأمر كذلك عني لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : Arnew and complete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the Dramatic works of Shakespeare, with a supplementary concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات .

فالمعجم الذي نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذي نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألف بائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها في كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذي وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ في كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معاني اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه في مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجريز ، والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبي نواس ، وأبي تمام ، والبحترى ، والمتنبي ، والمعري من الشعراء ؛ ورؤبة ، والعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبي حيان التوحيدي ؛ والصاحب بن عباد ، والحريري من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا

عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا ننتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة في حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية :

والمعجم اللغوي الخالص لا نتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطا عجيبا ولم يميزوا بينها ، والفرق واضح جدا نستطيع أن نجمله في عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، لا يصف المعجم من الأشياء إلا بما لا بد منه إبرازا لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » . كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تؤلف فيها ، فالمعجم العربى يعنى باللفظ العربى أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد بلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحملوا معاجمهم كثيرا من الأمور البعيدة عن ميدانها .

والمحدثون يريدون التخفف ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، وإنما نرى أن كل خطوة في عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن فى حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حسب ، وإذا نراعى هذه الفكرة نراعى تبعاً لها من الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضفه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا فى حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير فى المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرءون فى منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة فى

الخلاء أو المصايف في أعالي الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل : فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجوماتها ، بل جعل بعضها في حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية في العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت في البحث عن شيء ، وإنما يريدون اقتطاف ما دنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث داني القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون في أسرع وقت .

ونبتدى بمعاجم الجيب ، وهي ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال وإلى أن تستعمل في خارج المنازل ، ويجب أن تتحلّى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعاني التي تكثر حاجة الناس إليها في هذه الأيام ، وأن يُحذف ما عدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل في معنى مختلف عن مادتها .

وفي هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصيل من الكلمة في بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن نقوم بذلك مثل : *أزاد* - (*أى انفعّل*) *واسته* - *أى استفعّل* وغيرها . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى في هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتفى بالمرادف ما أمكن ، ولا تورده مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتفى بالأشهر منها والأكثر استعمالا . وقد يجمل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى في الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف في أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثلة لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التي يعدّ منهاجها أحسن المناهج تطورا *Gassell's new english dictionary* *universal pronouncing and defining dictionary by Webster, and*

Thorndike Barnhart handy pocket dictionary . وهذه المعاجم مؤلفة للكاتب الذى يبحث عما يذكره بالهجاء الصحيح للكلمة فى سرعة ، والمتكلم الذى يرغب فى التحقق من صحة النطق ، والمبتدىء فى استعمال المعاجم الذى يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته .

والمفردات التى تضمن فى هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهى لا تقبل إلا المستعمل فى العصر الحديث وتنفى المهمل إلا إذا ورد فى آثار فحول الشعراء والكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم فى المدارس ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفى الأدب .

ولا تترك الحكم بالشيوع للهوى والعصبية وإنما تقيمه على دراسة شاملة فتجمع الكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التى تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معانى الألفاظ التى تحتوى عليها بل المعانى الشائعة وحدها أو التى وردت فى آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعانى من الفحص والاختبار ما لقيته الكلمات أنفسها ، وترتب هذه المعانى على أسس تجعل الباحث يصل فى سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثورنديك الخطوات التالية للترتيب :

(١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصلية والدخيلة فى الترتيب الألفبائى وفقا لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارئ فيه . وقد خالفه فى ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة فى آخرها .

(٢) تقدم المعانى العامة الشائعة لأنها التى تكثر الحاجة إلى معرفتها وتؤخر المعانى الأقل شيوعا .

وراعى فى تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر ، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارىء لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .

(٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدي دلالة معروفة .

(٣) استخدام الأساليب والعبارات المصورة أى التى تعطى المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار فى التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المصرف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال وإرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) فى الادخار أولا وبلى ذلك التسليف فالتبادل المالى ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .

(٥) الدقة والتحديد فى التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارىء معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات فى وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالى : (١) هجاءها بالحروف الثقيلة (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصرفة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية . الخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذى يقابله .

وتيسيرا لثغور الباحث على اللفظ راعى أمورا فى الطبع يراعيها أكثر أصحاب المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين

أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعاني مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معاني أخرى . ويريد من هذه المعاني ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التي بمعناها ، فإذا كانت استعملت في معان جديدة أوردتها كمواد رئيسية في ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع في أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ، واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين للمرء سريعا الكلمات التي تحتوى عليها كل صفحة لأنها لا بد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعي أننا مضطرون إلى تغيير الوضع في العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التي يصل بها الباحث إلى المعنى في الخطوات التالية :

(١) ترتيب التفاسير — رتب المعاني وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعاني — أورد المعاني بإحدى الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من واحد : الأقوال المصورة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقتين الأولين ، أما الألفاظ ذات المعاني الكثيرة أو المعاني المترابطة ترابطا كبيرا فتحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من أدوات العطف وغيرها بسهولة بالتفسير المجرد ، وهي كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلا بد من الشواهد لتوضيحها .

وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملولا ويحمل أن يُستبدلَ به غيره ؛ أما

وبستر فعلا هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات في الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التي راعاها هذان المعجمان : رمزها إلى الألفاظ الدخيلة والمهمة ، والمعاني المهمة أيضا . ونشير في ختام هذا الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولى » وهو ما يسمى فى الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها فى اللغة التى أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها فى العائلة اللغوية التى تكون لفظها أحد أفرادها إذا كانت أصلية وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتتبعه فى جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات الألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضمن كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم وبستر الدولى الجديد Webster's New International Dictionary الذى ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع فى المعاجم الكبيرة عنه فى الوسيطة وخاصة فى إحدى الظواهر الهامة ، وهى الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاقتصار على الناحية اللغوية . وهالك وصف منهج أحد المعجمات التى تعترف من الناحيتين إلى حدما ، وهو المعجم الدولى ودائرة المعارف لهنترومورس International dictionary and Cyclopaedia by R. Hunter and Prof. ch. Morris ويشبهه فى ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسى المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التى يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلمة فى اللغة ، ووردت فى الأدب منذ أن أصبحت

صورة واضحة من صور الكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الكلمات في رسومها المختلفة التي اتخذتها في تاريخها مع إبانة ما أهمل وما يزال مستعملا منها .

(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلمة والتغيرات التي طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكل التفسيرات الممكنة لأصل الكلمة ومعانيها في الأطوار التاريخية وفي الاستعمال المألوف وفي الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لكل معنى ، إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .

(٥) يجب أن يحتوى على جميع الأساليب والتراكيب الخاصة التي اتخذت دلالة معينة لا تتضح من المعنى المألوف للكلمات التي تتألف منها .

(٦) يجب أن يتبع التاريخ الأصولى Etymological لكل كلمة (ما عدا المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها في اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقي .

ووصف منهجه في (١) المفردات :

(١) يحتوى الكتاب على تفسير الكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوى الكتاب على المصطلحات في العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعدية ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعانى المستعملة في اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل في الأسماء والصفات والظروف وذكر لكل نوع من هذه معانى كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعت تحته الأقسام السابقة .

(٢) اعتمد في الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، وفرق بين نظائر الكلمة في اللغات الأجنبية والأصل الأجنبي الذي أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيراً كاملاً شاملاً كما توجد في المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليفنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذي أخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيراً منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويراً للكلمات الحديثة ومعانيها في اللغة المستعملة في هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التي تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبداً .

(٦) ميز الألفاظ المهمة أو النادرة والألفاظ التي ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التي تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز .

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى في الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصلي مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون الكلمة الرئيسية في تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .

(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عدداً كبيراً من الموضوعات التي لا تدخل في المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربي الكبير أجاد فيه كل الإجابة ، بل بلغ فيه الغاية في الإحسان . وهاك ملخص ماقاله عنه : « يجب أن يشتمل المعجم على كل كلمة وجدت في اللغة بلا استثناء ، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية التاريخية ، والاشتقاقية ، والتصريفية ، والتعبيرية ، والنحوية ، والبيانبة ، والأسلوبية .

- ١ — فالوجهة التاريخية للكلمة تتجاوز كل وجهات النظر هذه في الأهمية ، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دأمة التطور ، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخي الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخي بمقتضى مالدينا من وسائل ..
- ٢ — تتناول ناحية الاشتقاق بما في ذلك توليد الكلمات ، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها . ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يربط بها علم العروض للكلمة أما العربات فتزد إلى أصولها على قدر الإمكان . ولتحقيق هذه الغاية لابد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها .

- ٣ — تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظ في الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرها ، ولا داعى لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف . وفي مثل هذه الألفاظ يكتفى بإيراد الشواهد في الحالات التى يحتمل فيها الشك . ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التى تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط ، بل بكل الشواهد الموجودة كما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما . ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاهما وجود صيغتين أو أكثر فى تصريف الفعل أو الاسم وفى تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث . وليس من النادر أن تختلف باختلافها معانى الكلمة . ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف ... وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التى كان يمكن استعمالها وفق القيد

٤ - تناول الناحية التعبيرية بتحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفي حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة القواعد الآتية :

(١) يعتبر دائماً المعنى الأول لكلمة لها معان مختلفة ذلك الذى يؤخذ من اشتقاق الكلمة .

(ب) يجب فى ترتيب المعانى تقديم المعنى العام على المعنى الخاص ، والمعنى الحسى على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، ويراعى أيضاً علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة فى المعنى من ناحية حصر المعانى ونحوى هذه المعانى ، ولكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة فى المعنى يرجع كثيراً إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة . . . وأخيراً يعتبر من اللازم إيراد نقائض للكلمات إذا ما وجدت ، ويعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفاً كاملاً وتذكر فصيلته ويوصف باسمه العلمى .

٥ - تناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضاً ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، وإنما ، وأيضاً ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضر أو المحذوف والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالاً مطلقاً جائز ؟ هل الفعل متعد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب لأول مرة وآخرها ؟

٦ - تناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائماً ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالباً فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(ا) صيغة الإتياع والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما فى عبارات كالآتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

(ج) صيغة المبالغة فى المعنى كما توجد فى العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد فى عبارات كالآتية : « لله الأمر من قبل ومن بعد » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب متداول لعبارتين تعمل إحداها فى الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ — تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوى الذى تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا لكلمة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخى وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصى المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يجرى إلا لما أو لا يجرى بتاتا عند غيره أو حيث إن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب فى كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد . ولا يحتاج شىء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعليق .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات ، وهى تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع فى العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذى يتبع فى جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة للهجات كانت أو اللغة العامية لأن حروف الهجاء العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم فى العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى فى أغلب الأحيان . ومن الطبيعى أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات الغربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شيء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة في المعجم على دراسة دقيقة ، فيعرف لمن يؤلف ، وما الهدف منه ثم تدرس الألفاظ التي يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد في المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابنا ، وألا تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألف بأى بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحل مشكلة الحروف الزائدة التي جعلت بعض الكلمات من الممكن وضعها في موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعانى أيضا فتفضل المستعملة أو التي تكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أى الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوى على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا . ويجب أن يفرق بين المعانى المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لكل ذلك قسم معين فى المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكيرها وتأنيثها والحروف بالرموز التي توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أى معجم غربي

خاتمة

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دأباً ، ولا أنقطع عن التفكير حين لا أستطيع العمل ، فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ، فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشفق بها أحياناً ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى صدرها ؛ وتسأماها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ، فيكتنف الظلام .

وما هى ذى الآن قد صارت خلقاً سويًا ، وكتاباً أعجب به أنا كل الإعجاب إذ كان من خلقتى ، وإذ لقيت فيه الأمرين ، بل كل مرّة . وأرجو أن ينال من إعجاب القارىء ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ، قد تهدى غيرة فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطراً .

ولعل أكره شيء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ، وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى عملنا المقدم للمناقشة ، بل يطلب منا ذلك طلباً ، ولا بد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنياً بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض تخطيطات ترى أن مستقبله سيرا عليها . فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون اثنى عشر قرناً ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .

وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجمات العربية جميعها فى تطورها الدائم ، فى الشرق والغرب ، وأعدّها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم

العربية بالوصف الجديرة بصفة « البحث ». فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة ، ووضعت كل معجم في مكانه اللائق به في تاريخ تأليف المعاجم ، ولم يكن شيء من ذلك عند الدارسين قبلها . فجل اعتمادهم على الزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيباني ومجمل ابن فارس ومفردات الراغب وغيرها تسير في نظام واحد ، قال عن معجمه^(١) : « وقد رتب الكلمات على حسب المواد الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثاني والثالث أسسا ، أى على حسب الطريقة التي وردت في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني وفي مجمل اللغة لابن فارس ، وفي المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، وفي أساس البلاغة ، وفي الفائق للزمخشري ، وهلم جرا » ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة في الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهذا هو هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التي لم نكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التي وصلت إليها تجلية الأمور التي أضافها كل معجم إلى سابقه في المنهج والمادة والأمور التي قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التي أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، وحاولت أن تبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة وبذورها في الماضي ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هي مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة في بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص ببعض الشيء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته في المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضالة الصلة بينها وبينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج

الغربية ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب في الأبواب والفصول حَسَب . وبينت الصّلات بين معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها في أهدافها ومناهجها وميولها بين المدرسة والمدرسة ، لتربط بين المعجمات جميعها .

وعنيت في المدرسة الحديثة بالتطورات التي عرت ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنها الأمران اللذان لقيتا العناية الكبيرة في عصرنا الحاضر . كما عنيت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التي ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهي بيئة مسيحية دينية .

ولم تهمل مشروعات الجمع اللغوي المصري التي لم تطبع بعد ، بل تناولتها بالبحث والوصف والاقتراح .

ووضعت أمام لغويّ العرب الأهداف التي يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التي اتخذوها في سبيل تحقيقها ، وعنيت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا وبينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف في القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول في النقد التصحيف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التي اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا في أبحاثنا في اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة في المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربية لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان في ذلك نفعها وضررها ، فقد حمى القرآن

العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورة واحدة منها ، فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهري .

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقى فى المعجمات عند العرب . فقد وضع الخليل منهجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه فى كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده فى مقدمة محكمه منهجا يعتبر ثورة فى عالم التأليف اللغوى العربى ، ولكنه لم يستطع له تنفيذا فى المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبیط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكن معجمه فذا بين معجمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامة يسير على هذا الترتيب ويحسنه .

هذه الثمرات تامة الخلق ناضجة فى الرسالة ، وجدت بردا وسلاما فى تفيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعته فى طريق غير ممهد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه وأضناهم الجهد . وإنى لأرجو أن يجد أساتذتى فى هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

محتويات الجزء الثاني

صفحة

٤٠٣	الباب الثاني : المدرسة الثانية :
٤٠٤	الفصل الأول : كتاب الجمهرة
٤٣٥	الفصل الثاني : كتاب المقاييس
٤٦٦	الفصل الثالث : كتاب المجمل
٤٧٨	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٤٨٣	الباب الثالث : المدرسة الثالثة :
٤٨٤	الفصل الأول : كتاب الصحاح
٥٣٠	الفصل الثاني : كتاب العباب
٥٤٤	الفصل الثالث : لسان العرب
٥٧٥	الفصل الرابع : القاموس المحيط
٦٣٩	الفصل الخامس : تاج العروس
٦٨٠	الفصل السادس : كتاب المعيار
٦٨٦	الفصل السابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٦٨٩	الباب الرابع : المدرسة الرابعة :
٦٩٠	الفصل الأول : أساس البلاغة
٧١١	الفصل الثاني : معاجم اليسوعيين
٧٣٢	الفصل الثالث : مشروعات الجمع اللغوي
٧٤٣	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٧٤٥	الكتاب الثالث : المعاجم التي نحتاج إليها :
٧٤٧	الفصل الأول : عيوب المعاجم القديمة
٧٦٠	الفصل الثاني : خصائص المعاجم التي نحتاج إليها
٧٨٢	خاتمة
٧٨٧	الفهارس

الفهارس

فهرس الاعلام

أحمد بن أبان بن السيد ٢١٠
 أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل ١٥٢
 أحمد بن إبراهيم (أبو بكر)
 أحمد بن أحمد الشرجي (زين الدين)
 أحمد أمين ٢٧٤ ، ٧٢٣ ، ٧٥٢
 أحمد تيمور ٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ - ٣ ، ٦١٧ ، ٧٥٢
 أحمد بن الحسن السكوني ١٥٨
 أحمد بن الحسين العقيقي (أبو القاسم)
 أبو أحمد حمزة بن زرعة ٢٩٢ - ٣
 أحمد بن حنبل ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٧٠ - ١
 أحمد بن أبي خالد الكندي الضير ٥١ ، ١٦٧ ، ٢٩٢ - ٣ ، ٢٩٦ ، ٢٦٤
 أحمد بن داود الدينوري (أبو حنيفة)
 أحمد بن سهل (أبو زيد)
 أحمد بن أبي طاهر ١٢٧
 أحمد بن عبد الجليل (أبو العباس)
 أبو أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قمصة ٤٠٧
 أحمد بن عبد العزيز الفيلاي السجلماي ٦٠١ - ٢ ، ٦٢٤
 أحمد بن عبد القادر (تاج الدين)
 أحمد بن عبد الله بن أحمد ١٨٤
 أحمد بن عبد الله بن جبلة ٦ ، ٢٢٨
 أحمد بن عبد المنعم الشريشي ١٤٥ ، ٦٤١
 أحمد بن علي (البيهقي)
 أحمد بن علي الهمداني (ابن لال) ١٤
 أحمد عيسى ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦
 أحمد بن فارس ٣ ، ٧٧ ، ١٣١ ، ١٢٣ ، ١٦٠ ، ٢٣١ - ٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ - ٧
 ٢٧٩ - ٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦
 ٢٩٦ ، ٣٦٥ - ٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٤٠٤
 ٤٢٢ ، ٤٣٠ - ١ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥
 ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ - ٩ ، ٥٤٣
 ٥٧١ ، ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ - ١٠ ، ٦١٢
 ٦٢٩ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٥٧ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧
 ٧١٧ ، ٧٣٨ ، ٧٤٩ - ٥ ، ٧٥٦ ، ٧٨٣ ، ٧٧٤

آدم (عليه السلام) ٩٣ ، ٦٢٧ ، ٦٤٤
 الأمدى ٧٠٨
 أبان بن تغلب بن رباح البكري ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٩
 أبان بن عثمان ٢٦٩
 ابن الأبار ٢٣٠
 إبراهيم بن اسحاق ٢٢٧ ، ٢٨٢
 إبراهيم بن اسحاق الحربي ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ٥٦٠ ، ٦٤٨
 إبراهيم حمروش ٧٥٢
 إبراهيم بن السري الزجاج ١٢٧ ، ١٣١ - ٤ ، ١٤٣ ، ١٨٠ - ١ ، ١٨٣ ، ٤٦٠
 إبراهيم بن سهل الوراق ٥٠١
 إبراهيم بن صالح الوراق ٥٠١
 إبراهيم بن عبد الرحيم (أبو الحسن)
 إبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ٥٩٢
 إبراهيم بن محمد الحلبي (البرهان)
 إبراهيم بن محمد بن عرفة (نفطوية) ٤٢ ، ١٧٧ ، ٦٠٣ ، ٤٢٨ - ٩ ، ٤٣١
 إبراهيم بن محمد النسوي ٥٧
 إبراهيم بن يحيى الزبيدي ١٧٧
 ابقرات ٢٢٤
 أبولونيوس السكندري ٢٢٤
 أبي بن كعب ٢٢٦
 أناة (من بكر بن وائل) ٦٢٧ ، ٦٦٥
 الأثرم (علي بن المظرة)
 ابن الأثير محمد الدين أبو السعادات المبارك بن
 محمد الجزري ٥٠ - ٥٢ ، ٥٤ - ٥٦ ، ٥٩ - ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٥٠٩ ، ٥٤٤ - ٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩
 ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٦٠٩ - ١٠ ، ٦٢٨ - ٩ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ - ١ ، ٦٦٤
 ٦٨٢
 أثيناوس ٢٢٤
 ابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ٢١٣
 الأحرزي ٢٢٢
 أبو أحمد ٢٩٢ - ٤

أحمد فارس الشدياق ٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٢ ، ٢٥٤ ،
 ٢٨٦ ، ٥٧٢ ، ٥٩٣ — ٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ،
 — ٦٠٠ ، ٦١٤ ، ٧ — ٦٧٢ ، ٧٤٧ — ٨ ،
 أحمد بن كامل (أبو بكر)
 حمد بن كمال باشا ٨٧ ، ٨٠ ، ٩١ ، ١١٠ ،
 أحمد بن محبوب البرقي ١٥٣
 أحمد بن محمد بن أحمد الخرقى ٥٩٢
 أحمد بن محمد الاصبهاني (السلفي)
 أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي ٢٩٨ —
 ٣٠١ ، ٣٦٧
 أحمد بن محمد (أبو جعفر)
 أحمد بن محمد شاعر ٦٧٨
 أحمد بن محمد الشهاب (الخفاجي)
 أحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 أحمد بن محمد المرزوقي ٤٣
 أحمد بن محمد المرسى ٢٠٨
 أحمد بن محمد الميداني ١٧٨ ، ٣٥٩ ، ٥١٢ ،
 ٥٢٦ ، ٦١٥
 أحمد بن محمد الهائم المصري ٤٧ ، ٤٨ ،
 أحمد بن محمد الهروي (أبو عبيد)
 أحمد بن مسعود الحسيني الهرکامي ٦٠٢
 أحمد المقرئ الفيومي ٦٦ — ٦٩ ، ٥٠٧ ،
 ٥٩٥ ، ٦١٠ ، ٦٦٠ ، ٧١٧
 أحمد بن ولاد (أبو العباس)
 الأحمر ١١٩ ، ١٤١ ، ١٧٢ ، ٣٢٢ ، ٥٢٦
 ابن الأحمر ٣٦٨
 بنو الأحمر ١٢٧
 الاحوص ٢٦٥
 الاخطل ٢٦٥ ، ٢٤٧ ، ٣٨١ ، ٤٦٣ ، ٥٦١ ،
 ٦٥٥ ، ٦٧٤ ، ٧٦٩
 الاخفش الاصفر (أبو الحسن علي بن سليمان)
 الاخفش الاكبر ٣١ ، ٥٣٥ — ٦
 الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة ٤٠ ،
 ١٣٦ — ٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٧ ،
 ٢٧٩ ، ٧٤٨
 أبو ادريس ٥٥٣
 أدى شير ٨٩ — ٩١
 الارزني ٤٢٢
 الارکلي (بير محمد بن يوسف)
 اريون الطيبي ٢٢٤
 الازارقة ٦٣٣
 ازبك ٦٤٢

بنو الازد ٤٢٩ ، ٥٤٢ ، ٧٥٢
 الازرق بن أبي نخيلة السعدي ٢٢٥
 أبو الازهر البخاري ٣٠٠ — ١
 الازهرى أبو منصور محمد بن أحمد ٥ ، ٦ ،
 ٦٦ — ٦٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ،
 ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ ،
 ٢٧٤ — ٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ — ٥ ، ٢٨٨ —
 ٩ ، ٢٩٤ — ٥ ، ٢٩٧ — ١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
 ٣١٥ ، ٣٢٢ — ٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٦ ، ٣٧٨ — ٩ ، ٣٨١ — ٧ ، ٣٨٩ —
 ٩١ ، ٣٩٣ — ٥ ، ٤٣٠ — ٢ ، ٤٦٥ ،
 ٤٨٥ ، ٤٨٧ — ٨ ، ٤٩١ — ٢ ، ٤٩٤ ،
 ٤٩٦ — ٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٣ — ٤ ، ٥١٧ ،
 ٥٢١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ — ٥ ،
 ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ — ٦ ، ٥٦٣ —
 ٦ — ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ،
 ٥٨٤ ، ٥٩٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ،
 ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ — ٢ ، ٦٩٧ ، ٧٤٩ ،
 ٧٨٥
 أبو أسامة جنادة بن محمد الازدي ٣٦٧
 الاساورة ٢٤
 أبو اسحاق ٣٦٥
 أبو اسحاق (ابراهيم بن اسحاق الحربي)
 اسحاق بن ابراهيم الخنظلي ٢٨٤
 أبو اسحاق (ابراهيم بن السري الزجاج)
 اسحاق بن ابراهيم الفارابي ٥ ، ١٥ ، ٧١ ،
 ١٧٨ — ٩ ، ١٩٧ — ٨ ، ٢٠٣ — ٥ ،
 ٤٧٨ ، ٤٨٦ — ٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٧ ، ٥٧٧ ،
 ٦٣٢ ، ٦٨٠ ، ٧٠١
 أبو اسحاق ابراهيم بن قاسم البطليوسي ٥١٢
 اسحاق بن ابراهيم الموصلي ٢٦٧ ، ٥٦١ ،
 ٦٥٦
 أبو اسحاق الاسفرائيني ٦٤٤
 ابن أبي اسحاق (أبو بحر)
 اسحاق بن راهويه ٢٨٨
 أبو اسحاق بن الصال ٩٣
 اسحاق بن مرار الشيباني (أبو عمرو)
 أبو اسحاق يعقوب بن السكيت ٤ ، ٨٢ ، ٨٧ ،
 ٩٩ — ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،
 ١٢٦ ، ١٧٢ — ٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،
 — ٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ — ٦ ، ٢١٠ ، ٢٩٤

٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ —
٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ،
٥٢٥ ، ٥٥٥ ، ٥٨٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ،
٦٢٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ ، ٦٧٥ ،
٧٥٨

ابن أبي أصيبعة ٢٢٢

ابن الأعرابي ٥٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٢٩ — ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٢١ ، ٥ —
٢ — ٢٢٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٤ —
٧ — ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢ — ٢٦٥ ، ٦ —
٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٨١ — ٢٨٩ ، ٩٠ —
٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤ — ٤٦٠ ،
١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ ، ٢ — ٤٩٧ ،
٥١٤ — ٥٥٠ ، ٥٥٩ ، ٦١ —
٥٨٦ ، ٧ — ٦٠٤ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٨ ،
٧٤٨ ، ٢ — ٦٧١ ، ٩ —

الأعشى ٢٩٩ ، ٣٢٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٥٥٢ ،
٧٦٩ ، ٦٥٨

أغسطس ٢٢٤

الأفشين ٥٩٤

أفلاطون ٢٢٤

أكرم بن صيفي ٦١١

أمرؤ القيس ١٠ ، ٢٥١ ، ٢٣٩ ، ٢٧٧ ،
٢٨٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ ،
٥٥٢ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

أمونيوس السكندري ٢٢٤

الأموي (أبو الثناء محمود بن أبي بكر)
الأموي أبو محمد عبد الله بن سعيد ١١٩ ،
١٢٦ ، ١٣٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤٨ ، ٣٨٢ ،
٥٦٥ — ٦٦١ ، ٦ —

الأموي المكي محمد بن عبد السلام ٦٦ — ٦٩

ابن الأمير ٦٣٥

أمية بن أبي الصلت ٢٦٥ — ٦ ، ٥٩٦

ابن الأتباري (أبو البركات عبد الرحمن بن
محمد)

ابن أنس ٣٦٢

أنستاس ماري الكرملی ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ ،
٢٩٦ ، ٣٥٧ ، ٧١٨ ، ٧٤٩

الأنصار ٤٢٩ ، ٥٤٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧

أوس بن حجر ١٦ ، ٢٦٥

أوس مناة ٦٥٥ — ٦

٢١٩ — ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،
٨ — ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٢٨ ، ٤٥٧ ،
٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٩ ،
٦٠٨ — ٩ ، ٦٣٢ ، ٦٥٨ ، ٩ — ٦٦٥ ،
٧٤٨

بنو أسد ١٥ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ،
٥٩٠ ، ٧٥٢

الأسديون (أسد)

إسرائيل ٢٥٦

بنو إسرائيل ٦٢٢

الأسعد بن معاذ ٦٤١

الأسكافي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢١٠ ،
٣٠٥

إسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦

إسماعيل بن حماد (الجوهري)

إسماعيل بن عبد الغافر ٥٧ ، ٥٨

إسماعيل بن عبد الله (أبو العباس)

إسماعيل بن عمرو بن الحداد ٧٣ ، ٧٤

إسماعيل بن محمد البطلي (أبو الفدا)

إسماعيل بن محمد بن عبديوس (أبو محمد)

إسماعيل بن محمد القمي ١٢١

إسماعيل بن يحيى المزني ٦ ، ٦٧

أبو الأسود النؤلي ٢٩

الأسود بن قردة ٥٩٣

الأسود بن يعفر ٥٢١

الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي ٥٧٥ ،
٥٩٣

أبو الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك
١٥٤ ، ١٥٧

الأشعر الجعفي ٢٤٤ ، ٥٦٠ ، ٦٥٢

الأشموني ٢٧٨

أشور بانيبال ٢٢٣

الأشوريون البابليون ٢٢٣

ذو الأصبع العدواني ٧٠٤

الأضمي ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٧٥ ، ٨٣ — ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٩ ،
١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ — ١٣٦ ، ٤ —
١٣٨ ، ١٤٠ — ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ،
١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ،
٢٦٥ — ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
٣٠٧ ، ٣٢٠ — ٣٢٩ ، ٣٠ — ٣٣٨ ،
٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ،

بشر بن الفضل ٢٠
 بشار بن برد ٢٦٥ - ٨ ، ٤٢٨ ، ٧٦٩
 البصري علي بن حمزة ٥٢ ، ٨٠ ، ١٢٧ ،
 ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٠٨ ، ٥٢٦
 بطرس البستاني ٧١١ - ٦ ، ٧١٨ - ٢١ ، ٧٢٢ ،
 ٧٢٦ ، ٧٢٠ - ١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٦٠
 ابن بطل ٢٧٠
 بطلميوس ١٥٩
 البعلبكي ٥٤٦
 البعيت ٧٠٢
 البغدادي موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف
 ١٠٩ - ١٠٦ ، ٥١
 البغوي عبد الله بن محمد ١٢ ، ٦٦٦
 ابو البقاء العكبري ٦٤١
 ابو البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
 بنو بكر ٥٤٢ ، ٦٢٧ ، ٦٦٥ ، ٧٥٢
 ابو بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي ١٢
 ابو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ٤٢
 ابو بكر الايادي ٦
 ابو بكر الباقلاني ٦٤٤
 ابو بكر الدريدي (ابن دريد)
 ابو بكر الشيباني ١٩
 ابو بكر الصديق ٣٦٨ ، ٦٢٠ ، ٦٥٥ ، ٦٦٤
 ابو بكر الطريثي ٦٧٤
 ابو بكر بن طلحة ٦٣٢
 ابو بكر عبادة بن ماء السماء ٣٠١
 ابو بكر العزيزي محمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩
 بنو أبي بكر بن كلاب ٨١
 ابو بكر محمد بن اسحاق الأهوازي ١٢٤
 ابو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش
 الموصلي ١٢ ، ٤٢
 ابو بكر محمد بن حسن الزبيدي ٥ ، ٦ ، ٩٩ ،
 ١٠٤ ، ١١٥ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٨ - ٩ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ - ٧ ، ٢٨٠ -
 ١ ، ٢٨٥ - ٨ ، ٣٠١ - ١٢ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٧ - ١٠ ، ٦٤٥ ،
 ٧١٧
 ابو بكر محمد بن خير ٦ ، ٥٥ ، ١٤٤ ، ٢٢٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣٣٠
 ابو بكر محمد بن عثمان الجعد ٤٢ ، ٥٦ ، ١٣١

أومند كاستل ٩٤
 أويس بن محمد ٦٠٦
 بنو اباد ٧٥٢
 اياس بن معاوية الزني ٢٥
 الباخريزي ٢٠٧
 بارانوف ٩٤
 بارتلت ٧٦٩
 الباهلي ٢٢٣ ، ٢٤٢
 بجير بن عبد الله بن سلمة القشيري ٥٢٢
 بجير بن عنمة الطائي ٥١٥
 البحتري ٧٦٩
 أبو بحر عبد الله بن زيد الحضرمي ١١٧ ،
 ٢٦٤ - ٥
 انبحر عبد الله بن المهدي الخوالي الحميري
 ٦٠٣
 البخاري ١٦٢ ، ٢٧٠ - ١ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ ،
 البدرائي (حسن علي)
 بدر الدين القرافي محمد بن يحيى ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦١٨ - ٢٣ ، ٦٢٥ - ٦
 بنو بدر بن عقال ٦٠٥
 بدر المعتضدي ٢٨٢
 بر بهلول ٩١
 ابن بري ٥١٨ ، ٥٢٠ - ٩ ، ٥٤٤ ، ٥٥٢ ،
 ٥٥٥ ، ٥٦٠ - ١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ - ٧٠ ،
 ٥٨١ ، ٦٠٦ - ١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ - ٨ ،
 ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٢ - ٣ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ ،
 ٦٦٥ ، ٦٧٨ - ٩
 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري
 ٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ١٨١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ،
 ٦٤١
 البرمكي (محمد بن تميم)
 البرهان ابراهيم بن محمد الحلبي ٦٣٥
 بروكلمن ٦ ، ٥٠٤ ، ٥١١ ، ٥٢٦
 برونلش ٢ ، ٣ ، ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢
 بزرج بن محمد لعروضي ١٢
 البستاني (بطرس)
 بسطام بن قيس ٦٦٢
 البسطي عبد الله بن محمد الأنصاري ٥٢٠ - ١
 بشامة بن الغدير ١٦
 البشتي (أحمد بن محمد الخارزنجي)
 بشر بن أبي خازم ٦٩٦
 بشر بن مروان ٢٤

٢٢٤ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ ، ٥٢٢ ، ٥٩٠ ،
٧٥٢ ، ٦٩٢

التميميون (تميم)

التنوخى الأموى (أبو الشاء)

التوز يحيى بن أبى بكر ١٨٠

التوزى ١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١٠٠

التيفاشى ٦٥٩ ، ٦٤٨

بنو تيم الله ٦٥٦

تيمور (أحمد)

ابن تيمية ٧٠٤

ابن التيانى أبو غالب تمام بن غالب ٥ ، ٣٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٢٤ ، ٦٤٦

ابن ثابت ٢٨٦

ثابت بن أبى ثابت ١٢٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٢٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠

ثابت بن عبد العزيز ٥٤

ثابت بن محمد الجرجانى (أبو الفتوح)

أبو ثروان العكلى ٢٩

الثعالبى ٩١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٢٣ ، ١٥١ ،

١٧٤ ، ٦١٣ ، ٦٤١

ثعلب ٤ ، ١٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٨٣ ، ٩٩ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ،

١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٧ ،

٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٧٧ ،

٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ،

٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ،

٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٤٣٨ ،

٤٦١ ، ٥١٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٦٥٦ ، ٧ —

٧٤٨ ، ٦٧١

أبو ثعلبة ٦٦٨

الثعلبى (الثعالبى)

بنو ثقيف ٣٠ ، ٧٠ ، ٤٥٩ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢

أبو الشاء محمود بن أبى بكر التنوخى الأموى

٦٠ ، ٣٥٨

ثور بن يزيد (أبو الجاموس)

ثورنديك ٧٧٢

جابر الصحابى ٤٤٨

ابن جابر محمد بن أحمد الأعمى ٢١٢

الجاحظ ٢٠ ، ٢٤ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ،

٦٦٦ ، ٧٠٧ ، ٧٤٨ ، ٩ — ٧٦٩ ، ٧٧٢

جار الله أبو القاسم محمود بن عمن الزمخشري

٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٧ — ٥٩ ، ٦٢ ، ٩٢ ،

أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى ٤٣ ، ٥٦ ،

١٢٧ ، ١٣١ ، ٢٢٤ — ٥

أبو بكر محمد بن موسى الخازمى ١٦٦ ، ١٧١ ،

البكرى أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ١٤٤ ،

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ — ٤ ، ١٥٧ ،

١٥٩ ، ١٦١ — ٣ ، ١٦٧ ، ١٧٠ — ١ ،

٦٤١ ، ٦٣٢

البكرى محمد بن أبى السرور ١١٠ ، ١١٢ ،

١١٣

بنو البكاء ٥٩٣

بلال بن أبى بردة الأشعرى ٢٦

بلال بن رباح ٢٣

بلقر (بلغار) ٦١٤

البلقيني (عبد الباسط)

بندار بن لزة الأصفهاني ٢٢٧ ، ٢٨٢ ،

بوازاق ٢٧٥

البونى (أبو العباس أحمد)

أبو البيداء الرياحى ٢٩ ، ٥٠ ،

ببر محمد بن يوسف القرمانى الأركلى ٥١٠

البيرونى ١٥٢

البيشكى ٥٠٢

ابن بيض ٦١٢ ، ٧٠١

البيضاوى ٦١٠

البيهقى أبو جعفر أحمد بن على بوجعفر

١٧٨ ، ٧٥ — ٢٠٣ ، ٩

أم ثابت شرا ٢٢٧

تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم

١٣٥ ، ٣٩٢ ، ٥٤٣

تاج الدين محمود بن أبى المعالى الخوارى

٣٥٨ ، ٥٠١ ، ٥١٢

التبريزى (حسين بن خلف)

التبريزى أبو زكريا الخطيب ٢١٠ ، ٤٨٤ ،

٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ — ٢ ، ٦٠٧ ، ٦٤٠ ،

٦٤٢

أبو تراب ٢٩٨ ، ٣٠٦

الترمذى ٢٧٠ — ٢

التغالبى ٢٠ ، ٣٤٧ ، ٥٦١ ، ٦٥٥ ، ٧٥٢

تغلب (التغالبى)

ابن التلمسانى ٦٢٨ ، ٦٦٦

أبو تمام ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٧٦٩

تمام بن غالب (ابن التيانى)

تميم ١٥ ، ٧٠ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٢٥٦ ، ٣٢٧ ،

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
(ابن الجوزي)

الجمحي (ابن سلام)

جميل بشينة ٢٦٥

أبو جميل الكلابي ٢٢٢ ، ٢٢٨

جنادة بن محمد (أبو أسامة)

الجندي ٩٧

ابن جني ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢١٢

٢٢٠ ، ٢٢٢ — ٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦

٤١٠ ، ٤٧٩ ، ٥٢٤ ، ٦٤١

الجوابي ٥١٠

الجواليقي ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٧ — ٨٩ ، ٩١ ، ٩٩

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٦٦٥

الجوهرى ٥٢٨

ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي

٤٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ١١٦

جوليوس ٩٤ ، ٧١٨ — ٩ ، ٧٢٩ ، ٧٣١

٧٤٤

الجوهري ٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٩٢

٩٢ ، ١٧١ ، ١٧٩ — ٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٦٧

٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١

٤٨٤ — ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ — ٧ ، ٥٤١

٤ — ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣

٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ — ٧

٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ — ١٥ ، ٦١٨

٦٢٠ ، ٦٢٢ — ٥ ، ٦٢٨ ، ٦٢٤

٥ — ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٤ ، ٦٥٩

٦٣ ، ٦٦٥ — ٦ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥

٦ — ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٧١٠ ، ٧١٢

٧١٧ ، ٧٢١

بنو الجوال ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ، ٦٥٥

جيسور ٦١٤

أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري ٢٧٢

٢٧٥

ابن الجيعان ١٨٤ ، ٦٤١ ، ٦٦٥

الجياني محمد بن معمر ٢١٣ ، ٢١٧

ابن أبي حاتم ٦٢٨ ، ٦٦٧

أبو حاتم بن حبان ٢٧٢

أبو حاتم السجستاني ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠

١٢٤ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٦

١٨٠ — ١ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٧٩

٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٤٢٤

١٦٢ — ١٦٤ ، ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٢٢١

٢٦٥ ، ٤٧٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ — ٢ ، ٥٥٣

٥٧٢ ، ٦١٥ ، ٦٢١ — ٢ ، ٦٢٨ — ٩

٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ — ٦٦

٦٧٦ ، ٦٩٠ — ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧١٧

جار الله محمد بن عبد العزيز بن فهد ٦٢١

٦٤١

أبو الجاموس نور بن يزيد ٢٩

جبرائيل فرحات الماروني ٦٣٦ — ٨ ، ٧٢٠

ابن جبلة (أحمد بن عبد الله)

جخجخ (عبيد الله بن أحمد)

بنو جلام ٧٥٢

ابن أبي جرادة (أبو الحسن علي بن عبد الله)

الجرباء بنت عقيل بن علفة ١٩

الجرجاني ثابت بن محمد ٥٥١ ، ٥٦٤ ، ٦٥٧

٧٦٢

الجرجاني عبد القاهر ٧٠٨

جرجس همام الشويري ٧٢٢ — ٣ ، ٧٢٠ — ١

جرجي زيدان ٢٢٣ ، ٢٧٩

جرجي شاهين عطية ٧٢٤

أبو الجراح ١٤١ ، ٢٢٣

بنو جرم ٥٢٥

الجرمي أبو عمر ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٨ ، ٧٤٨

بنو جرم ٧٦

جرير ٢٢ ، ٢٧ ، ١٦٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ — ٥

٤٤٢ ، ٥٢٣ ، ٥٩٤ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

ابن جرير ٢٩ ، ٧٢

جرير بن حزم ٣٠

ابن الجزري ٧٤

الجمد (أبو بكر محمد بن عثمان)

الجمد بن درهم ٢٨

الجمدي ٢٤١ ، ٤٦١ ، ٥٦٥ ، ٦٥٦

بنو جعفر ١٤٢

أبو جعفر أحمد بن علي (البيهقي)

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ١٣١

أبو جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري

٤٠

أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي ١٧٢

٢٢٢ ، ٢٢٦

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ٢٧٢

أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله قادم ٥٣

جعفر بن يحيى البرمكي ١٣٧

١٢٨ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ١٠٩ ، ٢١٢ ، ٦٠٦

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ٢٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٦ — ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٤٦٠ ، ١ — ٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٦٦٦ ، ٧٤٨

أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٤٢ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ١٧٤ ، أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٦٥١ ، ٥٥٥

أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن أبي جرادة ٥٣

أبو الحسن علي بن القاسم السنجاني ٣٠٧ ، أبو الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ١٦٣ — ١٧١ ، ٣٨٩

أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي ٢٨٢ — ٢

الحسن بن محبوب السراذني ٥٢ ، ١٥٠ ، الحسن بن محمد الصفاني ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩٦ — ٢٠٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ — ٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ — ٥٢٠ ، ٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ — ٢ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٤ — ٦ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٧٥٨ ، ٦ —

الحسن بن محمد (أبو محمد)

حسن بن موسى النصيبى ١٢

الحسين بن أحمد (ابن خالويه)

حسين بن خلف التبريزي ٩٠

أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي ١٣

أبو الحسين بن عبد الله بن أحمد ٥٩٢

أبو الحسين عبد الوهاب بن علي السيرافي ٤٠٧

الحسين بن علي ٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٥٥٥ ، ٦٥١

الحسين بن علي الزوزني (أبو عبد الله)

الحسين بن علي النمرى ١٢٧

أبو الحسين عمر بن محمد القاضي ٥٦

حسين فتوح ١١٣

الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني)

٤٢١ ، ٥١٤ ، ٥٥٧ — ٨ ، ٥٦٣ ، ٦٢١ ، ٧٤٨ ، ٦٥٤

ابن الحاجب ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧

حاجي خليفة ٤ ، ٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٥١ ، ٥٠٥

أبو الحارث (ضميم)

الحازمي (أبو بكر محمد بن موسى)

حبش بن موسى الضبي ١٣

أبن الحجاج الأشبيلي (أبو العباس أحمد)

النجاج بن يوسف الثقفي ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٧٣

ابن حجر ٥١ ، ٥٤٥ ، ٥٦٩ ، ٦٤٧ ، ٧١٠ ، حجر أبو امرئ القيس ٥٤١

الحرالي أبو الحسن علي بن أحمد ٥٤٦

الحري (إبراهيم بن إسحاق)

الحراني ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨

الحرمازي ٨٤ ، ١٤٣

الحريرى ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ٢٦٥ ، ٧١٢ ، ٧٦٩

حسان بن ثابت ٢٦٣ ، ٧٦٩

أبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروفي ٤٢

الحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٥٠١ ، ٦٠٧

الحسن بن أحمد الهمداني ١٥٨ — ٩

الحسن البصري ٢٦ ، ٤٩ ، ٢٧٣

حسن توفيق ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦

حسن حسنى عبد الوهاب ١٩٧

الحسن بن الحسين السكري (أبو سعيد)

أبو الحسن بن خروف ٣١٢

الحسن بن داود الرقي ١٠٣

أبو الحسن الرماني ٣٧٥

أبو الحسن الثاري ٣٠٢ ، ٣١٢ — ٣ ، ٥٠٠

الحسن بن عبد الرحمن الراهزمي ١٤٣ ، ١٥٩

أبو الحسن عبد القافر بن اسماعيل ٥٧ ، ٦٣

الحسن بن عبد الله السيرافي (أبو سعيد)

حسن بن عبد الله لكلة ٥٣ ، ٥٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٠٨

الحسن بن عليل العنزي ١٣٦

أبو الحسن علي بن أحمد (الحرالي)

حسن علي البدرأوى ١١٣

أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي كراع النمل

حوشب بن مسلم الثقفى ٦.٤
ابن حوقل ١٥١
ابن حيان ٢.١
أبو حيان الأندلسى ٤٥ - ٤٧ ، ٤٩ ، ٧١
أبو حيان التوحيدى ٧٦٩
الغارزنجى (أحمد بن محمد البشتى)
خالد بن الحارث ٢.
خالد بن عبد الله القسرى ٢٤ ، ٢٦
خالد بن كلثوم ٧٤٨
خالد بن الوليد ٦٢٢ ، ٦٥٥ - ٦
خالد بن اليعمد ٥٤٢
ابن خالويه ١٤٥ ، ٤.٨ ، ٦٢٢ ، ٦٤١
أبو خراش الهذلى ٢٤٥ ، ٥٦٢ ، ٦٥٩
ابن خرداذبه ١٥٢
خرطوم الحبارى عبد الله بن زهير الشيبانى
٥١٩
خرقاء ٥٩٢
خرقة بن شعاع ٥٩٢
خرنق ٦٩٩
ابن خروف (أبو الحسن)
بنو خزاعة ٧. ، ٤٢٩
الخشنى أبو ذر محمد بن عبد السلام ٥٥ ،
٢٨٦ ، ٣١٢
الخصاف بن ضمضم ٧.٢
خصيب الكلبى الموزورى ٢١.
الحضر (عليه السلام) ٥٩٤ ، ٦١٤
أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
(الأخفش الأكبر)
الخطابى (حمد بن محمد البستى)
الخطيب (الاسكافى)
الخطيب (التبريزى أبو زكريا)
الخفاجى شهاب الدين أحمد بن محمد ٨٧
- ٨٩ ، ٩٩ ، ١.٩ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
الخفاجيون ٢٥٦
ابن خلدون ٢٧٩
خلف الأحمر البصرى ١٤٨
ابن خلاد الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن)
ابن خلكان ٦ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١.٣ ، ١٦٤ ،
١٩٦ ، ٢٨٩
خليدة بنت الزبرقان بن بدر ٣٢٦
خليفة بن حمل ذو الخرق ٥٩٣
الخليل بن أحمد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٢٩ ، ٣٤ ،

الحسين بن محمد الراقى ١٥٩
حسين موسى ٢١٢
الحضرمى ٥٦
الحنيفة ١٦ ، ٢٦٢ ، ٥٤٢
أبو حفص ٢.٥ - ٦
حفص الأموى ٢٦٥ - ٦ ، ٢٦٨
أبو حفص عمر بن خلف (ابن مكى الصقلى)
أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن (ابن
برجان) ٢٩٢
الحكم المستنصر بالله ٢.٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٠
الخلوانى ٦٧
حليم دموس ١١٤
حليم فهمى ١١٤
حليمة ١٦٥
أم الحمامس الكلبية ٢٢٢ ، ٢٢٨
حماس ٢٩٢ - ٢
حمد بن محمد الخطابى البستى ٥٢ ، ٥٤ ،
٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
حمراء ديلم ٢١
حمزة ٢٥٢
حمزة بن عبد المطلب ٢٥٢ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ،
٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
حمزة بن على الزبيرى (أبو محمد)
حمزة فتح الله ٧٦ ، ٧٧ ، ٥.٧
حماد الراوية ٢. ، ٧٤٨
حميد بن اليعمد ٥٤٢
الحميدى ٣٢٤
حمير ٧٦ ، ٧٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٩ ، ٥١٥
الحميرى نشوان بن سعيد ٢.٤ - ٥ ، ٥٧٧
حميم بن اليعمد ٥٤٢
حمى بن عثمان ٥٤٢
ابن حنبل (أحمد)
حنيف الحناتم ٧.١
أبو حنيفة ٢٥٨ ، ٥٤٩
بنو حنيفة ٤٢٩ ، ٧٥٢
أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ١٣٦ ،
١٥٥ ، ٢١٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٥٨٧ ،
٦٤١ ، ٦٥٧
حنين بن اسحاق ٢٢٢
الحوارى محمود بن أبى المعالى (تاج الدين)
حوشب (محدث) ٦.٤
حوشب بن عقيل بن دحية البصرى ٦.٤

٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤
٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ - ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٤٦
٥٧١ ، ٥٩٦ ، ٦٢٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩
٦٥٦ ، ٦٦٠ - ٦٦٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٩ - ٥٠٠
دريد بن الصمة ٢٦٥ ، ٥٥٢ - ٦٥٣ ، ٢
الدريدي (ابن دريد)
الدسوقي محمد علي ١١٣ - ١١٥
دعلج ٢٨٢
أبو الدقيش ٢٩٢
دكين ٢٦٥
دلامز البهلول ١٣٦ ، ١٧٧
أبو دلف ٦٣٩
الدمياطي (شرف الدين)
الدميري ٦٤١ ، ٦٦٦
ابن الدهان أبو شجاع محمد بن علي ٥٧ ،
٥٩ ، ٦٣٢
أبو دواد الأيادي ٢٦٦
الدوس بن عثمان بن عبد الله ٦٧١
دوفال ٩١
دي غويه ٥٢٨
ديلم ٢١
الدينوري (أبو حنيفة أحمد بن داود)
أبو ذؤيب الهذلي ٣٦٨
أبو ذر (الحشلي محمد بن عبد السلام)
أبو ذر الغفاري ٦٦٦
ابن ذكوان ٦١٠
الذهبي ٦٤١
الرواسي (أبو جعفر محمد بن الحسن)
رؤبة ٢٦ - ٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٩٩ ،
٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٨٠ ،
٣٩٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٥١٦ ، ٥٥٣ -
٤ ، ٥٦٦ ، ٦٥٠ ، ٦٥٣ - ٤ ، ٦٥٦ -
٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٧٠٠ ، ٧٦٩
الرازي أبو الفتح سليم بن أيوب ٥٧ ، ٦٣
الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٨ ، ٣٥٨ ، ٥٠٤ - ٨ ،
٥١٠ ، ٦٤١ ، ٧١٧
راشد بن عبد ربه ٦٢٨ - ٦٦٧ ، ٩
راشد بن عبد الله ٦٢٨ ، ٦٦٧
الراعي ٢٦٥
الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن
محمد ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ١٠٧ ،

٢٥ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ،
— ١٢٦ ، ١٧١ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ،
٢١٢ ، ٢١٤ — ٢٢٨ ، ٢٤ — ٢١ ،
— ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ — ٤٢ ، ٢٤٥ ،
٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ — ٨ ، ٢٦. — ٢ ،
٢٦٤ ، ٢٦٦ — ٧ ، ٢٧. ، ٢٧٢ — ٣ ،
٢٧٧ — ٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
٢٩١ ، ٢٩٣ — ٦ ، ٤.٥ — ٧ ، ٤.٩ —
١. ، ٤٢١ — ٣. ، ٤٢٣ — ٤ ، ٤٣٦ ،
— ٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥. ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ،
— ٦١ ، ٤٦٣ — ٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٥٩
، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ — ٧ ، ٥.١ ، ٥.٣ ،
٥١٧ ، ٥٤٦ — ٧ ، ٥٧١ ، ٦٢١ ، ٦٤٩ ،
٦٦. ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٨ — ٥. ، ٧٥٦ ،
٧٥٨ ، ٧٨٥

خليل بن أيبك الصفدي ٥٢٦ — ٨ ، ٦٤٧
الخوارزمي ٦٩
الخوارزمي العمراني (أبو الحسن علي)
ابن خير (أبو بكر محمد)
أبو خيرة الأعرابي ٣٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٢.٦ ،
٢٩٤ — ٥ ، ٢٢٣ ، ٣٥.
داود الانطاكي ٦٣٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩
داود زاده محمد بن مصطفى الداودي ٦.٦
أبو داود الطيالسي ١١٢ ، ٢٧. — ١
داود بن الهيثم التنوخي ١٣١
داود بين الهيثم التنوخي ١٣١
الدحاح (رشيد)
درست بن نصر ٦.٥
ابن درستويه ٤٢ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ١٨١ ،
٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣.٦ ، ٦٣٢
ابن دريد ٥ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٣ —
٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٢. ، ١٢١ ، ١٢٧ ،
١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٨. — ١ ،
١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٧٩ — ٨. ،
٢٩٤ ، ٣.٢ ، ٣.٥ — ٦ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ،
٣٢١ ، ٣٢٣ — ٤ ، ٣٣. ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ،
٣٣٩ — ٤٣ ، ٤٤٦ — ٥٢ ، ٣٦٥ — ٧ ،
٣٧. — ١ ، ٣٧٨ — ٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ،
٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤.٤ —
— ٣٤ ، ٤٣٦ — ٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ —
٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ — ٦. ، ٤٦٢ — ٧ ،
٤٦٩ — ٧١ ، ٤٧٣ — ٤ ، ٤٧٨ — ٨.

٧٨٢ ، ٧١٧ ، ٦٦٥

أبو رافع ٢٧١

الرافعي ٦٧

رافلنج ٩٤

الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن)

الريمع ٢٤٤ ، ٥٦٠

أبو ربيعة ١٢٨

بنو ربيعة ٧٠ ، ٢٥٦ ، ٤٨٥

ربيعة بن اليعمد ٥٤٢

رجاء بن حيوة ٢٦٩

رحيم بن حسان الدهقان ٥٩٤

رحيم بن مالك الخزرجي ٥٩٤

رداد الكلابي ٢٢٢ ، ٢٢٨

الرزاحي ٢٢٢

رستم ٢١

بنو رسول ٥٩٢

رسول الله ١ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٥٠ ،

٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٩ ، ١٠٤ ،

١٤٨ ، ١٥٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ،

٢٧١ — ٢ — ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٤ —

٢٢٧ — ٨ — ٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٧ ،

٥١٧ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ،

٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٩٢ ،

٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ — ٩ ،

٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٥١ ، ٦٤٨ ، ٥ —

٦٩٠ ، ٦٩٣ ، ٧٠٢ ، ٧٦٣ ، ٧٨٤

الرشيدي ١٣٥

رشيدي الدحداح ٦٣٦ — ٨

رشيدي عطية ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦

الرضي ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٢٢

ابن الرقاق ٤٩١ ، ٥٥٦ ، ٦٤٩

الرقى (الحسن بن داود)

أبو رمادة الأعرابي ٢٥

رمسيس (فرعون مصر) ٧٦٢

الرماني (أبو الحسن)

ذو الرمة ٢٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٩ ،

٥٩٢ ، ٦٩٨ ، ٧٠٢

رهم بنت وبرة ٥٤٢

أبو الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي

٦٢٦ ، ٦٠٢

أبو روق عطية بن الحارث ٤٠

الرهاشي ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٤٣١

ريا ١٦٥

زائدة ٢٩٢ — ٤ ، ٢٩٦

الزاهد أبو عمر محمد بن عبد الواحد ٤٢ ،

٥٦ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٤٩٨ ،

٢٠٠ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٧٤٩

الزيرقان بن بدر ٢٦٣ ، ٢٢٦

الزبيدي (أبو بكر محمد بن حسن)

الزبير بن بكار ١٥٢

الزبير بن خريق ٥٩٢

الزبيرى ٦٢٣ — ٤

الزجاج (ابراهيم بن السري)

الزجاجي ١٢٧ ، ١٢١ ، ٢٧٩ ، ٢١٢

زرعة ٦٩٥

الزعبلاوي ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١

الزفيان عطاء بن أسيد ٢٤١ ، ٢٧٩ ، ٥١٤ ،

٥٥١ ، ٦٥٢

أبو زكريا الخطيب (التبريزي)

أبو زكريا يحيى الدين بن شرف النووي ٦٦

— ٦٩

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ١٢ ، ٤٠ ،

٥٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ١٠٢ ، ١١٠ ،

١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٧٢ ،

١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ،

٢٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٤٨ — ٢٤٩ ، ٢٥٢ ،

٢٥٥ ، ٢٦٤ — ٢٨٢ ، ٣ — ٤٦٠ ،

٤٧٢ ، ٥٣٥ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤ ، ٦٢١ ،

٦٦١ ، ٧٤٨

زلنكا ٩٤

الزمخشري (جار الله أبو القاسم)

ابن أبي الزناد ١٩

الزنجاني محمود بن أحمد ٥٠٣ — ٤ ، ٥٠٦ ،

الزهري (طهفة بن زهير النهدي)

الزهري (محمد بن مسلم)

زهير بن أبي سلمى ١٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،

٢٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥١٥ ، ٥٥٧ ،

٥٦٢ ، ٦٥٣ ، ٧٦٩

الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن علي)

زياد بن أبيه ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨

زياد الأعجم ٢٢

أبو زياد بن عبد الله الكلابي ١٢١ ، ١٢٦ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨

الزيادي ٥٤٠

أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ١٧٧ ، ٤٢
 أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ٣٠ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١١٧ - ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ - ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ، ٦٥٤ - ٧٥٨ ، ٧٤٨ ، ٦٦٩ ، ٥
 أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي ٦.٦ - ١٣
 زيد بن علي ١٩
 زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي ٦٣١
 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٤٧ ، ٤٩
 زين العابدين بن حسن الحديدي الأنصاري ٦.٢
 السائب بن يزيد (أبو يزيد)
 ساعدة بن جؤية ٢٦٥
 سالم بن دارة ٥١٥
 سالم بن عبد الله بن عمرو ١٩
 سبأ ٢٨٨ ، ٦٢١
 السجستاني (أبو بكر العزيزي)
 السجستاني (أبو حاتم)
 السجلماسي (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوي ٦٤٧
 السرقسطي أبو عثمان سعيد بن محمد الماعري ١٨٣ - ١٨٦ ، ٤ - ١٨٩ ، ٧
 ابن سعد ٢٧٠ - ١ - ٦٢٨ ، ٦٦٧
 ابن سعد الوراق ١٥٤
 بنو سعد ٨١ ، ٥٩٦ ، ٧٠٧
 بنو سعد بن بكر ١٦ ، ٥٣٤
 السعد التفتازاني ٦٥٨
 سعد بن أبي وقاص ٢١
 سعد بن اليحمد ٥٤٢
 سعدان بن المبارك ١٣١ ، ١٥٠
 سعد الله بن عيسى (سعدى جلي)
 سعدى جلي ١.١ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ - ٣
 أبو سعيد ٢٩٢ - ٣
 أبو سعيد (أبان بن تغلب)
 أبو سعيد (أحمد بن أبي خالد الضرير الكندي)
 سعيد بن أوس الأنصاري (أبو زيد)
 أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ١٢٨ ، ١٥٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٩
 أبو سعيد الحسن بن عبد الله السراق ١٣٥ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، ٢١٢ ، ٢٨٨ - ٤.٨ ، ٩
 سعيد الخوري الشرتوني ٦٨٢ ، ٧١٦ - ٢٢ ، ٧٣ - ١
 سعيد بن محمد الماعري (السرقسطي)
 أبو سعيد المعلم ٣٠
 أبو سفيان بن حرب ٢٥٣ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٣
 السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)
 ابن السكيت (أبو اسحاق يعقوب)
 السكوني (أحمد بن الحسن - عمرو بن بشر)
 السلفي أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني ٧٣ - ٤
 ابن سلام الجعفي محمد ٤٠ ، ١٣٥ ، ٢٦٦
 سلمان الفارسي الصحابي ٢٣
 سلمة بن عاصم الكوفي ٥٢ ، ١٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٢٣
 سلمة بن عبد الله بن دالان الماعري ٢٤١
 سلمة المخزومي ٦٥٢
 بنو سليم ٥٥٣ ، ٦٢٩ ، ٦٥٣ ، ٦٦٦
 سليم بن أيوب (الرازي)
 سليمان (عليه السلام) ٦٢٢
 سليمان بن أحمد الطبراني (أبو القاسم)
 سليمان بن حسان ٢٢٢
 أبو سليمان (حمد بن محمد الخطابي)
 سليمان بن عامر ٢٣٨
 سليمان بن عبد الملك ٢٧
 أبو السمع ٢٢٢
 أبو السمراء ١٢٨
 السمعاني ٦٤١
 السهمودي ١٥٣ ، ١٥٦ - ٧

أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ١٧٧ ، ٤٢
 أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ٣٠ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١١٧ - ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ - ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ، ٦٥٤ - ٧٥٨ ، ٧٤٨ ، ٦٦٩ ، ٥
 أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي ٦.٦ - ١٣
 زيد بن علي ١٩
 زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي ٦٣١
 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٤٧ ، ٤٩
 زين العابدين بن حسن الحديدي الأنصاري ٦.٢
 السائب بن يزيد (أبو يزيد)
 ساعدة بن جؤية ٢٦٥
 سالم بن دارة ٥١٥
 سالم بن عبد الله بن عمرو ١٩
 سبأ ٢٨٨ ، ٦٢١
 السجستاني (أبو بكر العزيزي)
 السجستاني (أبو حاتم)
 السجلماسي (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوي ٦٤٧
 السرقسطي أبو عثمان سعيد بن محمد الماعري ١٨٣ - ١٨٦ ، ٤ - ١٨٩ ، ٧
 ابن سعد ٢٧٠ - ١ - ٦٢٨ ، ٦٦٧
 ابن سعد الوراق ١٥٤
 بنو سعد ٨١ ، ٥٩٦ ، ٧٠٧
 بنو سعد بن بكر ١٦ ، ٥٣٤
 السعد التفتازاني ٦٥٨
 سعد بن أبي وقاص ٢١
 سعد بن اليحمد ٥٤٢
 سعدان بن المبارك ١٣١ ، ١٥٠

٢٤٢ - ٥٤٨ ، ٥١٤ ، ٢٨٦ ، ٥ - ٩ ،

٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٦٤٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ،

٦٥٤

شاهنشاه ٢١

ابن شاهين البغدادي عمر بن عثمان ١٤ ،

٦٦٦

أبو شبل العقيلي ١٢٥

أبو شجاع محمد بن علي (الدهان)

ابن الشحنة عمر بن محمد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ،

٦٢٦

الشدياق (أحمد فارس)

الشرتوني (سعيد الخوري)

شرف الدين أبو الحسن علي بن الفضل

المقنسي ٧٣ - ١٥٢ ، ٤

شرف الدين البمياطي ٦٢٨ ، ٦٦٦

شرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين

الانصاري ٤٣٤

ابن شريح بن سيف اليربوعي ٥٩٣

الشرشي (أحمد بن عبد المنعم)

الشريف الجرجاني ٦٩

الشريف الرضي ٢٦٧

الشرى بن اليحمد ٥٤٢

شعاث ٥٩٣

ابن شعواء الفزاري ٧٠١

أبو شمر بن حجر بن مرة ٥١٦

شمر بن حمدويه الهروي ٦ ، ٥٤ ، ١٤٢ ،

١٥٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ -

٩ ، ٣٥٥ - ٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٩ ،

٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠ ، ٥٦٥ -

٦٦٤ ، ٦٦١ ، ٦

شمس الدين محمد بن حسن بن سباع ٥٠٤

الشمخ ٢٦٢ - ٣ ، ٣٢٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٦ ،

٦٤٩

ابن شجيل (النصر)

شهاب الدين أحمد بن محمد (الخفاجي)

شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف

القونوي ٧٤

شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوي ٢١٣

الشويري (جرجس همام)

بنو شيبان ١٩ ، ٥٩٠

الشيبياني (أبو عمرو)

الشيرازي ميرزا محمد علي ٦٠٣ ، ٦٨٠ - ٥

ابن السمين الحلبي ٤٥

السنجاني (أبو الحسن علي)

أبو سهل الهروي ٥٠٢ ، ٥٢٦ - ٧ ، ٥٢٩

السهيلي ٦٣ ، ٦٤١

السورتي ٤١٤

سويد بن منجوف ٢٤

سيبويه ٨٦ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٨٥ - ٦ ،

١٨٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ - ٩ ، ٢٢٤ ،

٢٢٦ ، ٢٢٨ - ٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ - ٦ ،

٢٦٧ - ٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ،

٣١٤ - ٥ ، ٣٧٥ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٥١٣ ،

- ٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٦١٠ ، ٦٢١ ،

٦٧٣ ، ٦٩٢

ابن سيده علي بن اسماعيل ٨٣ ، ٨٦ - ٨٨ ،

٩١ ، ٩٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٦ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ،

١٧٨ ، ١٨٤ - ٦ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢١١ ،

- ٢ ، ٢٢٤ ، ٢٩٧ ، ٣١٥ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ ،

- ٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ،

٥٤٣ - ٤ ، ٥٤٧ - ٥٠ ، ٥٥٤ - ٥ ،

٥٥٩ ، ٥٦١ - ٣ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ - ٣ ،

٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٦١٣ ،

٦١٥ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ،

٦٤٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ - ٧٠ ،

٧٨٥ ، ٧٥٨

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)

ابن سيرين ٢٦٩

السيوطي ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ،

٣١ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ،

٦٢ ، ٧١ ، ٧٤ - ٧٧ ، ٨٠ ، ١٠٩ ،

١٢١ ، ١٣١ ، ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤٠ ،

١٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٩٦ - ٧ ، ٢٢٧ ،

٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،

٢٨٣ ، ٢٨٨ - ٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،

٣١٢ - ٣ ، ٣٢٤ - ٥ ، ٣٣٧ ، ٣٧٥ ،

٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ - ٢ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ،

- ٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ، ٥٢٨ - ٩ ،

٥٢٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٦ - ٨ ، ٦١٣ ، ٦٢٦ ،

٦٤١ ، ٦٤٤ - ٥ ، ٦٤٧

السيد أحمد صقر ٤١

سيد علي الألفي ١١٤

الشافعي ٦١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٢٣٥ ،

٢٨٨ - ٩٢ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ،

٥١٠ ، ٥٢٨ ، ٥٧٥ - ٦٨٥ ، ٦٨٧ ،

٧١١ - ٣ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٨ ،

٩ -

الطبري ١٦٢

الطبري (أبو جعفر أحمد بن محمد)

أبو طحمة عدى بن حارثة ٦٢٢

طرفة بن العبد ٤٦٠

الطرماع ٢٨ ، ٢٥٦

الطرماع الأجنى ٥١٦

طعمة بن أبيرق ٦٢٠

طهفة بن زهير النهدي ٦١٢

طوبيا العنيسي ٩٠ ، ١١٦

الطوسي أبو الحسن ٧٤٨

طيء (الطائيون)

أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللقوي ٥٢ ،

٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٢

ابن الطيب الفاسي أبو عبد الله محمد ٢١٢ ،

٦٠٢ - ٢ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ - ٣٥ ، ٦٤٤ ،

٦٤٧ ، ٦٦٤ - ٥ ، ٦٧٢ ، ٦٧٥ ، ٧٠٧

أبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء ١٢٧ ،

١٣١

ظالم بن أسعد ٦١٢

عائذ بن محسن المثقب العبدى ٥٢٤

عائشة بنت أبي بكر ٢٥٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٨ -

٦٦٧ ، ٩

بنو عاد ٢٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٤١ ، ٥٥١ ، ٦١٢ ،

٦٥٢ ، ٦٩٦

عاصم ٢٥٢

ابن عامر ٢٥٢ ، ٦١٠

بنو عامر ٢٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩

عامر بن سعد بن الخزرج (الضحيان)

عامر الشعبي ٢٧

عامر بن عبد الملك ٣٠

عامر بن عمران الضبي (أبو عكرمة)

العامري ١٥٦

العاملي ٦٢٤

عبادة بن ماء السماء (أبو بكر)

عباد بن الحارث ٥٩٣

ابن عباد (الصاحب)

العباد بن عبد الله الضبي ٣٩٠

شرويه الاسواري ٢٤

الصاحب بن عباد ١ ، ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ،

٣٦٠ - ٧١ ، ٢٩٢ - ٤ ، ٥٢٩ ، ٥٤١ ،

٥٧١ - ٢ ، ٥٨٢ - ٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩١

- ٣ ، ٧٦٩

أبو صاعد ٢٢٣

صاعد اللقوي ٧٤٩

الصاغانى (الحسن بن محمد)

صالح أحمد العلي ١٥٧ - ٨

الصاوى (عبد الله اسماعيل)

الصبان ٢٧٩

أبو صدى عيسى بن عبد الرحمن ٦٢٦

صديق بن حسن خان القنوجى ٩٩ ، ١٠٨

صعوداء محمد بن هيرة ٥٣ ، ٢٠٨

الصفاني (الحسن بن محمد)

الصفدى (خليل بن أبيك)

صفى الدين محمود بن أبي بكر الأرموى

(أبو الشتاء)

صفية ٦٦٧

الصفلى (ابن مكى)

صلاح الدين المنجد ٧٢

صهيب الرومى (الصحابى) ٢٢

الصولى ٢٩٠

الضبي (حبش بن موسى)

الضحاك بن مزاحم ٢٧

الضحيان عامر بن سعد بن الخزرج ٦٥٦

الفرير (أحمد بن أبي خالد)

أبو فضضم ٦٢٠

فضضم أبو الحارث ٦٢٠

فضضم بن قتادة ٦٢٠

الطائيون ١٥ ، ١٥٨ ، ٢٥٦ ، ٣٢٧ ، ٤٢٩ ،

٦١١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٧٥٢

طابخة ١٣٧

أبو طالب الفضل بن سلمة ٤ ، ٤٢ ، ١٣٠ ،

٢٨٧ ، ٣٠٢ - ٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٢

آل طاهر ١٣٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥

ابن طاهر ١٣٦ ، ٢٩٢

أبو طاهر أحمد بن محمد (السلفى)

طاهر بن عبد الله (ابن طاهر)

أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى

الشرازى ٣ ، ١٤٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ،

١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٧٥ ، ٣٨٦ ،

أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي
٤.

أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانيء
النيسابوري ١٢٦ ، ١٤٢

عبد الرحمن بن علي الأمازي ٦١٩

عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)

عبد الرحمن بن علي الخرقى ٥٩٢

عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧

عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧ - ٨

عبد الرحمن بن محمد الأزدى ٤٠

عبد الرحمن بن محمد (أبو الأشعث)

عبد الرحمن بن محمد الأنباري (أبو البركات)

عبد الرحيم بن الحسين العراقي (زين الدين)

عبد الرحيم المدني (أبو الكرم)

عبد السلام بن اسماعيل الهلالي (أبو القاسم)

عبد السلام بن عبد الرحمن (أبو الحكم)

عبد السلام بن عبد الله بن قمصة (أبو أحمد)

عبد السلام محمد هارون ٢ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ،

٤٧٥ ، ٦٧٨

عبد العزيز بن جعفر ٥٩٢

عبد الغافر بن اسماعيل الفارسي (أبو الحسن)

عبد الفتاح الصمدي ٢١٢

عبد القادر بن أحمد اليمنى ٦١٢

بنو عبد القيس ٤٢٩ ، ٧٥٢

عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري ٢٥٨

عبد الكريم بن أبي المخارق ٥٩٢

عبد اللطيف بن يوسف (البغدادي)

أبو عبد الله ٢٥٢ ، ٢٩٢ - ٣

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم ١٤٧

أبو عبد الله أحمد بن الحسن السكوني ١٥٨

عبد الله بن أحمد بن حنبل ٥٢

عبد الله بن أحمد بن أبي الفتح ٥٩٢

عبد الله بن أبي اسحاق (أبو بحر عبد الله بن

زيد الخضرمي)

عبد الله اسماعيل الصاوي ٥٧٢ - ٤

عبد الله بن أنيس ٥١٩

عبد الله بن بزي بن عبد الجبار المقدسي

(ابن بزي)

عبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ، ٧٦٠

عبد الله بن أبي بكر ٢٧٢

عبد الله بن جعفر (ابن درستويه)

أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ابن خالويه)

ابن عباس ٢١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٢ - ٧٧ ، ٥٦٥ ،
٦٦١ ، ٧٠٧

أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن أحمد الخطابي
٧٤

أبو العباس أحمد بن إبراهيم الهمداني ٢٢٧ ،
٢٨٢

أبو العباس أحمد البوني ٥٤٦

أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التميمي
٤٣

أبو العباس أحمد بن محمد (ابن الحجاج
الأشيلي) ٥٢٦

أبو العباس أحمد بن ولاد ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ،
أبو العباس الأحول ٤٠ ، ١٨٠

أبو العباس اسماعيل بن عبد الله بن محمد بن
ميكال ١٢١ ، ٤٠٩

أبو العباس (ثعلب)

العباس بن الفرغ (الرياشي)

أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المبرد
١١ ، ٥٥ ، ٨٢ ، ١٢٨ ، ١٨٥ ، ٢٣٦ -

٧ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٦١٥ ،

٧٤٨ - ٩

العباس بن مرداس ٦٦٦

بنو العبد ٥٢٢

عبد الأعلى ٢٧٢

عبد الباسط البلقيني سبط سراج الدين
٦١٩ ، ٦٢٢

عبد الباسط بن محمد الحنفي ٦٠١ ، ٦١٩ ،
عبد الباقي بن قانع (أبو الحسين)

ابن عبد البر ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٦٣٠

عبد الجبار بن يزيد ٢٢٧ ، ٢٨٢ - ٢ ، ٢٥٨

عبد بنو العساس ٢٤١ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨

عبد الحميد البكري ٦٠٢

عبد الحميد بن يعقوب الكاتب ٢٨ ، ٧٧٢

عبد الروف إبراهيم ١١٤

ابن عبد ربه ١٩

عبد الرحمن بن أخى الأصمى ٤٢١

عبد الرحمن بن بزرج ١٢٦ ، ١٢٨

عبد الرحمن بن الحكم ٥٢٥

أبو عبد الرحمن (الخليل بن أحمد)

عبد الرحمن الربيع اليمني ٦٣١

عبد الرحمن بن عبد الأعلى ٢٨ ، ٥٠ ، ٦٢

عبد الرحمن بن عبد العزيز (أبو زيد)

أبو عبد الله الحسين بن علي الزوزني ٩٢
عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني (خرطوم
الحياري)

عبد الله بن سعيد (الأموي)

عبد الله بن سعيد الخوافي ١٣١

عبد الله بن سلام ١١٩

عبد الله بن شرف الحسنى ٦١٩

عبد الله بن صالح ٣٩

عبد الله بن طاهر ١٣٨

عبد الله بن عائذ ٢٢٧

عبد الله (ابن عباس)

عبد الله بن عبد العزيز (البكرى)

عبد الله الطلايلي ٦٢ - ٧٦٢ ، ٣ - ٤

عبد الله بن علي النجيمي (أبو محمد)

عبد الله بن عمرو ٢٦٩

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأسدي ١٥٦

أبو عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب ٤٠٨

عبد الله بن محمد الأنصاري (البسطى)

عبد الله بن محمد (البغوى)

عبد الله بن محمد التوزي (أبو محمد)

أبو عبد الله محمد السلطان ١٢٧

أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد

(ابن الطيب الفاسي)

أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى ١١٧

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى ٨

عبد الله بن محمد العدوى (أبو عبد الرحمن)

عبد الله بن محمد الصنرى البشيشى ٨٧

— ٨٩ —

عبد الله بن محمد بن هاجك ٦ ، ٢٣٨

عبد الله بن محمد بن هانيء (أبو عبد الرحمن)

عبد الله بن مسعود ٢٢٦ ، ٧٢١

عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)

عبد الله بن المعتز ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٧٠٨

عبد الله بن المهدي الحوالى (البحر)

عبد المجيد بن علي الصوفى (أبو محمد)

عبد الملك البغوى ٣٤٤ ، ٥٦٠

عبد الملك بن حبيب الألبيرى ٥٣

عبد الملك بن طريف الأندلسى ١٨٤

عبد الملك بن مروان ١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠

عبد المؤمن بن عبد الحكم ١٦٩

عبد مناف بن ربيع الهنلى ٢٨٣ ، ٥٦٦ ،

٦٦١ ، ٦٦٤

عبد الواحد بن أحمد المليحي ٤٣ ، ٥١

عبد الواحد بن علي (أبو الطيب)

عبد الوارث بن سفيان ٢٨٢

عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني الخزرجي

٥١٢

عبد الوهاب بن علي السمراني (أبو الحسين)

ابن عبدوس (أبو محمد اسماعيل بن محمد)

بنو عيسى ٣٧٠

عبيد بن الأبرص ٧٠٠

أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥ ، ٦ ،

٤٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ،

٦٢٨ - ٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٦

أبو عبيد بن صخر بن محمد ٤٠٨

أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (البكرى)

أبو عبيد القاسم بن سلام ٦ ، ٤٠ ، ٤١ ،

٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ - ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٨٥ - ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ،

١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

١٣١ - ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٠ - ٥ ،

١٩٠ - ٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ -

١٢ - ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ -

٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٩ ،

٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ - ٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ،

٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ،

٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ - ١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ،

٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٥٤ ،

٥٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ،

٦٤١ ، ٦٤٩ - ٥٠ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٧٤٨

عبيد الله بن أحمد جخجخ ٤٠٨

أبو عبيد الله (أحمد بن الحسن السكونى)

ابن عبيد الله الخرقى ٥٩٣

عبيد الله بن زياد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤

عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى (أبو محمد)

أبو عبيد الله (عمرو بن بشر السكونى)

أبو عبيدة ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ - ٥٤ ، ٧٢ ،

٨٣ - ٨٦ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ،

١٢٦ ، ١٢٨ - ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٤٠ - ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ،

١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،

٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ - ٩ ،

٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٩٤ - ٥٠ ، ٤٩٨ - ٥٣٦ ،

بنو عكل ٢٥٦
علاء الدين علي بن عثمان المارديني الخنمي
٤٨٠٤٥

ابن العلاء السجستاني ٢٨٢
أبو العلاء المعري ٤٠٨ ، ٤٣٤ ، ٧٦٩
العلايلي (عبد الله)
ابن العلقمي (محمد بن أحمد)
علي بن إبراهيم النقطان ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٤٦٠
٤٧٣ ، ١

علي بن أحمد (الخوالي)
علي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
علي بن اسماعيل (ابن سيده)
علي بن بقاء الوراق ٤٠٧
علي بن جعفر السعدي (ابن القطاع)
علي بن حسام الدين الهندي المتقي ٦٢
علي بن الحسن الهنائي (أبو الحسن)
علي بن الحسين بن علي ١٩
علي بن حمزة (البصري)
علي بن حمزة الكسائي (أبو الحسن)
علي خان ٦١٤
علي بن خليل الضبي البردخت ٢٣
علي بن سليمان الاخفش (أبو الحسن)
علي بن أبي طالب ٢٢٦ ، ٢٧٢ ، ٣٥٣ ، ٦٢٦

علي بن طلحة ٣٩
علي بن عبد الرحمن بن هذيل الأنطلسي ١٢٧
علي بن عبد العزيز ٦ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣
علي بن عبد الله (أبو الحسن)
علي بن عبيدة الريحاني ١٢٤ ، ١٢٦
علي العلوي بادي ٥١١
علي بن عيسى الربيعي ١٩٦
علي بن غانم (نور الدين)
أبو علي الفساني ٢٨٢
أبو علي الفارسي ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٣٢٤ ، ٣٧٥ ، ٦١٠

علي بن فضال المجاشعي ٥٠١
علي بن القاسم السنجاني (أبو الحسن)
أبو علي القالي البغدادي ٣ ، ٥ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٨١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠

٥٥٣ - ٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٥ ، ٦٠٧ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ، ٦٦١ - ٧٤٨٠٢

عثمان (ابن جني)
أبو عثمان سعيد بن محمد (السرقسطي)
أبو عثمان الضرير (سعدان بن المبارك)
عثمان بن عفان ٢٢٦
العجاج ٢٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٤٤٢ ، ٤٦٩ ، ٧٦٩

أبو العديس ١٤١
أبو عدنان (عبد الرحمن بن عبد الأعلى)
بنو عبوان ١٥٦
عدي بن أرطاة ٦٣٣
عدي (ابن الرقاع)
عدي بن زيد العبادي ٢٥١ ، ٢٦٥ - ٦ ، ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٣ ، ٥٥٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥

عذار بن خرقاء ٥٩٣
العدي (عبد الله بن محمد)
المراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين)
عرام بن الأصمغ السلمي ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٤ ، ٨ ، ١٧٠

العروضي (أبو الحسن إبراهيم)
أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني ٧٦
عزيز بن الفضل الهللي ٨٣ ، ١٥٧
العزيزي (أبو بكر محمد عزيز)
المسكري ١٩ ، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ٧٠٨ ، ٧٤٨
عصف الدولة البويهني ١٤٣ ، ٢١٠
عطاء بن أسيد (الزفاني)
أبو العطاء السندي ٢٣
أبو العطاء ٣٢٣

عطية بن الحارث (أبو روق)
عقبة بن عامر الجهني ٥٤٠
بنو عقة ٣٤٧ ، ٣٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ، ٥٨١ ، ٦٥٥

عقة بن البشر بن هلال ٦٥٥
عقة بن قيس بن بشر ٦٥٦
بنو عقيل ١٥٦ ، ٢٥٦
عقيل بن علفة المري ١٩
ابن عكاشة الهمداني ٢٩٣
عكرمة ٤٩ ، ٧٢
أبو عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
عك بن عدنان ٣٨٧

٥٥٤ ، ٦ — ٥٢٤ ، ٤٩٧ ، ٤٧٣ ، ٣٦٢

٧٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٤ ، ٥ —

عمرو بن ابي عمرو الشيباني ٥٣ ، ٨٣ ، ١٢٦ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٨ ، ٥١٧

عمرو بن كلثوم ٢٥٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٦٥١ ، ٦٦٠

عمر بن محمد الدلال ٥٩٢

عمر بن محمد (ابن الشحنة)

عمر بن محمد القاضي (ابو الحسين)

ابو عمرو محمد بن عبد الواحد (الزاهد)

عمر بن مسلم ٢٥

عمر بن مطرف (ابو الوزير)

عمرو بن معدى كرب ٥٣٥

عمر بن هيرة ٢٥ ، ٥٢٥

عمرو بن هند ٤٦٠

عمرو بن اليحمد ٥٤٢

ابو عمران موسى بن رباح بن عيسى ٤٠٧

العمرائي (ابو الحسن علي بن محمد)

عمرة بنت دريد ٥٥٢ ، ٦٥٣

عناز بن مدلل الضرير ٦٧٤

عنبرة العبسي ٤٩١ ، ٥٥٣ ، ٦٥١

بنو العنز ٦٧٤

عنزة بن عمرو بن اقصي ٦٧٤

العنزي (الحسن بن عليل)

ابن عنمة ٦٦٧

بنو عنيزة ٦٧٤

عوف بن الاحوص ٥٣٥ ، ٥٣٦

عوف بن سعد بن الخرج ٦٥٦

بنو العوفية ١٤٢

عياض بن غنم بن زهير الفهري ٥٤٢

عياض القاضي ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦

ابو العيال الهللي ٦٢٩ ، ٦٦٧

عيسى ٢٩٢

عيسى بن ابراهيم الربيعي ١٤٦

عيسى بن عبد الرحيم (ابو الروح)

عيسى بن عبد الرحمن (ابو صدي)

عيسى بن عمر ٢٣٦ ، ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٧٤٨

عيسو ٢٥٦

ابو القادية ٣٢٣

ابو غالب تمام بن غالب (ابن التياني)

غاوي بن ظالم ٦٦٦

غاوي بن عبد العزى ٦٢٩ ، ٦٦٦ ، ٧

٣٦٠ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ — ٤٠٧ ، ٤٠٨

٤٣١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٨٥ — ٥٠١ ، ٥٠٢

٥٧١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١

٦٤٦ ، ٦٦٥ — ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٧٤٧

علي بن محمد بن عبيد (ابن الكوفي الاسدي) ١٢١

علي بن محمد العمراني (ابو حسن)

علي بن محمد معصوم الحسيني الفارسي ٦٠٣ ، ٦٤٠

علي بن المديني ٢٦٩

علي بن الفخيرة الاثرم ٥٣ ، ١٢٢ ، ١٣٦

علي بن الفضل المقدسي (شرف الدين)

علي بن مهدي (ابو الحسن)

ابو علي هارون بن زكريا الهجري ١٢٦ ، ١٤٢ ، ١٥٧

علي بن يوسف القفطي ٦ ، ٧٩ ، ١٥٥ ، ٢٩٧ — ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧

٥٢٦ ، ٥٢١

عمارة بن ارقاة ٥٤٠

عمارة بن طارق ٥٤٠

ابو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني ١٢ ، ٥١ ، ٧٨

٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٢٠٧

٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٤٢٦ ، ٤٦٧

٧٨٣ ، ٥١٧ ، ٤٦٧

عمرو بن الاطنابة ٥٤٠

عمرو بن بشر السكوني ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٨

ابو عمر (الجرمي)

عمر بن الخطاب ١٧ ، ٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٣٠ ، ٤ — ٢٦٣ ، ٢٣٠ ، ٤

٢٦٣ ، ٢٣٠ ، ٤

ابو عمرو (الزاهد)

ابو عمرو بن سنان بن محارب ٦٧٤

ابو عمر صالح بن اسحاق (الجرمي)

ابو عمر الظلمكي ٢١١

ابو عمر (ابن عبد البر)

همر بن عبد العزيز ٢٥

عمرو بن عتبة ٦٩٩

عمر بن عثمان البغدادي (ابن شاهين)

ابو عمرو بن العلاء ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٥٣

١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٢١٨

٢٣٦ ، ٢٦٤ — ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥

٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣

أبو الفضل المنفري ٦ ، ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨
 أبو الفضل محمد بن أبي منصور الناصر بن
 محمد الفارسي ٦٤ ، ٦٥
 ابن الفقيه الهمداني ١٥٢ ، ١٥٣
 ابن فهد (جاد الله محمد)
 فلتن ٢ ، ٢١٢ - ٦
 الفهري محمد بن الحسين ٢١٢ ، ٢١٧ ،
 بلوفهم ١٥٦
 أبو فيد مؤرج السدوسي ٤٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠٦ - ٧
 الفيروز آبادي (أبو طاهر محمد بن يعقوب)
 فيشر ١ ، ٦٨٧ ، ٧٢٢ - ٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٢
 فيض الله ٣٠٧
 أبو الفيض (محب الدين السيد محمد مرتضى
 الزبيدي)
 الفيلاي (أحمد بن عبد العزيز)
 الفيومي (أحمد الثوري)
 ابن قادم (أبو جعفر محمد)
 القاسم ٣٦٢
 ابن القاسم ١٦٢
 أبو القاسم ٥٦٠ ، ٥٩٢ ، ٦٤٨
 أبو القاسم أحمد بن الحسين العقيقي ٦٥٩
 قاسم بن ثابت السرقسطي ٥٦
 أبو القاسم (جار الله الزمخشري)
 أبو القاسم الحسين بن محمد (الراغب
 الأصفهاني)
 قاسم الحنفي ٤٦
 أبو القاسم بن سلام ٧٤ ، ٧٦
 القاسم بن سلام (أبو عبيد)
 أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ١٢
 أبو القاسم (شيخ الخنابلة) ٥٥٧
 أبو القاسم عبد السلام بن اسماعيل الهلالي
 ٤٠٧
 أبو القاسم عبد الله بن محمد (البغوي)
 أبو القاسم علي بن حمزة (البصري)
 أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني
 البصري ٥٢٠
 القاسم بن القاسم الواسطي ١٨١
 القاسم بن محمد ٢٦٩
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٩
 القاسم بن محمد الديرتي ١٤٢ ، ٢١٠

بنو غسان ٧٥٢
 بنو غطفان ٧٠ ، ٦٢٢
 الغلابيني ٩٧
 الغندجاني (الحسن بن أحمد)
 بنو غني ١٥٦ ، ٢٢٧
 غنيه ٢٢٢
 أبو الفوث الأعرابي ٦٢٠
 فؤاد حسنين علي ٩٠ ، ٩١
 الفاتح ٢٠٧
 فاتون ٦١٤
 الفارابي (اسحاق بن ابراهيم)
 ابن فارس (أحمد)
 الفارسي (أبو الحسن عبد القافر بن اسماعيل)
 الفارسي (أبو علي)
 فاطمة الزمراء ٢٧١ - ٢
 الفاكي ٦١٩
 أبو الفتح سليم بن أيوب (الرازي)
 أبو الفتح عثمان (بن جني)
 أبو الفتح محمد بن جعفر الهمداني المراغي
 ٢٠١
 أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٦
 - ٦٩ ، ٥٠٩ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ - ١٠ ، ٧١٧
 أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
 الاسكندري ١٦٥ - ٦ ، ١٧٠ - ١
 أبو الفتح ثابت بن محمد الجرجاني ٥٥١
 فخر الدين الطويحي النجفي ٦٨٢
 أبو الفداء اسماعيل بن محمد البعلبي ٢١٢
 أبو الفرج (بن الجوزي)
 الفراء و أبو زكريا يحيى بن زياد
 الفرزدق ٢٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ - ٦ ، ٢٤٦ ،
 ٤٤٤ ، ٥٢٥ ، ٥٤٨ - ٩ ، ٦٥٧ ، ٦٩٥ ،
 ٦٩٩ ، ٧١٠ ، ٧٦٩
 قريتاچ ٩٤ ، ٧١٨ - ٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ،
 ٧٤٤
 فستنفلد ١٦١ ، ١٦٧
 أبو الفضل (أحمد بن محمد الميداني
 النيسابوري)
 أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
 (ابن منظور)
 أبو الفضل العباس بن الفرج (الرياشي)
 الفضل بن محمد القصباني (أبو القاسم)
 أبو الفضل محمد بن عمر بن خالد ٦٨٢

الناسم بن معن الكوفي ١٢٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤
 ابن قاضي شهبة ٢٠٦ ، ٦٤٧
 القالى (أبو على)
 قتادة ٥٣٥ ، ٥٣٦
 قتادة بن دعامة السدوسي ٢٠
 ابن قتيبة ٤٠ — ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ —
 ٥٨ ، ٦٢ — ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ٩٩
 — ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٤ ،
 ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،
 ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ — ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٦٦ ،
 ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٦٠٦ ، ٦٢٣ — ٤ ، ٧٤٩
 قتيبة بن سعيد ٢٨٢
 قتيبة بن مسلم ٢٥
 القرافي (بدر الدين محمد بن يحيى)
 القرامطة ٢٢٤ ، ٢٥٥
 قران ٦٢٢
 قرط ٥٩٢
 ابن قرط الطهوى ٥٩٢
 القرمانى (بير محمد بن يوسف)
 بنو قريش ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٧٠ ، ٧٦ ،
 ٧٧ ، ٨٢ ، ٥٥٢ ، ٥٩٠ ، ٦٤٥ ، ٧٥١
 قريص المغنى ١٢
 ابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
 بنو قضاة ٢٦٠ ، ٧٥٢
 قطرب ٥٢ ، ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣
 ابن القطاع على بن جعفر السعدى ١٨٣ —
 ٤ ، ١٨٨ — ٩ ، ١٩٦ ، ٥٢٠ ، ٦٤١ —
 ٢ ، ٦٦٦
 القطان (على بن ابراهيم)
 القطيعى (محمد بن يحيى)
 قعنب بن الحارث اليربوعى ٢٢٢
 قعنب بن أم صاحب ٤١٦
 قعنب بن عصمة بن عاصم اليربوعى ٥٢٢
 القفطى (على بن يوسف)
 القنوجى (صديق بن حسن خان)
 ابن القوطية ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ — ٤ ، ١٨٦ —
 ٩ ، ٦٠٨
 بنو قيس ١٥ ، ٧٠ ، ٢٢٧ ، ٤٢٩ ، ٦٩٢ ،
 ٧٥٢
 قيس بن ضرار ٦٢٧ ، ٦٦٥

القيسى مكى بن محمد ٤٢
 أنقيسيون (بنو قيس)
 كاسل ٧٧١٠
 بنو كاهل ٥٤١
 ابن الكنبى (محمد بن شائر)
 ابن كثير ٢٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٥٢
 كثير بن أبى كثير البصرى ٢٥
 كثير بن عبد الرحمن الخزاعى ٢٤٧ ، ٢٧٨ ،
 ٢٨٠ ، ٤٤٣ ، ٤٧٠ ، ٥٤٩ ، ٦٢١ ، ٦٥٧
 كثير غزاة (كثير بن عبد الرحمن)
 كدام بن نخيلة المازنى ٥٢٢
 كراتشكوفسكى ١٤٩ ، ١٦٩
 كراع النمل (أبو الحسن على بن الحسن)
 الكرخى ٦٧
 الكردودى ٦٠١
 أم كرز ٢٢٨
 أبو الكرم عبد الرحيم المدنى (أو المعدانى)
 ٥١١
 كرنكو ٥ ، ٢٢٤ — ٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ، ٥٦٩
 الكسانى (أبو الحسن على بن حمزة)
 الكسروى (أبو الحسن على بن مهدى)
 كعب بن زهير ١٦
 كعب بن اليعمد ٥٤٢
 الكلابيون ٧٠ ، ٢٢٧ — ٨
 بنو كلب (الكلابيون)
 كلب بن وبرة ٥٤٢
 ابن الكلبى هشام بن محمد ٧٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٧١ — ٢ ، ٢٠٩ ، ٤١٧ ، ٥٤٢ ، ٦٢٣
 — ٤ ، ٦٥٥
 ابن كمال باشا (أحمد)
 كمودس ٢٢٤
 الكميت بن زيد ٢٨ ، ٢٦٦ — ٧ ، ٧٠١
 بنو كنانة ١٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٥٤١ ، ٧٥٢
 الكنعانيون ٢٥٦
 ابن الكوفى ١٥٠
 ابن كيسان ٥٥ ، ٢٤٢ ، ٢٢٣ ، ٥٤٦
 لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥
 لاوى ٢٧٦
 لبيد ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٦٢٩ ، ٦٩٨
 لبيد بن عتبة ٦٥٥
 أبو اللجاء الثعلبى ٥٢٥

الليثاني ١٣٦ ، ١٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٤٦ ،
٧٤٨ ، ٢٥٦
بنو لخم ٧٥٢
لزار ٢٢٣
لكلة (حسن بن عبد الله)
لوقا ٩٣
لويث الطوف ٧٢٤ - ٥ - ٧٣٠ - ١
الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ١٢ ، ١٣ ،
٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ،
٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ - ٦ ،
٢٨٠ ، ٢٨٢ - ٤ - ٢٨٨ ، ٩٢ - ٢٩٤ ،
٥ - ٢٣٣ ، ٢٣٦ - ٧ - ٢٤٥ ، ٧ -
٢٥١ - ٢ - ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٨ -
٤ - ٢٦٦ ، ٢٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥١٧ ، ٥٥٩ ،
٥٦٤ ، ٦٥٠ - ٢ - ٦٥٥ ، ٦٦٠ - ١ ،
٦٦٣ ، ٦٧٥ ، ٧٤٩ ، ٧٨٥
أبو ليلى الخراساني ٢٩٢ - ٤ ، ٢٩٦
لين ٢٥٩ ، ٩٥ ، ٤
ماجد بن اليعلم ٥٤٢
ابن ماجه ٢٧٠
المارديني (علاء الدين علي بن عثمان)
مؤرج السدوسي (أبو فيد)
بنو مازن ٥٢٢
مازن بن مالك بن عمرو بن نعيم ٨٧ ، ٥٢٢
المازني ٩٨
ابن مأكولا ٦١٤
مالك بن أبي الخرقاء العقيلي ٥٩٣
بنو مالك بن سلمة الخير ١٤٢
أبو مالك عمرو بن كركرة ٢٩ ، ٣٥ ، ٨٤ ،
١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ،
٢٩٤ - ٥
مالك بن المرحل الملقى ٤٣
مالك بن اليعلم ٥٤٢
المامون ١٢٤ ، ١٠١ ، ٢٩٣
مبتكر الأعرابي ٢٠٠ - ٣
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
متى ٩٣
المتلمس ٥٣٥ ، ٥٦٦
المتنبى ٧٦٩
المتنخل الهنلي ٥٦٠ ، ٦٥٢
المتوكل ١٣ ، ١٥٢
المتوكل الثالث بن المستمسك ٧٦

المتوكل الثاني (أبو العز)
المنقب العبدى (عائد بن حصن)
أثنى ٢٩
ماجد ٤٩ ، ٧٢
بن عبد الله العامري (أبو الجيش)
جد الدين (ابن الأثير)
المنجد (أبو طاهر محمد بن يعقوب)
الفيروزآبادي
مجد بن اليعلم (ماجد)
بنو محارب ٧٠٧
محارب المروزي ٢٨٢
محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى
٧٨ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٥٩ ،
٢٦٣ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٣ ، ٥٤٥ ، ٥٨٢ ،
٥٩١ ، ٦٠٢ - ٤ ، ٦١٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٢ ،
٦٣٥ ، ٦٣٩ - ٧٩ ، ٦٨٢ ، ٧٠٧
محب الدين أبو الوليد (عبد الباسط بن
محمد)
المحبى ٦٣٥
ابن حكان ٤٦١
أبو محلم ١٢٦ ، ١٣١
محمد بن إبراهيم الحنبلي ٩٨
محمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين الحنفي
٥١١
محمد بن أحمد بن أبي بشر ٥٩٢
محمد بن أحمد بن الخوي (شهاب الدين)
محمد بن أحمد (أبو الطيب الوشاء)
محمد بن أحمد بن عقيلة ٦٤١
محمد بن أحمد العلقمي ٥٣٠ ، ٥٣٣
محمد بن أحمد بن مطرف الكناني ٤٩
محمد بن إدريس بن أبي حفصة ١٥٢ ، ١٥٣
أبو محمد اسماعيل بن محمد بن عبدوس
النيسابوري ٥٠٢
محمد بن اسحاق ١٦٢ ، ٢٧٢
محمد بن اسحاق الأهوازي (أبو بكر)
أبو محمد الأسود (الحسن بن أحمد الأعرابي)
أبو محمد الأعرابي (الحسن بن أحمد)
محمد باقر الخونساري ٢٣٧
محمد بن أبي بكر الإصفهاني ٢٧٠
محمد (أبو بكر بن خير)
محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (الرازي)
محمد بن نعيم البرمكي ٥١١

أبو محمد (ثابت بن أبي ثابت)
 محمد بن حبيب ٥٣ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ٦٦٥ ، ٧٤٨
 محمد بن جعفر الهمداني (أبو الفتح)
 محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ١٣٦
 أبو محمد (الحسن بن أحمد الهمداني)
 محمد بن الحسن الأنصاري (أبو بكر)
 محمد بن الحسن (أبو بكر الزبيدي)
 محمد بن الحسن بن دينار (أبو العباس الأحول)
 محمد بن الحسن الرؤاسي (أبو جعفر)
 محمد بن حسن بن سباع (شمس الدين)
 أبو محمد الحسن بن محمد التميمي التاهرتي ١٣٥
 أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي ٦٥٩
 محمد بن حسين بن علي ٥٠٨
 محمد بن الحسين (الفهري)
 أبو محمد حمزة بن علي الزبيدي ٤٠٧
 محمد بن خالد البرقي ١٥٠
 محمد الحضر حسين ٢٦٩ ، ٧٥٣
 محمد بن خير (أبو بكر)
 أبو محمد (ابن درستويه)
 محمد دياب ١١٠ ، ١١١
 محمد بن رهمويه ٥٩٤
 محمد بن رسول البرزنجي ٦٠٣
 محمد بن رضوان النعمري الوادي آشي ١٢٧ ، ٢٠٨
 محمد أبو زبط ٦٧٦
 محمد بن السائب ٤٠
 محمد بن أبي السرور (البكري)
 محمد سعد الله ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٢ - ٦٠٢ ، ٦٣٥ ، ٦١٧
 محمد سعيد بن مصطفى الوردی النعساني ٤٦
 محمد (بن سلام الجمحي)
 محمد بن شاعر الكتبي ٥٥ ، ٦٣٣
 محمد شعراوي ٤٧
 محمد بن شنب ٣ ، ٢٧٩
 محمد صديق حسن خان ٤ ، ٢٧٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ ، ٥ - ٦١٤
 محمد (ابن الطيب الفاسي)
 محمد بن العباس اليزيدي (أبو عبد الله)
 محمد بن عبد الخالق (أبو الوازع)
 محمد بن عبد الرؤوف المناوي ٦٠٢ - ٢ ، ٧١٠ ، ٦٢٤ ، ٦١٨ ، ٦٠٦
 أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الخزرجي ٤٤
 محمد بن عبد السلام بن اسماعيل الهلالي ٤٠٧
 محمد بن عبد السلام (الأموي المكي)
 محمد بن عبد السلام (الغشني أبو ذر)
 محمد بن عبد الله (الاسكافي الخطيب)
 أبو محمد عبد الله بن سعيد (الأموي)
 أبو محمد عبد الله بن علي بن سعيد النجيري ٤٠٧
 محمد بن عبد الله العتبي ١٢٦
 محمد بن عبد الله بن قادم (أبو جعفر)
 محمد بن عبد الله الكرمانی (أبو عبد الله)
 أبو محمد عبد الله بن محمد (التوزي)
 أبو محمد عبد الله بن مسلم (ابن فتيبة)
 أبو محمد عبد المجيد بن علي الصوفي ٦٢٥
 محمد بن عبد العزيز الدمانجيري (ابن أفضل الكرجي ٥١٢)
 محمد بن عبد الملك ٢٤
 أبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ١٥٤
 محمد بن عبيد الله العتبي ١٢٥
 محمد بن عثمان الجعدي (أبو بكر)
 محمد بن عزيز السجستاني (أبو بكر الغزيري)
 أبو محمد علي بن أحمد ٥٦
 محمد بن علي التهانوي ٦٩
 محمد بن علي الجواد ١٥٠
 محمد بن علي (بن الجيان)
 محمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر)
 محمد علي (الدسوقي)
 محمد علي (ابن الدهان)
 محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦
 محمد علي عبد الرحمن ١١٣
 محمد علي علوية ٧٤٠
 محمد بن علي الفساني الملقب (ابن عسكر) ٦٥
 محمد بن علي اللخمي ١٢٧
 محمد بن عيسى بن أصيغ ١٣١

أبو محمد (ثابت بن أبي ثابت)
 محمد بن حبيب ٥٣ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ٦٦٥ ، ٧٤٨
 محمد بن جعفر الهمداني (أبو الفتح)
 محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ١٣٦
 أبو محمد (الحسن بن أحمد الهمداني)
 محمد بن الحسن الأنصاري (أبو بكر)
 محمد بن الحسن (أبو بكر الزبيدي)
 محمد بن الحسن بن دينار (أبو العباس الأحول)
 محمد بن الحسن الرؤاسي (أبو جعفر)
 محمد بن حسن بن سباع (شمس الدين)
 أبو محمد الحسن بن محمد التميمي التاهرتي ١٣٥
 أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي ٦٥٩
 محمد بن حسين بن علي ٥٠٨
 محمد بن الحسين (الفهري)
 أبو محمد حمزة بن علي الزبيدي ٤٠٧
 محمد بن خالد البرقي ١٥٠
 محمد الحضر حسين ٢٦٩ ، ٧٥٣
 محمد بن خير (أبو بكر)
 أبو محمد (ابن درستويه)
 محمد دياب ١١٠ ، ١١١
 محمد بن رهمويه ٥٩٤
 محمد بن رسول البرزنجي ٦٠٣
 محمد بن رضوان النعمري الوادي آشي ١٢٧ ، ٢٠٨
 محمد أبو زبط ٦٧٦
 محمد بن السائب ٤٠
 محمد بن أبي السرور (البكري)
 محمد سعد الله ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٢ - ٦٠٢ ، ٦٣٥ ، ٦١٧
 محمد سعيد بن مصطفى الوردی النعساني ٤٦
 محمد (بن سلام الجمحي)
 محمد بن شاعر الكتبي ٥٥ ، ٦٣٣
 محمد شعراوي ٤٧
 محمد بن شنب ٣ ، ٢٧٩
 محمد صديق حسن خان ٤ ، ٢٧٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ ، ٥ - ٦١٤
 محمد (ابن الطيب الفاسي)

مدركة ١٢٧
 المذني مصطفى ٨٧ - ٨٩
 المديني أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن
 أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن
 أبي عيسى الأصفهاني ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
 ١٦٥ - ٦ ، ١٧١ ، ٢٧٠
 مرتضى الزبيدي (محب الدين أبو الفيض)
 مرجليوث ٧٢٥
 مرحوم المطار ٥٩٤
 المرزباني ١٥٧
 أبو المرقال (الزفيان)
 مرقص ٩٢
 مرمرجي اللومني ٢٢٢
 بنو مروان ٢٠
 مروان بن محمد ٢٨
 المزني (اسماعيل بن يحيى)
 بنو مزينة ٦٢٢
 المستعصم ٥٢٠
 المستغفرى ٦٦٥
 المستنصر بالله (الحكم)
 أبو مسجل الأعرابي ١٢٦
 السعري ٢٨٦
 ابن مسعود (عبد الله)
 المسعودي ١٩ ، ١٥١ ، ٢٠٧ ، ٤٢١
 مسلم ٢٧٠ - ١
 مسلمة بن عبد الملك ١٩ ، ٢٥
 أبو مسمع ٢٢٢
 المسيح ٦٢٨
 المسيب بن علس ٧٠٢
 مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبي ٤٧
 مصطفى السقا ١٤ ، ١٦١ ، ٧٤٧
 مصطفى عثاني ٤٢
 مصطفى (المذني)
 مصطفى ناصف ٧٠٤
 بلو مضر ٤٨٥ ، ٦٢١
 أبو المضرحي ١٢٥
 المطرزي (أبو الفتح ناصر بن عبد السيد)
 ابن المظفر (الليث)
 أبو معاذ ٢٢٧
 أبو معاذ (عبد الجبار بن يزيد)
 أبو معاذ (عبد الله بن عائذ)
 المعافري (سلمة بن عبد الله)

محمد بن القاسم الأنباري (أبو بكر)
 محمد بن أبي القاسم بن بايعوك البقالي
 ١٦٥
 أبو محمد قاسم بن محمد الأنباري ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٢٧
 أبو محمد (ابن قتيبة)
 محمد القيسي ٥١٠
 محمد كريم خان ٦٨٠
 محمد بن محمد الرامشي (أبو نصر)
 محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (محب
 الدين أبو الفيض)
 محمد بن المستنير (قطرب)
 محمد بن مسلم الزهري ٢٧ ، ٦١٢
 محمد بن مصطفى الداودي (داود زادة)
 محمد بن معمر (الجياني)
 محمد بن منصور (الزاج) ٢٨٢ - ٢
 محمد بن أبي منصور (أبو الفضل)
 محمد بن موسى (أبو بكر)
 محمد بن موسى الخرقى ٥٩٢
 محمد النجاري ٥٧٤
 محمد بن نصر الله (شرف الدين)
 محمد بن هيرة (صعوداء)
 محمد بن يحيى (بدر الدين القرافي)
 محمد بن يحيى القطيمي ٧٥ ، ٢٧٢ ، ٦٦٥
 أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ٤٠ ،
 ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧
 محمد يحيى بن محمد شفيح القزويني ٦٨٢
 محمد بن يزيد البرد (أبو العباس)
 أبو محمد يوسف بن الحسن السيراقي ٢٠٨
 محمد بن يوسف الديماطي ٦٠٢
 محمد بن يوسف القونوي (شهاب الدين)
 محمد بن يوسف الكفرطابي ٤٢
 محمود بن أحمد (الزنجاني)
 محمود بن أبي بكر (أبو الشاء)
 محمود خاطر ٥٠٦
 محمود رشدي البقالي ٩٥
 محمود بن عمر (جابر الله)
 محمود بن أبي العالي الحواري (تاج الدين)
 مهدي الدين بن العربي ٥٤٦
 المغبل السعدي ٢٢٥ - ٦
 ابن مغلد ٦٠٥
 المذائي ١٢٦ ، ١٥١

معاوية بن أبي سفيان ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ،
٢٠ ، ٢٨٠ ، ١ - ٥٥٨
معتب اغنوى ٥٩٢
ابن العتار (عبد الله)
المعتزلة ٦٤٤
المعتمد ١٥٧
المعداني (ابو العباس أحمد بن ابراهيم)
المنري (أبو العلاء)
معروف بن حسان ٢٢٧ ، ٢٨٢
مصر بن حمار البارقى ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٤٢٢ ،
٤٤٢ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨ - ٦٩٦ ، ٩
المعلوف (لويس)
معمربن المثنى (ابو عبيدة)
المغيرة بن عبد الرحمن القرشي ٢٤
المفضل بن سلعة (أبو طالب)
المفضل الضبي ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦ ،
٤٢٢ ، ٤٦٠ ، ٧٤٨
مقاتل بن سليمان ٧٥
ابن مقبل ٤٩٨ ، ٦٠٨ - ٩
المقتدر ١٥٨
المقدام ٦٩٧ ، ٦٦٥
أبو المقدام (الزفيان)
المقدسي (شرف الدين أبو الحسن علي)
المقرئ ٦٤٧
المقرئى ٤٧ ، ٦٤١
ابن مقسم ١٤٠
ابن المقفع ٢٩
ابن مقلة ٣٠٥
أبو المكارم ٢٤٤
أبو المكارم علي بن محمد النحوى الوزير ٦٤
المكتفى ١٥٨
مكحول ٢٣
ابن مكى الصقلى ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٥
مكى بن محمد (القيشى)
الملك الفسانى ٦٤١
ملا علي بن سلطان القسارى الهروى ٦٠٣ ،
٦٣٥
المناوى (محمد بن عبد الرووف)
المنذر ٩٧
منذر بن سعيد البلوطى ٢٨٢ ، ٢٨٦
أبو المنذر (ابن الكلبى)
المنرى (أبو الفضل)

أبو منصور (الأزهرى)
أبو منصور (الثعالبي)
أبو منصور (الجوالقي)
أبو منصور الخاقنى ٤٠٨
ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم ٢٢٨ ،
٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ،
٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ - ٧٤ ، ٥٨٥
- ٦ ، ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ،
٦٦ - ٦٧٨ ، ١ - ٧١٧ ، ٩
منكر الأعرابى ٢٩٢
أبو المنهال عيئة بن عبد الرحمن ١٢٦
منينسكى ٩٤
أبو مهدية ٦٠٧
بنو مهرة ١٦٥
مهسغ بن الهميسغ بن حمير ٢٨٨
المهلب بن أبى صفرة ٦٣٣
مورس ٧٧٥
موريس بوج ١٢٥
موسى (عليه السلام) ٦١٤
موسى بن رباح (أبو عمران)
أبو موسى الخامض ٥٦ ، ١٢١
أبو موسى محمد بن أبى بكر الأصفهاني (المدينى)
أبو موسى محمد بن أبى عيسى عمر الأصفهاني
(المدينى)
موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف (البغدادي)
الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)
ميرزا محمد علي صادق (الشيرازى)
الميكالى (أبو العباس اسماعيل بن عبد الله)
ميه ٤٦١
النايفة النيباني ٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ،
٥١٥ ، ٥٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٩٥ - ٦
ابن ناصر الخافظ ٦٢٨ ، ٦٦٦
ناصر بن عبد السيد (أبو الفتح)
نافع ٢٣ ، ٣٥٣
نباة أبو خرقة ٥٩٣
النبط ٧٣
بنو نبهان ٦٣٣
النبي (رسول الله)
أبو النجم ٢٦٥
النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)
النخعى ٦٥٦
ابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

هارون بن زكريا الهجرى (أبو على)
 هاسع بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 بنو هاشم ٢٠٨
 هانيء بن قبيصة ٢٤
 الهجرى (أبو على هارون بن زكريا)
 الهذلى ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٩١ ،
 ٤٩٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨
 بنو هذيل ١٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٢٥٦ ، ٥٦٠ ،
 ٥٩٠ ، ٦٥٢ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢
 الهروى (أبو سهل)
 الهروى (أبو عبيد أحمد بن محمد)
 أبو هريرة ٦٦٤
 هريم بن جارية ٦٢٢
 هزيشيوس السكندرى ٢٢٤
 هسيح بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 ابن هشام ٢٧٠ ، ٣١٢ ، ٦٨٢
 هشام بن ابراهيم الكرنباني ١٢٤ ، ١٢٦
 هشام بن عبد الملك ١٩ ، ٢٧
 أبو هشام (الليث بن المظفر)
 هشام بن محمد (ابن الكلبي)
 هلاديوس السكندرى ٢٢٤
 بنو هلال ٦٥٥
 أبو هلال (العسكري)
 الهمناني (عبد الرحمن بن عيسى)
 هميان السعدى ٥١٦
 أبو الهميسع ٥٩٦
 الهميسع بن حمير ٢٨٨
 هنتر ٧٧٥
 هند بنت ربيعة بن وهب ٢٥١ ، ٢٨٠ ، ٤٤٠ ،
 ٥٤١ ، ٥٥٢ ، ٦٥٠
 هند بنت عتبة ٥٥٨
 أبو هندام كلاب بن حمزة ٢٩
 هنيد ٢٤٦ ، ٥٤٨ ، ٦٥٧
 بنو هوازن ٧٠ ، ٢٢٤ ، ٦٧٤
 هومير ٢٢٤
 أبو الهيثم ٢٩٢ ، ٢٥٥
 الهيثم بن عدى ٧٥
 أبو الوازع محمد بن عبد الخالق ١٢٦
 وبستر ٧٧١ ، ٧٧٥
 أبو وجزة السعدى ٢٤٢ ، ٥١٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٧
 أبو الوزير عمر بن مطرف ١٤٨
 وفا محمد القونى ١١٠ ، ١١٢

٧٥ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،
 ١٥١ ، ١٥٢ — ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢٠٨ ،
 ٢٨٠ ، ٢٨٢ — ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨
 فزار ١٥٩
 النسائي ٢٧١
 النسوى (ابراهيم بن محمد)
 نشوان بن سعيد (الحميرى)
 أبو نصر أحمد بن حاتم ٩٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،
 ١٢٢
 أبو نصر أحمد بن داود الماجرمى ٦٦٥
 نصر بن الأزد ٥٤٢
 أبو نصر اسماعيل بن حماد (الجوهري)
 أبو نصر الحاتمي عبد الله بن سعيد بن حاتم
 الوائلى السجستاني ٤٠٧
 أبو نصر الطلابى ٤٠٨
 نصر بن عبد الرحمن الفزارى (أبو الفتح)
 نصر بن على الجهضمى ٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠٦ — ٧
 أبو نصر الفارابى (اسحاق بن ابراهيم)
 أبو نصر محمد بن محمد الراشى ١٢١
 نصر بن مضر الأسدى ١٢٦
 نصر (أبو الوفا الهورى)
 نصر بن يوسف ١٢١
 النصيبى (حسن بن موسى)
 أبو النصر ٢٧١
 النصر بن شمير ٤٠ ، ٥١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،
 ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧٩ ، ٨١ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ — ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٤ — ٣٦٦ ، ٣٥٠
 النعمان بن راشد ذو الخرق ٥٩٢
 أبو نعيم الاصبهاني ٦٩٨ ، ٦٦٦
 نفلوية (ابراهيم بن محمد بن عرفة)
 النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن)
 بنو النمر بن قاسط ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٦١ ،
 ٥٨١ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦
 النمرىون ٢٢٧
 بنو نهد ٦١٢
 أبو نواس ٧٦٩
 نور الدين على بن غانم المقدسى ٦١٩ ، ٦٤٠ ،
 النووى (أبو زكريا يحيى الدين بن شرف)
 ابن الهائم (أحمد بن محمد)
 ابن هاجك (عبد الله بن محمد)

أبو الوفا الهوريني ٤ ، ٤٨٥ ، ٥٧٧
 أبو الوليد ١٤١
 الوليد بن عبد الملك ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠
 الوليد بن يزيد ٢٨
 وليم بنول ٩٤
 ابن وهب ١٦٢
 اليازجي ٩٧ ، ٧٣١
 ياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ،
 ١٦٣ ، ١٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٩ ،
 ٥٠٢ ، ٦٤١ ، ٢
 ياقوت الموصلي ٥٠٢
 يؤنس (الأتيا أسقف سمند) ٩٣
 بنو محمد ٥٤٢
 يحيى ٣٦٥ ، ٣٨٩
 يحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
 يحيى بن أبي بكر (التونسي)
 يحيى بن الحسن العدوي ٦٥٩
 يحيى بن زياد (أبو زكريا)
 يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين
 الزواري ٤٣٤ ، ٥٢٨
 يحيى بن نوفل الحميري ٢٦
 يحيى بن يعمر ٢٨
 بنو يربوع ٥٢٢
 يربوع بن حنظلة ٥٢٢
 يزيد بن ربيعة بن مفرغ ٢٢

أبو يزيد السائب بن يزيد الكندي ٥٣٦
 يزيد بن مساحق السلمي ٢٨
 يزيد بن معاوية ٢٧
 يزيد بن المهلب ٦٣٣
 يزيد بن أبي يزيد (الرشك) ٢٣
 اليزيدي (أبو محمد يحيى بن المبارك)
 اليسوعيون ٧١١ - ٢١ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ - ٤ ،
 ٧٥٠ ، ٧٥٨
 يعقوب (أبو اسحاق بن السكيت)
 يعقوب (إسرائيل)
 يعقوب باشا ارتين ٧٦
 أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خرذاذ
 النجيري ٤٠٧
 ابن يمش ٩٨
 اليمنى ٧٩
 يوحنا ٩٣
 يوسف (عليه السلام) ٦٧١
 يوسف بن عبد الله (الزجاجي)
 يوسف العش ٢
 يوسف المغربي ١١٢
 يوسف اللوي (ابن الوكيل) ١١٢ - ٣
 يوليوس بولكس ٢٢٤
 يؤنس بن حبيب ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٨ ،
 ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،
 ٤٤٣ ، ٥٢٤

فهرس المواضع

برشوب ٦٦٥
برقة شماء ١٦٢
برقعيد ٥٩١
برك الضماد ١٦٢
برلين ٢٩ ، ٥.٤
برنوب ٦٦٥
بريطانيا ٧٦٨
بسال ٦٢٢
بستان ابن عامر ١٦٢
البستان ٦٢٢
بشاة ٥٤١
البصرة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ١٢٥ ، ١٥٢ -
١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٢٦ - ٨
٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ - ٨١ ،
٢.٧ ، ٢٤٦ ، ٤.٨ ، ٤٢٣ ، ٤٤٤ ،
٤٩٢ ، ٥٢٤ ، ٥٥٨ ، ٦٥٥ ، ٦٩٩ ،
٧٤٨
بضاعة ١٦٢
بغداد ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ،
٤.٨ ، ٤٢١ ، ٥١٣ ، ٥٢. ، ٥٩٦ ،
٦١٢ ، ٧١.٠
البقاء ٥٩١
بقاع الكلب ١٦٢
بقيع الفرقد ١٦٢
بلاد مصر ٦٢١
بلغ ١٥٢
بهونال ٤ ، ٦١٥
بولاق ٦. ، ٥٤٥ ، ٥٧٣ ، ٦١٧ ، ٦١٨
بيت جبريل ١٦٢
بيت رأس ١٦٢
بيت القدس ٦٢٢
بيوت ٨٩ ، ١٢٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٦ ، ٧٢٦
تموك ٦.٤
تركيا ٢.٧

الاستانة ٢.٧ ، ٥٢.٠
آمد ٥٤٢
ابان ٢٧٧ ، ٥٤٧
ابانان ٢٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
ابرين ٢٦٩
اثارب ٦.٥
اجا ٦٢٢
الأجاة ٦.٥
احد ٢٥٣ ، ٢٤. ، ٤٢٢ ، ٤٧. ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
الأحسن ١٦٢
انديجان ٦٦٤
اراب ٢٦٩
اربل ٦٢١
اسبانيا ٧٨
اسكوريال ٧٨
اسوان ٥٩١
اسيوط ٦٧٥
الاشائن ٦.٤
اصبهان ٢٨٢ ، ٥٩٢ ، ٦.٥
الاعقة ٦٥٩
اعنار ٦٧٤
اللاه ٦.٤
الانلس ١١٥ ، ٢١٢ - ٤
الطاية ٦.٥
الاهواز ٢٤
ام اوغال ١٦٢
بابل ٧٥.٠
بلويس ٩١ ، ٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥
بئر ابي غنبة ١٦٢
بئر مصنونة ١٦٢
بشاة ٦.٤
بحر زومة ٥٨. ، ٦٤٨
البحرين ١٥٢ ، ٢٥٤ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢
بخاري ٢١ ، ٦٦٥
بدر ٢٤. ، ٥٥٢

تهامة ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ٢٤٣ ،	ذات الملكث ٥١٦
٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٦٩٢ ،	رامهرمز ٦٦٤
تونس ٩٥	رايط ١٦٢
الثفور ٥٤٢	الرصافة ١٩
تلبوت ٦٢٩	رضوى ١٥٥
الجزائر ٩٥	رنقاء ١٦٣
الجزيرة ٢٢٧ ، ٧٥٢	الروحان ١٦٣
جوتنجن ١٦١	رومية ٥٨٠ ، ٦٤٨
الجوف ٤٢٩	الرى ١٥٢
الجيزة ٦٧٥	زبيد ٥٧٥
حباشة ١٦٢	الستاران ٢٢٤
الحجاز ٢٢ ، ٣٢ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،	سجستان ٤٧
١٥٠ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧٠ ، ٢٥٣ ،	السراة ٤٢٩
٢٥٦ ، ٢٢٧ ، ٣٧٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ،	سلع ٦١٢ — ٣ ، ٦٣٠ ،
٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٧ — ٨ ، ٧٥٢	سلمى ٦٢٤
حجر ١٥٢ ، ١٥٦	سمرقند ١٥٢
حصن منصور ٦٢١	سمنود ٩٢
حصرموت ٦٢٩	سمرة ٥٥٢ ، ٦٥٢
حقال ١٦٤	السند ١٥١ ، ٥٢٠
حلب ٦٠٥	سورية ٢٢ ، ٩٥ ، ١١١
حمص ٦٧٤	الشام ١٥٨ ، ٣٦٩ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢
الحذان ١٦٢	الشحر ٤٢٩ ، ٦٤٨
حيدر آباد ٥٨ ، ٧٢٥	الشرجة ٦٢١
الحرّة ١٤٩ ، ٢٦٦	شمصير ٣٦٩
خراسان ٢١ ، ٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ١ —	الصعيد ٥٩١ ، ٦٧٦
٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧	صقلية ١١٥
خرم ٧١	الصمان ٢٢٤
خرق ٥٩٣	صنعاء ٦٤٨
ام خرمان ١٦٢	الصين ١ ، ٢٠
خليج ١٦٢	الطائف ١٥٥ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٧٥٢
ام خنور ١٦٢	طما ٦٧٥
خوانزم ١٦٢ ، ٦٩٠	طموة ٦٧٥
خير ٥٤٠	طموية ٦٧٥
خير ٥٤٠	طمية ٦٧٥
دانية ٣٧٢	طنجة ٦٠١
دشت ٦٠٥	طود ٥٩١
دمشق ٢ ، ٧٥ ، ٢٣٤ ، ٦٥٩ ، ٧٥٢	طنة (المدينة)
الدهناء ٢٣٤ ، ٥٤٢	العارض ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
دبلر بكر ٥٤٢	العالية ٣٦٦
ذات عرق ٥٢٤ ، ٥٤٨ — ٩ ، ٦٢٣ ، ٦٤٩	عنن ٦٤٨

قلهاث ١٦٤
القنان ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩
قنوة ١٦٣
قوص ٥٩١
القيروان ٢٨٢ ، ٢٨٦
الكلج ٦٧٦
تلكنة ٦١٨
الكوفة ٢١ ، ٢٢ ، ٧٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٧٢ ، ٢٣٦ ، ٧ — ٥٢٤ ، ٧٤٨
كيسوم ٦٢١
لبنان ٩٥ ، ١١١ ، ١١٥
لنن ٣١٤
اللولى ١٦٢
ليبسك ١٦٧
لين ٩٤
مجفونية ١٦٣
مخفق ١٦٣
الدائن ٢٤
مدين ٥٩٦
المدينة ١٧ ، ١٩ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧ ، ٢٢٧ ،
٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٣٧٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٩ ،
٤٦١ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٨ ،
٥٧٣ ، ٥٨ ، ٦١٢ — ٣ ، ٦٤٨ ،
٦٧٢
مريح ١٦٤
المرتاحية ٦٧٥
مر ١٦٢
مرسية ٢١١
مرو ١٥٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٥٩٣
مصر ٥٨ ، ٧٢ ، ٩٢ — ٩٤ ، ١١١ — ١١٣ ،
١١٥ ، ١٢١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
١٦٤ ، ٢٨٦ ، ٢٢٧ ، ٤٠٧ ، ٦٥٩ ،
٦٦٥ ، ٦٧٥ — ٦ ، ٦٨١ ، ٧٣٢ ،
٧٣٨ ، ٧٥٢
المغرب ٩٥ ، ١١٥ ، ١٦٣ — ٤ ، ١٧ ،
مقراة ٦٤٨
مكة ١٦ ، ١٥٣ ، ١٥٥ — ٧ ، ١٦٣ ، ١٧ ،
٢٥٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٤٢٩ ، ٥٢٨ ،
٦١٢ ، ٦٧٢

العراق ١٥١ ، ٢٢٢ — ٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٨٨ ،
٥٢٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
عرفات ٢٧٧ ، ٥٤٧
العرمة ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
العروض ٦٧٢
العقوق ٢٤٦ — ٧ ، ٤٩٣ ، ٥٥٩ ، ٦٥٩
العقيق ١٥٣ ، ٢٥٣ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ — ٨ ،
٢٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ — ٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
٥ — ٤٦٩ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٩ ،
٥٦ ، ٥٨ ، ٦٤٨
العقيقان ٢٧٧ — ٨ ، ٢٨٢ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
عكاف ٢٦٠
عمان ٧٥٢
العمق ٢٥٦
العمقى ٢٥٦
عنزة ٦٧٤
العنز ٦٧٤
عيقة ١٦٤
عين التمر ٦٥٥ — ٦
عيهم ٢٨٩
عيهوم ٢٨٩
الفريية ٦٦٥
الغور ٢٨٩
فارس ٢٢٢ ، ٤٠٨
فتاخ ٥٤٢
الفسطاط ١٥٢
فيما ٩٤
الفيوم ٦٧٥
القاسية ٢١
القاهرة ٤١ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٤ — ٥ ، ١٦١ ،
١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٦١٨
أبو قبيس ١٦٢
القنوين ١٦٣
قرار ١٦٣
قواس ١٦٤
قراش ١٦٤
رطبة ٣١٣
قلهاث ١٦٤

المنوفية ٦٦٥

منية عقيق ٦٥٩

مهران ١٥١

ام موصل ٦٦٢

الموصل ٥٩١

نجد ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦٦ ،

٤٢٩ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ،

٦٩٢

النمارة ٧٣٤

نيسابور ١٣٤ ، ١٥٢ ، ٢٩٣ ،

نيل مصر ١٥١ ، ٦٧٥

نينوى ٢٢٣

الهير ٣٣٤

هجر ١٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤

الهند ١٨٤ ، ٥٣٠ ، ٦٠١ ، ٦٢٧٤

وادي قننة ١٥١

واسط ١٥٨

الولايات المتحدة الأمريكية ٧٦٨

بيرين ٢٦٩

يترب ٥٧٣

يثرب ٥٧٣

اليمامة ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٣ ، ٤٢٩ ،

٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ،

٧٥٢

اليمن ١٤٩ ، ١٥٩ ، ٢٠٥ ، ٢٥٦ ، ٢٢٤ ،

٢٤٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٤٢٩ ،

٤٣٤ ، ٤٦٤ ، ٤٧٤ ، ٥٣٠ ، ٥٤٧ ،

٨ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦١٢ ، ٦١٩ ،

٦٣١ ، ٦٤٨ ، ٩ ، ٦٥٧ ، ٦٧٢ ،

٧٥٢ ، ٧٥٠

ينبع ١٦٣

فهرس الكتب

لابى تراب ٢٩٨
استدراك الفلظ الواقع في كتاب العين لابی
بكر الزبيدي ٢٧٦ - ٢٠٣ ، ٤ - ٤
٢٠٩ ، ٢١١
الاستدراك لما أغفله الخليل لابی الفتح محمد
ابن جعفر الهمداني المراكشي ٢٠١
الأسماء للزمخشري ٥١٢
أسماء الأماكن لابی محمد الحسن بن أحمد
الغندجاني الأعرابي الأسود ١٦٠
أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه لابی
الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
١٦٥
أسماء الجبال والمياه والأودية لأحمد بن
ابراهيم ١٥٢
أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من
القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما
فيها من المياه لعرام بن الأصم السلمي
١٥٤
أسماء الخيل لابی عبيدة ١٢٦
أسماء مياد العرب للسكوني ١٥٨
أسواق العرب لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اشتقاق البلدان لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اصلاح الخلط الواقع في الصحاح لعلی بن
يوسف القفطي ٥٢٦
اصلاح المنطق لابن السكيت ٨٣ ، ٩٩ -
١٠٣ ، ١١٦ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٥ ، ٢٧٥ ، ٤٣٨ ، ٦٣٢
أصول الكلمات العامة لحسن توفيق ١١١
أضواء الأدموس ورياضة الشموس من
اصطلاح صاحب القاموس للسجلماي
الهلالی ٦٠١
أضواء الراموس وافاضة الناموس على أضواء
القابوس لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ -
٢٥ ، ٦٦٥
الأضداد لابی حاتم السجستاني ٢٤٥ ،
٥٥٧ - ٨ ، ٥٦٣ ، ٦٥٤

إبتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس
المنسوب للفيوز آبادي ٦٠٣
الابل للأصمعي ٤٣٨
أبنية الأسماء لابن القطاع ١٩٦
الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣٩ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٣٣٧ ، ٦٤١ -
أحكام الأساس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي
٧١٠
الأجناس للأصمعي ٤٣٨ ، ٤٥٩
الإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن
عقيلة ٦٤١
أحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل
فرحات ٦٣٦ - ٨ ، ٧٢٠ ، ٧٣١
أحوال الخيل لمحمد بن رضوان النمرى ١٢٧
أخطاؤنا في الصحف والدواوين للزعبلاوي
١٠٧
أدب الكاتب (أدب الكتاب) لابن قتيبة ٨٣ ،
٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ - ١٠٣ ، ١١٦ ،
١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٦٠٦ ،
٦٠٨
الأدوية للتيغاشي ٦٥٩
ارتشاف الضرب لابی حيان ٧١
الأرضون للحسن بن محبوب السراد ١٥٠
الأرضون والمياه والجبال والبحار لسعدان بن
المبارك ١٥٠
الأريب في غريب القرآن لابن الجوزي ٤٤
أزهار الرياض للقاضي عياض المقرئ ٦٤٧
أساس البلاغة للزمخشري ٥ ، ٦ ، ٥٩ ،
١٠٧ ، ٢٩٦ ، ٣٦٤ ، ٤٧٨ ، ٥١١ ،
٥٧٢ ، ٩٢٦ - ٣٠ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ،
٦٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ -
٨ ، ٦٧٥ ، ٦٩٠ - ٧١٠ ، ٧١٣ ،
٧١٨ ، ٧٢٢ ، ٧٣٨ ، ٧٤٣ ، ٧٨٣ ،
٧٨٥
الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل

انساب اللغويين للاب انستاس ماري الكرملی
٧٤٩
الآغانی علی حروف المعجم حبیش بن موسی
الضبی ١٣
الأغراض لأبی الحسن الرماني ٢٧٥
اغلاط الخواص والعوام لابن الجوزی ١١٠
افتعل للصفاني ١٨٢
الأفراد والجمع لأبی جعفر الرؤاسی ١٧٢
الأفصح لعبد الفتاح الصمیدی ١٩٦ ، ٢١٣
الأفصح فی زوائد القاموس علی انصحاح
للسیوطی ٦.٦
الأقالیم لهشام بن محمد الکلبی ١٤٩
الاقتراح للسیوطی ١٥
أقرب الموارد فی فصیح العربیة والشوارد
لسعید الشرتونی ٩ ، ٧١٦ - ٢٢
٧٢٥ ، ٧٣٠ - ١
الأقسام واللفات لمقاتل بن سلیمان ٧٥
الألفاظ لابن السکیت ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٧٥
الألفاظ الفارسیة العربیة لادی شر ٨٩
الألفاظ الکتابیة لعبد الرحمن بن عیسی
الهمدانی ٥.٧
الألفاظ المهموزة لابن جنی ١٢١
الألفاظ والحروف لأبی نصر الفارابی ١٥ ،
٧٥١
الفیه فی غریب القرآن لزين الدين عبد الرحيم
ابن الحسين العراقي ٤٧
الامالی لأحمد بن فارس ١٦٠
الامالی للقالی ٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
٣١٤ ، ٣٢٤ - ٥
الأمصار للجاحظ ١٥١
الأمصار وعجائب البلدان للجاحظ ١٥١
انباء الفمر ، بانباء العمر لابن حجر ٦٤٧
انباء الرواة لانباء الرواة للقفطي ٦
الانتصار للخلیل فیما رد علیه فی العین لأبی
بکر الزبیدی ٣.٦
الانجيل ٩٣ ، ٦٣٦ ، ٧٧٧
الانساب لأبی عبيد القاسم بن سلام ٦٥٥ ،
٦٥٩
انساب البلدان لهشام بن محمد الکلبی
١٤٩
انساب الخیل لأبی عبيدة ٦٤١

انساب العرب لأبی عبيدة ٦٤١
انفعل للصفاني ١٨٢
الأنهار لهشام بن محمد الکلبی ١٤٩
الأهوازيات لأبی علی الفارسی ٢٧٥
الأودية والجبال والرمال للحسين بن محمد
الرافقی ١٥٩
الأوطان والبلدان للجاحظ ١٥١
أوقيانوس فی ترجمة شرح القاموس ٦٨٢
البارع لأبی طالب الفضل بن سلمة الکوفي
٢.٢ ، ٥ ، ٤
البارع لأبی علی القالی ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٢٩٧ ،
٢٠١ - ٢ ، ٢١٢ - ٢١ ، ٢٨٦
٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٤٣١ ، ٤٩٥ ،
٥٧١ - ٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٩ ،
٦٤٦ ، ٦٧٨ ، ٧٤٨
البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٧
البرهان القاطع لحسين بن خلف التبريزی ٩٠
البستان لعبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ،
٧٤٧ ، ٧٦٠
بصائر ذوی التمييز فی لطائف کتاب الله العزيز
للفيروزآبادی ٦٤١
البغداديات لأبی علی الفارسی ٢٧٥
بغية الوعاة فی طبقات اللغويين والنحاة
للسیوطی ٦ ، ٣.٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٧
البلاغة عند الزمخشري لمصطفى ناصف ٧.٤
البلدان لأحمد بن محبوب البرقي ١٥٣
البلدان للجاحظ ١٥١
البلدان للحسن بن محبوب السراذ ١٥٠
البلدان لأبی حنیفة الدينوری ١٥٥
البلدان لأحمد بن خالد البرقي ١٥٠
البلدان الصغير لهشام بن محمد الکلبی ١٤٨
البلدان الكبير لهشام بن محمد الکلبی ١٤٨
البلغة فی أئمة اللغة للفيروزآبادی ٦٤١
البلغة فی أصول اللغة ١٥٠
البلغة فی أصول اللغة لمحمد صديق حسن ٤ ،
٦.٣ ، ٦٣٥
البهاء للفراء ١.٣
بهجة الأريب فی بيان ما فی كتاب الله من
الغريب لعلي بن عثمان المارديني ٤٥ ،
٤٨

للسيوطي ٦٢
التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ
الدخيل لعبد الله بن محمد المصري
البشيشي ٨٧
ترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع
القزويني ٦٨٢
ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح لمحمود بن
أحمد الزنجاني ٥٠٤
تسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء
الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء
الأرضين والجبال والمياه ١٤٩
تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ٦١٧
تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ٥٦٩ :
٥٧٢ ، ٦١٨
التطور والتجديد في الشعر الأموي ٢٨
تعريب الألفاظ الفارسية لأحمد بن كمال
باشا ٨٧
التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ٦٩ :
٧٦٢
التعليقات والنوادر لهارون بن زكريا الهجري
١٣٦ ، ١٤٢
تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي ٧٤
تفسير الزمخشري (الكشاف)
تفسير غريب القرآن العظيم لمصطفى بن حنفي
الذهبي المصري ٤٧
تقريب الفريبين لسليم بن أيوب الرازي ٥٧
تقويم الفساد والزال عن جهته من كلام
العرب لأبي حاتم السجستاني ١٤٦
التكملة لأحمد بن محمد البشتي الخارزنجي
٢٨٥ ، ٢٩٨ - ٣٠١ ، ٣٥٧
التكملة فيما يلحن فيه الصامة للجواليقي
١٠٥ - ١٠٧ ، ١٠٩
التكملة والذيل والصلة للصغاني ٣٠٢ ،
٢٨٨ ، ٥١٢ - ٥٢٠ ، ٥٣٠ - ٥٣٤ ،
٥٣٦ - ٥٣٩ ، ٥٤١ - ٥٨٢ ، ٥٨٢ -
٥٩٢ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ،
٦٦٣ ، ٦٦٧ - ٨
التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبي
الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي ٦٠٣
التنبيه ٦٧

بهجة النفوس في الحاكمة بين الصحاح
والقاموس للقراقي ٦٠٦
البيان والتبيين للجاحظ ٢٠
تاج الأسماء في اللغة ٥١٢
تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي
٩ ، ١٢ ، ٨٠ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ :
٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٣٦٣ - ٣٦٩ ، ٤ ،
٢٧١ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ،
٥٠٢ - ٥١٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ،
٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٠١ - ٦٠٥ ،
٦١٧ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٣٥ ،
٦٣٩ - ٧٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧٠٧ ،
٧١٢ ، ٧١٨ ، ٧٢٢ - ٧٢٦ ، ٧٢٩ ،
٧٣٤ ، ٧٣٩
تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)
تاج المصادر لأحمد بن علي البيهقي بوجعفر
١٧٨ ، ٢٠٣
تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح
الإسلامي لمрад كامل وحمدى البكري
٢٢٣
تاريخ الأدب العربي لبروكلمن ٦
تاريخ الصفدي ٦٤٧
التبصرة في كليات علم الصرف ٦٨٢
التبصير ٦٦٥
التيان في غريب القرآن لأحمد بن محمد
الهائم المصري ٤٧
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي
الصقلي ١٠٤
التثنية والجمع للأخفش الأصغر ١٧٤
التثنية والجمع للجرمي ١٧٢
التجريد في الصحابة للنهبي ٦٤١
تحفة الأحباب للملك الفسائي ٦٤١
تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي
حيان ٤٥ - ٤٧
التحفة الوفائية في اللغة العامية لاسيد وفا
محمد القوني ١١٣ - ١١٦
تحقيق الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧
التذكرة لداود الأنطاكي ٦٢٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ،
٦٥٩
التذكرة للقاللي ٦٦٥
التذييل والتفنيب على نهاية الغريب

ثقيف ٣٠
الجامع لاسماعيل بن يحيى المزني ٦٧
الجامع لأبي حسن الرماني ٣٧٥
الجامع لابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
الجامع لمحمد بن حسين بن علي ٥٠٨
الجامع في اللغة لمحمد بن عبد الله الكرمانى ٢٩٨

الجامع لشرح الرازي ٦٧
جبال العرب وما قيل فيها من الشعر لخلف
الأحمر البصري ١٤٨

الجبال والامكنة والمياه للزمخشري ١٦٢
أنجبال والأودية لشمر بن حمدويه ١٥٢
الجراد لؤخفش الأصغر ١٢٤
الجراد لأبي حاتم السجستاني ١٢٤
الجراد لأبي نصر أحمد بن حاتم ١٢٤
جزيرة العرب للأصمعي ١٥٠ ، ١٧٠
جزيرة العرب للحسن بن عبد الله السيرافي ١٥٩

الجمع بين الصحاح والغريب المصنف لابراهيم
ابن قاسم البطليوسي ٥١٢
الجمع بين العباب والحكم لأحمد بن عبد القادر
ابن مكتوم ٣٩٢

الجمع والتشنية لأبي زيد الأنصاري ١٧٢

الجمع والتشنية لأبي عبيدة ١٧٢

الجمع والتشنية في القرآن للفراء ١٧٢

الجمهرة لابن دريد ٥ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٩٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥١٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٢ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٣

تصنيف ، وخطا في تفسيرها ومعانيها
وتحريف ، في كتاب الغريبين لمحمد بن
الناصر الفارسي السلمي ٦٥ ، ٦٧
التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح
لابن بري ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٢٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٥ ، ٦٧٨

تنبيهات اليازجي ٧٣١

التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة
البصري ١٣٧ ، ١٤٠ ، ٢٠٨

تلقيح العين لابن التياني ٢٠١

تنقيح العين لابن التياني ٢٠١

تنقيح الصحاح للزنجاني ٥٠٤

تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع ٦٤١ - ٢

تهذيب الأسماء واللغات لمحيي الدين بن

شرف النووي ٦٦

تهذيب الألفاظ العامية لمحمد علي السوفى
١١٣

تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١

تهذيب التهذيب لمحمود بن أبي بكر التنوخي
الأموي ٣٥٨ - ٩

تهذيب الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني
٥٠٤

تهذيب العامي والمخرف لحسن علي البدرأوى
١١٣

تهذيب لسان العرب لعبد الله اسماعيل
الصاوي ٥٧٣

تهذيب اللغة للأزهري ٥ ، ٦ ، ٦٨ ، ١٣٨ ، ٢٢٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٣٢ ، ٣٦٧ ، ٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٣ ، ٤٣٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٣١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٥٩٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ ، ٦٩٧ ، ٦٧٨ ، ٦٤

التوراة ٦٣٦

التوسط لابن دريد ٢٠٥ - ٦

جمهرة النسب لابن الكلبي ٥٢٢ ، ٦٥٥ ، ٦٥٩

جوهرة الجمهرة للصاحب بن عباد ٤٢٤
الجيم لشمر بن حمدويه الهروي ٢٩٢
الجيم لأبي عمرو الشيباني ٥ ، ٧٨ ، ٨٢
١٢٧ ، ٢٢٦ ، ٧٨٢

حاشية أحمد بن عبد العزيز الفيلاي ٦٢٢
حاشية ابن الأمير ٦٣٥

حاشية سعدى جليبي سعد الله بن عيسى ٦١٩
حاشية الفضل بن محمد القصياني ٤٢٠
حاشية محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦
حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي ٦١٩
الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه
٦٤١

الحرات لأبي عبيدة ١٤٩

الحروف لأبي عمرو الشيباني (الجيم)

الحشرات لأبي حاتم السجستاني ١٢٤

الحشرات لأبي خيرة الأعرابي ٣٥ ، ١٢٤

الحشرات لأبي عمرو بن العلاء ١٢٤

الحشرات لهشام بن ابراهيم الكرنبائي ١٢٤

الحصائل لأبي الأزهر البخاري ٢٠٠ - ١ ، ٢٥٧

حضر انجيل لأبي عبيدة ١٢٦

الحلييات لأبي علي الفارسي ٢٧٥

حلي النواهد علي ما في الصحاح من الشواهد

لخليل بن أيبك الصفدي ٥٢٦ - ٨

حلية العروس ، نظم اضاءة الأدموس للكردودي
٦٠١

حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلي بن

عبد الرحمن بن هذيل ١٢٧ ، ١٢٩

حمى المدينة وجبالها واوديتها للمدائني ١٥١

الحماسة لأبي تمام ٢٦٥

حواشي ابن بري (التنبيه والايضاح عما

وقع في كتاب الصحاح)

حياة الحيوان للدميري ٦٤١ ، ٦٦٦

الحيرة وتسمية البيع والديارات لهشام بن

محمد الكلبي ١٤٩

الحيات لأبي عبيدة ١٢٤

خزانة الأدب للبغدادى ١٤١ ، ٢٦٨

الخصائص لابن جني ٢٨٠ ، ٦٤١

خصائص البلدان للجاحظ ١٥١

الخطط للمقريزي ٦٤١

الخلاصة المرضية لعبد الرموف ابراهيم
وسيد علي الألفي ١١٤

خلق الانسان لأحمد بن فارس ١٢١

خلق الانسان لأحمد بن محمد النحاس ١٢١

خلق الانسان للأصمعي ١٣٠ ، ١٢١ ، ٥٢٤

خلق الانسان لابن الأعرابي ١٢١

خلق الانسان لثابت بن أبي ثابت ١٢١

خلق الانسان لأبي حاتم السجستاني ١٢١

خلق الانسان للحامض ١٢١

خلق الانسان للحسن بن عبد الله لكثة ١٢١

خلق الانسان لداود بن الهيثم التنوخي ١٢١

خلق الانسان للزجاج ١٢١

خلق الانسان لأبي زيد الانصاري ١٢١

خلق الانسان لأبي زياد الكلابي ١٢١

خلق الانسان لسعدان بن المبارك الضرير ١٢١

خلق الانسان للصفاتي ١٢١

خلق الانسان لعبد الله بن سعيد الخوافي
١٢١

خلق الانسان لأبي عبيدة ١٣٠

خلق الانسان لأبي عمرو الشيباني ١٣٠

خلق الانسان للقاسم بن محمد الأنباري
١٢١

خلق الانسان للقاللي ١٢١

خلق الانسان لابن قتيبة ١٢١

خلق الانسان لقطرب ١٣٠

خلق الانسان لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٣٠

خلق الانسان لأبي محلم الشيباني ١٢١

خلق الانسان لمحمد بن أحمد الوشاء ١٢١

خلق الانسان لمحمد بن حبيب ١٢١

خلق الانسان لمحمد بن عثمان الجعد ١٢١

خلق الانسان لمحمد بن القاسم الأنباري ١٢١

خلق الانسان للمفضل بن سلمة ١٣٠

خلق الانسان لأبي نصر محمد بن محمد
الرامشي ١٢١

خلق الانسان لنصر بن يوسف ١٢١

خلق الانسان ليوسف بن عبد الله الزجاء

١٢١

خلق الخيل لهشام بن ابراهيم الكرنبائي

١٢٦

الدر السنية لحسين فتوح ومحمد علي
عبد الرحمن ١١٢
الدر اللقيط في أعلاط القاموس المحيط
لداود زادة محمد بن مصطفى الداودي
٦٠٦
الدر النثر للسيوطي ٦٢
درة الفواص للحريزي ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٩ ،
١١٢ ، ١١٦
دلال النبوة لأبي نعيم الإصبهاني ٦٢٨ ،
٦٦٦
الدليل إلى مرادف العاصي والدخيل لرشيد
عطية ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥
ديوان الأدب للغاربي ٥ ، ٧١ ، ١٧٨ ، ٩ ،
١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٣
٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٧ ، ٥٢٨ ، ٦٣٢
ديوان رؤبة ٣٩٠
ديوان الضعفاء للنهبي ٦٤١
الذباب لابن الأعرابي ١٢٤
ذروة الملتقط في خلق الخيل لمحمد بن علي
اللمخي ١٢٧
ذيل حياة الحيوان للسيوطي ٦٤١
ذيل الفصيح لعبد اللطيف بن يوسف
البغدادي ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩
ذيل النوادر للقاللي ١٤٥
الراموز للسيد محمد بن حسين بن علي
٥٠٨ - ١٠
رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي
٦٠٣
الرد على الخليل لابن درستويه ٢٠٦
الرد على الخليل واصلاح ما في كتاب العين
من الغلط والمحال للمفضل بن سلمة
٣٠٢ ، ٣٦
الرد على الليث للأزهري ٢٣
الرد على المفضل في الرد على الخليل لابن
درستويه ٢٠٦
الرد على المفضل في نقضه على الخليل
لنظويه ٢٠٦
الرد على من نفى كتاب العين عن الخليل لابن
درستويه ٢٠٦
رفع الاصر عن كلام أهل مصر ليوسف المغربي ١١٢

خلق الفرس للأصمعي ١٢٦
خلق الفرس لثابت بن أبي ثابت ١٢٧
خلق الفرس للحسن بن عبد الله لكفة ١٢٧
خلق الفرس للزجاج ١٢٧
خلق الفرس للقاسم بن محمد الأنباري ١٢٧
خلق الفرس لقطرب ١٢٦
خلق الفرس لمحمد بن أحمد الوشاء ١٢٧
خلق الفرس لمحمد بن القاسم الأنباري ١٢٧
خلق الفرس للنضر بن شميل ١٢٦
خلق الفرس ليوسف بن عبد الله الزجاجي ١٢٧
الغيل لأحمد بن أبي طاهر ١٢٧
الغيل للأصمعي ١٢٦
الغيل لابن الأعرابي ١٢٦
الغيل للتوزي ١٢٦
الغيل للحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني
١٢٧
الغيل لأبي عبيدة ١٢٦
الغيل لأبي عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
١٢٦
الغيل لأبي عمرو الشيباني ١٢٦
الغيل لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ١٢٦
الغيل لأبي الفضل العباس بن الفرغ الرياشي
١٢٧
الغيل لابن قتيبة ١٢٧
الغيل لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٢٦
الغيل لأبي محم الشيباني ١٢٦
الغيل لمحمد بن حبيب ١٢٦
الغيل لمحمد بن عبيد الله العتيبي ١٢٦
الغيل لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ١٢٦
الغيل لأبي نصر أحمد بن حاتم ١٢٦
الغيل لليزيدي محمد بن العباس ١٢٧
الغيل الصغير لابن دريد ١٢٧
الغيل الكبير لابن دريد ١٢٧
الغيل الملمعة للحسن بن علي النمرى ١٢٧
الغيل والرهان للمعاني ١٢٦
الغيل وشيائها للقاللي ١٢٧
دائرة المعارف الإسلامية ٣ ، ٢٢٥
الدارات للأصمعي ١٥٠ ، ١٧٠
دارات العرب لأحمد بن فارس ١٦٠
الدخيل في اللغة العربية لفؤاد حسنين علي
٩٠

شرح العلاقات السبعة لابن الأتباري ٦٤١
شرح المقامات الحريية للشريشي ٦٤١
شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ ، ٦٢٣
شرح الروي في الزيادة على غريب الهروي
لابن عسكر محمد بن علي الفسائي
المانقي ٦٥

شعر جرير للسكري ١٥٤
الشفاء ٦٢٩

شفاء الفليل فيما في كلام العرب من الدخيل
لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي
٨٧ ، ١٠٩

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم
لنشوان بن سعيد الحميري ٢٠٤ ، ٥٣٨

الشوارد في اللغات للصفاني ١٤٦

الصاحب لأحمد بن فارس ٤٧٦

الصحاح للجوهري ٤ ، ٥ ، ٧٢ ، ٩٢ -

٩٤ ، ١٠٧ ، ١٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٩٦ -

٢٥٩ ، ٢٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ -

٥٢٤ ، ٥٣٦ - ٤٦ ، ٥٥١ - ٢ -

٥٥٤ - ٨ - ٥٦٠ - ٧١ - ٥٧٨ -

٨٥ ، ٥٩٢ - ٣ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ - ٥ -

٦١٧ - ٨ - ٦٢٢ - ٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ -

٣ - ٦٣٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥١ -

٦٥٣ ، ٦٥٥ - ٦ - ٦٥٩ - ٦٣ -

٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ - ١ - ٦٧٥ -

٦٧٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧١٨ -

٧٢٣ ، ٧٨٣ - ٤

صحيح البخاري ٥٦ ، ٦٣ ، ٦١٣ ، ٦٢٤

صحيح مسلم ٥٧

الصحيحان ٢٧٠ -

صحيفة المعلمين ٧٤٧

صراح اللغة لأحمد بن عمر بن خالد ٦٨٢

الصرف للشافعي ٣٤٥ ، ٥٥٥ ، ٦٥٤

الصفات للأصمعي ٢٠٧

الصفات للحسن بن عبد الله لكنة ٢٠٩

الصفات لأبي خيرة الأعمري ٢٠٦

الصفات لأبي زيد الأنصاري ٢٠٧

الصفات للقاسم بن محمد الديلمي ٢١٠

الروض الأنف للسهيلى ٦٤١

الروضة ٦٧

الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي
للأزهري ٦٦

الزهر اليناع على قول صاحب القاموس
ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياني
٦٠٢

زوائد الأمالى للقالى ٦٤١

الزيادات بكشف الحلواني ٦٧

السامى للميداني ٥١٢

سر الصناعة لابن جنى ٩ ، ١٠ ، ٦٤١

سر الليال لأحمد فارس الشديقي ٢٢٣ ،
٥٩٩ ، ٦١٧

السلم للسمنودي ٩٢

السلم الكبير لأبي اسحاق بن العسال ٩٢

السلم الملقى والنهب المصفى لأبي اسحاق
ابن العسال ٩٢

سمك اللؤلؤ لأبي عبيد أنبكرى ١٤٤

السنن لأبي داود الطيالسي ٥٦ ، ١٦٢ ،
٢٧١

السنن للنسائي ٢٧١

سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لمحمد بن إبراهيم
ابن الحنبلي ٩٨

السيرة لابن اسحاق ١٦٢

الشافعي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير
٦١

شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف
الناوى ٦٠٢ ، ٦١٨

شرح درة الفواص للشهاب الخفاجي ٩٩
١٠٩

شرح ديوان الهذليين للسكري ٦٤١

شرح الرافعي على لوجيز ٦٧

شرح سنن أبي داود للخطابي ٥٦

شرح الشافعية للرضي ٢٢٩

شرح الشفا ٦٢٨

شرح شواهد نزومة القلوب لأحمد بن
عبد الجليل التميمي ٤٣

شرح صحيح البخاري للخطابي ٥٦

الشرح الكبير في فقه الشافعية ٥٩٥

شرح كفاية المتحدث لابن الطيب الفاسي ٦٢٤

شرح العلاقات للفاكهي ٦٢٩

٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ — ٦
٤.٥ ، ٤.٩ — ١.٠ ، ٤٢١ — ٤٢٧ ، ٣ — ٤٢٧ ، ٣١
٤٢٣ ، ٤ — ٤٣٨ ، ٤٤.٠ ، ٤٤٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤ — ٤٦٩ ، ٧١ — ٤٧٧ ، ٤٩٢ ، ٣ — ٤٩٥ ، ٥.٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ — ٥٧١ ، ٢ — ٥٨١ ، ٥ — ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦٤٦ ، ٦٥.٠ — ٦٦.٠ ، ٦٧.٠ ، ٦٧٨ ، ٦٩٦ — ٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٢ ، ٧٨٥

غراس الأسلي لابن حجر ٧١.

غريب الحديث لإبراهيم بن محمد النسوي ٥٧
غريب الحديث لإسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦
غريب الحديث لإسماعيل بن عبد القافر ٥٨ ، ٥٧

غريب الحديث للأصمعي ٥٢ ، ٥٣

غريب الحديث لابن الأعرابي ٥٣

غريب الحديث لثابت بن عبد العزيز ٥٤

غريب الحديث لثعلب ٥٥

غريب الحديث لابن الجوزي ٥٧ ، ٦٠

غريب الحديث لابن الحاجب ٦٠

غريب الحديث للحري ٥٥ ، ٥٨

غريب الحديث للحسن بن محبوب انسداد ٥٢

غريب الحديث لحمد بن محمد الخطابي ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨

غريب الحديث لابن درستويه ٥٦

غريب الحديث لابن دريد ٥٦

غريب الحديث لأبي زيد الأنصاري ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لشمر بن حمدويه الهروي ٥٤

غريب الحديث لعبد القافر بن اسماعيل ٥٧ ، ٥٨

٥٧ ، ٥٨

غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب الأثيري ٥٣

غريب الحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥ ، ٦

غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٥١ ، ٥٢ — ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٤٢٨

غريب الحديث لأبي عبيدة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣

الصفات للنضر بن شميل ١٣. ، ٢.٦ ، ٢.٨ ، صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة ودا والاها لعزير بن الفضل الهذلي ١٥٧

صفة جزيرة العرب للغة ١٥٦

صفة جزيرة العرب للهمداني ١٥٨

صفة الفرس لعلي بن عبيدة الريحاني ١٢٦

صفو الراح من مختار الصحاح لعبد الرحمن ابن عيسى الهمداني ٥.٧

صناعة الفناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات التي غنى فيها على الحروف لقريص

المغنى ١٣

ضالة الأديب للحسن بن أحمد الأعرابي

الضدجاني ١٤٢

ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتعذيب

لحمود بن أبي العالي الحواري ٢٥٨

— ٩ ، ٥١٢

ضوء القابوس في وزائد الصحاح على القاموس

٦١٤

الضوء اللامع للسخاوي ٦٤٧

طبقات القراء لابن الجزري ٧٤

طبقات ابن قاضي شهبة ٣.٦ ، ٦٤٧

الطبقات الكبير لابن سعد ٢٧١ ، ٦٢٨ ، ٦٦٧

طبقات النحويين للزبيدي ٦

طراز اللغة للسيد علي خان ٦١٤

العالم في اللغة لأحمد بن أبان بن السيد ٢١.٠

٢١.٠

العباب للصناني ٨ ، ١٧١ ، ٣٥٨ ، ٣٧١ ، ٤٦٥ ، ٥٣.٠ — ٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٦

٥٨.٠ ، ٥٨٢ — ٩٢ ، ٥٩٥ — ٦ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٦٤١ ، ٦٥.٠ ، ٦٥٢ — ٦٦.٠ ، ٦٦.٠ ، ٦٦٨ ، ٦٧٧ — ٨

٦٨٦ ، ٧٣٩ ، ٧٥٨

المقارب لأبي عبيدة ١٢٤

العين للخليل ٢ — ٥ ، ٨ ، ٩ ، ٣٦ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٣ ، ١٤٨ ، ١٧١

٢١٨ — ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٣.٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ — ٧ ، ٣٤.٠

٣ — ٣٤٦ ، ٣٤٨ — ٩ ، ٣٥١ — ٢ ، ٣٨٢ — ٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٥ ، ٣٦٤ ، ٣٥٧ — ٨ ، ٣٦.٠

٥٥ -

- بب الحديث لأبي عثمان عبد الرحمن بن
عبد الأعلى ٥٠
أبو الحديث لعلي بن عبد الله بن محمد بن
إبراهيم ٥٢
رب الحديث لعلي بن المقرة الأثرم ٥٣
رب الحديث لأبي عمرو الشيباني ٥١
بب الحديث لعمرو بن أبي عمرو الشيباني
٥٣
رب الحديث لعمرو بن محمد القاضي ٥٦
بب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي
٥٦
رب الحديث لقاسم بن محمد الأنباري
٥٦
غريب الحديث لابن قتيبة ٥٢ ، ٥٤ -
٥٧ ، ٦٢ - ٦٤
غريب الحديث لقطرب ٥٢
غريب الحديث لابن كيسان ٥٥
غريب الحديث للمبرد ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن أبي بكر المديني
٦٠
غريب الحديث لمحمد بن حبيب ٥٣
غريب الحديث لمحمد بن عبد السلام
الخشني ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن عبد الله بن قادم
٥٣
غريب الحديث لمحمد بن عثمان الجعد ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن علي الدهان ٥٧ ،
٦٠
غريب الحديث لمحمد بن القاسم الأنباري ٥٦
غريب الحديث لمحمود بن أبي بكر الأرموي
٦٠
غريب الحديث لأبي موسى الحامض ٥٦
غريب الحديث للنضر بن شميل ٥١
غريب القرآن لابان بن تغلب ٣٩ ، ٤٠
غريب القرآن لإبراهيم بن عبد الرحيم
العروضي ٤٢
غريب القرآن لأحمد بن كامل ٤٢
غريب القرآن لأحمد بن محمد المرزوقي ٤٣
غريب القرآن لأحمد بن محمد بن يزداد
الطبري ٤٠

- غريب القرآن للأخفش الأوسط ٤٠
غريب القرآن للأصمعي ٤٠
غريب القرآن لشطب ٤٠ ، ٤١
غريب القرآن لابن دريد ٤٢
غريب القرآن للزاهد ٤٢
غريب القرآن لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي
٤٢
غريب القرآن لعبد الرحمن بن عبد المنعم
الخزرجي ٤٤
غريب القرآن لعبد الله بن عباس ٣٩ ، ٥٠
غريب القرآن لعبد الله بن محمد المدوي
٤٠
غريب القرآن لعبد الواحد بن أحمد المليحي
٤٣
غريب القرآن لأبي عبيد ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥
غريب القرآن لأبي عبيدة ٤٠ ، ٤١
غريب القرآن لعلي بن سليمان الأخفش ٤٢
غريب القرآن لعمرو بن محمد (ابن الشحنة)
٤٤ ، ٥٥
غريب القرآن لأبي فيد مؤرج السدوسي ٤٠
غريب القرآن لابن قتيبة ٤٠ - ٤٣ ، ٤٥ ،
٥٠
غريب القرآن لمحمد بن أبي بكر الرازي ٤٤ ،
٤٥
غريب القرآن لمحمد بن الحسن الأحول ٤٠
غريب القرآن لمحمد بن الحسن الأنصاري
النقاش ٤٢
غريب القرآن لمحمد بن سلام ٤٠
غريب القرآن لمحمد بن عثمان الجعد ٤٢
غريب القرآن لمحمد بن يوسف الكفرطابي
٤٣
غريب القرآن للمفضل بن سلعة ٤٢
غريب القرآن للمقريزي ٤٧
غريب القرآن للنضر بن شميل ٤٠
غريب القرآن لنفطويه ٤٢
غريب القرآن ليحيى بن المبارك اليزيدي ٤٠
الغريبان لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي
٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٢٩ ،
٦٤١
غريب مسند أحمد بن حنبل للحضرمي ٥٦

فعل وأفعل لأبي السكيت ١٨٠
فعل وأفعل لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ١٨١

فعل وأفعل لأبي عبيد ١٨٠
فعل وأفعل لأبي عبيدة ١٨٠
فعل وأفعل للقراء ١٨٠
فعل وأفعل للقاسم بن القاسم الواسطي ١٨١

فعل وأفعل للقالي ١٨١
فعل وأفعل لقطرب ١٨٠
فعل وأفعل لابن القوطية محمد بن عمر ١٨١
فقه اللغة للثعالبي ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٧٤ ، ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٦٤١

الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان ٢٢٣
فلق الاصباح في تخریج احاديث الصحاح للسيوطي ٥٢٩

فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد الميمني ٦١٣

فهرسة أبي الحسن الشاربي ٣١٢ - ٣
الفهرست لابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦
فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير ٦
ألفيدا المقدسة ٢٢٥

القاموس الطبي لمحمود رشدي البقلي ٩٥
قاموس العوام لحليم دموس ١١٤

القاموس المحيط للفيروزآبادي ٣ ، ٤ ، ١٤ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٧٥ ، ٣٩١ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ - ٢ ، ٥٠٨ - ٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦ - ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ٧٣٤ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ - ٨ ، ٧٥٠ - ١

قبائل العرب ومياها وجبالها للغة ١٥٦
القرآن الكريم ١ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣١ - ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٩ - ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ - ٧

الفريب المصنف لأبي عبيد ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ - ٨ ، ٢١٠ - ١٢ ، ٣٧٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٢

الفريب المصنف لأبي عمرو الشيباني ٢٠٧
الفريب المصنف لعمرو بن أبي عمرو نسيباني ٢٠٨

الفريب المصنف للقاسم بن معن ٢٠٦
الفريب المصنف لقطرب ٢٠٧
غلط العين لمحمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي ٣٠٥

غوامض الصحاح لخليل بن أيبك الصفدي ٥٢٦

فائت الجمهرة لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨ ، ٤٣٤

فائت العين للخليل بن أحمد ٢٩٧
فائت العين لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

فائت الفصيح لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

فائت المستحسن لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

الفاثق في غريب الحديث للزمخشري ٥ ، ٦ ، ٥٧ - ٥٩ ، ٦٢ ، ٥٠٩ ، ٦٢٩ ، ٧٨٣ ، ٧٠٨ ، ٧٠٦

فاكهة البستان لعبد الله البستاني ٧٢٧
فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسجلماي الهلالي ٦٠٢

الفصيح لثعلب ٨٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ٤٣٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤١

فعال للصفقي ١٩٦

فعل وأفعل للأحول ١٨٠
فعل وأفعل للأصمعي ١٨٠
فعل وأفعل للتوزي ١٨٠

فعل وأفعل لأبي حاتم السجستاني ١٨٠

فعل وأفعل لابن درستويه ١٨١

فعل وأفعل لابن دريد ١٨٠

فعل وأفعل للزجاج ١٨٠

فعل وأفعل لأبي زيد ١٨٠

كشف الظنون لحاجي خليفة ٤ ، ٦
كفاية المتحفظ لابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢١٣ .

الكلا والشجر لأبي زيد الأنصاري ٢٨٨
الكليات لأبي البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات
العربية الصحيحة لمعلمي اللغة العربية
١١٣

الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم
لحمزة فتح الله ٧٦

الكلم النوايح للزمخشري ٧.٨
اللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم
والعجائب للفيروزآبادي ٣٩٢ ، ٥٧٥ - ٦
لياب الاتساب للسمعاتي ٦٤١
اللبن لأبي زيد الأنصاري ٢٤
لحن العامة للزبيدي ١.٤

لسان العرب لابن منظور ٨. ، ١.٧ ، ٢٥. ،
٣٥٨ ، ٣٩٢ ، ٤٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ -
٧٤ ، ٥٨٥ - ٨ ، ٦١٦ ، ٧ - ٦٤. ،
٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ - ٥. ، ٦٥٢ -
٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٩ - ٦٥ ، ٦٦٧
- ٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨ - ٩ ،
٦٨٦ ، ٧١٨ - ٩ ، ٧٢٢ ، ٧٥١

اللغات للأصمعي ٨٣

اللغات لأبي زيد لأنصاري ٨٣ ، ٨٤

اللغات لأبي عبيدة ٨٣

اللغات لأبي عمرو الشيباني (الجيم)

اللغات لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ٨٣

اللغات للفراء ٨٣

اللغات ليونس بن حبيب ٧٨

اللغات في القرآن لعبد الله بن عباس ٧٣ - ٥

لغات القرآن للأصمعي ٧٥

لغات القرآن لابن دريد ٧٥

لغات القرآن لأبي زيد الأنصاري ٧٥

لغات القرآن للفراء ٧٥

لغات القرآن لمحمد بن يحيى القطيعي ٧٥

لغات القرآن لهشام بن محمد الكلبي ٧٥

لغات القرآن للهشام بن عدي ٧٥

لغات مختصر ابن العاجب ، لمحمد بن عبد

السلام الأموي المكي ٦٦

١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢.٢ ،

٢.٥ ، ٢.٨ - ٩ ، ٢١٩ - ٢. ،

٢٢٥ - ٦ ، ٢٦. ، ٢٦٨ ، ٢.٢ -

٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ - ٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢

- ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩. ،

٥.٥ ، ٥٤٤ - ٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ،

٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٢١ - ٢ ،

٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٧٦ ، ٦٨٤ ، ٦٩. -

١ ، ٧.٢ ، ٧.٥ - ٦ ، ٧١٢ ، ٧١٥ ،

٧٢٤ ، ٧٤٢ ، ٧٥١ ، ٧٨. ، ٧٨٤

القرطبان لمحمد بن أحمد بن مطرف الكناني
٤٩

قسمة الأرضين لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩

قطر المحيط لبطرس البستاني ٧١١ - ٦ ،

٧١٨ - ٩ ، ٧٤٣

القلب والابتنال لابن السكيت ٦.٩

القوانين لابن الجيعان ٦٦٥ .

قوانين الدواوين للأسعد بن ممتي ٦٤١

القول المانوس لعبد الباسط بن خليل الحنفي

٦١٩

القول المانوس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي

٦٢٤

القول المانوس بتحرير ما في القاموس

لبندر الدين القرافي المصري ٦١٩ - ٢٣

القول المانوس بشرح معلق القاموس لبندر

الدين القرافي المصري ٦.٢ ، ٦١٨

القول المانوس في صفات القاموس لمحمد

سعد الله ٥٩٧ - ٩ ، ٦.١ ، ٦١٧

القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من

لغة العرب لمحمد بن أبي السرور البكري

١١٢ ، ١١٥

قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن

محمد الميداني ٥٢٦

الكامل للمبرد ٨٢

الكتاب لسيبويه ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ،

٣٧٥ ، ٤٩٤ ، ٥٢٤

كسر الناموس لعبد الله بن شرف الحسني

٦١٩

الكشاف للزمخشري ٤٥ ، ١.٧ ، ٢٣١ ،

٧.٤ ، ٧.٦ ، ٧.٨

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٦٩

٨٣ هـ

عبد الجوهري في رد خباط الجوهري
للسيوطي ٥٢٨

نصف القمط على تصحيح ما استعملته العامة
من العرب والدخيل والمولد والأغلط
للقنوجي ١٠٨

ليس في لغة العرب لابن خالويه ١٤٥
ما اتفق لفظه واختلف معناه من الأمكنة
المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع
التي ذكرت في مغازي رسول الله ،
لمحمد بن موسى الحازمي ١٦٦
اتفق لفظه واختلف معناه في الأماكن
والبلدان المشبهة الخط لعل بن محمد
العمراني ١٦٤

ما اختلف واختلف من أسماء البقاع لأبي
موسى محمد بن عمر الأصفهاني ١٦٦
ما أغفل الخليل في كتاب العين ، وما ذكر
أنه مهمل وهو مستعمل ، وما هو
مستعمل وقد أهمل ، لمحمد بن عبد الله
الكرماني ٢٩٨

ما أهمل الجوهري من لغة ، للصغاني ٥١٨
— ٥٣٩ ، ٥٣٧ ، ٩

ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصغاني ١٤٦
ما تلحن فيه العوام للكساني ٩٧

المؤتلف والمختلف للآمدي ٩٨ ، ١٤١
المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان لمحمد بن
موسى الحازمي ١٦٦

ما جاء من المبني على فعال لعل بن عيسى
الربيعي ١٩٦

ما لا يسع الطبيب جهله لابن الكتبي ٦٣٣
ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور
وممدود مما يكتب بالألف والياء لابن
جنى ١٢١

مبادئ اللغة للخطيب الاسكافي ١٢٤ ، ١٢٥
١٢٩ ، ١٤٥ ، ٢١٠ ، ٣٠٥

المتفق وضعا والمختلف صقعا للفيروز آبادي
١٦٩

المتقدمة ٩٢

المتوكل للسيوطي ٧٥ ، ٧٦

الثنى والكنى والبنى والخواخي والمثبه
والمثله ليعقوب بن السكيت ١٧٢

المجرد لكراع على بن الحسن الهنائي ١٢٨
٢٠٩ ، ٦٠٦

مجلة اسلاميات ٢ ، ٣٢٤

مجلة الجمعية الآسيوية الملكية ٥ ، ٥٦٩

مجلة الضياء ٦٠٩ - ٦١٧ ، ١٠

مجلة لغة العرب ٦١٧

مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢ ،
٢٣٤ ، ٧٥٢

مجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري ٦٤١

مجمع الأمثال للميداني ٦١٥ ، ٦٣٣

مجمع البحرين للصغاني ٥١٩ - ٢٠ ، ٥٣٠
— ٤٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧

مجمع البحرين لفخر الدين الطويحي النجفي
٦٨٢

مجمع السؤالات من صحاح الجوهري
للفيروز آبادي ٥٢٨

مجمع الفرائب في غريب الحديث لعبد الفافر
ابن اسماعيل الفارسي ٥٧ ، ٥٨

المجمل لأحمد بن فارس ٣ ، ٥ ، ٣٦٥ ،
٣٦٧ ، ٤٠٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ -

٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥١٨ ، ٦٠٦ ،

٦١٠ - ١١ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٧١٧ ،

٧٥٠ ، ٧٨٣

المحرف والعامي لحليم فهمي ١١٤

المحكم لابن سيده ٢٩٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ -
٣٩٣ ، ٣٩٥ - ٦ ، ٥٠٠ ، ٥٣٣ ،

٥٣٨ ، ٥٤٣ - ٥ ، ٥٤٧ - ٥١ ،

٥٥٣ - ٧٢ ، ٥٧٦ - ٧ ، ٥٨٠ - ٩٢ ،

٥٩٥ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ - ٨ ،

٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٩ -

٦٠ ، ٦٦٢ - ٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ ،

٦٧٠ - ١ ، ٦٧٨ ، ٧٨٥

المحيط للصاحب بن عباد ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٦٠ ،
— ٧١ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٥١٨ ،

٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٨٣ -

٥ ، ٥٩١ - ٢ ، ٦٦٦

المحيط بلفات القرآن لأحمد بن علي البيهقي
٧٥

محيط المحيط لبطرس البستاني ٩٠ ، ٧١١

— ٦ ، ٧١٨ - ٢١ ، ٧٢٣ - ٤ ،

للفروز آبادي ٥٩٢
 المرقاة الوفية في طبقات الحنفية للفروز
 آبادي ٥٩٢
 المزهري للسيوطي ١ ، ٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٠٧ ،
 ١٠٩ ، ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٧٣ ،
 ١٩٦ - ٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ ،
 ٣٠٥ ، ٤٣١ - ٢ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ،
 ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ - ٦ ،
 ٧٨٢
 مسائية لأبي زيد الأنصاري ١٤٠
 المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي
 علي القالي على كتاب العين للخليل بن أحمد،
 لأبي بكر الزبيدي ٣٠١ ، ٣٣١
 المستقصى في الأمثال للزمخشري ٦١٥ ،
 ٦٤١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨
 المسند لأحمد بن حنبل ٢٧١
 المشارق لعياض ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
 المشترك وضعاً والمفترق صفحاً لياقوت ١٤٩ ،
 ١٦٩
 مشكل غريب القرآن لمكي بن محمد القيسي
 ٤٣
 مشكل القرآن لابن قتيبة ٤٩ ، ٥٠
 المصادر لأحمد بن محمد الميداني ١٧٨
 المصادر للأصمعي ١٧٧
 المصادر للجرمي ١٧٧
 المصادر للحسين بن علي الزوزني ٩٢
 المصادر لأبي زيد الأنصاري ١٧٧
 المصادر لأبي زيد البلخي ١٧٧
 المصادر لأبي عبيدة ١٧٧
 المصادر للكساني ١٧٧
 المصادر للنضر بن شميل ١٧٧
 المصادر لنفطويه ١٧٧
 المصادر ليحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
 المصادر ليحيى بن أبي بكر التونسي ١٨٠
 المصادر في القرآن لأبراهيم بن يحيى الزبيدي
 ١٧٧
 المصادر في القرآن للفراء ١٧٧
 الصباح المنير لأحمد المقرئ الفيومي ٦٦ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٣٣ ، ٦٥٦ ،

٧٢٦ ، ٧٣٠ - ١ ، ٧٤٣
 مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي
 ٣٥٨ ، ٥٠٤ - ٨ ، ٥١٠ - ١١ ،
 ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٧١٧
 مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني
 ٥٠٦ ، ٥٠٣
 مختار مختار الصحاح لداود بن محمد
 القارص ٥٠٧
 المختصر لابن الحاجب ٦٧
 المختصر لابن أبي الحسين بن عبد الله ٥٩٢
 المختصر للكرخي ٦٧
 المختصر للمزني ٦٧
 مختصر التحفة في غريب القرآن لقاسم
 الحنفي ٤٦
 مختصر التهذيب لعبد الكريم بن عطاء الله
 الاسكندري ٣٥٨
 مختصر الجمهرة لمحمد بن نصر الله بن عني
 الأنصاري ٤٣٤
 مختصر الزاهر للزجاجي ٣١٢
 مختصر سيرة ابن اسحاق ، لابن هشام ٣١٢
 مختصر الصحاح لابن الصائغ الدمشقي ٥٠٤
 مختصر العين لأبي بكر الزبيدي ٥ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٥ ، ٣٠٧ - ١٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٦ ،
 ٦٣٣ ، ٦٤٥ ،
 مختصر العين لعلي بن القاسم السنجاني ٣٠٧
 مختصر القاموس لعلي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
 مختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ٦٤١ ،
 ٦٦٥
 مختصر الواضحة للمفضل بن سلمة ٣١٢
 المخصص لابن سيده ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٢٢ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ،
 ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٢١١ - ٢ ، ٢٢٤
 المدخل الى كتاب العين ٢٨٢ ، ٣٠٧
 مد القاموس للين ٩٦ ،
 مراتب النحويين لأبي الطيب اللقوي ٢٩٠
 مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع
 ١٦٩
 مرج البحرين لويحيى بن محمد ٦٠٦
 المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية

معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني

١٤

معجم الصحابة لابن فهد ٦٤١

المعجم الصغير للبغوي ١٣

المعجم الصغير لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الصغير في قراءات القرآن وأسمائه

لمحمد بن الحسن النقاش ١٣

معجم الطالب في الماتوس من متن اللغة العربية

والاصطلاحات العلمية والعصرية لجرسي

هنام الشويري ٧٢٢ - ٧٣٠ ، ٥

معجم عطية في العامي والدخيل ١١٠ ، ١١١ ،

١١٥

معجم فريتاغ ٩٤ ، ٧١٨

معجم فيشر ٧٢٣ ، ٧ -

المعجم الكبير للبغوي ١٣ ، ٦٦٦

المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الكبير في قراءات القرآن وأسمائه لمحمد

ابن الحسن النقاش ١٣

معجم لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع

لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز

البكري ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ٦٤١

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٦٩

معجم وبستر ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم وبستر الدولي الجديد ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم وليم بدول ٩٤

معجمات عربية سامية للأب مرمجي الدومني

٢٢٣

المعجمية العربية على ضوء الثنائية والإسنية

السامية ، للأب مرمجي الدومني

٢٢٣

المعجم لناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٧

المعجم عما في الصحاح والمغرب لعبد الوهاب

ابن ابراهيم الرنجانى ٥١٢

المعجم من الكلام الأعجمي للجواليقي ٧١ ،

٧٦ ، ٨٧ ، ٦٦٥ - ٦

المعجم والدخيل لمصطفى المننى ٨٧

معجم اكسفورد ٧٦٢ (معجم)

٦٦٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٧١٧

المصنف والنسب للثعالبي ٦٤١

المطر لأبي زيد ٢٤

المطول للسعد ٦٥٨

المعارف لابن قتيبة ٦٢٣

معاني العروض على حروف المعجم ليزرج

العروضي ١٣

المعتمد فيما يحتاج اليه المتأدبون والمنشئون

من متن اللغة العربية لجرسي شاهين

عطية ٧٢٤ - ٧٣٠ ، ٥

معجم الأدباء لياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ٦٤١

معجم اكسفورد التاريخي القصير ٧٦٧

معجم اكسفورد التاريخي الكبير ٧٦٢ ،

٧٦٥ - ٨

معجم الألفاظ الحديثة لمحمد دياب ١١١

المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الأوسط في قراءات القرآن وأسمائه

لمحمد بن الحسن النقاش ١٣

معجم أومند كاستل ٩٤

معجم بارانوف ٩٤

معجم بن بهلول ٩١

معجم البغوي ٦٦٦

معجم البلدان لياقوت ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،

١٦٦ ، ١٧١ ، ٦٤١

معجم ثورنديك ٧٧٢

معجم ثورنديك ٦٤١ ، ٧٧٢

معجم جوليوس ٩٤ ، ٧١٨

المعجم الدولي ودائرة المعارف لهنترومورس

٧٧٥

معجم رافلنج ٩٤

معجم زلنكا ٩٤

معجم الشعراء للمرزباني ١٥٧

معجم شيوخ أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي

١٣

معجم شيوخ عبد الباقي بن قانع بن مرزوق

١٣

معجم شيوخ عمر بن عثمان البغدادي ١٤

معجم شيوخ محمد بن عبد العزيز بن فهد

٦٣١

معلمة لادوس ٧٦٢ (معجم)
 معلمة وبستر ٧٦٢ (معجم)
 المعيار لميرزا محمد علي الشيرازي ٦٨٠ - ٥
 المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السيد
 الطرزي ٦٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٠
 معنى اللبيب لابن هشام ٦٨٢
 المغيث لأبي موسى المديني ٦٥
 مفاتيح العلوم للخوارزمي ٦٩
 المفردات في غريب القرآن للرافع الأصفهاني
 ٤٣ ، ٦٢ ، ١٠٧ ، ٦٦٥ ، ٧٨٣
 مفردات القرآن لابن السمين الحلبي ٤٥
 الفضليات للمفضل الضبي ٦٧٨ ، ٧٥١
 المقاييس لأحمد بن فارس ٣ ، ٨ ، ٢٢٢ ،
 ٢٨٤ ، ٢٦٥ - ٧ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ،
 ٤٣٠ ، ٤٣٤ - ٦٦ ، ٤٦٨ ، ٧٦ ،
 ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ - ٩ ،
 ٥٤٣ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٩١ - ٢ ، ٦٦٣ ،
 ٦٧٧ ، ٧٥٠
 المقتضب للمبرد ٦١٥
 مقدمة الأدب للزمخشري ٩٢ ، ١٠٧
 مقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلابي
 ٧٦٢
 الملاحن لابن دريد ٤٠٩
 ملقط صحاح الجوهري والملحق بمختار
 الصحاح لير محمد بن يوسف القرمانى
 الأركلى ٥١٠
 المدود والمقصود للقالى ٦٢٨ ، ٦٦٦
 منازل العرب وحدودها وأين كانت محطة كل
 قوم وإلى أين انتقلوا منها لأبي الوزير
 عمر بن مطرف ١٤٨
 منازل العرب ومياهاها لمحمد بن أبي القاسم
 البقالى ١٦٥
 منازل اليمن لهشام بن محمد الكلبى ١٤٩
 مناهل العرب لمحمد بن إدريس بن أبي
 حفصة ١٥٢
 المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان لابن
 خلاد الرامهرمزي ١٥٩
 المناهل والقرى لأبي سعيد السكري ١٥٤
 المنتخب والمجرد لكراع النمل ١٢٨ ، ١٣٣ ،
 ١٩٣

المتقى ٧١٤ ، ٧٢٢
 المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ٥١١
 منتهى الأرب ٦٠٢
 منتهى الأرب في لغة الترك والعجم والعرب
 لأحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 المنجد لكراع النمل على بن الحسن الهناني
 ٢٠٩
 المنجد للويس الطلوف ٧٢٤ - ٥ ، ٧٢٩ -
 ٢١ ، ٧٤٣
 المنضد لكراع النمل ٢٠٩
 المهنذب ٦٧
 المهنذب فيما وقع في القرآن من العرب
 للسيوطى ٧٥ ، ٧٦
 المواضع والبلدان لعلى بن محمد العمراني
 ١٦٤
 الموطأ لملك ٦٣ ، ١٦٢
 الموعب لابن التيناني أبي غالب تمام بن غالب
 ٥ ، ٣٠١ - ٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ،
 ٤٣٤ ، ٦٤٦
 المياه لأبي زيد الأنصاري ١٤٩
 مياه العرب للأصمعي ١٥٠
 مياه العرب للحسن بن أحمد الفندجاني
 الأخرابى ١٦٠
 الناموس للملا على بن سلطان القارى الهروى
 ٦٠٣ ، ٦٣٥
 النبات لأبي حنيفة الدينورى ١٥٥ ، ٣٨٥ ،
 ٦٤١
 نشر شواهد الجمهرة للمعري ٤٣٤
 نجد الفلاح ٥١١
 النحلة والبعوضة لعلى بن عبيدة الريحاني
 ١٢٤
 النحل وأجناسه لمحمد بن اسحاق الأهوازي
 ١٢٤
 النحل والعسل للأصمعي ١٢٤
 النحل والعسل لأبي حاتم السجستاني ١٢٤
 النحل والعسل لأبي عمرو الشيباني ١٢٤
 نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الأنبارى ٦
 نزهة القلوب لمحمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧
 النسب للحسن بن محمد العدوى ٦٥٩

نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها للاب

انستاس ماري الكرملی ٢٢٣

نظم الجماهرة ليحيى بن معط الزواوى ٤٢٤

نظم صحاح الجوهرى ليحيى بن معط

الزواوى ٥٢٨

النعم والبهائم والوحش .. لابن قتيبة

١٢٤ ، ١٢٥

نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم

للصفدى ٥٢٦ - ٩

نقض كتاب العين عن الخليل لابن درستويه

٣٠٦

نقمة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان

للصفاني ١٨٠ ، ١٨٣

نقود بن الحاج الاشبيلي احمد بن محمد

٥٢٦

النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير

٦٠ - ٦٢ ، ١٠٧ ، ٢٧١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٩

٥٤٤ - ٥٤٨ ، ٥٤٨ - ٥٥٢ ، ٥٥٢ - ٥٥٦

٥٥٧ - ٥٦٢ ، ٥٦٢ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٦٨٢ ، ٦٧٨

النوادر لابراهيم بن السرى الزجاج ١٤٣

النوادر للاخفش سعيد بن مسعدة ١٣٦

النوادر للأصمعي ١٣٦ - ١٣٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦

٢٩٥

النوادر لابن الأعرابي ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٦

النوادر للتوزي ١٣٦

النوادر لشعلب ١٣٦

النوادر للحسن بن عليل العنزي ١٣٦

النوادر لابي حنيفة الدينوري ١٣٦

النوادر لابن خلاد الحسن بن عبد الرحمن

الرامهرمزي ١٤٣

النوادر لابن دريد ١٤٣

النوادر لدلامر البهلول ١٣٦

النوادر لابي زياد الكلابي ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٠

١٤٥

النوادر لابي زيد الانصاري ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٨

١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٣٦ ، ٢٨٦ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٤

٥٥٢

النوادر لابن السكيت ١٣٦

النوادر لابي شبل العقيلي ١٢٥

النوادر للصفاني ١٤٦

النوادر لعبد الرحمن بن بزرج ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٨

النوادر لعبد الرحمن بن محمد الانباري

١٤٦

النوادر لعبد الله بن سعيد الاموي ١٣٦

النوادر لعبد الله بن محمد بن هانيء

النيسابوري ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٢

النوادر لابي عبيدة ١٣٦

النوادر لعلی بن المغيرة الاثرم ١٣٦

النوادر لابي عمرو الشيباني ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٠

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٤٣

النوادر لابي عمرو بن العلاء ١٣٥

النوادر لعمر بن ابي عمرو الشيباني ١٣٦

النوادر لعمر بن كركرة ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٦

١٤١

النوادر للفراء ١٣٦

النوادر للقاسم بن محمد الديمرتي ١٤٣

النوادر للقاسم بن معن الكوفي ١٣٥

النوادر للقالی ١٤٣ - ١٤٥

النوادر لابن قتيبة ١٣٦

النوادر لقطرب ١٣٦

النوادر للكساني ١٣٥

النوادر للحياتي ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٠

النوادر للكنة الحسن بن عبد الله ١٣٦

النوادر لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ١٤٣

النوادر لابي مسحل الاعرابي ١٣٦

النوادر لابي المضرعي ١٣٥

النوادر لابي المنهال عبيدة بن عبد الرحمن

١٣٦

النوادر لنصر بن مضر الاسدي ١٣٦

النوادر لابي هلال العسكري ١٤٣

النوادر ليحيى بن المبارك اليزيدي ١٣٦ ، ١٣٦

١٣٧

النوادر ليونس بن حبيب ١٣٥

نوادير الاعراب الذين كانوا مع ابن طاهر

بنيسابور لابي السوازع محمد بن

عبد الخالق ١٣٦

نوادير الاعراب للأصمعي ١٣٧

نوادير الزبيرين لابن الاعرابي ١٤١

نوادير بني فقيس لابن الأعرابي ١٤١
نودار الواحد والجمع لأبي هلال العسكري

١٧٤

النوادر والمصادر لدلازم البهلول ١٧٧
هفوات الفريبين لأبي موسى محمد بن
أبي عيسى المديني ٦٤

هل العربية المنطقية - أبحاث ثنائية السنية

للأب مرمرجي البوفاي ٢٢٢

الهمز لاسماعيل بن محمد القمي ١٢١

الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧ ، ١١٨ ،

١٢٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٨

الهمز لعبد الله بن أبي إسحاق ١١٧

الهمز لقطرب ١١٧

الهمز لابن الكوفي الأسدي على بن محمد بن

عبيد ١٢١

الواحد لأبي زيد الأنصاري ١٧٢

الواحد والجمع في القرآن للأخفش ١٧٤

الوجيز ٦٧

الوسيط ٦٧

الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم الجدي

الصالح لعبد الرحمن بن عبد العزيز

التادلي ٢٠٨ ، ٦٠٦ - ١٢

وفاء الوفا للسهمودي ١٥٢ ، ١٥٧

وفيات الأعيان لابن خلكان ٦

يتيمة النهر في محاسن أهل العصر للثعالبي

٦١٢

يفعول للصغاني ١٩٧

اليمامة لمحمد بن إدريس بن أبي حفصة

١٥٢

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤	٢	الهدائي	الحمداني	٢٩٤	٨	وابن ليلي	وأبي ليلي
٢١	الأخير	عبد الله	عبيد الله	٢٩٨	٥	ذكر	ذكر
٢٢	١٢	شعراء	شعرا	٣٠٢	١٣	أصلح	أصح
٤١	٢٢	بتأويلهما	بتأويلها	٣٤٩	٧	فيهما	في الجمهرة
		واشتقاقهما	واشتقاقها	٣٥٤	١٤	أحمت	تمراً أحمت
٥٠	١٩	المؤرخين	المؤرخ لهم	٣٧٩	١٧	ابن المقدام	أبي المقدام
٥٤	١٧	المدان	الميدان	٣٨٣	١٨	والتقاع	والمقاع
٦٣	٤	عبد الغفار	عبد الغافر		٢٢	لجميع	لجمع
٦٧	١	مواردها	موادها	٣٩٥	١٥	شرح	شرح
٦٨	٤	الفيوى	الفيومي	٤٠٨	١	الجمهرة	الجمهرة
٨٢	٧	الأمثلة	الأمثال	٤١٩	١٢	عبادة	عبارة
٨٨	٥	مراجعهم	مراجعهما	٤٤٨	٤	الهزة	الهزمة
٩١	١٣	أبي عبيدة	أبي عبيد	٤٥٥	٤	زاد	ما زاد
١٠١	٥	إذا	إذ	٤٦٦	١٤	المجل	المجمل
١٢٦	١٦	عبد الله العتي	عبيد الله العتي	٤٦٨	١٩	المجر	المجمل
١٢٧	١١	النمري	النمري	٤٧٨	٥	معجمه	معجميه
١٣١	١١/١	أبو زيد	أبو زياد		١١	والجمرة	والجمهرة
١٤٣	١٢	بقريب	قريبا	١٨٦	١٩	عربي	غير عربي
١٧١	٩	أبو نصر	أبو الفتح	٤٩٩	٧	المحرر	المحرم
١٩٥	٣	على بيت	عليه بيت	٥١١	٧	من فيه	فيه
٢٤٢	١٠	اللينية	اللينة	٥١٧	٤	لا لها	لا سند لها
٢٤٩	٣	بلغتين	بعلتين	٥٢١	١٨	بماء	بماء
٢٥٠	١٨	مردافا	مرادفا	٥٢٣	٢	كل	كل
٢٧٢	٣	القطعي	القطيعي	٥٤٢	الأخير	المجل	المجمع
٢٧٥	٢١	العالم	العلم	٥٨٦	١٥	والمحكم	والعباب

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٦٢١ ١٤	وعبقارى	وعباقرى	٦٨٥ ١١	هيقعة	هينمة
٦٢٤ ٣	الفلالى	الفيلالى	٦٩٧ ١٦	ثرا	ثر
٦٤٣ ٥	فليد	فلعيد	الأخير إذا	إذا	إذ
٦٥٢ ٨	ولكن	ولكن لهم	٧٠١ ٥	أكلات	أكلات
٦٦١ ٢٢	الصحاح	فى الصحاح	٧١٦ ٣	المقعة	المقعة
٦٧٠ ٥	اقصر	اقتصر	٧٢٠ ١٧	ليستطع	ليستطيع
٢١	بالتحصيل	بالتصحيح	٧٢٩ ١٤	وعن	ومن
٦٨١ ٦	ومنها	ومنها	٧٤٨ ١٤	خر	خطر

ماورد فى صفحة ٦ عن أبى عبيد الهروى غير صحيح ، فقد اختلط الأمر فيه بينه وبين أبى
 حبيد القاسم بن سلام .

دار مصر للطباعة
٣٧ شارع عازم مدني